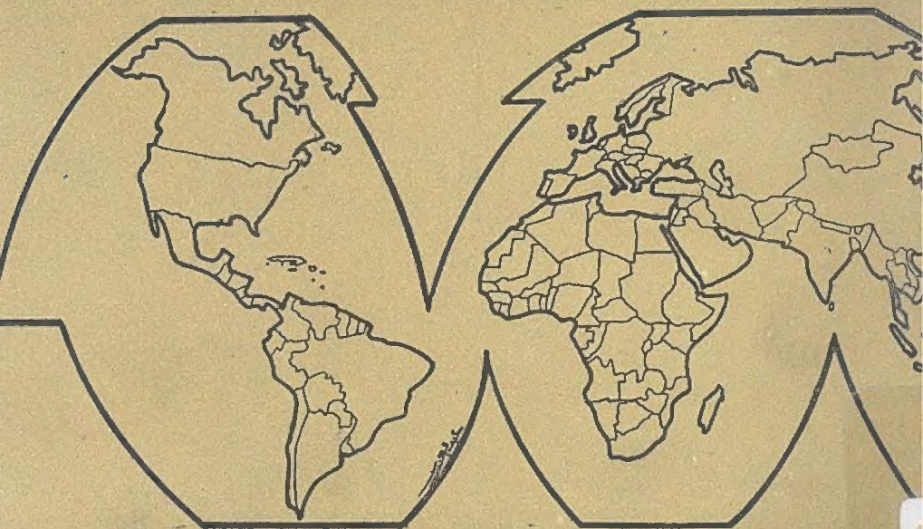


کتابسیاستیہ
مجموعۂ عربیہ ۱۰۰٪



السیاستہ بین الاقوامیہ

الصراع من أجل السلطان الاسلام



الجزء الثاني

تأليف: هانز. جي. مورجنثاؤ

ترتيب: خيرى حماد
وتمتبعين

کتاب سیاست

السیاستہ بابین الائمم
الاضراع من اهل السلطان والسلماء

بقلم: ہاتر. جی. مورجسٹاؤ
تعمیم و تعلیم: خیری حماد

المجزء الثانی

POLITICS AMONG NATIONS

The Struggle for Power and Peace

by : Hans. S. Morgenthau

القسم الخامس

حدود السلطان القوي ..

الإخلاق الدولية والرأي العام العالمي



الأخلاق والاعراف والفرائض كرواج السلطان

سبق لنا أن رأينا في فصل سابق ، أن القوة طريقة فجأة وغير موثوق بها من طرائق تحديد التطلعات إلى السلطان على المسرح الدولي . ولو كانت الحوافز على الصراع من أجل السلطان ، والادوات التي يستخدمها هذا الصراع ، هي كل ما يطلب من دارسي السياسات الدولية أن يعرفه ، فإن المسرح الدولي سيفقدو الحالة هذه مماثلا للحالة الطبيعية الفطرية التي وصفها هوبس Hobbes (١) بأنها « حرب كل إنسان ضد الآخرين » (٢) وتكون السياسات الدولية في مثل هذه الحالة خاضعة لتحكم تقديرات المصلحة السياسية وحدها ، وهي التقديرات التي أجاد مكيافلي وصفها ، وتحدث عنها بمنتهى الصراحة والوضوح . فالضعيف في مثل هذا العالم فريسة للقوى وتحت رحمته . والقوة هنا هي التي تخلق الحق والحالة هذه .

(١) توماس هو بس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) - فيلسوف بريطاني - درس في أكسفورد . تتلخص فلسفته السياسية في كتابه « العملاق » (ليفيathan) ، حيث يقول بأن الشهوات والرغبات هي التي تحرك الإنسان . ولما كان جميع الناس يندفعون في سبيل تحقيق رغباتهم ، تفقد الايثارية مفعسودة ، ويكون الصراع هو أساس الحياة . ولذا على الإنسان أن يجيد العلاج بالاتفاق مع رفاقه على الانعاز لسلطة أقوى وهي الحكومة . وقام بترجمة الايلاذة والاوديسا .

(٢) العملاق - الفصل الثالث عشر .

لكن هذا التهديد بعالم لا تتحكم فيه القوة فحسب ، وانما تكون فيه دون منافس أيضا ، يخلق بالفعل ثورة ضد السلطان تكون مشابهة في شمولها للتطلع من اجل السلطان نفسه . ويلجأ ناشدو السلطان كما سبق لنا ان رأينا من قبل ، رغبة منهم في دفع هذه الثورة ، وتهدة ما تخلقه من سخط ومعارضة ، ينشئان نتيجة تكشف حقيقة الاندفاع من اجل السلطان ، الى مذهبيات عدة ، لاختفاء حقيقة اهدافهم . وتبدو حقيقة التطلع الى السلطان في مثل هذه الحالة ، شيئا مختلفا كل الاختلاف عن طبيعتها اذ تظهر منسجمة مع متطلبات المنطق والاخلاق والعدالة . وتظهر المادة التي تكون مذاهب السياسة الدولية انعكاسا لها ، في الانظمة المعيارية للأخلاق والاعراف والقوانين .

ولقد كانت المهمة الرئيسية لهذه الانظمة المعيارية منذ ايام التوراة، حتى أيامنا هذه بما فيها من سنن وترتيبات دستورية للديمقراطية الحديثة ، الإبقاء على التطلعات نحو السلطان ، ضمن حدود مقبولة على الصعيد الاجتماعي . وتبين جميع السنن والاعراف والانظمة القانونية التي تسيطر على الحضارة الغربية في هذه الطبيعة الكلية الوجود في اندفاعات السلطان ، وتستنكرها ايما استنكار . وعلى هذا الاساس ، اصطلمت الفلسفات السياسية التي جاء بها أمثال مكيا في وهوبس ، والتي تعد الطبيعة الكلية الوجود لاندفاعات السلطان ، حقيقة غائية في الحياة الاجتماعية ، يجب تقبلها لا استنكارها أو تقييدها ، بمعارضة قوية من الرأي العام السائد ، الذي عدله مفتقرة الى ذلك النفوذ الفكري والعمل ، الذي جعل من فلسفات القديس أوغسطين (١) وجون لوك (٢) من القوى الفاعلة في الحضارة الغربية .

(١) القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٣٠) - من الكبر البارزين من آباء الكنيسة الكاثوليكية . ولد في نوميديا من أبوين فقيرين . وكان والده وثنيا . أما والدته فكانت مسيحية . وقد نشأته على دينها . درس في جامعة قرطاجنة ، حيث تعلق بامرأة ولدت له غلاما غير شرعي ، وظلت العلاقة قائمة بينهما أمدا طويلا ، ابان دراسته الجامعية . وأخذ يتعمق في دراسة الدين والتأثر باللاهوت ، الى أن اعتزل العالم ، وهو في الثامنة والثلاثين من عمره ، بعد أن عمد تمميدا مسيحيا . وقد وضع عددا من الكتب التي تعد مراجع في اللاهوت المسيحي .

(٢) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) - فيلسوف انجليزي . آمن بالفلسفة الاختبارية ، ودرس الطب في أكسفورد ، وعاش أمدا في فرنسا - وضع رسالة عن الحكم ، وأخرى عن المفاهيم الانسانية ، وثالثة عن التسامح . ألف كتاب « منطق المسيحية » ، الذي حاول فيه الفصل بين الحقيقة والعقيدة المتزمتة . ويعتبر من أول المؤمنين بالنظرية المادية .

وقد اتهمت النظريات التي جاءت بها الحضارة الغربية والتي حاولت
تقييد سلطان الاقوياء دفاعا عن الضعفاء ، بالتخنت ، والاذعان للمواطف
والانحلال من الناحية الأخرى . وكان خصوم هذه النظريات من أمثال
نيتشه (Hietzsche) (١) وموسولينى وهتلر لا يكتفون باحتساب
الرغبة فى السلطان والنضال من اجله ، مجرد حقائق اجتماعية أولية ،
بل ويمجدون مظاهر هذا النضال التي لاتخضع لقيود او شرط ، ويصورون
الافتقار الى الكواجيج مثلا أعلى للمجتمع وقاعدة من قواعد السلوك عند الفرد
لكن الفلسفات والنظم السياسية التي جعلت من شهوة السلطان والنضال
من اجله ، قواعد حياتها ، اثبتت على المدى الطويل عجزها عن البقاء ،
وتعرضها للإنهيار من نفسها . وأثبت ضعفها قوة ذلك التقليد فى
الحضارة الغربية الذي ينشد ، تحديد دوافع السلطان وتنظيمها ، ان لم
يفلح فى ازالتها نهائيا ، وهو تقليد ، ادى الى الحيلولة دون تفسخ
المجتمعات الغربية ، ودون تحول حياة الضعفاء فيها وسعادتهم الى جحيم
لا يطاق من جراء تعسف ارادة القائمين على الحكم ؟ (٢)

وفى هاتين النقطتين بالذات ، تتدخل الاخلاق والاعراف والقوانين ،
لحماية المجتمع من التفسخ ، والفرد من العبودية والضياع . فعندما
يعجز المجتمع ، او بعض افراده ، عن حماية نفسه أو انفسهم بما لديهم
من قوى ، من اندفاعات السلطان عند الآخرين . أو بعبارة اخرى عندما
تبدو حيل سياسات القوة معدومة او غير موجودة ، كما هو الواقع الذي
لابد وان يظهر ان عاجلا وان اجلا ، فان هذه الانظمة المعيارية تحاول ان
تتم هذه السياسات بقواعد السلوك الخاصة بها . وهذه هى رسالة النظام
المعيارى للاقوياء والضعفاء على حد سواء ، فالسلطان المتفوق ، لا يمنح
صاحبه ، الحق ، لامن الناحية الخلقية ، ولا من الناحية العملية ، فى ان

(١) فردريك ويلهم نيتشه (١٨٤٤ - ١٩٠٠) - فيلسوف ألماني ، يمت الى أسرة بولونية-
عريقة . أصبح أستاذا فى جامعة يال وهو فى الرابعة والعشرين . أصيب بالجنون فى
أخريات أيامه . تقوم فلسفته على اعتبار الانسانية ، مؤلفة من طرازين يختلف أحدهما
عن الآخر ، اختلافا بينا ، هما طراز الاقوياء ، وطراز الضعفاء ، أو السادة والعبيد ،
أو النبلاء والدمهارة . ويقوم الصراع بينهما على أساس الاخلاق التي يؤيد هو قوتها .
ولذا حمل على المسيحية ، لأنها تدعو - كما قال - الى أخلاق العبيد .

(٢) لا أدري ما الذى يعنيه المؤلف بهذا التقليد ، اذ لم يحدد مكان وجوده ، وأثره .
وما زلنا نرى ان شرعة تحكم الاقوياء فى الضعفاء ، على الصعيدين الاجتماعى والسياسى ،
هى المسيطرة على ما يسميه المؤلف بالحضارة الغربية .

يعمل بسلطانه ، كل ما هو قادر من الناحية العضوية على عمله .
فالسultan يخضع للحدود والقيود ، لمصلحة المجتمع ككل ، ولمصلحة أفراد
أيضا ، وهى قيود ، لا تكون ثمرة حيل الصراع على القوة ، وانما تفرضها
إرادة افراد المجتمع انفسهم على الصراع فى شكل قواعد للسلوك لايجوز
تخطيها .

وهناك ثلاثة طرز من قواعد السلوك وطرائقه تعمل فى جميع
المجتمعات الرفيعة ، وهى السنن الاخلاقية والاعراف والقوانين . ولقد
نوقشت خصائصها المميزة مناقشات طويلة ، فى جميع كتب الفلسفة
وفقه القانون . ويكفى ان نقول فى صدد ما ندرسه فى هذا الكتاب ، ان
لكل قاعدة من قواعد السلوك . عنصرين ، عنصر الامر وعنصر العقوبة .
وليس ثمة من أمر خاص بأى طراز من هذه الطرز الثلاثة ، فالقول بأن
« عليك ألا تقتل » يمكن أن يعد أمرا من أوامر الاخلاق والاعراف
والقوانين فى وقت واحد . والعقوبة وحدها . هى التى تميز هذا الطراز
عن ذاك من قواعد السلوك المختلفة الثلاث .

فالامر بعدم القتل ، أمر تفرضه الاخلاق والاعراف والقوانين ،
ويكون تمييزه عن طريق العقوبة التى تفرضها أى من هذه القواعد على
المخالف ، فى حالة وقوع المخالفة العقلية ، وللحيلولة دون مخالفات اخرى
فى المستقبل . فلو قتل رجل آخر ، ثم اصبح ضحية تآنيب الضمير
وتبكيته ، فنحن نواجه عقوبة تختص بها السنن الاخلاقية ، وتكون
القاعدة اخلاقية فى مثل هذه الحالة . ولو قتل رجل آخر ، وقام المجتمع
المفتقر الى التنظيم ، باظهار سخطه عليه ، عن طريق مقاطعته اقتصاديا ،
أو نبذه اجتماعيا أو ما شابه ذلك ، فاننا نواجه فى مثل هذه الحالة عقوبة
تختص بالاعراف ، وتكون والحالة هذه من الطرائق العرفية . واذا قتل
أخيرا ، رجل آخر ، ورد المجتمع المنظم على عمله ، فى شكل اجراء عقلائى ،
يتمثل فى عمل بوليسى مقرر ، يتبعه اتهام ، ثم محاكمة وادانة فعقوبة ،
فان العقوبة تكون ذات طبيعة قانونية ، وتكون الطريقة والحالة هذه من
طرائق القانون .

وتخضع جميع المجتمعات المتحضرة ، لتنظيم يضم مجموعة ضخمة
ومعقدة من قواعد السلوك من هذا الطراز ، وهى اما أن تعمل مجتمعة او
متعارضة ، أو على شكل فردى . وكلما كان المجتمع يعلق أهمية كبرى على
هذه المصالح والقيم التى يحاول حمايتها بما لديه من قواعد السلوك ،
كلما كانت العقوبات التى يفرضها على مخالفي هذه القواعد ، أقسى

وأشد . ويفرض المجتمع أقصى ما لديه من ضغط . موفرا لنفسه أفضل الفرص لانفاذ قواعد سلوكه ، على العصاة من أعضائه ، عندما يفرض جميع ما لديه من أنواع العقوبات فى وقت واحد على مخالفى هذه القواعد ويكون المجتمع أضعف ما يكون ، وتكون عقوبات مفتقرة الى الفاعلية عندما يكون هناك طراز واحد من العقوبة مؤيدا لمصالحه وقيمه . وعندما تتطلب قاعدة من قواعد السلوك عقوبة تحرمها قاعدة أخرى ، فإن مصير المصلحة أو القيمة المعنية ، يعتمد على القوة النسبية للعقوبات التى تؤيد الاوامر المتضاربة .

ويحشد المجتمع طرائق العقوبة الثلاث كلها ، ضد كل خطر يهدد وجوده عن طريق الحيانة أو الثورة ، أو يهدد وجود أفرادها عن طريق القتل . وهكذا تعزز الأخلاق والاعراف والقوانين بعضها البعض وتضفى حماية مثلثة الأوجه على حياة المجتمع ، وأرواح الأفراد الذين يؤلفونه . ويواجه الخائن المتوقع أو الناقث لآلام تبكيت الضمير ، كما يواجه العقوبات العرفية التى يفرضها المجتمع عليه كالنبذ الاجتماعى ، وتلك التى يطبقها القانون . وبمثل الوضع نفسه عندما لا يكون وجود المجتمع أو أعضائه هو المعرض للخطر ، بل ممتلكاته أو ممتلكاتهم . فالملكية أيضا تلقى الحماية المثلثة من الأخلاق والاعراف والقوانين . ويفرض المجتمع بين اللص المتوقع أو المحتال وبين الممتلكات التى يتشبهانها كل ما يتوافر لديه من عقوبات .

أما عندما تكون المصلحة أو القيمة المعرضة للخطر ، أقل قيمة ، فإن المجتمع يفرض طرازا واحدا من العقوبة ليس الا . فالأخلاق وحدها مثلا ، هى التى تعترض بعض صور الاجراءات التنافسية فى العمل والسياسة ، كالكذب مثلا . ولا يبرز دور الاعراف الا فى الحالات الخطيرة ليس الا ، أى عندما يتجاوز الكذب فى نوعيته وقدره الحد الذى يسمح به المجتمع . ويظل القانون صامتا فى حالات الكذب العادى ، لا سيما اذا لم ينطو على دواع أخرى تتطلب صورا أخرى من القانون . وهو لا يتحدث الا فى حالات الكذب الكبيرة المسجلة ، كالتزوير أو الفس ، حيث تهدد الكذبة المصالح والقيم تهديدا يفوق مجال الصدق والحقيقة . وتفرض الاعراف من الناحية الأخرى ، قواعد اللباس ، اذ أن ما تنطوى عليه من قضايا ، لا تكون من الأهمية بحيث تتطلب تدخلا من الأخلاق أو القوانين . ويكون القانون وحده أخيرا ، الذى يعنى بأنظمة المرور ، اذ أن الأخلاق والاعراف لا تشتركان فى انفاذها ، وذلك لأن العقوبات القانونية تكون كافية عادة ، لفرض حد من النظام الآلى فى مجال المرور .

وتكون مشكلة القوة النسبية لمختلف الإيعازات ، معقدة ، عندما يقع التضارب بين مختلف قواعد السلوك . وهناك مثل تقليدى لهذا الوضع كثيرا ما تعرض للنقاش فى كتب فقه القانون ، وهو التضارب بين قانونين يمتان الى النظام القانونى نفسه ، كمنع المبارزة فى بعض قوانين الجزء فى بعض البلاد العربية ، فى حين يفرض القانون العسكرى لبعض البلاد ، أن يكون الذين يحلون بعض الخلافات العينة بينهم من الضباط . والسنن الحلقى الذى يأمرنا بالطاعة لله لا بالطاعة الانسان . ثم يأمرنا فى الوقت نفسه بأن نعطي لقيصر ما لقيصر ، يقف موقف التعارض ، وذلك عندما يكون هناك قانون للدولة يتناقض مع الاوامر الالهية . وكثيرا ما توجد هذه التناقضات فى المجال السياسى أيضا . فالحكومتان المتنافستان . كالحكومة الثورية ، والحكومة الشرعية ، أو الحكومة القائمة فى المنفى والحكومة الكويز لنجية (١) تتطلبان الطاعة من المجموعة نفسها من السكان .

وتكون قواعد السلوك التى يتوقع من رجل السياسة التجاوب معها ، فى الغالب متعارضة مع الطرائق التى تسرى على جميع أعضاء المجتمع . وتعد سنن السياسة وأعرافها فى العادة . أكثر تحجرا . وانطلاقا من السنن والأعراف العامة التى تطبق فى المجتمع ك مجموع ، وذلك فى حالات معينة ، كالحظب الانتخابية التى يلقيها الساسة . والوعود التى يغدونها بصورة عامة على ناخبهم .

ويقرر الضغط النسبى الذى تستطيع عقوبات القواعد التضاربة فرضه على ارادة الفرد ، هذه التضاربات بين القواعد المختلفة للسلوك . ولما كان من المتعذر على الفرد ، أن ينسجم مع جميع الطرائق التى يتعرض لها فى وقت واحد ، فإن الواجب يقضى عليه بأن يختار الطريقة التى يقرر اطاعتها ، والطرائق التى يختار مخالفتها . وتكون القوة النسبية لهذه الضغوط بدورها التعبير عن القوة النسبية للقوى الاجتماعية . التى تؤيد مجموعة من القيم والمصالح ضد مجموعة اخرى . ويكون النظام الميارى للمجتمع الذى يهدف الى الابقاء على تطلعات السلطان عند اعضاء هذا المجتمع ضمن حدود

(١) نسبة الى كويرلنج الخائن النرويجى الذى الف فى الحروب ، حكومة متعاونة مع المحتلين الالمان فى بلاده ، فى حين كانت حكومة النرويج الوطنية تعيش فى المنفى فى الجزر البريطانية . وقد ذهب كويرلنج مثلا للتعاون الخائن مع أعداء الوطن ومحتله .

معقولة من الناحية الاجتماعية ، بدوره الى حد ما ، ثمرة القوى الاجتماعية المتصارعة مع بعضها للسيطرة على المجتمع عن طريق تأثيرها على التشريع او قرارات المحاكم مثلا .

وتنطوى الحياة الاجتماعية الى حد كبير على عدد من الانعكاسات المستمرة التي تحولت الى حد كبير الى انعكاسات آلية للضغوط التي يفرضها المجتمع على أعضائه عن طريق قواعد السلوك . وتسهر قواعد السلوك هذه على الفرد في حياته اليومية ، مكيفة أعماله ، بحيث تنسجم مع مقاييس المجتمع ومعاييره . وفى وسع المرء ان يقول أيضا : ان المجتمع - كقوة محرّكة - ليس الا مجموع قواعد السلوك التي يتبنّاها ، والتي تفرض انماطا من العمل على أعضائه وليس ما نسميه بالحضارة الى حد ما ، الا الانعكاسات الآلية الرتيبة من أعضاء المجتمع لقواعد السلوك التي يحاول ذلك المجتمع عن طريقها حمل أعضائه على الانسجام مع بعض المعايير الوضعية التي تحد من تطلعاتهم الى السلطان ، وعلى تهدئتهم وترويضهم فى عدد من القضايا الاجتماعية المهمة . ولقد نجحت الحضارة الغربية التي هى الموضوع الرئيسى لبحثنا ، الى حد كبير فى هذا المجال من المحاولات . لكن الحضارة الغربية لم تتمكن كما الصراخ على السلطان استبعادا كاملا ومطلقا من المسرح الداخلى والاستعاضة عنه بشيء آخر وأفضل . كالتعاون والانسجام ، والسلام الدائم ، كما لا ينتظر منها ان تفلح فى ذلك فى وقت قريب . ولقد سبق لنا أن عالجت فى الفصل الثالث من هذا الكتاب (فى الجزء الاول) . هذا التصور الخاطيء للدور الذى تؤديه التطلعات الى السلطان والصراع من أجله فى مجالات السياسة .

وكل ما تمكنت الحضارة الغربية من تحقيقه ، ولعله خير ما يمكن لاية حضارة أن تصل اليه ، هو التلطيف من حدة الصراع على السلطان على المسرح الداخلى (١) وتمدين وسائله ، وتوجيهها نحو أهداف

(١) ينظر المؤلف الى الموضوع هنا من زاوية واحدة ، وهى الزاوية الرأسالية . فهو يقيم القواعد التي يضمها على أساس التركيب الرأسالى للمجتمع ، متجاهلا أن هناك مجتمعات اشتراكية ، تقيم قواعدها ، وأساس العمل فيها على المفاهيم الاشتراكية ، التي تعنى عن طريق ازالة الفوارق الطبقيّة فى المجتمع ، ازالة الصراع الفردى على السلطان ، وجعله وفقا على المجموع الذى يؤلف الأفراد جميعا ، وفى ظل نظام الكفاية والعدل ، تركيبه الجماعى الواحد .

إذا قدر لها أن تتحقق . تقلل من مدى تورط حياة أفراد المجتمع في الصراع من أجل السلطان وحرّياتهم . ونشـدانهم السـعادة . وقد استعاضت هذه الحضارة بصورة خاصة عن أساليب الصراع الشخصي الفجة ، بأدوات مهذبة ومصقولة من التنافس الاجتماعي والتجاري والمهني . ولم تعد الأسلحة التي تستخدم في الصراع من أجل السلطان فعالة . بل غدت تنافسية ، تقوم على التنافس على البروز الاجتماعي ، في انتخابات تجري من وقت إلى آخر للمناصب العامة والخارجية ، وعلى التنافس على امتلاك المال . وكل ما يقاس به .

ولقد باتت حيازة المال في المجتمعات الداخلية للحضارة الغربية الرمز المبرر البارز عن حيازة السلطان . وتجد تطلعات السلطان عند الأفراد ، عن طريق التنافس على اكتساب المال ، المنفذ المتحضر لها ، الذي ينسجم مع قواعد السلوك التي يضعها المجتمع . وتنشد الإيعازات المعيارية المختلفة ضد القتل والعنف الفردي والجماعي مهما كان شكله ، خلق أوضاع أولية قياسية صالحة لا عادة توجيه الصراع على السلطان توجيهها حضاريا . ولا تنشـد الأساليب والنظم الاجتماعية المتصلة بالوسائل التنافسية المختلفة في المجتمع ، إزالة الصراع على السلطان كلية . وإنما تنشـد خلق البدائل الحضارية عن الصراع إلا محدود والا منظم على السلطان بكل ما فيه من قسوة ووحشية .

هذه بالاختصار هي السبل التي تستطيع الأخلاق والإعراف والقوانين عن طريقها تحديد الصراع على السلطان في المجتمعات الداخلية للحضارة الغربية . وهنا لابد أن نتساءل عن الوضع في المجتمعات الدولية . ترى أي قواعد الأخلاق والإعراف والقوانين تكون فعالة على الصعيد الدولي ؟ وما الذي تؤديه هذه القواعد في مهام للمجتمع الدولي ؟ وما هو طراز الأخلاق الدولية ، والإعراف الدولية التي تتخذ صورة الرأي العام العالمي والقوانين الدولية ، الموجودة لتحديد الصراع على السلطان وتنظيمه وتحضيره بين الأمم ، على النحو الذي تؤديه النظم القياسية الداخلية في التأثير على الصراع من أجل السلطان بين أعضاء المجتمع الواحد ؟

الأخلاق الدولية ..



على أى بحث فى الاخلاق الدولية ان يحذر من الوقوع فى الافراط فى ناحيتين ، ناحية المبالغة فى تقدير اثر السنن الاخلاقية على السياسات الدولية وناحية الافراط فى التقليل من هذا الاثر ، عن طريق انكار الحقيقة الواقعة ، وهى أن السياسة والدبلوماسيين قد يتأثرون باعتبارات أخرى تتعدى حدود السلطان المادى .

فهناك اولا الخطأ المزدوج فى الخلط بين القواعد الخلقية التى يتقيد بها الناس فعلا ، وبين تلك التى يتظاهرون باتباعها أو تلك التى يؤكد الكتاب وجوب تقيدهم بها . ويقول الأستاذ جون شيبمان جراى لم يكن هناك موضوع ، من الموضوعات التى يهتم بها الناس ، باستثناء اللاهوت ، فاق القانون الدولى ، فى كثرة ما كتب فيه من تكهنات خيالية ، وآراء لا ضابط لها ولا قيود (١) وينطبق هذا القول نفسه على الاخلاق الدولية أيضا . وقد وضع الكتاب القواعد الاخلاقية التى يتحتم على السياسة والدبلوماسيين ان يحفظوها عن ظهر قلب ، ليقيموا العلاقات بين الامم على أسس أكثر سلاما وأقل فوضوية ، كالحفاظ على العهود ، ، والإيمان بالوعود ، والصدق فى المعاملة ، واحترام القانون الدولى ، وحماية الاقليات ، ورفض الحرب كأداة للسياسة القومية ، لكن هؤلاء الكتاب لم يكلفوا انفسهم عناء التساؤل ،

(١) كتاب « الطبيعة ومصادر القانون » (نيويورك - شركة مكملان لعام ١٩٢٧) ص ١٢٧ .

عما اذا كانت هذه القواعد بالرغم من وجود الرغبة فيها ، قادرة على التحكم فى أعمال الناس ؟ والى أى مدى يكون هذا التحكم ؟ . يضاف الى هذا ، انه لما كان الساسة والدبلوماسيون ميالين دائما ، الى تبرير أعمالهم وأهدافهم على الصعيد الاخلاقى ، دون النظر فى حقيقة الحوافز التى تدفعهم اليها فعلا ، فان من الخطأ كل الخطأ أيضا ، ان نتقبل هذه التظاهرات من النوايا السلمية والبعيدة عن الاثرة ، وهذه الاهداف الانسانية ، والمثل الدولية ، فى مجرد مظاهرها . فمن الضروري ان نسال عما اذا كانت مجرد مذاهب تخفى الدوافع الحقيقية للعمل ، أو ما اذا كانت تعبر عن اهتمام أصيل بتطبيق السياسات الدولية على المعايير الخلقية .

وهناك من الناحية الأخرى ، صورة خاطئة ، كثيرا ما ترتبط بالميل السائد الى الحط من شأن سياسات القوة واستنكارها على الصعيد الخلقى ، وهو الميل الذى تحدثنا عنه آنفا . والذى بينا انه يتجه الى عد السياسات الدولية بصورة عامة شرا كاملا ، وان لا جدوى والحالة هذه من التطلع الى الحدود الخلقية التى تفرض على تطلعات السلطان على المسرح الدولى . ولكننا اذا سألنا أنفسنا عما يستطيع الساسة والدبلوماسيون أن يفعلوه لترويج أهداف السلطان لدولهم المعنية وعن حقيقة ما يفعلونه فى هذا المجال ، فاننا ندرك على الفور ، انهم يفعلون أقل مما يستطيعون بكثير ، بل وأقل مما كان يفعله اسلافهم فى العهود التاريخية السابقة . وهم يرفضون دراسة بعض الغايات المعنية ، واستخدام بعض الوسائل ، اما رفضا باتا قاطعا أو فى ظل ظروف معينة ، لا لأنها تبدو على ضوء المصلحة لا عملية أو مفتقرة الى الحكمة ، بل لان بعض القواعد الاخلاقية المعنية ، تفرض دونها حواجز مطلقة . ولا تسمح القواعد الخلقية بدراسة بعض السياسات من وجهة نظر المصلحة وحدها . فهناك أمور لا تتم على أسس خلقية ، حتى ولو كانت المصلحة تقضى باتمامها . وتعمل النواهي الخلقية فى عصرنا هذا على مختلف المستويات بدرجات مختلفة من الفاعلية . ويكون عملها الكابح واضحا كل الوضوح ومؤثرا فى تأكيد قداسة الحياة الانسانية فى أوقات السلام

(أ) حماية الحياة الانسانية فى أوقات السلم

يمكن تعريف السياسات الدولية كما سبق لنا أن رأينا ، كجهد مستمر ، للحفاظ على سلطان اية دوله وزيادته ، مع الحد من سلطان الدول الأخرى ، والاقبال منه أيضا . ولقد سبق لنا أن بينا أن السلطان النسبى للدول يعتمد على أى حال على كم الناس ونوعيتهم على صعيد عدد السكان وكيفهم وضخامة المؤسسات العسكرية ونوعيتها ، ونوع الحكم ، وكيف اندلوماسية بوجه خاص . وإذا ما نظرنا الى السياسات الدولية كسلسلة من الواجبات الفنية التى لايدخل فيها حساب المبادئ الخلقية ، بات لزاما عليها أن تقدر أن من أهم واجباتها الشرعية الحفض الكبير من سكان الدولة التى تنافسها أو ابادتهم ، ومن قادتها العسكريين والسياسيين ، والغاء دبلوماسييتها . وعندما تدرس السياسات الدولية كأسلوب (تكنيك) ، دون أى اهتمام بالمبادئ الخلقية ، للحفاظ على السلطان وكسبه ، فان مثل هذه الاساليب تستخدم دون أن تكون مصحوبة بشكوك خلقية ، وكقضية مسلم بها .

وتفيد سجلات جمهورية البندقية الرسمية أن حكومتها وضعت بين عامى ١٤١٥ و ١٥٢٥ الخطط وحاولت القيام بأكثر من مائتى حادث اغتيال لاسباب تتعلق بالسياسات الدولية . وكان بين الضحايا الذين خطط لاغتيالهم امبراطوران ، وملكان من ملوكفرنسا وثلاثة من سلاطين الاتراك . ولا تعرض هذه السجلات أن حكومة الجمهورية قد رفضت أى عرض من عروض الاغتيال هذه . فقد قبلت بين عامى ١٤٥٦ و ١٤٧٢ عشرين عرضا يقتل السلطان محمد الثانى العثمانى ، العدو الأول لجمهورية البندقية فى تلك الفترة . وعرض يوحنا الراجوزى على حكومة البندقية فى عام ١٥١٤ أن يقتل بالسم كل انسان تنتدبه هذه الحكومة لقتله ، مقابل جعل سنوى قدره ألف وخمسمائة من الدوكات . وقد استأجرت الحكومة الرجل على سبيل التجربة ، كما نقول فى هذه الايام ، وطلبت اليه أن يظهر براعته فى اغتيال الامبراطور مكسميليان . وحمل الكرادلة فى الفترة نفسها معهم الى رومة لحضور حفلة تتويج أحد البابوات ، خمورهم وسقاتهم ، مخافة أن يتعرضوا لخطر الاغتيال بالسم . ويقال أن أهل رومة قد الفوا هذا الاجراء فى تلك الايام ، ولم يكن المضيف ليظهر استياءه أبدا ، من مجيء ضيوفه اليه ومعهم خمورهم وسقاتهم .

ومن الواضح أن مثل هذه الأساليب في تحقيق الاهداف السياسية لم تعد متبعة اليوم . لكن الدوافع السياسية لاستخدام هذه الأساليب ما زالت قائمة اليوم ، كما كانت قائمة ، عندما كانت مثل هذه الاجراءات سائدة بالفعل . ومن الطبيعي أن تهتم الدول المشتركة في التنافس على السلطان ، فيما اذا كانت منافساتها تقيّد من خدمات البارزين من رجال الحرب والسياسة أو لا تقيّد . وهكذا فقد تأمل في أن يرغم قائد بارز أو جماعة حاكمة على التخلي عن مقاليد الحكم في دولة تنافسها اما نتيجة جيشان سياسى ، أو عن طريق العاهة أو الموت . وكلنا يعرف الآن أن التكهّنات ابان الحرب العالمية الثانية بمدى بقاء هتلر وموسوليني على قيد الحياة أو في دفة الحكم ، كانت تؤلف جزءا هاما من حسابات السلطان عند الأمم المتحدة. وان أنباء وفاة الرئيس روزفلت قد انعشت آمال هتلر في النصر . ولعل من أهم العوامل في السياسة الامريكية تجاه الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة ، توقع انهيار النظام السوفياتي من داخله ، نتيجة عجز الحكام الروس عن البقاء في دفة الحكم (١) . ولعل المصاعب الفنية في ادارة مثل هذه الاطاحات عن السلطان بأساليب العنف، ليست اليوم أكبر مما كانت عليه في أية فترة تاريخية سابقة . فما زالت هذه الاطاحات مستحبة وممكنة اليوم ، كما كانت دائما في السابق . وكل ما تبدل هو تأثير الحضارة التي تجعل من بعض السياسات المستحبة والممكنة صعبة على التبرير من الناحية الخلقية ، وعسيرة بالتالى على التنفيذ .

ولا تحمى القيود الخلقية الماثلة في أوقات السلام ، حياة الافراد البارزين وحدهم ، بل حياة الجماعات الكبيرة ، بل حياة أمم بأسرها ، يكون تحطيمها أمرا يرغب فيه سياسيا ، كشيء ممكن . ويقدم التاريخ الحديث في مشكلة المانيا كما يراها الالمان أنفسهم وكما تراها بقية شعوب العالم نموذجاً بارزاً لتأثير الاخلاق على السياسات الدولية . فلقد كانت الحقيقة الجوهرية للسياسات الدولية من وجهة النظر الألمانية من أيام بسمارك حتى أيام هتلر ، ان المانيا مطوقة بدول قوية من الشرق والغرب على حد سواء . ومهما كانت حركات بسمارك على لوحة شطرنج السياسة الدولية مفتقرة:

(١) عاشت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية على هذا الوهم الذي خلّقه بنفسها أمدا طويلا ، اذ كانت تأمل في أن تؤدي الخلافات بين القادة السوفيات الى انهيار النظام السوفياتي من داخله . لكن التجارب الفعلية التي مر بها الاتحاد السوفياتي بعد وفاته كل من لينين وستالين ، وبعد اقضاء كل من مالكوف وخروشوف اثبتت بصورة لا تقبل الجدل ، ان هذه الآمال ، مجرد أوهام لا أساس لها من الواقع ، وأن النظام أقوى منه. ان ينهار لوفاة زعيم أو تحية قائد .

الى الاخلاق والرحمة ، فانه لم ينحرف الا نادرا عن القواعد الاساسية للعبة السياسية ، وهى القواعد التى سادت مجتمع الامراء المسيحيين فى القرن الثامن عشر . وليس نمة من شك فى أن تلك اللعبة كانت تقوم على الغش والخداع ، ولكن كانت هناك بضعة أمور على أى حال ، لا يتدنى أى عضو من أعضاء ذلك المجتمع الارستقراطى للقيام بها . وهكذا واجه بسمارك الحقيقة الجوهرية لوجود المانيا السياسى ، وهى قياس روسيا وفرنسا على حديها الشرقى والغربى ، فراح يقبل تلك الحتمية الواقعية ويحاول تحويلها الى مصلحة المانيا بالمفاظ على أوثق الصلات مع روسيا ، وبعزل فرنسا .

لكن هتلر لم يدرك من الناحية الاخرى الاطار الاجتماعى الذى كانت السياسات الدولية تسير ضمن حدوده منذ نهاية حرب الثلاثين عاما ، حتى تسنمه مركز السلطان فى المانيا . وقد تحرر من الشكوك الخلقية التى فرضت على بسمارك أن يقبل وجود روسيا وفرنسا على جانبيه كحقيقة حتمية يقيم على أساسها سياسة المانيا الخارجية . وقرر هتلر أن يغير تلك الحقيقة بتحطيم جارتى المانيا فى الغرب والشرق تحطيماً فعلياً . ولو أخذنا الحل الذى وضعه هتلر ، لندرسه كمشكلة مجردة من مشاكل الاسلوب (التاكنيك) السياسى ، خالية من كل أهمية خلقية ، فاننا نرى أن هذا الحل ، كان أكثر كمالاً ، ونفعاً من الناحية السياسية من حل بسمارك ، اذ أنه كان يعد بحل مشكلة الوضع الدولى لالمانيا بالنسبة الى جارتيهما فى الشرق والغرب ، مرة وإلى الابد . يضاف الى هذا أن حل هتلر أقام الدليل على امكان تحقيقه ، تماماً كما كان فى أيام بسمارك . وكان فى امكانه أن ينجح فى وصفه لولا بعض الأخطاء السياسية والعسكرية التى اقترفها والتى أوصلته هو وسياساته الى الدمار ، وهى أخطاء ، تمكنت عبقرية بسمارك السياسية من تجنب الوقوع فيها .

ولقد لحص كليمنصو ، السياسى الفرنسى المشهور ، بمنتهى الصراحة المشكلة الالمانية كما تعرض نفسها للعالم الالمانى ، ولا سيما للأمم التى تهددها قوة ألمانيا ، عندما قال : ان هناك زيادة تقدر بعشرين مليوناً فى عدد الألمان يجب أن تختفى . ويشير هذا القول الى الحقيقة الواقعة التى واجهت أوروبا والعالم منذ الحرب الفرنسية - البروسية فى عام ١٨٧٠ وهى أن المانيا بفضل عدد سكانها ونوعيتهم تؤلف أقوى أمة فى أوروبا . وكانت مهمة إعادة البناء السياسى التى واجهت العالم فى ذيل الحرب العالمية الأولى والتى تواجهه اليوم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . - التوفيق بين هذه الحقيقة الواقعة وبين سلامة الدول الاوربية الاخرى بل وسلامة العالم كله أيضاً . وتحسر الحقيقة الواقعة - هى أن العالم منذ أيام كليمنصو قد سلم

بما قاله عن أن المشكلة الألمانية تظهر دائما على صعيد وجود عدد زائد في الشعب الألماني يفدر بعشرين مليونا - النقاب عن نفس القيود الخلقية على نشدان السلطان التي امتازت بها سياسته بسمارك الخارجية، والتي افتقرت اليها سياسات هتلر فهناك أسلوبان لمعالجة مشاكل السياسة الخارجية التي تكون من طراز المشكلة الألمانية .

أما الأسلوب الأول ، فهو الذي اتبعه الرومان بصورة حاسمة في حل مشكله قرطاجنه . وينطوى هذا الاسلوب على الطريقة التي تتبع في حل مشكلة سياسية فنية ، بالوسائل الصحيحة ، دون الاهتمام بوجود مبادئ خليفه متفوقة . ولما كانت رومة من وجهة نظر تطلعاتها الى القوة والسلطان، قد احتسبت أن هناك عددا زائدا من القرطاجيين ، فقد رأينا كاتو ينهى كل خطاب من خطبه ، قائلا : « أما بالنسبة الى ما تبقى ، فانا أومن أن قرطاجنة يجب أن تدمر » . وكانت رومه ترى في تدمير قرطاجنة ، الحل النهائي لمشكلتها على النحو الذي تراه . ولم تعد رومة تشعّر بالخطر على امنها وسلامتها ومطامحها ، من تلك الارض القفر اليباب التي كانت تسمى ذات يوم بقرطاجنة . ولو أن الألمان قد نجحوا بصورة مماثلة في خططهم الشاملة في الابداء ، وانتهت قصائل الاعدام وممسكرات الابداء مهمتها بنجاح فان « كابوس الاحلاف » الذي عاش الساسة الألمان في ظله أمدأ طويلا ، كان سيزول بصورة نهائية من عقولهم .

ولا تسمح السياسة الخارجية بعمليات الابداء الجماعية ، كوسيلة لتحقيق غاياتها ، فهي تفرض مثل هذا القيد على نفسها ، متأثرة بما يسمى المصلحة السياسية . فالمصلحة السياسية تشير على النقيض من ذلك بمثل هذه العملية الكاملة والفعالة . أما القيد فينبثق عن مبدأ خلقى مطلق ، يجب أن يطاع ، دون نظر الى مبادئ المصلحة القومية وتضحى السياسة الخارجية التي من هذا الطراز في الواقع بالمصلحة القومية ، عندما تكون طريقتهما الثابتة متطلبة تحدى المبادئ الخلقية ، كخطر عمليات القتل الجماعى في أوقات السلم . ولا يمكن التركيز على هذه النقطة بالذات ، بكثير من القوة والاصرار، أذ كثيرا ما يعرض الرأى بأن هذا الاحترام للحياة الانسانية هو ثمرة « الالتزام بعندم احداث وفاة لا ضرورة لها ، أو ألم لا لزوم له ، عند الناس الآخرين ، كالقتل أو الألم غير اللازمين لتحقيق هدف سام، يجعل الانحراف عن الالتزام العام أمرا له ما يبرره، ان صوابا وان خطأ » (١) . فالحقيقة هي على النقيض من ذلك . وهي ان الامم تلتزم

(١) كتاب « أزمة عشرين عاما بين ١٩١٩ و ١٩٣٩ » لاي اش . كار (لندن - مكملان وشركاه ١٩٣٩) . ص ١٩٦ .

انعكاسات خلقية تعارض في مثل هذا الاجراء . ويعرض هوجو جروتوس في الفصل الرابع من المجلد الثالث من كتابه «حول قوانين الحرب والسلام»، وتحت عنوان «الحق في قتل الاعداء في حرب عامة، وأعمال العنف الاخرى ضد أشخاص الناس»، قائمة في منتهى الأهمية بأعمال العنف التي كانت تقترب في التاريخ القديم ضد أشخاص الاعداء ودون أى تمييز . وبالرغم من أن جروتوس (١) كان يضع كتابه في الحقبة الثالثة من القرن السابع عشر ، فانه كان لا يزال يرى مبررات أخلاقية وقانونية لمعظم هذه الاعمال، شريطة أن تكون الحرب قد دارت تأييدا لقضية عادلة .

وقد نشأ هذا الافتقار الى الكوابح الخلقية على أعمال القتل في الحرب عن طبيعة الحرب نفسها . فلقد كانت الحرب تعتبر في تلك الايام صراعا بين جميع السكان في بلاد الفرقاء المتحاربين . والعدو الذى يحارب هو مجموع الافراد الذين يدينون بالولاء لسيد واحد ، أو يعيشون في أرض واحدة ، لا القوات المسلحة كتعبير قانوني مطلق يسمى الدولة في المعنى الحديث للكلمة . وهكذا كان كل مواطن فرد في أرض الدولة العدو يعتبر عدوا لكل فرد في الدولة الثانية .

ولقد أصبح المفهوم السائد منذ نهاية حرب الثلاثين سنة ، هو أن الحرب ليست صراعا بين جميع السكان بل بين جيوش الدول المتحاربة وحدها . ولقد أصبح التمييز بين المتحاربين وغير المتحاربين ، نتيجة ذلك، أحد المبادئ القانونية والخلقية الرئيسية التي تتحكم في أعمال المتحاربين . وأصبحت الحرب تعتبر صراعا بين القوات المسلحة للدول المتحاربة . ولما كان السكان المدنيون لا يسهمون اسهاما فعليا في الصراع المسلح ، فانهم لا يصبحون والحالة هذه هدفا لها . وبات من الواجبات الخلقية والقانونية، عدم مهاجمة المدنيين من غير المتحاربين عمدا ، واصابتهم بجراح ، وقتلتهم . وكثيرا ما اعتبرت الاصابات التي تلحق بهم نتيجة العمليات العسكرية كقصف المدن بالمدافع ، أو وقوع المراكب في المناطق المأهولة ، حوادث مؤسفة لا بد من وقوعها في الحرب . لكن تجنبها أمر حتمته القواعد القانونية والاخلاقية . ولقد أقر ميثاقا لاهاي عن قوانين الحرب البرية

(١) جروتوس هوجو المعروف باسم هوج فان جروت (١٥٨٣ - ١٦٤٥) - قانوني هولندي مشهور ، درس في لندن . عمل في السلك السياسي ولا سيما في سفارة هولندا في انجلترا . اعتقله الامير موريس وسجنه مدى الحياة ، ولكنه فر وعاش في باريس مقربا من لويس الثالث عشر . كتب كثيرا في اللاهوت والتاريخ والقانون . من أشهر كتبه «حقائق «لديانة المسيحية» .

وأعرافها فى عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وميثاق جنيف لعام ١٩٤٩ هذه القواعد،
اقرارا عالميا شاملا .

وقد وقع تطور مماثل بالنسبة الى افراد القوات المسلحة غير الراغبين
فى القتال والعاجزين عنه . وقد نشأ هذا التطور من مفهوم الحرب الذى
كان سائدا فى عهود القدم ، وفى الجزء الاكبر من القرون الوسطى، وهو أن
ليس فى الامكان ايجاد أى استثناء من الحقوق الخلقية والقانونية فى قتل
جميع الاعداء بالنسبة الى فئات معينة من المحاربين العاجزين . وهكذا كان
فى وسع جروتويس أن يعبر عن الاعتقاد الخلقى والقانونى الذى كان سائدا
فى أيامه بقوله . . . « ويمتد الحق فى انزال الاذى فيشمل حتى الاسرى »
ودون أى تحديد لزمان . . . فالحق فى انزال الاذى يمتد ليشمل حتى
أولئك الذين يرغبون فى الاستسلام ، ولكن استسلامهم يظل غير
مقبول » (١) .

ومع ذلك فلقد تطورت كنتيجة منطقية لمفهوم الحرب وكصراع بين
القوات المسلحة ، الفكرة القائلة ، بأن أولئك القادرين فعلا على الاسهام فى
الحرب والراغبين فيه ، هم وحدهم يجب أن يكونوا هدف العمل الحربى
المتعمد . ويجب عدم إلحاق الاذى بأولئك الذين لم يعودوا يسهمون اسهاما
فعليا فى الحرب نتيجة المرض ، والاصابة ، أو نتيجة وقوعهم فى الأسر ،
أو رغبتهم فى أن يقبوا أسرى . ولقد نشأ الميل الى ألسنة الحرب فى القرن
السادس عشر ، وبلغ مداه فى المعاهدات الكبرى ذات الفرقاء المتعديدين فى
القرنين التاسع عشر والعشرين . وقد انضمت جميع الامم المتحضرة تقريبا
الى هذه المعاهدات . وتم عقد نحو من (٢٩١) معاهدة دولية بين عامى
١٥٨١ و ١٨٦٤ تهدف الى حماية أرواح الجرحى والمرضى . ولقد حول ميثاق
جنيف لعام ١٨٦٤ ، الذى خلفته موائيق أعوام ١٩٠٦ و ١٩٢٩ و ١٩٤٩ ،
الى التزامات قانونية محددة ومفصلة ، جميع المعتقدات القانونية للعصر،
حول المعاملة التى يجب أن يلقيها الجرحى والمرضى ، وأفراد الهيئات
الطبية الذين يعنون بهم . وليس الصليب الاحمر ، الا الرمز والتحقيق
التنظيمى الفعلى لهذه المعتقدات الخلقية .

أما بالنسبة الى أسرى الحرب ، فإن مصيرهم كان لايزال سيئا حتى
فى القرن الثامن عشر، وان لم يعودوا يقتلون كمبدأ بل يعاملون كمجرمين،
وكأهداف للاستغلال ، عن طريق اقتنائهم بالمال . ونصت المادة الرابعة
والعشرون من معاهدة الصداقة التى عقدت فى عام ١٧٨٥ بين الولايات

(١) نفس المصدر - المجلد العاشر - الفصل الحادى عشر .

المتحدة وبروسيا لأول مرة بمنتهى الوضوح على وقوع تبدل المعتقدات الخلقية فى ذلك الموضوع . فقد منعت اعتقال أسرى الحرب فى السجون انعادية ، ونصفهم بالحديد كما اشترطت معاملتهم كرجال عسكريين . وقد وضعت موانيق لاهأى لعامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وموانيق جنيف لعامى ١٩٢٩ و ١٩٤٩ النظام المفصل للقواعد القانونية التى قصد منها أن تؤكد المعاملة الانسانية لاسرى الحرب .

وتنبع من نفس العناية الانسانية بحياة الناس وآلامهم اذا ماتعرضوا لآخطار الحرب ودمارها ، جميع الفوانين الدولية التى عقدت منذ اواسط القرن التاسع عشر ، والتى استهدفت ألسنة الحرب . وقد حرمت هذه القوانين استخدام بعض الاسلحة المعينة ، وحددت استخدام أسلحة منها ، كما حددت حقوق المحايدىن وواجباتهم ، محاوله بعبارة أخرى ، أن تسخل فى الحروب روحا من الشرف ومن احترام الانسانية المشتركة لجميع ضحاياها المحتملين ، وان تضع الحد الأدنى من العنف الذى يتفق مع أهداف الحرب ، والذى يرمى الى تحطيم ارادة العدو على المقاومة . وحدد اعلان باريس لعام ١٨٥٦ قواعد الحرب البحرية بينما حظر اعلان سان بطرسبرج لعام ١٨٦٨ استخدام المقذوفات الخفيفة المشحونة بالمتفجرات أو المواد الملتهبة . ومنع اعلان لاهأى لعام ١٨٩٩ استعمال رصاص دمدم . وحظر عدد من الموانيق الدولية استعمال الغازات والمواد الكيماوية وحرب الجراثيم . وصاغت موانيق لاهأى لعامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ قوانين الحرب فى البر والبحر وحقوق المحايدىن وواجباتهم . وحدد بروتوكول لندن لعام ١٩٣٦ استعمال الغواصات ضد البواخر التجارية . وتجربى المحاولات فى عصرنا هذا لاعلان لا شرعية الحرب الذرية . لكن جميع هذه الجهود تقيم الدليل على النحو الشامل المتزايد للامتناع الخلقى من استعمال العنف الا محدود كاداة فى السياسات الدولية .

وقد تكون هناك حجج قانونية ضد صحة هذه المعاهدات الدولية المنبثقة عن التجاهل بالجملة لهذه المحظورات أو انتهاكها وضد فاعليتها . لكن هذه الحجج لا تنفع لانكار وجود ضمير اخلاقى ، لا يشعر بالراحة مع وجود العنف ، أو مع وجود بعض المظاهر المعينة للعنف على المسرح الدولى . وتقوم المحاولات على خلق الانسجام بين ممارسات الدول وبين المبادئ الخلقية عن طريق الاتفاقات الدولية دليلا من الناحية الأولى على وجود هذا الضمير . وهو يحسر النقاب من الناحية الاخرى عن وجوده ، عن طريق المبررات والاعذار العامة التى تنتحل للدفاع عن الانتهاكات المزعومة لهذه الاتفاقات على الصعيد الاخلاقى . وتمسك جميع الدول بهذه الاتفاقات

القانونية ، وتحاول كلها تطبيقها ، على صعيد معين على الأقل • ولذا فإن ادعاء البراءة أو التبرير الخلقى ، الذى تقابل به مثل هذه القضايا بصورة موحدة ، يؤلف أكثر من مجرد صورة مذهبية • انه فى انواق الاعتراف اللامباشر ببعض القيود الخلقية المعينة التى تتجاهلها الدول فى بعض الاحايين وتنتهك حرمتها فى معظم الحالات •

ج - الادانة الخلقية للحرب

عكس الموقف من الحرب منذ مستهل القرن الحالى أخيرا ، احساسا يتزايد باستمرار ، من جانب معظم الساسة ، بأن هناك بعض القيود الخلقية المعينة ، التى تحدد من استعمال الحرب كأداة للسياسة الدولية • وقد استنكر الساسة أضرار الحروب وبرروا اشتراكهم فيها على صعيد الدفاع عن النفس أو الواجب الدينى منذ بداية التاريخ وأصبح تجنب الحرب ، أية حرب ، هدف الفراهة السياسية فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر ليس الا • وقد هدف مؤتمر السلام فى لاهائ فى عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ كما هدفت عصبة الأمم فى عامى ١٩١٩ ، واتفاق بربان - كيلوج (١) لعام ١٩٢٨ الذى أعلن لا شرعية الحرب العدوانية وميثاق الامم المتحدة فى أيامنا هذه ، الى تجنب الحرب ، جاعلة منه غايتها الرئيسية •

ويقوم فى جذور هذه الادوات والمنظمات القانونية التى سنتحدث عنها بأسهاب وتفصيل فى القسم الثامن من هذا الكتاب ، اعتقاد أساسى بأن الحرب ولا سيما العصرية منها ، ليست بالشئ الفظيع الذى يجب تجنبه فحسب ، لاسباب تتعلق بالمصلحة ، بل وانها شر يجب النأى عنه على أسس خلقية • ولا ريب فى أن من يدرس مختلف مجموعات الوثائق الدبلوماسية المتعلقة بجذور الحرب العالمية الأولى يصاب بما يكاد يشبه الدهول ، من جراء الحقيقة الواقعة ، وهى أن معظم الساسة المسئولين فى العالم باستثناء ساسة النمسا وروسيا على الغالب ، كانوا مترددين فى اتخاذ الخطوات التى قد تؤدى حتما الى الحرب • ولا ريب فى أن هذا التردد فى شن الحروب وما يسود الساسة بصورة عامة من خوف منها عندما

(١) اسم يطلق على معاهدة تسمى أحيانا بمعاهدة باريس وقد وقعتا ٤٣ دولة بينها الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٢٨ ، وتعهدت فيها باستنكار الحرب كأداة للسياسة القومية ونشذان تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ليس الا • وكان الميثاق من اعداد كيلوج وزير خارجية الولايات المتحدة وبريان وزير خارجية فرنسا •

تصبح حتمية الوقوع ، يمكن أن يقارنا مقارنة واضحة بالعناية المتعمدة التي كانت تصاحب اعداد الحروب ووضع خططها حتى القرن التاسع عشر عندما كانت الحوادث تختلق ، لجعل الحرب حتمية والقاء الملامة على الشروع فيها على الجانب الآخر .

وكانت سياسات الدول الغربية في السنوات التي سبقت الحرب العالمية اثنانية ، منبثقة ، رغم ما فيها من اضرار سياسية وعسكرية كبرى، عن رغبتها في تجنب الحرب بأى ثمن . وقد تفوقت هذه الرغبة على جميع الاعتبارات الاخرى المتعلقة بالسياسة القومية . وكانت لهفة جميع الدول الكبرى بلا استثناء ، لتحديد الحرب الكورية ، وحصرها في شبه جزيرة كوريا ، منبثقة كذلك عن هذا التغير الاساسي في الموقف من الحرب ، وهو التغير الذى طرأ في الازمنة الاخيرة ، والذى يهدف الى منع الحروب المحلية من التحول الى حرب عالمية ثالثة عن طريق اتباع جميع الدول لسياسة ضبط النفس والتحكم في العواطف . ولا ريب أيضا في أن الادانة الخلقية للحروب قد ظهرت بوضوح وجلاء في العالم الغربى في السنوات الاخيرة ، في رفض دول هذا العالم ، اعتبار الحرب الوقائية كاحتمال جدى بالرغم مما قد يكون في هذه الحرب من نفع للمصلحة القومية المتعلقة بها . وعندما تقع الحرب ، لا بد من أن تكون ككارثة طبيعية ، أو كالعامل الشرير لدولة أخرى ، لا كالنتيجة المتوقعة والمدروسة لسياسة تلك الدولة الخارجية . ولا تهدأ الشكوك التي تنشأ عن انتهاك القواعد الاخلاقية اذا كان في الامكان تهدئتها الا عن هذه الطريق وحدها .

د - الأخلاق الدولية والحرب الجماعية الشاملة

وهكذا نجد أن العصر الحديث ، يضع اذا ما قورن بالعصور القديمة والوسطى من القرون الوسطى ، بعض القيود الخلقية على تسير دفة الشئون الخارجية من ناحية تأثيرها على حياة الناس من أفراد وجماعات . ومع ذلك فهناك عوامل هامة معنية في أوضاع الجنس البشرى الراهنة ، تشير الى اضعاف لهذه القيود الاخلاقية . وعلينا أن نذكر الآن أن غياب هذه القيود الخلقية والعمل على تحطيم الحياة الانسانية ، كان متزامنا مع الطبيعة الجماعية الشاملة للحرب ، عندما كانت الشعوب كلها تقف وجهاً لوجه في الحرب ، كأعداء متحاربين . وعلينا أن نذكر أيضا ، أن التحديد المتدرج لعمليات القتل في الحروب ، وما نجم عنه من أوضاع معينة ، جاء متفقاً مع التطور المتدرج للحرب المحدودة ، التي كانت الجيوش وحدها تواجه بعضها البعض فيها كخصوم عمليين . ولكن لما كانت الحرب قد

أخذت تميل فى الآونة الاخيرة ، الى الطبيعة الجماعية الشاملة ، ولكن من نواح مختلفة ، والى حد أكبر ، فان القيود الحلقية على القتل ، باتت موضع التطبيق بدرجة تقل باستمرار عما كانت عليه . ولا ريب فى أن وجود هذه القيود فى ضمائر القادة العسكريين والسياسيين بل وفى ضمائر الناس العاديين أيضا ، أصبح أقل واقعا من السابق ، ومعرضا لخطر الزوال أيضا .

ونقد غدت الحرب جماعية شاملة فى عصرنا هذا من نواح أربع مختلفة هى (١) ناحية ذلك الجزء من السكان الذى يشترك اشتباكا فعليا فى العمليات اللازمة والحوية لتسيير دفة الحرب و (٢) ناحية ذلك الجزء من السكان الذى يتأثر بسير الحرب واتجاهها و (٣) ناحية ذلك الجزء من السكان المرتبط أفرادا ارتباطا كاملا فى معتقداتهم وعواطفهم مع ادارة دفة الحرب و (٤) ناحية أهداف الحرب نفسها .

وقد حلت الجيوش الضخمة التى يدعمها المجهود الانتاجى لغالبية السكان محل تلك الجيوش الصغيرة نسبيا ، التى عرفت انقرون الغابرة ، والتى لم تكن تستهلك الاجزاء ضئيلة للغاية من الانتاج الحربى . وقد يكون نجاح السكان المدنيين فى الابقاء على تموين القوات المسلحة وتزويدها باحتياجاتها أمرا لا يقل فى أهميته بالنسبة الى نتيجة الحرب نفسها عن الجهد الحربى نفسه . ولهذا فقد تكون هزيمة السكان المدنيين أى تحطيم قدرتهم ورغبتهم فى الانتاج مهمة كهزيمة القوات المسلحة نفسها أى تحطيم قدرتها ورغبتها فى المقاومة . وهكذا نرى أن طبيعة الحرب العصرية التى تستمد أسلحتها من آلة حربية ضخمة ، تطمس الفرق بين الجندى والمدنى . ولا يكون العامل الصناعى والزراع ومهندس السكك الحديدية والعالم ، مجرد متفرجين ابرياء ، يهتفون للقوات المسلحة ، من الجوانب . فهم يؤلفون جزءا أصيلا ولا غنى عنه من التنظيم العسكرى تماما كالجنود والبحارة والطيارين . وهكذا يتحتم على الدولة العصرية التى تخوض الحرب ، ان تبحث عن العمليات الانتاجية للعدد وأن تحطها وتشبها ، اذ تؤمن تقنيات الحرب العصرية السبل لتحقيق هذه الرغبة . وقد اعترف ابان الحرب العالمية الأولى بأهمية الانتاج المدنى للحرب الحديثة اعترافا شاملا ، كما اعترف أيضا بأهمية الحاق الضرر بانتاج العدد . لكن الوسائل الفنية للتأثير على عمليات الانتاج المدنى تأثيرا مباشرا كانت على أى حال ، لاتزال فى مهدها . وكان على المتحاربين أن يلجئوا الى الوسائل اللامباشرة ، كالحصارات البحرية وحروب القواصل وحاولوا التدخل بصورة مباشرة

في الحياة المدنية عن طريق الغارات الجوية ، والفصف البعيد المدى ، بصورة متقطعة وبنتائج لا طابع من الأهمية لها .

وجعلت الحرب العالمية الثانية من الأساليب الأخرى للتدخل المباشر، أثرت الأدوات تأثيراً في تحطيم الطافة الانتاجية للامه - وسار الاهتمام بالانتاج الواسع للحياه المدنيه وممتلكات المدنيين جنباً الى جنب مع القدرة على السيام بمثل هذا التحطيم الشامل ، وكان هذا الازدواج أقوى بكثير من أن تستطيع العقائد الأخلاقية للعصر الحديث مقاومته . وراح كوردل هل (١)، وزير الخارجية الأمريكية وهو يعدس العقائد الأخلاقية للحقبة الأولى من القرن الحالى ، يعلن فى الحادى عشر من يونيو عام ١٩٣٨ ، بعد قصف اليابانيين بمدافعهم لمدينة كانتون الصينية ، ان الحكومة الأمريكية تعارض فى بيع الطائرات وأجهزتها ومعداتها الى البلاد التى تشترك فى قصف السكان المدنيين . وأعلن الرئيس روزفلت فى الخطاب الذى لقاها فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٣٩ ، فرض حظر خلقى مماثل على الاتحاد السوفياتى، لقيامه بعمليات عسكرية ضد المدنيين الفنلنديين . ولكن لم تمض بضع سنوات ، حتى كان المتحاربون جميعاً وبلا استثناء يتورطون فى اجراءات من هذا النوع على نطاق تصغر معه تلك التى كان الساسة الأمريكيون قد استنكروها على أسس اخلاقية . وليست وارسو وروتterdam ولندن وكوفنترى وكولون ونورمبرج وهروشيما وناجازاكي ، الا مراحل لا فى تطور التقنية الحديثة للحرب فحسب ، بل وفى تطور الاخلاق الدولية فى الحرب أيضاً .

وقد ترك الاهتمام القومى بتحطيم القوة الانتاجية للعدو ، وهو الاهتمام الذى خلقتة طبيعة الحرب العصرية ، والاحتمالات التى تهيئها تقنية الحرب لاشياع هذا الاهتمام ، أثراً محطاً فى الاخلاق الدولية . وقد تعزز هذا الانحطاط نتيجة التورط العاطفى للجماهير الحاشدة من الناس المتحاربين فى الحروب العصرية . وكانت الحروب الدينية التى سادت القرنين السادس عشر والسابع عشر قد انتهت لتخلفها حروب الوراثة بين الاسر المالكة فى أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر بطوله ، ثم لتعقبها الحروب القومية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . لكن الحرب فى يومنا هذا بدأت تميل الى الرجوع الى الطراز الدينى عن طريق التحول فى طبيعتها الى حروب مذهبية . ولم يعد المواطن فى دواة عصرية تشترك فى حرب ، اذا ما قيس بأسلافه فى القرنين الثامن عشر

(١) كوردل هل (١٨٧١ - ١٩٤٥) - وزير خارجه أمريكا بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٤ .

والناسع عشر يحارب لتحقيق الامجاد لا ميره أو لتحقيق الوحدة والعظمة لأمته ، وانما يستتبك سى « حرب صليبيه » دفاعا عن « مثل أعلى » أو « مجموعته من المبادئ » أو « طريقه فى الحياة » ، يزعم لنفسه حق احتكار حقيقتها وفضيلتها . وهو يقاتل تبعا لذلك حتى الموت ، أو حتى « الاستسلام بلا قيد أو شرط » ، جميع أولئك الذين يتعلقون بمثل أو طرائق حياة شريرة أو كاذبة . ولما كان لا يحارب شخصا ، وانما يحارب « مثلا » أو « طريقة فى الحياة » حينما تجسد هذا المثل أو تلك الطريقة ، فإن الفروق بين الجنود المحاربين وغير المحاربين وبين المقاتلين والمناضلين ، تخضع اذا لم تزل مرة واحدة ، للفرق الوحيد الذى يهم حقا ، وهو الفرق بين ممثلى الفلسفة الصحيحة والفلسفة الزائفة وبين ممثلى طريقة الحياة الصادقة والطريقة الكاذبة . وقد اختفى الواجب الاخلاقى فى توفير الجرحى والمرضى والمستسلمين والعزل من رجال العدو ، واحترامهم كبشر لا شأن لهم فى العداء سوى أن القدر شاء لهم أن يكونوا فى الطرف الآخر من الحلبة، ليحل محله واجب أخلاقى آخر فى معاقبة اساتذة الشر وطلابه ومحوهم من على ظهر الارض .

وقد أدى هذا الأثر الذى خلفه ذلك التبدل الجوهرى فى مفهوم الحرب، لا الى انتهاك القيود الخلقية على أعمال القتل فى الحرب التى أشرنا اليها من قبل فى الحرب العالمية الثانية فحسب، بل والى نمو ميل متزايد الى التبرير على أسس أخلاقية لرفض أخذ الاسرى وقتلهم ، وقتل أفراد القوات المسلحة والمدنيين دون تمييز ، والى التلطيف من شكوك الانسان الخلقية ان لم يكن الى زعزعتها مرة واحدة . وهكذا بينما ظلت القيود الخلقية على أعمال القتل فى أوقات السلم سليمة على حالها لم تتبدل حتى اليوم نرى أن القيود الخلقية على أعمال القتل فى الحرب ، قد أصبحت اليوم مفتقرة كل الافتقار الى الفاعلية والتنفيذ ولعل مما يهم موضوع بحثنا الراهن هنا أن نقول، انه ظهر ميل متزايد تحت وطأة التبدلات الجوهرية فى مفهوم الحرب الى أضعاف هذه القيود الخلقية كقواعد للسلوك ، وإزالتها بصورة نهائية .

وقد توقع احد كبار الباحثين وهو الأستاذ جون ويستليك هيوويل أستاذ القانون الدولى فى جامعة كمبردج ، قبل أكثر من نصف قرن ، وفى فترة كان التفاؤل العام يسودها هذا التطور ، كما توقع عناصره الجديدة فكتب فى عام ١٨٩٤ يقول ٠٠٠

« لعل من المقولات الاولى القول بأن تلطيف الحرب يجب ان يعتمد على احساس الفرقاء المشتركين فيها بأنهم يمتون الى كل أكبر من القبائل أو الدول التى يمتنون اليها ، وهو الكل الذى يضم العدو أيضا بحيث تصبح الواجبات

الناشئة عن تلك المواطنة الأكبر والأصخم ، حقا من حقوقه أيضا . ولم تفتقر أوروبا قط الى هذا الشعور كل الافتقار منذ بداية العصور التاريخية ، وان كانت هناك تباينات كبيرة في طبيعة ذلك الكل الذى تتعلق المشاعر به ومداه وهناك شعور بالغالية يسود عصرنا الذى نعيش فيه ، وهو يقوم على إيمان بملكوته انساني يشبه ذلك الذى نادى به الرواقيون (١) ، وان فاقه في القوة ، اذ ان المسيحية قد مهدت له الارض ، كما عززته الاحترام المتبادل بين الدول الكبرى ، المتكافئة في السلطان والمتشابهة في الحضارة ، والذى لا تستطيع الا ان تعمله لبعضها البعض ومرت هناك فترات هبط فيها المستوى ، ومن حق موضوعنا هنا ان يلاحظ احدى هذه الفترات . فلقد كانت الحروب الدينية التى وقعت بعد عصر الإصلاح الدينى من افطع الحروب التى ظهر فيها الوحش الكامن في الانسان منطلقا من عقائه ، بالرغم من وقوعها في عصر « التنوير » النسبي . وتكون الحماسة للقضية مهما كانت هذه القضية جذيرة بالحماسة ، من أكثر المثيرات التى تتعرض لها العواطف الانسانية قوة وخطرا . فالعلاقة بين البروتستانتى والبروتستانتى ، أو بين الكاثوليكي والكاثوليكي ، متعارضة مع العلاقة التى تربط أبناء الدولة بعضهم الى بعض بدلا من أن تحتضنها ، لتؤلف معها علاقة قوية شاملة ، أضعت الكواجيب العادية على العواطف فى الوقت الذى كانت فى أمس الحاجة اليها . ويصل مثل هذا الحط من جانب العرب الى التكرار . اذا توصلت الاشتراكية الى ما فى السلطان من ثبات ينبع عن قوة العقيدة الفضائية ، وواجهت فكرة الدولة الحديثة على ميدان المعركة . ومن الممكن ان نرى فى مثل هذه الحالة فى الحرب حرية تعادل تلك التى تغلقها اللغوى فى أيام السلم » (٢) .

٢ - الأخلاق الدولية مقابل العالمية القومية

ليس الانحطاط الذى وقع فى السنوات الأخيرة فى الاخلاق الدولية بالنسبة الى حماية الحياة الا حالة خاصة ، لانحلال عام وواسع النطاق على صعيد أبحاثنا فى هذا الكتاب لنظام من السنن الاخلاقية ، كان يفرض كواجبه فى الماضى على العمليات اليومية للسياسة الخارجية ، ولكنه لم يعد يفعل ذلك فى هذه الأيام . وقد أدى عاملان الى هذا التحلل ، أولهما : الاستعاضة بالمسئولية الديمقراطية عن المسئولية الارستقراطية فى

(١) الرواقيون Stoies اسم يطلق على اتباع فلسفة اغريقية قديمة ، تتعارض معارضة تامة مع الفلسفة الابيقورية فى نظرتها الى الحياة . وأول من نادى بهذه الفلسفة هو زينون ٣٤٠ - ٢٧٠ ق م . ويؤمن الرواقيون بوجود اله حكيم خير ، يحكم الكون . وهو الذى ينزل الخير والشر ، ولكن للانسان عقلا يستطيع الحكم به ، وهم يؤمنون ان الألم خير . وأنه كثيرا ما يأتى بالسعادة .

(العرب)

(٢) « فصول فى مبادئ القانون الدولى » (كمبردج - مطبعة الجامعة لعام ١٤٩٤) ص ٢٦٧ والصفحات التى تليها .

الشئون الخارجية وثانيهما الاستعاضة بالمقاييس القومية للعمل عن المقاييس العالمية .

أ - الأخلاق الشخصية للدولة الارستقراطية :

كانت الاخلاق الدولية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والى حد ما حتى الحرب العالمية الأولى ، الموضوع الذى يعنى به الحاكم الشخصى . أى الأمير الفرد المعين وخلفاؤه من بعده ، ومعهم فى ذلك فئة صغيرة العدد نسبيا ومتماسكة ومتجانسة من الحكام الارستقراطيين . وكان الأمير والحكام الارستقراطيون فى أية دولة معنية على اتصال وثيق ومستمر بامراء الدول الأخرى وحكامها من الارستقراطيين . وكانت العلاقات العائلية تربطهم الى بعضهم ، مع لغة واحدة مشتركة . هى الفرنسية عادة وقيم ثقافية مشتركة ، وأسلوب مشترك فى الحياة ، ومعتقدات خلقية واحدة ، عما يمكن للسيد المذهب أو ما لا يمكن له أن يفعله فى علاقاته مع السادة الآخرين سواء أكانوا من أبناء أمته أم من أبناء أمة أخرى . وكان الأمراء المتنافسون على السلطان يعدون انفسهم متبارين فى لعبة يقبل جميع المتبارين الآخرين قواعدها وكان أعضاء أجهزتهم العسكرية والدبلوماسية يعدون أنفسهم موظفين عند خدمتهم ، يخدمونه اما بفضل عارضى الولادة الذى يتعزز أحيانا لا دائما باحساس من الولاء الشخصى للأمير ، أو بتأثير ما يدفعه لهم من مرتبات أو ما يغريهم به من نفوذ وأجساد .

وقد آمنت الرغبة فى الكسب المادى بهذا المجتمع الارستقراطى بوجه خاص وشيخة مشتركة أقوى من جميع الروابط الأسرية أو الولاء القومى وهكذا كان من المألوف بل من المناسب لأية حكومة ان تدفع لوزير خارجية دولة أخرى أو الى أحد دبلوماسييها ، مرتبا هو فى حكم الرشوة . وقد تلقى اللورد روبرت سيسيل وزير الملكة اليزابيث ، مثل هذا المرتب من الحكومة الاسبانية وتلقى السير هنرى ووطون ، السفير البريطانى فى البندقية فى القرن السابع عشر ، مرتبا من امارة سافوى الإيطالية ، وطالب بمرتب آخر من الحكومة الاسبانية . وتظهر الوثائق التى نشرتها حكومة الثورة الفرنسية ، فى عام ١٧٩٣ ، ان فرنسا كانت تدفع المرتبات لرجال الدولة النمساوية بين عامى ١٧٥٧ و ١٧٦٩ ، وان هذه المرتبات بلغت ٤٧٩٨٢٦٥٢ ليرة ، نال منها المستشار النمساوى كوتيتز وحده مائة ألف ليرة . ولم يكن من الشاذ أو من الغريب أيضا ان تدفع الحكومات

للساسة الاجاب مبالغ من المال مقابل تعاونهم معها فى عقد المعاهدات •
وقد عرض الكردينال الفرنسى دوبوا فى عام ١٧١٦ على الوزير البريطانى
ستانهوب مبلغ ستمائة ألف ليرة ، ليعقد حلفا بين بريطانيا وفرنسا •
وقد روى الكردينال ان ستانهوب بالرغم من رفضه للعرض فى حينه
« أصغى الى العرض بكل اهتمام ، دون أن يبدو عليه امتعاض » • وتلقى
الوزير البروسى هاردنبرج بعد توقيع معاهدة بال لعام ١٧٩٥ ، التى
قضت بانسحاب بروسيا من الحرب ضد فرنسا ، مجوهرات من الحكومة
الفرنسية قيمتها ثلاثون ألف فرنك ، فراح يتبرم من تفاهة هذا المبلغ
وأنفق أمير بلان فى عام ١٨٠١ مبلغ خمسمائة ألف فرنك فى صورة
« هدايا دبلوماسية » نال منها تلليان وزير خارجية فرنسا مبلغ مائة
وخمسين ألف فرنك • وكان المقرر أن يدفع له فى البداية مبلغ مائة ألف
فرنك ، لكن هذا المبلغ رفع فيما بعد اذ عرف انه تلقى من بروسيا علبة
نشوق قيمتها (٦٦) ألف فرانك بالاضافة الى مائة ألف فرنك نقدا •

وقد لحص السفير البروسى فى باريس القاعدة الرئيسية لهذه اللعبة
عندما بعث الى حكومته فى عام ١٨٠٢ يقول • • « علمت التجارب كل انسان
يعمل هنا فى الحقل الدبلوماسى ، ان على الانسان الا يعطى شيئا أبداً ،
قبل أن تتم الصفقة ، لكنها أقامت الدليل فى الوقت نفسه ، على أن
اغراءات الكسب ، كثيرا ما تحقق المعجزات » •

ولا ريب فى ان الساسة الذين يتورطون فى صفقات من هذا الطراز
لا يكونون فى العادة مخلصين صادقى الاخلاص ، لقضايا البلاد التى تقوم
مصالحها فى أيديهم • فهم يدينون فى الواقع بالولاء لجهات أخرى غير
البلاد التى يعملون فى خدمتها • يضاف الى هذا أن توقع الكسب المادى
عند عقد أية معاهدة لا بد وأن يعمل كحافز قوى على الاسراع بانتهاء
المفاوضات • ولم تكن أوضاع التوقف فى المفاوضات ولا التأجيلات التى
لا تحدد لها مواعيد معينة ، ولا الحروب التى تستطيل ، لتعجب الساسة
من ذوى المصلحة الشخصية فى الانتهاء فى عقد المعاهدات • ولا ريب فى
أن تجارة السياسة فى هذين المجالين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر
كانت تؤدى دائما الى تخفيف حدة الخلافات الدولية ، وحصص التطلعات من
أجل السلطان عند الدول فرادى فى حدود ضيقة نسبيا •

وكان السفير النمساوى فى فرنسا فى تلك الحقبة التاريخية ، يحس
بالراحة وكأنه بين أهله فى بلاط فرساي • أكثر من أحساسه بالراحة بين
مواطنيه من أفراد الطبقة غير الارستقراطية • وكانت له وشائج اجتماعية

وخلقية أوتق مع أعضاء الطبقة النبيلة الفرنسية ، وغيرهم من الاعضاء الارستقراطيين في السلك الدبلوماسي في فرساي . منها مع أبناء جلدته من النموسيين من أبناء الاسر غير العريفة . ففي عام ١٧٥٧ كان الكونت دي ستينفيل ، وزيرا مفوضا للنمسا في باريس ، في حين كان ولده الذي بات يدعى فيما بعد وعندما أصبح رئيسا لوزراء لويس الخامس عشر الدوق دي شوازيل ، سفيرا لفرنسا في البلاط النمساوي . وكان له في الوقت نفسه ولد آخر يحمل رتبة رائد في الجيش المجري ، ويقود احدى الكتائب . ولم يكن من الغريب في مثل هذه الظروف أن يتحول الموظفون العسكريون والدبلوماسيون من خدمة ملك دولة الى خدمة ملك دولة أخرى . ولم يكن من النادر في تلك الأيام أن ينخرط دبلوماسي أو ضابط فرنسي لاسباب تتعلق بمصلحته الشخصية في خدمة ملك بروسيا ويعمل على تحقيق أهداف بروسيا الدولية ضد بلاده ، أو يحارب في الجيش البروسي ضد جيش فرنسا . وشهد القرن الثامن عشر مثالا تدفقا هائلا من الألمان للعمل في مختلف دوائر الحكومة الروسية ، لتعود هذه الحكومة بعدها فتطرد الكثيرين منهم فيما يشبه التطهير ، وتعيدهم الى بلادهم .

وأوفد الملك البروسي فريدريك الكبير في عام ١٧٥٦ ، وقبيل نشوب حرب السنوات السبع ، النبيل الاسكوتلندي الايرل ماريشال ، سفيراً له الى أسبانيا ليزوده بالمعلومات اللازمة عن نوايا الاسبانيين ، وكان لهذا السفير البروسي ، الاسكوتلندي الاصل ، صديق في أسبانيا ، هو من ايرلنده ويدعى وول ، وكان وزيرا لخارجية أسبانيا ، ولذا فلم يتردد لحظة واحدة في تزويده بكل ما طلبه من معلومات وقد نقل الاسكوتلندي هذه المعلومات الى رئيس وزراء بريطانيا الذي نقلها بدوره الى ملك بروسيا . وعرضت الحكومة الفرنسية في عام ١٧٩٢ ، وقبيل اندلاع نيران حرب التحالف الاول ضد فرنسا القيادة العليا للقوات الفرنسية على دوق برنزويك ، الذي قرر على أي حال قبول عرض آخر من ملك بروسيا ، بتولي قيادة الجيش البروسي في حربه ضد فرنسا . وفي عام ١٨١٥ ، استصحب الاسكندر الاول قيصر روسيا الى مؤتمر فيينا معه عددا من الوزراء والمستشارين في الشؤون الخارجية ، كان بينهم المانيان ، ويوتاني واحد ، وكورسيكي وسويسري وبولندي وروسي واحد .

وتعد تجربة بسمارك في عام ١٨٦٢ بمناسبة استدعائه من عمله كسفير لبروسيا في بلاط روسيا ، هامة جدا ، بالنسبة الى دوام هذا

الانسجام الدولى بين الطبقات الارستقراطية . فعندما راح بسمارك يعرب لقيصر عن أسفه لاضطراره الى مغادرة سان بطرسبرج ، أساء القيصر فهم ما قاله ، وسأله عما اذا كان يميل الى العمل فى السلك الدبلوماسى البروسى . وروى بسمارك فى مذكراته انه اعتذر عن قبول العرض « بمنتهى الكياسة » (١) وليس بيت القصيد بالنسبة الى بحثنا هنا أن بسمارك اعتذر - عن قبول العرض ، اذ أن عروضاً كثيرة مماثلة كانت قد رفضت من قبل بسمارك بل ومن بعده أيضاً . وانما هو ان بسمارك اعتذر « بمنتهى الكياسة » ، وانه روى هذا الحادث فى مذكراته بعد نحو من ثلاثين عاما دون أن يبدى أى امتعاض معنوى ، حتى من مجرد تقديم العرض اليه قبل نحو من نصف قرن من هذا التاريخ ، كان العرض الذى يقدم الى سفير عين قبل وقت قريب رئيسا للوزراء لتحويل ولائه الى بلاد أخرى ، لا يعد عند « المعروض عليه » الا مجرد عرض تجارى من عروض الاعمال ، ولا ينطوى على أى انتهاك للمعايير الخلقية .

وكل ما نحتاج اليه الآن هو أن نتصور عرضا مماثلا يقدمه المستر ستالين فى هذه الايام (٢) ، الى السفير الامريكى ، أو عرضا يقدمه رئيس جمهورية الولايات المتحدة الى أى من المبعوثين الدبلوماسيين الأجانب فى واشنطن ، وان نتخيل ما يصيب الإنسان الذى قدم اليه العرض من ضيق وما يثيره مثل هذا العمل من استياء على الصعيد الدولى ، لفهم مدى عمق التبديل الذى وقع فى اخلاقيات السياسة الدولية فى الآونة الأخيرة، فمثل هذا العرض يعتبر فى هذه الايام دعوة الى الخيانة ، أى الى انتهاك أقدم الواجبات الخلقية وأهمها فى الشئون الدولية وهى ولاء الإنسان لوطنه ، أما فى القرون الماضية ، وحتى قبل نهاية القرن التاسع عشر ، فان مثل هذه العروض كانت تقدم ، وتقبل أو ترفض ، ثم تروى ، وكان القبول أو الرفض يتقرران على ضوء ما فى العرض من اغراءات مادية ، دون أن تكون هناك أية التزامات خلقية .

ويتبين من هذا أن معايير السلوك الخلقية التى كانت تتحكم فى الارستقراطية الدولية ، كانت بحكم الضرورة ، ذات طبيعة تتجاوز الحدود القومية . ولم تكن هذه المعايير تنطبق على جميع البروسيين أو النمساويين أو الفرنسيين ، وانما على جميع الرجال الذين كانوا قادرين بحكم مولدهم وتعليمهم على تفهمها والعمل بموجبها . وقد وجد هذا المجتمع العالمى

(١) مذكرات بسمارك . المجلد الاول . ص ٣٢١ .

(٢) وضع هذا الكتاب قبل وفاة ستالين فى عام ١٩٥٤ .

الجنسية مصدر قواعده الاخلاقية فى مفهوم القانون الطبيعى وسننه .
ولهذا فقد أحس أعضاء هذا المجتمع ، بأنهم مسئولون شخصيا عن
الانسجام مع هذه القواعد الاخلاقية للسلوك ، وذلك لأن هذه القواعد انما
وضعت لهم كإناس عقلانيين وأفراد . فعندما عرض بعضهم على لويس
الحامس عشر تزييف النقد الانجليزى ، رفض الملك الفرنسى هذا العرض
الذى قال عنه « انه يقابل هنا بكل ما يستحقه من سخط واشمئزاز » .
وعند ما قدم عرض مماثل فى عام ١٧٩٢ الى الامبراطور النمساوى فرانسوا
الثانى لتزييف النقد الفرنسى واستعمال النقد المزيف فى انقاذ لويس
السادس عشر من سجن الثورة رد الامبراطور قائلا « ان فعل هذا
الاقتراح المخزى ، لا يمكن أن يقبل على الاطلاق » .

ولا ريب فى أن هذا الاحساس بالالتزام الخلقي الشخصى القوى عند
المسؤولين عن ادارة دفة السياسة الخارجية فى أى بلاد بالنسبة الى زملائهم
فى البلاد الأخرى يفسر لنا التأكيد الذى كان ينادى به كتاب القرن السابع
عشر والثامن عشر ، داعين ملوكهم الى صيانة « شرفهم » و « سمعتهم » .
كأغلى ما يملكونه من مقتنيات . فكل عمل قام به لويس الحامس عشر على
المسرح الدولى . كان عملا خاصا به ، حسر فيه احساسه الشخصى بالالتزام
الخلقى عن نفسه ، وكان مترابطا والحالة هذه مع شرفه الشخصى . وكان
أى انتهاك من جانبه لالتزاماته الخلقية على النحو الذى يقر به زملاؤه من
الملوك الآخرين كالتزامات عليهم ، لا يثير عليه تأنيب ضميره وحده فحسب،
بل ويعد انعكاسات فورية ومجتمعة عند المجتمع الارستقراطى المتجاوز
للحدود القومية ، مما يعرضه لدفع ثمن انتهاكه لاعرافه ، بخسارة مكانته
أى خسارة سلطانه .

ب - تحطيم الاخلاق الدولية :

تعرض تركيب المجتمع الدولى ومعها الاخلاق الدولية فى القرن التاسع
عشر لتبدل جوهري ، عندما حل نظام الاختيار الديموقراطى لمسئولية
الحكم وموظفيه محل حكم الطبقة الارستقراطية . ولقد ظل الحكام
الارستقراطيون يتولون مسئولية تصريف الشئون الخارجية فى معظم
الدول حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا . أما فى العصر الحديث ، فقد
حل محلهم موظفون ينتخبون أو يعينون دون أى اعتبار للفروق الطبقية .
ولا يكون هؤلاء الموظفون مسئولين من الناحية القانونية والخلقية عن
أعمالهم الرسمية أمام ملك ، أى أمام فرد معين بل أمام جماعية ، أى أمام

أغلبية برلمانية أو شعبي بأسره . وقد يؤدي أى تحول مهم فى الرأى العام الى تبدل سريع فى شخصيات المسئولين عن وضع السياسة الخارجية ، اذ تحل محلهم فئة أخرى من الأفراد منبثقة عن آية مجموعة من السكان هى السائدة فى تلك الآونة .

ولم يعد موظفو الحكومة يختارون من الفئات الارستقراطية وحدها ، وانما أصبحوا يختارون من جميع السكان تقریبا . ولقد كان هذا هو التقليد الذى اتبع فى الولايات المتحدة ، لكنه لم يكن ذا سوابق فى بلاد أخرى كبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتى . فلقد أصبح المستر بيغن السكرتير العام السابق للاتحاد العام لعمال النقل ، وزيرا لخارجية بريطانيا فى عام ١٩٤٥ ، كما أصبح أحد الثوريين المحترفين السابقين مسئولاً عن السياسة الخارجية السوفياتية .

وفى البلاد التى تحتاج حكوماتها الى تأييد الاغلبية البرلمانية لتتمكن من الاستمرار فى الحكم ، كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، يتطلب أى تبدل فى الاغلبية البرلمانية بحكم الضرورة تبديلا فى القائمين على الحكم . وحتى فى الولايات المتحدة الامريكية حيث لا يقع التبدل فى الحكم نتيجة التحول فى أوضاع الكونجرس . وانما نتيجة انتخابات الرئاسة ، تكون التبدلات فى جهاز وزارة الخارجية دائمة وكثيرة . فلقد شهدت الولايات المتحدة ثلاثة وزراء للخارجية فى غضون ثمانية عشر شهرا انصرفت بين يوليو عام ١٩٤٥ ويناير عام ١٩٤٧ . ولم يبق من صانعى السياسة فى وزارة الخارجية - أى وكيل الوزارة ومساعدوه ، الذين كانوا يشغلون مناصبهم فى أكتوبر عام ١٩٤٥ - احد بعد نحو من عامين . ولا ريب فى ان هذه التقلبات فى اشخاص واضعى السياسات فى الشؤون الدولية ، وفى مسئوليتهم تجاه وحدات جماعية غير متبلورة الشكل ، تترك آثارا بعيدة المدى فى فاعلية النظام الاخلاقى الدولى بل وفى وجوده أيضا .

ولقد أحال هذا التحول ضمن اطار الدول فرادى الاخلاق الدولية كنظام يفرض الكوابح الاخلاقية من واقع الى مجرد استعارة مجازية . فعندما نتحدث عن جورج الثالث (١) ملك انجلترا ، ونقول انه كان خاضعا لبعض القيود الخلقية فى تعامله مع لويس السادس عشر ملك فرنسا (٢) أو كاترين العظيمة (٣) قيصرة روسيا ، فاننا تشير الى شيء واقعى ، أى الى

(١) جورج الثالث ملك بريطانيا وإيرلنده بين عامي ١٧٦٠ و ١٨٢٠ .

(٢) لويس السادس عشر ملك فرنسا بين عامي ١٧٧٤ و ١٧٩٢ .

(٣) كاترين الكبرى قيصرة روسيا بين عامي ١٧٦٢ و ١٧٩٦ . قامت بتوسيع الامبراطورية الروسية وتقويتها على حساب تركيا .

(العرب)

شئ يرتبط بضمائر بعض الافراد المعنيين واعمالهم . أما عندما نتحدث عن التزامات جامعة الشعوب البريطانية الاخلاقية او حتى التزامات بريطانيا العظمى وحدها تجاه الولايات المتحدة أو فرنسا ، فاننا نشير الى مجرد اسطورة . ويعامل القانون الدولي بفضل هذه الاسطورة الدول وكأنها افراد لهم شخصيتهم القانونية ، ولكن ليس في مجال الالتزامات الخلقية ما يتصل بهذا المفهوم القانوني أو يشابهه . فلم يعد ضمير الملك أو الملكة في بريطانيا العظمى كالرأس الدستوري لجامعة الشعوب البريطانية أو لبريطانيا نفسها وما يتطلبه في موضوع ادارة دفة الشئون الخارجية لبريطانيا أو لجامعة شعوبها ، ذا صلة بالادارة الفعلية لهذه الشئون ، إذ أن الملك لم يعد مسئولاً عنها ، ولا تأثير فعل له عليها . ولكن ما الموقف بالنسبة الى رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية في بريطانيا وفي ممتلكاتها المستقلة أيضا ؟ ليسوا في الواقع الا أعضاء في الوزارة التي تقرر السياسة الخارجية كهيئة جماعية كما تقرر أية سياسة أخرى بأصوات الأغلبية . وتكون الوزارة ككل مسئولة امام حزب الأغلبية ، الذي ينتظر منها أن تحول اثاراته السياسية الى عمل سياسى . وهي مسئولة من الناحية القانونية أمام البرلمان ، إذ أنها لا تؤلف من الناحية الدستورية الا لجنة من لجانة . لكن البرلمان بدوره مسئول أمام جماهير الناخبين الذين تلقى منهم الصلاحية فى الحكم ، والذين يأمل أعضاءه الافراد منهم انتداباً ثانياً فى الانتخابات العامة المقبلة .

وقد لا تكون للاعضاء الافراد من جماهير الناخبين معتقدات خلقية من النوع الذى يتخطى الحدود القومية أبداً ، والذى يقرر لهم أعمالهم فى يوم الاقتراع أو قبله أو بعده ، وقد تكون لهم مثل هذه المعتقدات ، ولكنها مختلفة ومتباينة فى محتواها الى حد كبير . وبعبارة أخرى ، قد يكون هناك أولئك الذين يعملون طبقاً للقاعدة الخلقية التى تقول « .. » انا مع بلادى ، على خطأ او على صواب » . وقد يكون بينهم أولئك الذين يطبقون بالنسبة الى أعمالهم فى الشئون الدولية كما فى الحكم ، مقاييس السنن الاخلاقية المسيحية . بل وقد يكون بينهم ايضا ، أولئك الذين يطبقون معايير الأمم المتحدة ، أو مقاييس الحكومة العالمية والسنن الخلقية الانسانية وقد يعكس الاعضاء المتغيرون فى الفئة التى تضع السياسة أو فى الجهاز البيروقراطى الدائم فى وزارة الخارجية وقد لا يعكسون هذه الانقسامات ونظائرها فى الرأى العام ، على أى حال ، يتطلب الرجوع الى أية قاعدة خلقية للسلوك ، ضميراً فرداً تنبع منه ، وليس ثمة ضمير فرد يمكن أن

ينبع عنه ما نسميه بالاخلاق الدولية لبريطانيا العظمى او لغيرها من الدول .

وقد يسير سياسى فرد على ما يمليه عليه ضميره فى الشئون الدولية ، وهو ان فعل هذا ، فانما تنسب اليه كفرد تلك المعتقدات الخلقية التى يؤمن بها ولا تنسب الى الأمة التى ينتمى اليها ، والتى قد يتحدث باسمها . وهكذا عندما وجد اللورد موربى (١) وجون بيرنز (٢) ان اشتراك بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى ، لايتفق مع معتقداتهما الخلقية راحا يستقيلان من الوزارة البريطانية . وكانت الاستقالة عملا فرديا منهما يعبر عن اعتقاد شخصى . وعندما اقر المستشار الالماني فى الوقت نفسه بصفة كونه رئيسا للحكومة الالمانية ، بلا شرعية ولا أخلاقية انتهاك حياد بلجيكا ، الذى تبرره حالات الضرورة ليس الا ، كان يعبر فى ذلك عن رأيه الشخصى ليس الا . ولم يكن فى الامكان الربط بين صوت ضميره وبين ضمير الجماعة المسماة بألمانيا . وكانت المبادئ الخلقية التى وجهت لافال (٣) كوزير لخارجية فرنسا ورئيس لوزرائها فى حكومة فيشى الموالية للامان ابان الحرب العالمية الثانية ، خاصة به ، ولم تكن مبادئ فرنسا على الاطلاق ، كما لم يصدر مثل هذا الادعاء عن أى انسان .

فالقواعد الخلقية ، تعمل عملها فى الضمائر الفردية للناس . ولهذا فالحكم الذى يتولاه اشخاص يمكن تمييزهم كافراد ، يسألون شخصا عن اعمالهم هو الشرط الأول لوجود أى نظام فعلى للسنن الاخلاقية الدولية اما عندما تكون مسئولية الحكم موزعة توزيعا واسع النطاق على عدد كبير من الأفراد ، يحملون مفاهيم مختلفة عن المتطلبات الاخلاقية فى الشئون الدولية ، أو لا تكون لديهم أية مفاهيم من هذا الطراز ، فان الاخلاق الدولية كنظام فعال للقيود على السياسات الدولية ، تغدو مستحيلة كل الاستحالة ولعل هذا هو الذى حمل العميد روسكو باوند على القول منذ عام ١٩٣٣ . « قد يكون فى الامكان القول بكثير من المنطق ، ان الوصول الى نسق خلقى

(١) اللورد جون موربى (١٨٣٨ - ١٩٢٣) من ساسة حزب الاحرار الانجليز ومن كتابهم .

(٢) جون بيرنز (١٨٥٨ - ١٩٤٣) اشتراكى بريطانى وعضو فى البرلمان بين عامى ١٨٩٢ و ١٩١٨ .

(٣) بيار لافال (١٨٨٣ - ١٩٤٥) - سياسى فرنسى . كان رئيسا للوزراء فى عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ وعام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ثم أصبح دكتاتورا فى حكومة فيشى فى ظل بيتان بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٥ . صدر عليه حكم الاعدام فى نهاية الحرب لتساوئه مع الالمان وأعدم .

بين الدول ، كان اقرب على التحقيق فى أواسط القرن الثامن عشر منه فى يومنا هذا ، (١) .

(ج) تحطيم المجتمع الدولى :

قامت المقومية بتحطيم المجتمع الدولى الذى تعمل الاخلاق الدولية ضمن اطاره ، كما قام الاختيار الديمقراطى ومسئولية موظفى الحكم بتحطيم هذه الاخلاق كنظام للكوابح والقيود . وتمثل الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ . بداية الحقبة التاريخية الجديدة التى شهدت الانحطاط المتدرج للمجتمع الارستقراطى الاممى ، وتأثير نوازع الاخلاقية على السياسات الدولية . ويقول الاستاذ جى . بى . جوشى :

« بينما كانت الوطنية قديمة قدم غريزة الترابط الانسانى ، نرى ان القومية كمفيدة مفصلة ومتحركة ، نبتت فى التران المتاجعة للثورة الفرنسية (٢) . فلقد تحول تيار المعركة فى عالمى ، وفى نفس مساء ذلك اليوم الذى انتهى فيه القتال ، رد جوته (٣) على سؤال وجه اليه عن رأيه فى الأوضاع بالتبساره التاريخية التالية ... » تبدأ منذ اليوم حقبة جديدة وفى مكتك ان تقول انك شهدت مولدها » (٤) .

لكن هذا التحطيم لم يقع فجأة وانما اتخذ شكل عملية بطيئة فى التآكل ، قاوم فيها النظام القديم أشد المقاومة وأشجعها . كما ظهر لنا فى الحلف المقدس ، وفى بعض الحوادث التى سبق لنا أن بحثناها كتلك

(١) كتاب « النظرية الفلسفية والقانون الدولى » (لندن ١٩٢٣) المجلد الاول ص ٧٤ .
(٢) أنا أختلف مع المؤلف فى قوله هذا الذى اعتبره خطأ شائعا . فالقومية لم تولد فى القرن التاسع عشر كما يقول البعض أو مع نمو الثورة الصناعية وتطورها . وما رافق هذا النمو من تبدل شامل فى أنظمة المجتمع وتحولها من الاقطاعية الى البورجوازية ، وانما هى وجود دائم وقائم ، وقديم قدم التطور فى المجتمع الانسانى من حياة القبيلة الى حياة الامم . وكل ما وقع نتيجة القوة الحركية الدافعة التى رافقت الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، هو انها اتخذت شكلا ثوريا ، ميز عقيدتها وأهدافها التى استملت حوافرها من الاحساس بالطغيان عند بعض الامم ، التى وعت وجودها القومى . ووعت أيضا ، حقيقته مرة أخرى ، وهى ان هذا الوجود محروم من التمتع بالحرية السياسية .

(٣) جوهانى وولفجانج جوينه (١٧٩٤ - ١٨٣٢) - شاعر ألمانيا الكبير ، وكاتبها المسرحى وأشهر قصصيتها ..

(٤) كتاب « دراسات فى الدبلوماسية والحكم » (لندن - لونجمان جرين وشركاه ١٩٤٢) ص ٣٠٠ و ٣٠١ .

(المرب)

التي تمثلت في الدعوة التي وجهها القيصر الروسي الى بسمارك ، للعمل في جهازه الدبلوماسي . لكن انحلال المجتمع الدولي وما فيه من اخلاق ، كانت قد وجدت بين ملوك المسيحية ونبلائها ، ظهر بوضوح ، في نهاية القرن التاسع عشر . ولم يكن هذا الانحلال في اى مكان اكثر وضوحا منه في تلك المحاولات الشفوية التي قام بها غليوم مدفوعا بسطحيته المسرحية لوقفه . فلقد كتب الى قيصر روسيا في عام ١٨٩٥ متحدثا عن الفرنسيين بقوله :

« ليس فمة من شك في أن الجمهوريين ثوريون بطبيعتهم . وما زال دعاة اصحاب الجلالة الملوك ، عالقا بالارض الفرنسية . ترى هل عرفت فرنسا معنى السعادة والهدوء بعد زوالهم ؟ أو لم تتراجع في مشيتها منتقلة من دعاء مسفوكة الى أخرى تسلك . اسمع يائيكى . . . صدقنى وأنا اقول لك ان اللعنة الالهية قد حلت بذلك الشعب الى الابد . فامانا نحن الملوك والاباطرة المسيحيين واجب مقدس واحد . تفرضه علينا السماء . وهو أن نرفع دائما مبدأنا «بنعمة الله» ونبقية عاليا » .

ولا ريب في أن ما في خطة غليوم الثانى التي ولدت ميتة من مفارقات ، وهى الخطة التي تولدت لديه عشية نشوب الحرب الاسبانية الامريكية داعيا بموجبها الدول الاوربية الى تأييد الملكية الاسبانية ضد الجمهورية الامريكية قد أثارت الفزع والاشمئزاز عند مستشاريه .

ولقد رأينا حتى في عام ١٩١٤ ، وفي عشية الحرب العالمية الاولى في التصريحات والرسائل التي صدرت عن كثيرين من رجال الحكم والدبلوماسيين في عدة بلاد نفمة حزينة من الاسى . لأن الافراد الذين يشتركون في الكثير من الامور . يجدون انفسهم مرغمين الآن على أن يفترقوا ، وأن يشدوا أنفسهم الى الجماعات المتحاربة على الأطراف المختلفة من الحدود . لكن هذه النفمة لم تكن الا مجرد ذكريات وأهية . لم تعدلها القوة على التأثير على اعمال الناس ، فلم تعد لهؤلاء الناس بالطبع روابط مشتركة كثيرة مع بعضهم البعض تفوق تلك التي تربطهم الى الشعوب المختلفة التي انبثقوا منها والتي ارتقوا عن طريقها الى ذرا السلطان،والذين يمثلون اراداتها ومصالحها في علاقاتهم مع الدول الاخرى . وكان مايفصل وزير خارجية فرنسا الآن عن زميله في برلين اكثر أهمية من الروابط التي تقوم بينهما وبات ما يربط بين الوزير الفرنسي والامة الفرنسية اكثر أهمية من أية عوامل قد تفصله عنها . وحلت المجتمعات القومية

(١) اسم التحجب للامبراطور نيقولا الروسى .

نفسها محل المجتمع الدولي الواحد الذي ينتمى اليه جميع الافراد فى مختلف الجماعات الحاكمة ، والذي يؤمن الاطار المشترك للمجتمعات القومية المختلفة . وامنت المجتمعات القومية لممثلها على المسرح الدولي ، معايير السلوك التى كان المجتمع الدولي يؤمنها لهم فى الماضى .

وعندما كانت تجزئة المجتمع الارستقراطى الدولي الى أجزائه القومية المختلفة فى الطريق الى انحلاله النهائى ، تسير على قدم وساق فى القرن التاسع عشر ، كان دعاة القومية وانصارها على يقين من ان هذا التطور سيؤدى الى تعزيز وشائج الأخلاق الدولية لا الى اضعافها . وكان هؤلاء يعتقدون انه عندما يتم ارضاء التطلعات القومية للشعوب المتحررة ، وتحل الحكومات الشعبية محل الحكم الارستقراطى فلن يكون ثمة ما يستطيع تفسيره أعم العالم وخلق الانقسامات بينها ، فهذه الأمم وهى تعى وجودها كأعضاء فى انسانية واحدة . وتستوحى تطلعاتها من المثل العليا نفسها فى الحرية والتسامح والسلام ، لابد وان تتابع السير فى طريق مصائرها القومية فى انسجام وتفاهم ، لكن الروح القومية بعد أن تتبلور فعلا وتتجسد فى الدول القومية ، لا تتحول الى عالمية وانسانية بل الى فردية وتخصصية . وعندما تحطم المجتمع القومى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، أصبح من الواضح ، أن ليس ثمة ما يمكن له ان يحل محل ذلك العنصر الكابح والموحد ، الذى مثل مجتمعا واقعيا متفوقا ومفروضا على المجتمعات القومية الفردية . ولقد قام الدليل على ان المجتمع الدولي للطبقة العاملة فى ظل الاشتراكية ليس الا مجرد وهم (١) وبات التنظيم الذى يميل الى ربط نفسه بالدولة القومية بدلا من أن يحاول السيطرة عليها . وأصبحت الامة هى محط الولاء بالنسبة الى الفرد . وباتت لجميع أعضاء الامم المختلفة ، مواضع ولانهم المعينة والفردية .

وتبين لنا الصورة التى رسمها اللورد كينيس Lord keynes (٢)

(١) لم يحاول المؤلف البرهنة على هذه الحقيقة التى يطلقها ، ومن هنا يكون افتقاره الى الموضوعية ، فلقد أثبتت تجارب الحرب العالمية الثانية وحركات المقاومة السرية فى بلاد أوروبا المحتلة ، حقيقة الوحدة الاشتراكية بين الطبقات العاملة خلافا لراى المؤلف .
(العرب)

(٢) اللورد كينيس (١٨٨٣ - ١٩٤٦) من أشهر المفكرين الاقتصاديين الانجليز ، ومن دعاة الإصلاح فى الاقتصاد الرأسمالى كوسيلة للوقوف فى وجه الحتمية الاشتراكية ، درس فى ايتون وكمبريدج ، ودرس فى الجامعة نفسها ، عمل فى الشؤون الاقتصادية فى الهند أمدا طويلا . مثل بريطانيا فى كثير من مؤتمراتها الاقتصادية .

للسياسي الفرنسي كليمنصو ، التعبير الواضح عن هذه الاخلاقية الجديدة
للقومية اذ يقول :

« ولقد احس نحو فرنسا بما احس به بركليس (٢) تجاه اثينا ، فالقيمة
لها وحدها ، دون غيرها ، اذ ان هذا الغير لا يهمه أبدا ... ولقد عاش في وهم
واحد ، هو فرنسا ، وفي خيبة أمل واحدة ، وهي الانسانية التي تضم الفرنسيين ،
كما تضم زملاءه من الساسة ايضا ... فالألم حقائق قائمة ، تحب واحدة منها
وتشعر نحو الآخرين اما بعلم الاكتراث أو حتى بالكراهية . ومجد الأمة التي
تحب ، غاية مستحبة ، ولكنها لا تتحقق عادة الا على حساب جاراتها . وتتطلب
الحكمة بعض الاطراء » مثل « الأمريكين الحمقى والانجليز النافقين ولكن من
البلادة كل البلادة ، الايمان بان هناك مكانا كافيا في العالم ، كما هو موجود
فعلا ، لشيء يسمى بعصبة الامم ، أو أى معنى أو منطق لما يسمى بمبدأ تقرير
المصير ، الا اذا كان هذا المبدأ طريقة عبقرية لاعادة توازن القوى لمصلحتك أنت ،
لا لمصلحة غيرك » (٣) .

وليس هذا التهشيم لمجتمع دولى كان متماسك الحلقات ، وتقطيع
أوصاله الى عدد من المجتمعات القومية ذات الاكتفاء الذاتى على الصعيد
الاخلاقي ، والتي توقفت عن العمل ضمن اطار مشترك واحد من المفاهيم
الحلقية ، الا المظهر الخارجى للتبدل العميق الذى حول فى الآونة الاخيرة
العلاقات بين القواعد الحلقية الشاملة على الصعيد العالمى وبين النظم
المعنية للاخلاقيات القومية . وقد وقع هذا التحول بطريقتين مختلفتين تمام
الاختلاف فلقد أضعف الى حد اللافاعلية ، القواعد العالمية المتخفية للحدود
القومية للسلوك ، وهى القواعد التى كانت قبل عصر القومية تفرض
نظاما من القيود على السياسات الخارجية لمختلف الدول ، مهما كانت
غرابته وكان اتساع شبكته . ولكنه قوى من الناحية المعاكسة الى حد كبير
الميل لدى الدول المختلفة ، لاضفاء طابع عالمى على أنظمتها القومية المختلفة
للسنين الاخلاقية .

(١) بركليس (٤٩٠ - ٤٢٩) ق . م سياسى أثينى مشهور . لقب عهد حكمه فى أثينا
بالعصر الذهبى . انتصر على كثير من أعداء أثينا وفى مقدمتهم الاسبارطيون ، كان من
الذين حققوا الحكم الذاتى فى أثينا . وكان من أشهر الخطباء الجماهيريين . وامتاز
بالشجاعة والشرف .

(٢) كتاب « النتائج الاقتصادية لمعاهدات الصلح » (نيويورك هاركورت ، بريس وشركاه
١٩٢٠) . ص ٣٢ و ٣٣ .

(العرب)

(د) انتصار القومية على الدولية :

تقع التجربة المهمة لحيوية النظام الاخلاقي ، عندما يقوم نظام آخر للاخلاق يتحدى سيطرته على ضمائر الناس واعمالهم . وهكذا تنقرر القوة النسبية لسنن التواضع وانكار الذات الاخلاقية التي تضمنتها « موعظة الجبل » (١) ، والقوة النسبية للسنن الاخلاقية للطموح والرغبة فى السلطات التى تسود المجتمعات الغربية الحديثة ، بمدى ما فى كل من النظامين الاخلاقيين من قدرة على صياغة أعمال الناس أو ضمائرهم طبقا لقواعدهما . ويواجه كل انسان على صعيد استجابته للسنن الخلقية ، من وقت الى آخر ، التصارع الذى يقوم فى ضميره ، والذى تختبر القوة النسبية للأوامر الخلقية المتضاربة . ويجب أن تقرر تجربة ماثلة للقوة النسبية لهذين النظامين على تسير دفة الشئون الخارجية على صعيد الاخلاقيات الغيبية واخلاقيات القومية ، ولا ريب فى ان لغة العصر الدبلوماسية تفرض الاخلاق الغيبية التى تضم العناصر المسيحية والاممية والانسانية ، كما يعرضها كثيرون من الكتاب المعاصرين . لكن اخلاقيات القومية ظلت تسير فى طريق الصعود فى العالم كله ، طيلة المائة والخمسين عاما الأخيرة .

ولا ريب فى أن من الصحيح القول ، أنه قبل ارتقاء اخلاقيات القومية ، كانت هذه الاخلاق ، التى صاغتها فلسفات منطق الدولة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حتى فى أكثر الأوضاع تضاربا ، تقيم الدليل على تفوقها على القواعد الخلقية العالمية الشمول للسلوك . ويتضح هذا من دراسة التناقض المبدئى وانكثير الاهمية الذى يمثل وضعا من هذا النوع ، والذى يقوم بين القاعدة الخلقية العالمية الشمول « لا تقتل » وبين الامر الذى تتضمنه بعض السنن الخلقية القومية المعينة . « عليك ان تقتل فى ظروف معينة » « أعداء بلادك » . ويواجه الفرد الذى تخاطبه هاتان القاعدتان من قواعد السلوك ، بالصراع بين ولائه للانسانية ككل عارضة نفسها فى احترام الحياة الانسانية كحياة ، دون تقييد بالقومية أو بأية خصائص معينة . وبين ولائه لأمة بعينها ، يطلب منه ان يعمل لتحقيق مصالحها حتى ولو كان ذلك على حساب ارواح الافراد الذين ينتمون

(١) موعظة الجبل . هى الموعظة التى تحدث بها السيد المسيح عليه السلام لتلاميذه ، على الجبل ، والتى تضمنها الفصل الخامس من انجيل متى ، كما تضمنتها سائر الاناجيل الأخرى .

الى أمة أخرى . وقد حل معظم الافراد فى هذه الايام ، بل وفى التاريخ الحديث كله ، هذا التناقض الذى يولد الصراع بايثار الولاء للأمة . لكن هناك ثلاثة عوامل على أى حال تميز العصر الراهن عن العصور السابقة .

فهناك أولا القدرة المتزايدة الى حد كبير لدى الدولة القومية لفرس ضغط معنوى على أعضائها . وتكون هذه القدرة ناتجة الى حد ما عن المكانة السماوية التى تتمتع بها الأمة فى عصرنا هذا والى حد آخر ، عن السيطرة على الادوات التى تصوغ رأى العام ، والتى وضعتها التطورات الاقتصادية والتقنية تحت تصرف الدولة .

وهناك ثانيا المدى الذى يتطلب فيه الولاء للأمة من الفرد تجاهل القواعد الخلقية العالمية الشمول للسلوك ، فلقد أتاحا التقنية الحديثة للحرب ، الفرص للفرد لتحقيق الدمار الشامل التى لم تسنح فى العصور السابقة . فقد تطلب الأمة من الفرد الواحد فى هذه الايام ان يحطم ارواح مئات الالوف من الناس عن طريق القاء قنبلة ذرية واحدة عليهم . ويعرض الازعان لمثل هذا الطلب ذى النتائج الهائلة ، ضعف الاخلاقيات الغيبية بصورة أكبر من التى تعرضها الانتهاكات المحدودة للمعايير الخلقية العالمية الشمول للسلوك ، والتى كانت تقترب فى العصور قبل الذرية .

وهناك ثالثا وأخيرا ، فرص اقل اليوم نتيجة العاملين السابقين ، أمام الفرد لظهار ولانه للسنن الاخلاقية الغيبية عندما تتصادم هذه السنن مع المتطلبات الخلقية للأمة . فالفرد وهو يواجه ضخامة الأعمال التى يطلب اليه القيام بها باسم الأمة ، وتحت وطأة الضغط الخلقى الضخم الذى تفرضه الأمة عليه ، يحتاج الى قوة خلقية غير عادية بل وتفوق طاقة البشر ليستطيع مقاومة هذه المتطلبات . ويؤثر حول الانتهاكات للاخلاقيات العالمية الشمول ، التى تقترب باسم الأمة ، وهول الضغوط التى تبذل لفرضها على العلاقة النوعية بين نظامى السنن الخلقية . فهو يعرض بشئ من الارتياح ما فى الاخلاقيات العالمية الشمول من ضعف يائس فى صراعها مع أخلاقيات الأمة ، ويقرر نتيجة الصراع لمصلحة الأمة ، قبل أن يبدأ هذا الصراع فى الواقع .

(هـ) تحول القومية :

ويتحول هذا العجز الميئوس منه فى الاخلاقيات العالمية الشمول عند هذه النقطة الى عامل مهم فى تحقيق تبدل ضخم وواسع النطاق فى

العلاقات بين النظامين الغيبي والقومي للاحلاق، ويكون هذا العجز أحد العوامل في تمييز كل من النظامين المذكورين . ويشعر الفرد في تبين الحقيفة وهي ان هزيمة المعايير العالمية الشمول للاحلاق ، ليس مجرد عمل فئة من الاشرار بل الثمرة الحتمية للاوضاع التي توجد الأمم وتسعى وراء اهدافها في ظلها . وهو يتحقق في ضميره من ضعف هذه المعايير العالمية الشمول ، وتفوق الاخلاق القومية كقوى تحفز الناس في اعماقهم على الصعيد الدولي ، ويصبح هذا الضمير والحالة هذه معرضا للتبكيك المستمر .

وبالرغم مما يسببه التبكيك الدائم للضمير من ضيق مستمر يكاد لا يطيقه هذا الفرد ، فان تعلقه الشديد بمفهوم الاخلاق العالمية الشمول يرغمه على عدم التخلي عنه كل التخلي . ومن هنا تنبثق محاولته في الربط بين اخلاقيات امته وبين أوامر الاخلاقيات الغيبية . وهو يكاد يصب في هذه الحالة ، محتويات اخلاقه القومية في زجاجة السنن الاخلاقية العالمية الشمول ، التي باتت فارغة تقريبا . وهكذا تغدو كل أمة على وعى من جديد بوجود اخلاق عالمية الشمول ، هي اخلاقها القومية التي تعتبر السنن التي يجب على الأمم الاخرى كلها ان تقبلها كاخلاقها . وهكذا بدلا من عالمية السنن الاخلاقية التي يجب على جميع الأمم التمسك والتقيّد بها ، ننتهي الى فردية في هذه السنن قومية في طالعها ، ولكنها تدعى لنفسها صفة الشمول العالمي ، وتطلع الى تحقيقه . ومن هنا تنبثق الحقيقة الواقعة، وهي أن ثمة عددا كبيرا من الشرائع الاخلاقية التي تدعى الشمول العالمي تعادل في كمها الأمم المتحركة سياسيا .

ولم تعد الدول تقاوم بعضها البعض كما كانت تفعل في الفترة بين معاهدة ويستفاليا (١) وحروب نابوليون وبين انتهاء هذه الحروب ونشوب الحرب العالمية الأولى ضمن اطار من العقائد والقيم المشتركة يفرض قيوده الفعالة على غايات صراعتها من أجل السلطان ووسائلها . فهي تقاوم بعضها البعض الآن كحاملة لرايات النظم السننية الاخلاقية ، اذ لكل منها جذورها القومية وادعاءاتها وتطلعاتها ، خلقت اطار من المعايير الخلقية يسمو فوق القوميات ، ويتحتم على جميع الدول الاخرى أن ترضى به ، وأن توجه سياساتها الخارجية ضمن حدوده . فكل شريعة خلقية لأية أمة

(١) معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨ . وهي التسوية العامة التي أنهت حرب الثلاثين سنة . وضعت حدا لسلطان الامبراطورية الرومانية المقدسة . كما دفعت بفرنسا الى المسرح الدولي ، كالدولة الاوروبية المسيطرة . (المغرب)

من الأمم تقذف بتحدياتها للشمول العالمى فى وجه الدولة الاخرى التى تبادلها التحدى بشريعتها الخاصة أيضا . ولقد غدت سياسة الحلول الوسط التى كانت تعتبر فضيلة فى الدبلوماسية القديمة ، خيانة فى الدبلوماسية الجديدة ، اذ أن التوفيق المتبادل بين الادعاءات المتضاربة ، يصبح نتيجة شرعيته واحتمال وقوعه فى الاطار المشترك للمعايير الخلقية استسلاما ، اذا كانت المعايير الخلقية نفسها هى موضع اقتصادم والاصطراع وهكذا يتهيا المسرح للصراع بين الدول التى لم تعد تتنازع على مواقعها النسبية ضمن الاطار السياسى والخلقى الذى تقبل به جميع الدول ، بل قدرتها على ان تفرض على الدول الاخرى التى تتصارع معها ، نظاما سياسيا وخلقيا عالمى الشمول ، أعيد خلقه فى الصورة التى وضعتها الدولة المنتصرة لمعتقداتها السياسية والاخلاقية .

وكانت الاشارة الاولى الى هذا التطور ، من نظام أصيل العالمية والشمول الى آخره ، يضم مجموعة من النظم الخلقية الفردية ، تدعى كل منها العالمية لنفسها وتتنافس على الشمول ، فى الصراع بين نابليون وبين الدول التى تحالفت ضده ، وكان الصراع يدور وقد ادعى كل من الجانبين المتحاربين بعض المبادئ التى أضفى عليها صفة الشمول العالمى ، ففى هذا الجانب ، أى جانب فرنسا مبادئ الثورة الفرنسية ، وفى ذلك الجانب أى جانب الحلفاء مبدأ الشرعية . ولكن مع هزيمة نابليون ، وفشل الحلف المقدس فى الوقوف الى جانب مبادئه ، منافسا حركة القومية الصاعدة ، انتهت هذه المحاولة الرامية الى اقامة صرح عالمى الشمول للسنن الاخلاقية ، وظلت تمثل مجرد فصل اضافى تاريخى .

وكانت الحرب التى شنها الرئيس دودرو ويلسون « ليجعل العالم ارضا أمينة للديمقراطية » ، بداية المرحلة التاريخية الجديدة ، التى حلت فيها الانظمة الخلقية الخاصة التى تدعى الشمول العالمى ، محل القواعد الخلقية الدائمة الشمول العالمى للسلوك . وليس من قبيل الصدفة المعارضة على الاطلاق ، ان اولئك الذين شاطروا ويلسون تفكيره الفلسفى قد رأوا فى تلك الحرب « حملة صليبية » للدفاع عن الديمقراطية ، وانما كانت رؤيتهم هذه فى منتهى الاهمية . ولا ريب فى ان الحرب العالمية الاولى ، كما رآها ويلسون فى منظار ادراكه ، تشترك مع الحروب الصليبية التى شهدتها القرون الوسطى فى ظاهرة واحدة ، وهى انها قد شنت لتغليب نظام خلقى تؤمن به جماعة معينة على العالم بأسره . وفى هذا يقول روبرت . س . بينكلى :

« لم تؤد الحرب العالمية الى ابراز ساسة كانوا فلاسفة حقا فحسب ، بل ادت ايضا الى النزول بالفلاسفة من ابراجهم الفكرية الى الصعيد العام . ولقد سرع هؤلاء ، في كل بلد من البلاد ، يستخدمون مواهبهم ، في اصفاء الصلة العالمية المهمة على جميع « قضايا » الحرب . ولقد اقاموا الدليل على أن ما يمتاز به الخصم من مقال ، كان موجودا دائما ، كمضمون لفلسفة وثقافة قوميتين ، وان انتصار الفريق الذي يمتون اليه ، ضروري للمخطط الخلفي المرسوم للمسالمة بأسره . فلم تكد الحرب تشب حتى كان بيرجسون Bergson (١) ، قد اكتشف أن الحرب صراع بين «الحياة» و «المادة» ، وان الحلفاء يقفون الى جانب الحياة ، وان الدول المركزية (ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا) ، تقف الى جانب الدفاع عن المادة . ولقد اعلن شيلر Scheler (٢) ان فلسفة الانجليز وشخصيتهم تعتبران مظهرين من مظاهر الانحراف واليول ، بينما كتبت سانتايانا Santayana (٣) عن « الانوية في الفلسفة الالمانية » . وكان جوسيارويس Boyce (٤) الدين بالسكشير هييجل Hegel (١) . قد توصل الى الاستنتاج القائل بأن ألمانيا هي

(١) هنري لويس بيرجسون (١٨٥٩ - ١٩٤١) - فيلسوف فرنسي ، ولد في باريس من أصل يهودي ، وكان والده موسيقيا ، درس في مدارس الليسيه ، ثم في كلية فرنسا للفلسفة ، وانتخب عضوا في الاكاديمية لعام ١٩١٤ ، وحصل على جائزة نوبل لعام ١٩٢٧ . من أول الفلاسفة الذين آمنوا بأهمه التطور والتغير . وحاول شرح الواقع في حدود المكان دون الزمان .

(٢) جوهان فريدريش فون شيلر (١٧٥٩ - ١٨٠٥) شاعر ألماني كبير . دخل الكلية العسكرية ثم انتقل الى دراسة القانون ، وعاد فدرس الطب ، ثم تحول أخيرا الى الطب . يعتبر أيضا من الفلاسفة الألمان ، وان لم يكن قد وضع نظاما خاصا به . كان يؤمن بوجود الانسان المثالي .

(٣) جورج سانتايانا (١٨٦٣ - ١٩٤٧) - فيلسوف أمريكي إسباني الأصل . ولد في مدريد . ارتحل مع أسرته الى الولايات المتحدة في عام ١٧٧٠ . درس في جامعة هارفرد ثم علم فيها الفلسفة . من أشهر كتبه « الاحساس بالجمال » . و « تفسير الجمال والدين » ثم « حياة العقل » ويقع في خمسة مجلدات .

(٤) جوسيا رويس (١٨٥٥ - ١٩١٦) - فيلسوف أمريكي ولد في كاليفورنيا ودرس في جامعتها ، أصبح أستاذا للفلسفة في جامعة هارفرد . تأثر كثيرا بهيجل ومثاليته الوضعية . من أشهر كتبه « روح الفلسفة المصرية » . « مفهوم الله » « مفهوم الخلود »

(٥) جورج ويلهيم فريدريك هييجل (١٧٧٠ - ١٨٣١) - فيلسوف ألماني من مدينة شتوتجارت ، كان آخر الفلاسفة الأربعة المثاليين وهم كانت وفيلخته وشيلينج . قام بالتدريس في فيينا ونورمبرج . أصدر أول مؤلفاته « ظواهر الروح » في عام ١٨٠٧ . وأعقبه بعلم المنطق . كما أصدر في عام ١٨١٦ ، وكان أستاذا في جامعة هيدلبرج ، موسوعة عن الدراسات الفلسفية . أصيب بالحمى الصفراء (الكوليرا) فقتله . ويضمه بعض الفلاسفة في مصاف أرسطو ، كانت فلسفته الأساس الذي اعتمد عليه كارل ماركس في ماديته ، كما كانت دولته المثالية الأساس التي قامت عليه النظرية الفاشية - (المهرب)

« العدو المتعمدة والصممة للجنس البشرى ، وان فى وسع كل انسان معارضة الانسانية أن يصبح مواليا للالان . وهكذا كان اللاسفة يخلقون فروقا هائلة من صراع سياسى مجرد . وعندما أرادوا أن يجعلوا سجلا دائما من تعبير الفن الفلسفى ، راحت الحكومات النافرة تصدر الى كل جندى فى جيوشها ميدالية برونزية وقد حملت العبارة التالية « الحرب العظمى من أجل الحضارة » (٢) .

ولم تمض بضعة أشهر على الشروع فى « الحملة الصليبية » الديمقراطية فى اكتوبر ١٩١٧ ، حتى كانت الأسس توضع فى روسيا لاقامة بنيان سياسى واخلاقى آخر ، راح يدعى ايضا ، تأمينه المظلة المشتركة التى يستطيع الجنس البشرى كله ان يعيش فى ظلها فى عدالة وسلام بالرغم من أن شطرا من الانسانية ليس الا ، قد قبله حتى الآن (٢) . وفى حين كان هذا الادعاء فى عشرينات القرن لا يحظى بالسلطان الكافى لدعمه ، ولم يكن تبعا لذلك ، وفى الواقع أكثر من مجرد عرض نظرى ، لديمقراطية عالمية الشمول ، انسحبت من ميدان السياسة الفعلى لتحل محلها سياسة انعزالية مطلقة . وكان تحدى كهنة العالمية الماركسية للعالم الديمقراطى مقتصرا على الجانب النظرى ليس الا (٣) ، فراح هذا يلقيه بالابعاد السياسى والاقتصادى والحلقى ، ويدور صراع بين العالميتين تظهر آثاره واضحة كل الوضوح فى ذلك الحين فى ميدان السياسات الدولية .

ونبتت الفلسفة النازية فى ثلاثينات القرن فى أرض أمة واحدة

(١) كتاب « أوراق مختارة فى روبرت بنيكى » . اعداد ماكس فيشى . كمبردج ومطبعة جامعة هارفورد لعام ١٩٤٨) . ص ٣٢٨ .

(٢) اذا اعتبرنا ان الشيوعية برغم الخلافات المذهبية القائمة بينها ، تمثل جانبا ضخما من الفكر الاشتراكى الذى أخذ يسيطر على العالم ، وهذا اعتبار لا بد منه ، تبين لنا ان الاشتراكية بجميع صورها الصحيحة كنظام اقتصادى واجتماعى وخلقى تسود الآن أكثر من ثلاثة أخماس شعوب العالم ، وهى فى طريقها الى تثبيت أقدامها فى تجارب الدول الحديثة فى افريقيا وآسيا ، مؤكدة حتمية الحل الاشتراكى ، الذى يندو حقيقة واقعة لا مجرد ادعاء كما يقول المؤلف . ولا ريب فى أن الاشتراكية ، والاشتراكية وحدها ، هى التى تستطيع أن تضمن العدالة والسلام للبشرية كلها .

(العرب) *

(٣) لا يمكن القول بأن التحدى الماركسى للديمقراطية اقتصر على الجانب النظرى بعد الحرب العالمية الاولى فإن هذا التحدى اتخذ طالع التطبيق فى الاتحاد السوفياتى منذ ثورة اكتوبر ، وتحول من النظرية الى العملية . وكانت التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفياتى بالرغم مما وقع فيها من اخطاء لسنا فى معرض الحديث عنها هنا ، من اعظم التجارب التطبيقية العملية فى التاريخ العالمى .

(العرب)

وبعينا ، ولكنها سرعان ما ادعت لنفسها انها القانون الاخلاقي الذي سيحل محل البلشفية « الشريرة » ، ومحل أخلاقيات الديمقراطية المنحلة ويفرض نفسه على الجنس البشرى كله . وكانت الحرب العالمية الثانية ، اذا نظرنا اليها على ضوء ابحاثنا في هذا الكتاب ، المحك الذي حمل طابع الصراع المسلح ، لصحة هذا الادعاء النازي في الشمول العالمي ، وكانت نتيجته أن النازية فشلت في الاختبار . لكن هناك كثيرين من المفكرين الى جانب « الامم المتحدة » ، يرون أن مبادئ شرعة الاطلسي ، وعلان (يالطة) (١) ، قد جعل من الحرب العالمية الثانية أيضا ، مباراة للديمقراطية العالمية . وان الديمقراطية قد خسرت التجربة أيضا (٢) ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ظل نظامان أخلاقيان وسياسيان يدعيان صفة الصحة العالمية ، وهما الديمقراطية (٣) والشيوعية ، وقد دخلتا في مباراة فعلية للسيطرة على العالم . ولعل هذا هو الوضع الذي نجد أنفسنا فيه اليوم .

(١) اعلان يالطه - هو الاعلان الذي صدر عن اجتماع روزفلت وتشرشل وستالين في يالطه في شبه جزيرة القرم في عام ١٩٤٥ . وقد وضع هذا الاعلان شروط احتلال المانيا ، واقامة بولنده جديدة على أسس ديمقراطية . كما تضمن تعهد الدول الموقعة عليه بتقديم المساعدات المشتركة الى الدول المتحررة من السيطرة النازية ، وتمكنها من اقامة حكومات عن طريق الانتخاب تمثل ارادة شعوبها . وتضمن الاعلان أيضا تنظيم اقتراع الدول الكبرى في الامم المتحدة ، وتعهد الاتحاد السوفياتي بدخول الحرب ضد اليابان ، مقابل استعادة بعض ما كانت خسرت في حرب عام ١٩٠٤ .

(٢) ليس غريبا أن تخسر الديمقراطية التجربة ، لانها لم تكن ديمقراطية أصيلة بل زائفة تقوم على المصالح ، والأهواء . فالديمقراطية التي تتنكر لحق تقرير المصير كما وقع في بلاد كثيرة منها فلسطين والتي تتبنى نظاما عدوانية استعمارية فاشية ، كتبنيها للصهيونية ولأنظمة الحكم في البرتغال ومستعمراتها ، وتبني التفرقة العنصرية كما هو واقع في الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، لا يمكن أن تكون ديمقراطية صحيحة .

(المغرب)

(٣) أنا لا أستطيع قبول رأي المؤلف ، في تسمية هذه الدول الغربية التي يسميها بالديمقراطية . بنظام ديمقراطي عالمي الشمول ، حتى ولو اقتصر هذا الشمول على هذه الدول وحدها . فليس ثمة نظام واحد ، ذو عقائد مذهبية واحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يسود هذه الدول ، واقما تضم أكثرها فاشية وديكتاتورية كالبرتغال واسبانيا مثلا ومعظم دول أمريكا اللاتينية كذلك، كما تضم الدول الاستعمارية والتي تسمي على أنظمة التفرقة العنصرية ، وهي لا يمكن أن تسمى بالديمقراطية على أي حال ، الا اذا كانت هذه الديمقراطية زائفة لا أصلية كما هو الواقع . ولعل الخلاف على المفهوم الديمقراطي بين الاشتراكية والرأسمالية هو الذي يخلق هذا التفاوت في التسمية .

وقد يكون من الخطورة بمكان عظيم ، تجاهل عمق الخلاف القائم بين ذلك الوضع ، وبين وضع نظام الدولة الحديثة منذ انتهاء الحروب الدينية حتى اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى . أو التقليل من أهميته ، ففي مكنة المرء ، ان يختار كيفما اراد ، أى صراع من الحروب التي قامت في هذه الفترة الاخيرة ، باستثناء الحروب النابليونية ، وان يقارنها بتلك الصراعات التي مزقت العالم في الحقب الثلاث الاخيرة ، ليتحقق من أهمية ذلك الفرق .

وعلينا أن نقارن بين القضايا الدولية في عصرنا وبين تلك القضايا التي جعلت فرنسا ، وأباطرة أسرة هابسبرج (١) في صراع دائم ومستمر منذ بداية القرن السادس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر ، أو تلك التي وضعت بريطانيا العظمى الى جانب بروسيا في حربهما ضد فرنسا في القرن الثامن عشر . فلقد كانت تلك الحروب تقوم بقصد التضخم الاقليمي ، والتنافس بين الأمر المألقة . وكانت القضايا التي تتعرض للخطر في هذه الحروب ، والتي تسببها ، تتضمن زيادة الأمجاد أو التقليل منها ، وزيادة الثراء والسلطان أو التقليل منهما . ولم تكن «طريقة الحياة» أو أنظمة المعتقدات والمثل الاخلاقية عند الشعوب البريطانية والنمسية والفرنسية والبروسية هي محط الاصطراع والسبب فيه . لكن هذه القضايا هي التي تؤلف مواضع الصراع اليوم . ولم تكن أى من الدول المتصارعة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، على المسرح الدولي ، تتطلع الى فرض نظامها الخاص بها في السنن الاخلاقية ، اذا وجد لديها هذا النظام على الدول الاخرى . ولم يخطر لها في بال قط ، احتمال مثل هذا التطلع ، اذا انها لم تكن تحس الا بقانون خلقى عالمى واحد ، تدين له جميعها بالولاء الذي لايتطرق اليه الشك ، ولا يتعرض الى التساؤل .

وقد تحول ذلك « النظام المشترك للفنون ، والاخلاق والقوانين » . وذلك المستوى الواحد « للكنيسة والتهذيب » وذلك « الاحساس بالشرف والعدالة » ، وكلها نواح اكتشفها جيبون في « طرائق السلوك العامة في ذلك العصر » ، ومثلت لكل من فينيلون وروسو وفاتيل ، كما سبق لنا أن رأينا من قبل « حقائق حية ، وواقعا ماثلا » ، الى مجرد ذكريات تاريخية.

(١) الأسرة المألقة التي حكمت النمسا منذ القرن الثالث عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وكان أباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة يختارون من بين أفرادها بين عامر

تعيش فى البحوث العلمية وفى المفالات الطبوائية والوثائق الدبلوماسية ، ولم تعد قادرة على تحريك الناس وفعالهم • ولم نبق من هذه النظم للاخلاقيات التى تسمو على القوميات الا بقايا واجزاء متناثرة ، تفرض تأثيرها الكابح المقيد على السياسات الدولية ، كما رأينا من قبل ، فى حالات فردية نادرة ، كالقتل فى أوقات السلم ، والحروب الوقائية • ولم يعد تأثير ذلك النظام من الاخلاقيات التى تسمو فوق القوميات على ضماثر الممثلين على المسرح الدولى ، الا كأشعة ضعيفة لا تكاد تظهر فى افق الوعى لشمس ، غابت وانطوت • واخذت كل دولة من الدول المتصارعة فى الحلبة الدولية منذ الحرب العالمية الأولى ، تدعى لنفسها وبصورة متزايدة ومتسعة ، حيازة « طريقة للحياة » تضم الحقيقة كلها فى السياسة والاخلاق ، وهو ما ترفضه الدول الأخرى ، على مسئوليتها وحدها • وتعاذل كل دولة فى هذه الدول ، بكتير من الضراوة الذاتية ، بين مفهومها القومى فى الاخلاق ، وبين مايجب على البشرية كلها ، ان تقبل به وتعيش من أجله • وهكذا نرى ان أخلاق السياسات الدولية قد عادت عن هذا السبيل الى السياسات القبلية والحروب الصليبية والحروب الدينيية .
واخلاقتها (١) •

ولكن مهما كان اختلاف أخلاق العالمية القومية اليوم فى محتواها واهدافها عن أخلاق القبائل البدائية أو أخلاق حرب الثلاثين سنة ،

«(١) يظهر المدى الذى يستطيع فيه الاقرار بالمبادئ العالمية للاخلاق ان يسير جنباً الى جنب مع الانسداد الكامل للعمل بوضوح كلى فى حالة تيمورلنك التترى الذى كان يحلم بفتح العالم ، والذى تمكن فى القرن الرابع عشر من احتلال آسيا الجنوبية الغربية وآسيا الصغرى وتحطيمها • فبعد ان قتل مئات الالوف من الناس اذ قتل فى يوم واحد هو الثانى عشر من ديسمبر عام ١٣٩٨ م نحواً من مائة ألف أسير هندي أمام مدينة دلهى ، تمجيدا منه لله ، وراح يقول لمثل مدينة حلب التى احتلها والذين جاءوا يسعون اليه : « أنا لست مغرماً بالدم ، ويشهد الله انى فى جميع حروبى لم أكن يوماً من المعتدين ، وأن أعدائى ، كانوا دائماً هم المسئولون عن النكبات التى تحل بهم » •

ويضيف جيبون الذى روى هذه القصة قائلاً « • وكانت شوارع مدينة حلب فى أثناء هذا الحديث السلسى تفرق بالدم وتزد صراخ الآهات والأطفال • وزعيق العذارى اللانى انتهكت أعراضهن • وكانت أعمال النهب من الأغنياء تستثير أطماع جنوده ، لكن وحشيتهم كانت تمنع من الأوامر الصادرة اليهم ، بأن يشاؤوا فى جمع رهوس القتل التى كان يقال انها كانت تجمع حسب مألوف تلك الايام فى أكوام واهرامات • كتاب « التحلل وسقوط الامبراطورية الرومانية » (طبعة المكتبة العصرية)
«الجزء الثانى من ١٢٤٣ •

(العرب)

فانها لا تختلف فيما تؤديه من مهام . للسياسات الدولية ، ولا في الجور الخلقى الذى تخلقه ايضا . فاخلاق اية مجموعة معينة ، لا تحدد الصراع على السلطان على المسرح الدولى ، وهى تضى على ذلك عنفا وشدة لا تعرفها العصور الأخرى . فادعاء الشمول العالمى الذى يوحى بالقوانين الخلقية لاية مجموعة معينة ، لا يتفق مع الادعاء المائل لجماعة اخرى . فالعالم لا يتسع الا لقوانين واحدة . وعلى الاخرى ان تدمن والا تعرضت للتحطيم . وهكذا فان الجماهير ذات النزعات القومية فى عصرنا تلتقى وهى تحمل ماتعبه امامها فى الحلبة الدولية . وقد اقتنعت كل منها ، بأنها تؤدى رسالة التاريخ ، وانها تعمل للانسانية ماتعمله لنفسها وانها تقوم بواجب مقدس فرضته العناية الالهية عليها ، وحددته لها . ولكنها لا تعرف فى الواقع انها تلتقى تحت سماء خالية : فارقتها آلهتها .

الرأى العام العالمى ..

قد لانتاج الى كثير قول عن الرأى العام العالمى ، الذى لم تشمله احاديثنا فى الفصل السابق . ولكننا نشعر بالحاجة هنا الى تأكيد التحذير الذى شرعنا به فى الحديث عن الاخلاق الدولية فى ذلك الفصل . فنحن نعنى أول ما نعنى بواقع الرأى العام العالمى . ونحن نريد أن نعرف مالى الذى يضمه هذا الرأى ، وكيف يعرض نفسه ، وما المهام التى يؤديها للسياسات الدولية ، كما نريد أن نعرف بوجه خاص الطرق التى يستخدمها فى فرض القيود والكوابح على الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولى . ولكن قد لا يكون هناك أى مفهوم فى الكتابات العصرية عن الشئون الدولية ، قد لقى فى الحقب الثلاث الاخيرة . من عناية الساسة والكتاب . بكثير من التفصيل والاسهاب ، وبقليل من التحليل الدقيق مالى مفهوم الرأى العام العالمى .

وكان المفروض أن الرأى العام العالمى ، هو الاساس الذى قامت عليه عصابة الامم وكان المفروض أيضا أن تكون هذه العصابة أداة التنفيذ . ليشاق بريان - كيلوج ، ولقرارات محكمة العدل الدولية الدائمة ، والقانون الدولى بوجه عام . ولقد أعلن اللورد روبرت سيسيل فى مجلس العموم فى الواحد والعشرين من يوليو عام ١٩١٩ أن «السلاح العظيم الذى نعتد عليه هو الرأى العام .. فاذا ما اخطأنا فيه ، فان كل شىء سيقوم على اساس خاطيء » . (١) وكان من رأى كوردل هل وزير الخارجية الامريكية حتى فى السابع عشر من ابريل عام ١٩٣٩ أى قبل اقل من

(١) « المناقشات البرلمانية » - التقرير الرسمى - السلسلة الخامسة . المجلد ١١٨ - مجلس العموم . ص ٩٩٢ .

خمسـة أشهر من نشوب الحرب العالمية الثانية « ان الرأى العام ، وهو اقوى الاسلحة التى تعمل من اجل السلام ، آخذ فى النمو بصورة متزايدة عن اى يوم مضى ، فى جميع ارجاء العالم . » (١) وهانحن نسمع اليوم ان الرأى العام العالمى يستخدم الأمم المتحدة اداة له ، أو ان الأمم المتحدة تستخدم الرأى العام العالمى اداة لها . وتقول مجلة « لايف » الامريكية ، فى مقال افتتاحى بعنوان «الأمم المتحدة - تقرير موازنة - مالها وماعليها» . مايلى «يعتمد ميثاق الأمم المتحدة كل الاعتماد على وجود رأى عام على حسن الاطلاع . وقد اثبتت الاحداث صحة الرأى القائل بأن الأمم المتحدة ندوة دولية تناقش فيها الخلافات الدولية بصورة علنية ، ليصدر الرأى العام حكمه عليها » (٢) . وتوصف الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجه خاص بانها «الضمير العالمى الصريح والمكشوف» (٣) واعلنت اللجنة الدولية التى عهد اليها بدراسة تنظيم السلام ، فى التقرير الذى نشرته فى عام ١٩٤٧ بعنوان «الأمن فى ظل الأمم المتحدة» ان مانشده هو «قيام رأى عام عالمى يدعم الأمم المتحدة» ومع ذلك فان صحيفة النيويورك تايمز تضى الى حد القول ، بأن هناك حقيقة واقعة ، وهى ان «الجمعية العامة للأمم المتحدة تملك بموجب الميثاق صلاحيات احتياطية ضخمة منها على الاقل تعبئة الرأى العام العالمى ، الذى يقرر فى النهاية ، وعلى ضوء كل تحليل ، التوازن الدولى للقوى» (٤) .

وعلىنا ان نوجه سؤالين فى منتهى الاهمية وان نجيب عليهما ، قبل ان نستطيع التأكد من المعنى المحتمل لمثل هذه التأكيدات التى لا عد لها ولا حصر ، والمتشابهة فى محتواها ، وهما ، ترى ما الذى نعنيه عندما نتحدث عن الرأى العام العالمى ، وكيف يمكن لهذا الرأى ان يظهر فى ظل الاوضاع الخلقية والاجتماعية فى اواسط القرن العشرين ؟

من الواضح ان الرأى العام العالمى ، هو الرأى الذى يتخطى الحدود القومية ويتجاوزها ليوحد افراد الأمم المختلفة فى شبه اجماع على بعض القضايا الدولية الاساسية على الاقل . ويلجأ هذا الاجماع

(١) عدد النيويورك تايمز فى ١٨ من ابريل ١٩٣٩ . الصفحة الثانية .

(٢) عدد ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٧ . ص ٤٠ .

(٣) كتاب « ميثاق الأمم المتحدة » للبلاند جودريش وادوارد همبرد (بوسطن - مؤسسه السلام العالمى لعام ١٩٤٩) . ص ١٥١ .

(٤) عدد ١٥ من نوفمبر ١٩٤٧ . ص ١٦ .

الى انعكاسات متزامنة في مختلف أرجاء العالم ، ضد اية خطوة لايقرها على لوحة شطرنج السياسات الدولية ، للاشعار بوجوده ، فعند ما تقوم حكومة اية دولة ، باعلان سياسة معينة ، او بعمل معين على المسرح الدولي ، يتعارض مع الرأى العام البشرى ، فان الانسانية كلها ، ستهب هبة رجل واحد ، متجاهلة الارتباطات القومية ، لتحاول على الاقل فرض ارادتها عن طريق عقوبات تلقائية تسارع الى فرضها على الدولة المخالفة للاجماع ، وسرعان ما تجد هذه الدولة نفسها فى الموقف نفسه الذى يقفه اى فرد او مجموعة من الافراد ، الذين ينتهكون اعراف مجتمعهم القومى او اى من فروعه المختلفة . فهذا المجتمع اما ان يعمل على ارغامهم على التقيد بمعاييره . او يحرمهم منه بسبب افتقارهم الى هذا التقيد .

واذا كان هذا هو المعنى المقصود من هذه الاشارات العامة الى الرأى العام العالمى ، فهل هناك فى الواقع رأى عالمى فى الوقت الحاضر ؟ وهل يفرض هذا الرأى ١٠ اثرا كابحا على السياسات الخارجية للحكومات القومية ؟ لاريب فى ان الرد على هذا السؤال ، سيكون بالسلب . ولم يسجل التاريخ الحديث حالة واحدة لحكومة قد تراجعت عن سياسة خارجية مقررة نتيجة الانعكاسات التلقائية ، لرأى عام يتخطى الحدود الاقليمية . (١) ولقد جرت محاولات فى التاريخ الحديث لتعبئة الرأى العام الدولى ، ضد السياسة الخارجية لحكومة معينة ، كالعدوان اليابانى على الصين منذ عام ١٩٣١ ، والسياسة الخارجية الالمانية منذ عام ١٩٣٥ والهجوم الايطالى على الحبشة فى عام ١٩٣٦ . ولكن حتى ولو افترض المرء جدلا ان هذه المحاولات كانت ناجحة الى حد ما ، وان رأى عاما عالميا قد وجد حقا فى هذه الحالات . فان هذا الرأى لم يكن يملك

(١) قد يكون هذا الرأى صحيحا بالنسبة الى حالات معينة ، بل وإلى معظم الحالات ، فهنا نحن نشهد البرتغال ماضية فى سياستها الاستعمارية البشعة فى افريقيا - واتحاد جنوب إفريقيا ماض فى سياسة التفرقة العنصرية برغم معارضة الرأى العام العالمى لهما ، كما شهدنا فى أكثر من مناسبة تحدى اسرائيل المستمر للرأى العام العالمى فى بعض القضايا المتعلقة بمشاكلها فى فلسطين . ولكننا شهدنا بعض الحالات التى أدى فيها الرأى العام العالمى دورا مساعدا الى حد ما فى حمل بعض الدول على التراجع عن سياستها العدوانية الآتية . فبالاضافة الى المقاومة الباسلة التى أبدتها شعوب يوسعيد البطل للعندين فى العدوان الثلاثى النادر عام ١٩٥٦ ، وإلى انذار بولجافين المشهور ، لعب الرأى العام العالمى دورا ما فى انسحاب الفزاة . كما لعب هذا الرأى دورا فى اجلاء بعض دول الاستعمار عن بعض المستعمرات .

تغوّذا كايحا ومقيدا على السياسات التى يعارضها . وسنرى فيما بعد على اية حال ان مثل هذا الافتراض نفسه لا تؤيده الحقائق .

فلماذا يكون الرد فى حالات كثيرة على هذا السؤال بالايجاب ؟ قد نجد السبب فى سوء تفسير عاملين فى الوضع الدولى ، يشيران الى احتمال قيام رأى عام عالمى ، والى اهمال عامل ثالث يجعل مثل هذا التطور مستحيلا . فالعاملان اللذان ينبع عنهما الاعتقاد الخاطىء بوجود رأى عام عالمى ، هما التجربة المشتركة لبعض الخصائص النفسية المعنية والتطلعات الاولى التى توحد الجنس البشرى ، والوحدة التقنية التى تربط العالم الآن وتشده الى بعضه . أما العامل الثالث الذى نتجاهله فهو ان رأى العام فى الشئون الدولية يصاغ فى كل مكان فى العالم ، عن طريق وكالات السياسات القومية والعاملة فيها . وتميل مثل هذه الوكالات كما اشرنا من قبل ، الى تحقيق اعتراف عالمى يسمو فوق الحدود القومية ، لمفاهيمها القومية فى الأخلاق .

١ - الوحدة النفسية للعالم :

يقوم فى جذور جميع الخلافات والمنازعات السياسية ، حد ادنى لا يمكن انقاصه من النزعات النفسية والتطلعات ، التى يشترك الجنس البشرى كله فى حيازتها . فجميع الناس ينشدون الحياة ، وينشدون الوسائل اللازمة لتمكينهم منها . وجميع الناس ينشدون الحرية ، وينشدون ايضا ان تتاح لهم تلك الفرص للتعبير الذاتى والتطور التلقائى الذى تعتبره ثقافتهم المعنية امرا مستحبا . وينشد جميع الناس السلطان ، كما ينشدون البروز الاجتماعى ، متفاوتين فى ذلك بالنسبة الى التفاوت فى ثقافتهم الخاصة التى تجعلهم متقدمين او متفوقين على غيرهم من الناس .

ويقوم فوق هذا الاساس النفسى الذى يشترك فيه جميع الناس صرح من المعتقدات الفلسفية ، والمسلّمات الاخلاقية والتطلعات السياسية ، وقد يشترك جميع الناس أيضا فى هذه الامور فى ظل أوضاع معينة ، ولكنهم فى الواقع لا يشتركون فيها . فالاشتراك يكون من جانب الجميع اذا كانت الاوضاع التى يستطيع الناس فى ظلها ان يرضوا رغباتهم فى الحياة والحرية ، وتحقيق السلطان واحدة ومتشابهة فى العالم كله ، وإذا كانت الاوضاع التى تحول دون تحقيقها ، والتى يجب عليهم ان يفاضلوا ويصارعوها ، متشابهة فى كل مكان ايضا ، واذا صح هذا ،

فان التجارب التى يشترك فيها جميع الناس ، والتى ينشدها كلها ، او يستطيعون تحقيقها ، او يحال بينهم وبينها ويتحتم عليهم أن يناضلوا من أجلها جميعا ، لابد وان تخلق اشتراكا فى المعتقدات والمسلّمات والتطلّعات ، تؤمن المعايير المشتركة لتقويم الرأى العام العالمى وتقديره ، وكل انتهاك لهذه المعايير وخروج عليها وعلى الرأى العام العالمى ، من قبل اى دولة او مجموعة ، يستدعى ردودا تلقائية من جانب الانسانية كلها ، اذ بالنظر الى التشابه الفرضى القائم فى الاوضاع ، يخشى الناس فى كل مكان ، ان ما قد يحدث لفئة منهم فى مكان ما ، قد يحدث لفئة اخرى فى اى مكان آخر .

لكن الواقع لا ينطبق على افتراضنا وجود تشابه فى العالم كله ، طوله ، وعرضه . فالتباينات فى مستويات الحياة بين المجاعة الهائلة والوفرة ، والفروق فى الحرية بين الطفيان والديمقراطية ، والاختلاف بين العبودية الاقتصادية والتكافؤ ، والفروق فى السلطان بين الاجحاف المفرط وبين حكم الفرد المطلق وبين التوزيع الواسع للسلطان الخاضع للحدود والقيود الدستورية ، أمور لا نكران لوجودها ، فهناك شعب مثلا يتمتع بالحرية ولكنه يتضور جوعا ، وهناك شعب آخر تتوافر له التغذية ولكنه تواق الى الحرية . بينما هناك شعب ثالث يتمتع بالامن فى الحياة وبالحرية الفردية ، ولكنه يعيش فى ظل حكم اوتوقراطى طاغ (١) ويترتب على هذا انه فى الوقت الذى تكون فيه اوجه الشبه فى المعايير كبيرة من الناحية النظرية الفلسفية فى جميع انحاء العالم ، اذ ان معظم الفلسفات السياسية تتفق فى تقويمها للخير العام والقانون والسلام والنظام والحياة والحرية ونشدان السعادة ، فان الاحكام الخلقية والتقويمات السياسية تظهر فروقا واسعة . وتحمل نفس المفاهيم السياسية والخلقية معانى مختلفة فى مختلف المحيطات . وقد باتت العدالة والديمقراطية تعنيان شيئا هنا ، وشيئا آخر ، مختلفا كل الاختلاف ، هناك . والعمل الذى يقع على المسرح الدولى والذي تعتبره فئة واحدة ، عملا ظالما ولا اخلاقيا ، قد يعتبر عند الفئة الاخرى عملا يستحق الاطراء والتقدير . وهكذا نرى ، على ضوء الشكل الذى توجده

(١) أنا لا أفهم كيف يمكن التمتع بالامن فى الحياة وبالحرية الفردية فى ظل الحكم الفردى الاوتوقراطى الطاغى . ف مجرد وجود الحكم الفردى ، يعنى حرمان الفرد من التعبير عن ارادته الحرة فى طريقة حكمه ، كما يجعل حياته خاضعة لأهواء الحاكم الفرد ، ومفتقرة بالتالى الى الامن والشعور بالطمأنينة . فهذه الفرضيات التى أوردتها المؤلف هنا ، والحالة هذه خاطئة ، وان كانت النتيجة التى توصل اليها عن وجود التباينات صحيحة .

فيه الانسانية فد عصرنا الراهن ، ان المفارقات بين مجموعة الخصائص النفسية والتطلعات الاولى من ناحية وبين الافتقار الى التجارب المشتركة والمعتقدات الخلقية العالمية الشمول ، والتطلعات السياسية من الناحية الاخرى ، لا تؤمن الدليل على وجود رأى عام عالمى ، بل تقيم البرهان الواضح على استحالة وجوده .

٢ - غموض الوحدة التقنية

لكن عصرنا الراهن يشهد على اى حال تطورا ، يبدو وكأنه قد وصل بالرأى العام العالمى الى مرحلة التحقيق ، اذا لم يكن قد خلقه بعد ، واعنى به التوحيد التقنى للعالم . فعندما نقول اننا نعيش فى «عالم واحد» ، فاننا لانعنى بذلك ان التطور الحديث للمواصلات قد قضى على الابعاد الجغرافية ، وطمسها بالنسبة الى الاتصالات الفعلية بين الناس وتبادل المعلومات والافكار بين البشر فحسب ، وانما نعنى أيضا ، ان هذه الفرصة اللامحدودة تقريبا فى الاتصال العضوى والفكرى قد خلقت تلك المجموعة من التجارب التى تشمل الانسانية بأسرها ، والتى يمكن للرأى العام العالمى أن ينبثق عنها ، لكن الحقائق لاتقيم الدليل على صحة هذه النتيجة ، فهناك اعتباران يظهران أن ليس ثمة فى المجالات الخلقية والسياسية مايمثل الوحدة التقنية للعالم ، وان العالم على النقيض من ذلك ، بات اليوم ابعد عن الوحدة الخلقية والسياسية مما كان عليه فى ظل ظروف تقنية سابقة اقل مواتاة وصلاحا .

فهناك اولا الحقيقة الواقعة وهى ان التقنية الحديثة فى الوقت الذى تسهل فيه ، الى حد كبير ، الاتصال بين البلاد المختلفة ، تضيف على حكومات هذه البلاد والوكالات الخاصة فيها سلطانا لم يسبق له مثيل، يجعل من هذا الاتصال امرا مستحيلا . فلقد كان من الاسهل على روسى متعلم قبل مائتى عام ، ان يعرف عن الفكر السياسى الفرنسى اكثر مما يعرفه فى يومنا هذا . وكانت الفرصة المتاحة أمام الانجليزى الذى يريد ان ينشر افكاره السياسية بين الفرنسيين افضل فى تلك الايام منها فى يومنا هذا . وكان من الاسهل على الاسبانى ان يهاجر او ان يرحل الى القارة الامريكية الشمالية فى تلك الايام منه فى يومنا هذا . فلم تؤد التقنية الحديثة الى تمكين الفرد من الناحية التقنية من الاتصال بغيره من الافراد دون اعتبار الابعاد الجغرافية فحسب ، وانما جعلت من الممكن من الناحية التقنية أيضا ، للحكومات ووكالات المواصلات الخاصة ،

ان تقطع هذا الاتصال كلية اذا رأت مصلحة في قطعها ، وبينما ظلت الاتصالات بين الافراد الى حد كبير في حيز الامكانية التقنية ، فان وسائل الاشراف الحكومية والخاصة قد اصبحت واقعا تقنيا وسياسيا .

ولم يكن الامريكى الذى يرغب قبل خمسين عاما في زيارة اية بلاد اجنبية ، في حاجة الى اكثر من تأمين وسائل النقل للوصول الى تلك البلاد اما اليوم فان «العالم الواحد» الذى خلقتة التقنية ، لن يفيد كثيرا اذا كان يفترق الى تلك الأوراق الحكومية التى لا يستطيع أى انسان اجتياز اية حدود بدونها . ومع ذلك فقد كانت وصمة التخلف في عام ١٩١٤ ، بل ووصمة البربرية ، تلصق بروسيا وتركيا ، لانهما كانتا البلدين الوحيدين اللتين تطلبان من مواطنيهما ، ومن مواطنى الدول الاخرى ، جوازات سفر للخروج من اراضيها او الدخول اليها. وعلينا ألا ننسى ان التقنية الحديثة هى التى جعلت ظهور الحكومات الجماعية أمرا ممكنا ، عن طريق تمكينها من فرض حماية خلقية وإدارية على مواطنيها ، مفدية اياهم ببعض الافكار والمعلومات ومائسة عنهم ، مائساؤه من افكار ومعلومات أخرى . وكانت التقنية العصرية ايضا ، هى التى جعلت جميع الانباء والافكار ونشرها ، مهمة كبرى تتطلب ، الكثير من الرساميل المجمعة ايضا .

ففى العصور البدائية التقنية ، عندما كانت الطباعة تتم باليد ، كان فى وسع أى انسان من ذوى الموارد المتوسطة والمعتدلة ، أن يصل الى آذان الجمهور عن طريق كتاب او نشرة او صحيفة يقوم بطبعه او طبعها ، ويتولى توزيعه او توزيعها على حسابه . اما اليوم فلم تعد لجماهير الشعب الكبيرة فى أى مكان أى تأثير على اللسنة المعبرة عن الرأى العام ، واذا ما استثنينا قلة من الناس ، فان الرجال الذين يملكون موارد ضخمة او المنظمات الثرية ، هم الذين يستطيعون ومعهم بالطبع أولئك الذين يحملون وجهات نظرهم ، أن يسمعوا أصواتهم فى ميادين الرأى العام . ويؤيد الثقل الطاعن لهذه الآراء ، فى معظم البلاد تقريبا ، ما تعتبره الحكومات المعنية ، مصلحتها القومية فى علاقاتها مع الحكومات الاجنبية ولايسمح الا بوصول القليل من المعلومات وبعض الافكار غير المؤيدة لوجهة النظر القومية الى الرأى العام ، ولاريب فى ان مثل هذه التأكيدات هى من الواضح بحيث لا تتطلب الافاضة فى البحث . فليس ثمة من شك فى ان العالم واحد من الناحية التقنية ، ولكن هذه الوحدة التقنية لا تكون سببا فى تحوله الى وحدة سياسية وخلقية ، لافى الحاضر ولا فى.

المستقبل ، وليس للعالم التقنى الذى جعلته التقنية أمرا ممكنا ، مثيل
فى الأوضاع الفعلية التى يجرى فى ظلها تبادل الافكار والمعلومات بين
الأعضاء الذين ينتمون الى مختلف الدول .

وحتى لو سمح للمعلومات والافكار بالتعقل بحرية فى طول العالم
وعرضه ، فان وجود رأى عام عالمى ، لا يمكن أن يصبح مضمونا ومؤكدا .
ولا يستطيع أولئك الذين يؤمنون بأن الرأى العام العالمى هو الثمرة
المباشرة لانتقال الافكار والانباء بحرية ، التمييز بين عملية النقل التقنية
والشئ الذى يجب أن ينقل . فهم يهتمون بالعملية ، ويتجاهلون المادة
المنقولة ولا يكتثرون بها . وليست المعلومات والافكار التى ينقلونها الا
الانعكاس للتجارب التى صاغت فلسفات مختلف الشعوب وشرائعهم
الاخلاقية ومفاهيمهم السياسية . ولو كانت هذه التجارب ومشتقاتها
الفكرية متماثلة فى طول العالم وعرضه ، لكان الانتقال الحر للمعلومات
والافكار ، سببا حقا فى خلق رأى عام عالمى . ولقد سبق لنا ان رأينا ،
ان ليس ثمة تشابه فعلى فى التجارب يربط الجنس البشرى فوق مستوى
التطلعات الاولى التى يشترك فيها جميع الناس . ولما كانت هذه هى
الحقيقة ، فان أيا من الأمريكيين أو الهنود أو الروس ، سينظر الى النبا
الواحد الذى يبلغ مسامعه من وجهة نظره الفلسفية وحدها ، ومن منظاره
الخلقى أو السياسى ، ولا ريب فى ان المناظر المختلفة ستضفى على النبا
الواحد ألوانا مختلفة . فالنبا المتعلق بالحرب الكورية (١) ، أو بالمعاهدة
الروسية الايرانية فى موضوع امتيازات الزيت ، لا بد وأن يحمل أهمية
خاصة كنبأ اخبارى ، مهما كان الرأى بصدده عند مختلف المراقبين الذين
تختلف قومياتهم .

(١) بدأت الحرب الكورية بالهجوم الذى شنته كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية فى
يونيو عام ١٩٥٠ عبر خط العرض (٣٨) . وهو الخط الذى أقيم بعد الحرب العالمية
الثانية بموجب اتفاق تم عقده بين الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة ليفصل الكوريتين
عن بعضهما . وهرعت قوات الامم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الى مساعدة كوريا
الجنوبية بموجب القرار الذى أقرته المنظمة العالمية فى الخامس والعشرين من يونيو
الذى اعتبرت فيه هجوم كوريا الشمالية ، خرقا للسلام وطالبت فيه بوقف العمليات
الحربية والسحاب قوات كوريا الشمالية ، وانضمت قوات الصين الشعبية الى قوات
كوريا الشمالية فى نوفمبر عام ١٩٥٠ ، عندما اقتربت قوات الأمم المتحدة من حدود
منشوريا . وأعيدت خطوط القتال الى خط عرض (٣٨) فى عام ١٩٥١ ، ثم تم التوقيع
على الهدنة فى يوليو عام ١٩٥٣ .

ولا تكتفى « المناظير » المختلفة باضفاء ألوان مختلفة على نفس النبأ الإخبارى ، بل وتؤثر أيضا على اختيار الانباء المهمة من العدد الذى لا حد له ولا حصر من الوقائع اليومية التى تحدث فى العالم . وتعنى « جميع الانباء الصالحة للنشر » لصحيفة النيويورك تايمز ، غير ما تعنيه لصحيفة البرافدا ، وتعنى لهذه غير ما تعنيه لصحيفة «التايمز» الهندية . ولارىب فى أن أية مقارنة للمحتوى الفعلى لهذه الصحف المختلفة فى أى يوم معين ، تقيم الدليل على صحة قولنا هذا . وعندما يتعلق الموضوع بتفسير الانباء على ضوء الفلسفات والاخلاق والسياسات ، فإن الفروق التى تفصل بين أعضاء الامم المختلفة وتفرق بعضهم عن بعض تصبح ظاهرة الواضح تماما . فنفس الخبر ونفس الفكرة يعينان شيئين مختلفين للأمريكي والروسي والهندي ، لان النظرة الى تلك الفكرة أو ذلك الخبر وهضمهما ، وصبهما فى عقول تكييفها التجارب المختلفة ، وتصوغها المفاهيم المختلفة عما هو صحيح وطيب ومرغوب فيه ومناسب من الناحية السياسية .

وحتى لو فرضنا أننا نعيش فعلا فى عالم توحده التقنية الحديثة ، وينتقل فيه الناس والافكار والاخبار بحرية عبر الحدود القومية لمختلف الدول ، فإن هذا لن يمكننا من ايجاد رأى عام عالمى على أى حال . اذ بالرغم من ان عقول الرجال تستطيع الاتصال ببعضها البعض ، دون أية عوائق سياسية ، فانها لن تلتقى ابدا . فحتى لو تمكن الأمريكيون والروس والهنود من الحديث الى بعضهم البعض ، فإن حديثهم سيكون فى لغات مختلفة ، أو حتى لو صدرت عنهم نفس الكلمات ، فإن هذه الكلمات لابد أن ترمز عند كل منهم الى أهداف وقيم وتطلعات مختلفة عما ترمز اليه عند الآخرين . وينطبق هذا أيضا على المفاهيم الأخرى كالديمقراطية والحرية والأمن . وقد أدت خيبات الأمل التى واجهت العقول المختلفة فى تركيبها ، والمعبرة عن نفس الكلمات التى تتضمن أصلا العقائد وأعمق المشاعر وأكثر التطلعات حماسا ، دون أن تجد الاستجابة العاطفية المتوقعة ، الى ابعاد أعضاء الامم المختلفة عن بعضهم البعض والتفريق بينهم بدلا من توحيدهم وأدت كذلك الى تقسية لباب الآراء العالمية المختلفة وجوهرها وتقوية مطالبها بالتفرد بدلا من اذابتها فى رأى عام عالمى واحد .

٣ - حاجز القومية

لايضاح أهمية هذه الملاحظة الأخيرة ، علينا أن ندرس النقاط الأربع عشرة التى جاء بها الرئيس ويلسون . ففي الشهور الأخيرة من الحرب

العالمية الأولى تقبل الشطر الأكبر من الجنس البشرى ، هذه النقاط ، دون اعتبار للحدود القومية ، والولاء الى هذا المعسكر أو ذاك من المعسكرين المتصارعين ، كميادى لتسوية سلمية طويلة وعادلة ، مما دعا الى ظهور ما يشبه الرأى العام العالمى المؤيد لها . وقد أوضح المستر وولتر ليبمان (المعلق الامريكى المعروف) فى تحليل رائع للرأى العام الذى أيد النقاط الاربع عشرة على النحو التالى :

« قد يكون من الخطأ الافتراض ، بأن الحماسة الإجتماعية الواضحة التى قوبلت بها النقاط الاربع عشرة قد مثلت الاتفاق على برنامج معين . فقد بدا أن كل أمة وجدت فيها شيئا تجبه وأكدت هذه الناحية أو تلك من نواحيه ، أو هذا التفضل أو ذاك . ولكن ذلك لم يكن هناك من غامر بمناقشتها . وقبلت التعابير المشحونة بالتناقضات الكامنة بين أطراف العالم المتهدين وبالرغم من أن هذه التعابير كانت تعبر عن افكار متعارضة إلا أنها استفزت عواطف مشتركة . وعلى هذا الأساس فقد لعبت دورا فى تجميع الشعوب الغربية وتمعبتها لاحتمال الأشهر العشرة اليائسة من الحرب ، التى كان لا يزال عليها أن تخوضها . »

« ولا كانت النقاط الاربع عشرة تعالج ذلك المستقبل السعيد البهيم الذى سيواجهه العالم بعد انتهاء المأساة ، فإن التناقضات الحقيقية فى التفسير ظلت خفية ، لم تظهر الى العيان . فلقد كانت النقاط مجرد خطط توضع لاجتادةسوية محيط غير مرئى تماما ، ولا كانت هذه الخطط توحى لكل مجموعة بالأمل الذى يخصها ، فإن هذه الآمال تجمعت وكأنها أمل عام ٠٠٠ . وعندما يصعد الانسان السلم الطبقي لضم المزيد من الفئات ، فإنه يستطيع أن يحفظ الى امد ما ، العلاقة العاطفية القائمة بين هذه الفئات وإن فقدت العلاقة الفكرية . لكن العاطفة نفسها تصبح أضعف وأضعف ، وعندما يبتعد الانسان عن التجارب نائيا عنها ، فإنه يرتفع الى التصميمات أو الى الفموض . وعندما يرتفع المرء فى المنطاد ، يجد نفسه مضطرا الى أن يقلد المزيد من الاشياء الواقعية والحددة ليرتفع هذا المنطاد ، فاذا ما وصل الى القمة ، بتعابير وشعارات كشعار « الحقوق الانسانية » وشعار « تأمين العالم لوجود الديمقراطية » ، فإن مدى رؤيته يتسع ويبعد ، ولكن ما يراه فى الواقع يصبح قليلا . لكن الناس الذين تسترضى عواطفهم لا يظلون على جمود مواقفهم . فعندما تشتد المطالبة العامة بأن تكون الأمور كلها لجميع الناس ، وعندما تنور العواطف وتتوزع المعانى ، فإن هذه المعانى الخاصة تكتسب صفة عالمية الشمول ، فكل ما يطلبه الناس الحقوق الانسانية . وهذا التعبير بالرغم من فراغه ، قادر على أن يستثير كافة المعانى ، وسرعان مايصبح لكل شيء تقريبا . ولقداهمت تعابير المستر ويلسون في شتى الطرق المختلفة التى لا حد لها ولا حصر ، فى كل زاوية من زوايا العالم ٠٠٠ وهكذا عندما حان موعد التسوية ، كان كل انسان ينتظر من هذه النقاط كل شيء . وكان الخيار لسيحا أمام واضعى معاهدات الصلح من الاوروبيين ، وقد آثروا أن يحققوا لمواطنيهم الذين يمارسون الحد الأقصى من السلطان فى بلادهم ، تطلعاتهم وآمالهم . »

« وسرعان ما عبط السلم من حقوق الانسانية الى حقوق فرنسا وبريطانيا . وايطاليا . ولم يتخلوا على أى حال عن استخدام الرموز . وكل من تخلوا عنه، هم اولئك الذين لم تكن لهم بعد الحرب جذور ثابتة فى مخيلات ناخبهم . وقد حافظوا على وحدة فرنسا باستعمال الرموز ، ولكنهم لم يكونوا على استعداد للتضحية بأى شئ فى سبيل وحدة أوروبا . وكان الرمز المسمى بفرنسا عميق الجذور متاصل القواعد . أما الولد المسمى بأوروبا فحديث عهد بالتاريخ » (١)

ويحسر تحليل المستر ليبمان للرأى العام العالمى الظاهر الذى أيد نقاط ويلسون الأربع عشرة ، النقب عن لباب المشكلة كلها ، وهو تدخل القومية لكل مفاهيمها الفكرية والحلقية والسياسية بين معتقدات الانسانية وتطلعاتها وبين القضايا العالمية الشمول التى تواجه الناس فى كل مكان . وبالرغم من أن الناس فى كل مكان قد اشتركوا فى عبارات النقاط الاربع عشرة ، فان القوميات المعنية التى تصوغ عقول الناس وتوجهها هى التى ادخلت معانيها الخاصة فى هذه الكلمات وصبغتها بألوانها الخاصة وجعلتها رموزا معبرة عن تطلعاتها الذاتية .

لكن للقومية تأثيرا مائلا على القضايا التى أنمت الانسانية بالنسبة اليها ، اجماعا فعليا يتصل بجوهرها بالاضافة الى التعابير اللفظية المشتركة كالنقاط الاربع عشرة والديمقراطية والحرية والسلام والأمن . وليس ثمة من رأى قد انتشر فى السياسات العالمية المعاصرة . فى كل مكان فى العالم اكثر من كراهية الحرب ومعارضتها والرغبة فى تجنبها . وعندما يفكرون فى الحرب ويتحدثون عنها على هذا الصعيده . فان رجال الشوارع فى واشنطن وموسكو وبكين ودلهى الجديدة ولندن وباريس ومدريد . يعنون شيئا واحدا ، وهو الحرب التى تستخدم فيها وسائل الدمار المعاصرة . ويبدو ان هناك زأيا عاما عالميا أصيلا بالنسبة الى الحرب . لكن المظاهر هنا أيضا خادعة . فالانسانية متحدة فى معارضتها للحرب ، الى الحد الذى تظهر فيه هذه المعارضة على الصعيد الفلسفى وفى الصور الحلقية والتطلعات السياسية المطلقة ، أى بالنسبة الى الحرب كحرب ، أو بالنسبة اليها كشيء مطلق . لكن الانسانية وقد اتحدت على هذا النحو ، تبدو عاجزة ، وينقسم الرأى العام العالمى الظاهر ، الى أجزائه وعناصره القومية ، عندما لا تكون القضية مجرد الحرب كشيء مطلق بل حرب معنية ، أى الحرب هنا والآن لا أى حرب .

(١) ولتر ليبمان فى كتابه « الرأى العام » ص ٢١٤ وما بعدها . طباعة مكملان وشركاه لعام ١٩٢٢ .

وعندما يبدو خطر الحرب مائلا في أيامنا هذه كما حدث في الأزمات المتعاقبة في عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، تظل الانسانية على وحدتها في اظهار وعيها في الحرب ، ومعارضتها لها . ولكن الناس عاجزون عن ترجمة هذه المعارضة المطلقة للحرب الى عمل محدود يقومون به تجاه حرب معنية . وعندما يرى معظم أفراد الجنس البشرى كأفراد يمتون الى هذا الجنس أن الحرب ، في ظل أوضاع منتصف القرن العشرين ، شر يجعل الرابع في وضع لا يقل تعاسة وسوءا عن الخاسر ، فان هؤلاء الأفراد كأمرليكين أو صينيين أو انجليز أو روس . ما زالوا ينظرون الى الحرب المعنية ، نظرتهم اليها في السابق ، أى من وجهة نظر الأمم المعنية التى يمتون اليها فهم يعارضون الحروب التى لا تمس مايعتبرونه مصالحهم القومية ، كحرب ايطاليا ضد الحبشة مثلا ، ومع ذلك فهم لا يرغبون في اتخاذ أى عمل ، قد لا يكون فعالا في منع الحرب أو وضع نهاية لها ، أو دعمه كذلك . فاذا أريد لمثل هذا العمل أن يكون فعالا ومؤثرا ، فلا بد من أن يكون جذريا وأن ينطوى على بعض المضار والمخاطر التى تهدد مايعتبر مصلحة قومية خاصة . فقد تفقد الدولة عملاءها ، وقد تضيع أصدقاءها من استمرار خطر مواجهتها للحرب التى تخاض لاهداف لا تخصها ، وبذلك تتعرض الاهداف القومية نفسها لخطر الشلل والاذى .

وليسست العقوبات التى فرضت على ايطاليا بعد هجومها على الحبشة الا المثل النموذجى لهذا الاستنكار العام الشامل للحرب من جانب مايسمى بالرأى العام العالمى ، مع تقاعسه عن اتخاذ اجراءات فعالة لوقفها ، لأن هذه الاجراءات لا تبدو متفقة مع المصالح القومية ولا ريب فى أن ونستون تشرشل صاغ هذه المشكلة بين استنكار الحرب المطلقة وبين التردد فى اتخاذ اجراءات فعالة فى وضع محدد ، صياغة دقيقة ونافذة ، عندما تحدث عن ممثل القطاع البريطانى من ذلك الرأى العام العالمى بقوله : « لقد أعلن رئيس الوزراء أولا أن العقوبات تعنى الحرب . وكان مصمما ثانيا على ألا تكون ثمة حرب ثم راح يقرر العقوبات ثالثا . وكان من الواضح أن التوفيق بين هذه الأوضاع الثلاثة أمر مستحيل كل الاستحالة » (١) .

ويتوقف الرأى العام العالمى عن العمل كقوة متحدة واحدة تمام التوقف عندما تندلع الحرب أو تهدد باندلاعها وتكون مؤثرة على مصالح عدد من الدول ويمر الاستنكار العالمى للحرب فى مثل هذه الظروف

فى حالة تبدل ضخم فى محور الاهتمام ، اذ تتحول المعارضة للحرب المطلقة الى معارضة للدولة التى تهدد بالشروع فيها أو التى شرعت فيها فعلا ، اذا كانت حربا معينة ، وتصبح هذه الدولة مصورة دائما فى صورة العدو القومى ، الذى تهدد مواقفه المحاربة المصلحة القومية ، والذى يجب أن يعارض كمثير للحرب . ويعنى هذا أن تنبت أعمال محددة من الاستنكار من التربة العامة المشتركة للاستنكار العالمى للحرب المطلقة ، وتوجه هذه الاعمال ضد تلك الدولة التى تهدد عن طريق الحرب مصالح دول معينة . ويكون عدد مثيرى الحروب الذين تستنكرهم الآراء القومية العامة فى مثل هذه الحالة ، مماثلا لعدد الدول التى تهدد مصالح غيرها عن طريق الحرب .

ولا ريب فى أن الأوضاع العالمية بعد عام ١٩٣٨ ، تلقى ضوئا على هذه الناحية . فلقد كانت جميع الدول متحدة فى هذه الفترة التاريخية على معارضة الحرب بصورة عامة . ولكن عندما وصل الوضع الى مرحلة تكوين رأى عام عالمى ، يتخذ موقف العمل للحيلولة دون حرب معينة أو معارضتها . رسمت الخطوط الفاصلة على الفور على ضوء المصالح القومية المتعلقة بوضع عام . وهكذا نجد أن الرأى العام فى بريطانيا وفرنسا قد أدان ألمانيا طوال تلك الفترة على صعيد أنها مثيرة فعلية أو محتملة للحرب ، فى حين أنه لم يدن الاتحاد السوفياتى على ذلك الصعيد أيضا الا فى الفترة الواقعة بين أغسطس عام ١٩٣٩ ويونيو عام ١٩٤١ ، أى ابان المدة التى كان فيها الميثاق الروسى - الألمانى سارى المفعول . وعاد الرأى العام فى هاتين البلدتين منذ نهاية عام ١٩٤٥ ، فأصبح ناقدا لسياسات الاتحاد السوفياتى الخارجية مصورا اياها على انها تهديد للسلام العالمى .

وظل الرأى العام الروسى من الناحية الأخرى يعارض ألمانيا على اعتبار انها الخطر الأكبر الذى يهدد السلام حتى توقيع الميثاق السوفياتى الألمانى فى أغسطس عام ١٩٣٩ . وكان يعتبر الدول الديمقراطية الغربية بين هذا التاريخ وبين بدء الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفياتى فى يونيو عام ١٩٤١ ، مثيرة للحروب . لكن الهجوم الألمانى حول الرأى العام الروسى الى الناحية الأخرى ، وأضحت ألمانيا حتى نهاية عام ١٩٤٥ ، تجسد أمام الرأى العام الروسى ، كما كانت فى السابق ، التهديد الرئيسى للسلام . ومنذ هذا التاريخ ، أصبح هذا الرأى ، يرى فى الولايات المتحدة ، وبكثير من التأكيد التهديد الرئيسى للسلام . واتفق الرأى العام الأمريكى فى درجات متفاوتة من القوة مع وجهات النظر الفرنسية والبريطانية طيلة المدة التى سبقت نهاية عام ١٩٤٥ . ومنذ هذا التاريخ أصبح على صعيد المقابلة

بالمثل ، يرى فى الاتحاد السوفياتى الخطر الرئيسى على السلام • وظل هذا
الرأى يزداد قوة فى الولايات المتحدة سائرا على خط مواز فى ارتفاعه وقوته
وسرعته ، مع الرأى العام السوفياتى الذى يرى فى الولايات المتحدة الخطر
الرئيسى الذى يهدد السلام •

وتشير مواقف الدول المختلفة من الحرب الكورية الى صحة هذا التحليل
تمام الصحة • فلقد تعرضت هذه الحرب لاستنكار شامل من الرأى العام
العالمى • ولكن فى حين يرى الاتحاد السوفياتى ومؤيدوه أن اللوم فيها
يجب أن يوجه الى الولايات المتحدة وحلفائها ، نرى هذه الدول ، تلقى
بالملامة فيها على عاتق كوريا الشمالية والصين الشعبية • وتتهمها
بالعدوان الذى يعتمد على تأييد الاتحاد السوفياتى • فى حين توزع الدول
المحايدة كالهند مثلا اللوم على العسكريين • وتقرر مفاهيم الدول المختلفة
عن مصالحها القومية ، اسهامها الفعلى فى هذه الحرب • وتحتمل الدول التى
تتأثر مصالحها مباشرة بهذه الحرب ، كالولايات المتحدة والصين مثلا ، اعباءها
الرئيسية ، اذ أنها تملك القوة الكافية لاحتمالها • أما الدول الأخرى
كفرنسا مثلا ، فلا تسهم بالنظر الى ضالة مصالحها فى الحرب من ناحية
ومواردها من الناحية الأخرى ، الا اسهاما محدودا فيها • أما الدول
الباقية كالدانمرك مثلا حيث لا مصالح لها ولا موارد ، أو كالهند التى
تكون مصلحتها الإيجابية فى موقفها السلبي من الاشتراك فى الحرب ،
فلا تسهم بأى قدر فيها على الإطلاق •

ويتبين من هذا ، انه فى حالة قيام خطر فعلى على السلام ، لا تتمثل
المعارضة للحرب فى رأى عام عالمى ، بل فى آراء عامة عند تلك الدول التى
تهدد هذه الحرب مصالحها • وينشأ عن هذا ، أن من العبث الواضح ، أن
يركز الانسان آماله فى الحفاظ على السلام فى العالم ، وهو على النحو الذى
يوجد فيه الآن ، على وجود رأى عام عالمى لا يقوم الا كمجرد شعور عام ،
لا كمصدر للعمل قادر على منع التهديد بنشوب الحرب •

وعندما يتعمق الانسان وراء سطح التعابير الشائعة ، يجد ان ليس
ثمة رأى عام عالمى ، يحدد السياسات الخارجية للدول القومية • وتظهر
اية دراسة عامة أخيرة لطبيعة الرأى العام على النحو الذى تبدو فيه فعالة
فى أعراف المجتمع وقواعده ، ان مثل هذا الرأى لا يمكن أن يوجد فى ظل
الأوضاع العالمية الراهنة • وبالرغم من أن فى وسع الانسان أن يتصور
مجتمعا يخلو من الرأى العام الفعال ، وبالرغم من أن مجتمعات سلطوية
وجدت وتوجد ، ولا يستطيع الرأى العام فيها ان يلعب دورا فعّالا فى

سياساتها الدولية ، فان من الواضح كل الوضوح ان وجود الرأى العام يتطلب وجود المجتمع أولا . ويعنى المجتمع على أى حال ، الاجماع على بعض القضايا الاجتماعية والخلقية الاساسية والمعنية . ويكون هذا الاجماع خلقيا فى طبيعته الغالبة ، عند ما تعالج اعراف المجتمع القضايا السياسية . ويعنى هذا ، انه فى حالة تحول الرأى العام المتخذ شكل الاعراف الى العمل بالنسبة الى أية مشكلة سياسية معنية ، يحاول الناس بوجه عام التأثير بمعاييرهم الخلقية على تلك المشكلة ، وحلها طبقا لهذه المعايير . ويفترض الرأى العام القادر على فرض نفوذ كايح على العمل السياسى ، وجود مجتمع تسيطر عليه أخلاق مشتركة يستمد منها معاييرها فى العمل ، ومن هنا يتطلب الرأى العام العالمى المائل ، وجود مجتمع عالمى يسيطر عليه أخلاق مشتركة ، تستطيع الانسانية كلها ان تحكم بواسطتها على العمل السياسى على المسرح الدولى .

ولكن سبق لنا أن رأينا أن لا وجود على الاطلاق لمثل هذا المجتمع العالمى ، وتلك الاخلاق العالمية الشمول ، فالامة تقف بين التطلعات الدولية للحياة والحرية والسلطان التى توحد الجنس البشرى وتؤمن الجذور الصالحة للمجتمع العالمى والاخلاق العالمية الشمول ، وبين الفلسفات السياسية والسنن الخلقية والأهداف التى يحملها الجنس البشرى فعلا . فالامة تملأ عقول الناس فى كل مكان وقلوبهم بتجارب معينة ، وهم يستمدون منها مفاهيم خاصة فى الفلسفة السياسية ، ومقاييس معينة للاخلاق السياسية وأهداف خاصة فى العمل السياسى . ويتضح من هذا ان افراد الجنس البشرى ، يعيشون ويعملون على الصعيد السياسى لا كافراد فى مجتمع عالمى واحد ، يطبق معايير الأخلاق العالمية ، بل كأعضاء فى مجتمعاتهم القومية الخاصة ، مستلهمين معاييرهم القومية فى الأخلاق . وهكذا تصبح الأمة لا الانسانية على الصعيد السياسى الحقيقة النهائية المطلقة . وهكذا يغدو من الحتمى أن الآراء العامة القومية التى تصاغ فى صورة فلسفات وأخلاق وتطلعات سياسية للأمم المختلفة ، هى الواقع القائم . ويغدو الرأى العام العالمى الذى يقيد السياسات الدولية للحكومات القومية مجرد صورة لا يظهر واقع الشئون الدولية أى دليل يقوم على صدقها وواقعها .

وعندما تستثير أمة « الرأى العام العالمى » أو ما تسمى أحيانا ، بالضيمير الانسانى ، لتؤكد لنفسها ولغيرها فى الأمم أن سياستها الخارجية تتفق مع المعايير التى يشترك فيها الناس فى كل مكان ، فانها تكون قد نأت بنفسها عن الواقع فعلا ، وهى تخضع فى هذا الى الميل العام ، الذى سبق

لنا أن عالجه من قبل ، الى رفع مستوى مفهوم قومي معين للأخلاق الى مكانة القوانين الدولية التي تلزم الجنس البشرى كله ، وتقعه . ولا ريب في أن الثقة التي يبيدها المتصارعان في الحلبة الدولية ، في ان كلا منهما يجد التأييد من الرأي العام العالمى ، لموقفه تجاه قضية معينة تشير بوضوح الى افتقار هذه الاستشارة الى العقلانية . فالتناس يودون في القرن العشرين ، كما رأينا من قبل ، ان يعتقدوا بأنهم لا يدافعون عن مصالحهم القومية الخاصة وحدها أو بصورة غالبية فقط وانما يدافعون عن مثل الانسانية أيضا . ففي الحضارة العلمية التي تقيم القسم الأكبر من معلوماتها عما يفكر فيه الناس على استفتاءات الرأي العام ، يصبح الرأي العام العالمى ، الحكم الأسطورى الذى يمكن الاعتماد على تأييده لتطلعات أية أمة وأعمالها ، ولتطلعات الأمم الأخرى وأفعالها . ويؤدى شعار « حكم التاريخ » مهمة مماثلة لذوى العقول الميالة الى الفلسفة ، كما يؤدى شعار « ارادة الله » دورا مماثلا لذوى الميول الدينية ، فى تأييد قضاياهم . ويرى المؤمنون منظرا غريبا وشاذا يدعو الى الكفر ، وهو منظر ذلك الاله وحده ، الذى يبارك عن طريق رجاله من الكهنة والقسس سلاح فريقين متحاربين ، ثم يقود جيوش أحدهما الى نصر تستحقه ، وجيوش الفريق الآخر الى هزيمة لا تستحقها .

القسم السادس

حدود السلطان القومي .. القانون الدولي

المشاكل الرئيسية في القانون الدولي



١ - الطبيعة العامة للقانون الدولي

علينا أن نطبق التحذير من التطرف الذي قدمنا به مناقشتنا لموضوعي الاخلاق الدولية والرأى العام العالمى ، على مناقشتنا هذه للقانون الدولي فهناك عدد متزايد من الكتاب يرى أن ليس ثمة ما يسمى بالقانون الدولى على الاطلاق . وهناك من الناحية الاخرى ، عدد متناقض من المراقبين يرون ان القانون الدولي ، اذا صيغ صياغات قانونية صحيحة ووسعت صلاحياته لتشمل العلاقات السياسية بين الدول ، يستطيع أن يقدو بفضل ما فيه من قوى ذاتية ، قوة كابحة للصراع من أجل السلطان على المسرح الدولي ، ان لم يحل محل هذا السلطان كلية . ويقول الاستاذ بريرى فى هذا الصدد :

« يفترض عدد كبير من الناس بصورة عامة ، ان القانون الدولى كان دائما ولا يزال مجرد تمويه وتدليس . وهم يقيمون فرضيتهم هذه دون أن يولوا طبيعة هذا القانون أو تاريخه ، أى اعتبار أو درس . وهناك آخرون يرون أن القانون قوة ، كما فاعليتها الذاتية الكامنة ، واننا لو تمكنا من أن نعمل رجال القوانين على العمل لصياغة قانون كامل للأمم كلها ، فإن العالم كله ، سيكون فى خير ، وستعيش جميع الأمم ، مع بعضها البعض فى سلام ، ودعة ، واطمئنان ، وقد يكون من العسير تحديد ما اذا كان الفريق المتشائم الاول أو الفريق الدعى الثانى صاحب الرأى الاصبوب ، لكن الشئ الثابت المؤكد ، هو أن الفريقين يرتكبان الخطأ نفسه . فهما يفترضان معا أن القانون الدولى موضوع يستطيع كل انسان أن يقيم آراءه يصدهه على صعيد فطرى ، ودون أن يكلف نفسه ، كما يجب أن

يكلّفها بالنسبة الى الواضيع الاخرى ، عشاء البحث عن كل ما يتصل به من
حقائق » (١) .

والنظام الحديث للقانون الدولى ، ثمرة التحول السياسى العظيم ،
الذى مثل الانتقال من القرون الوسطى الى الفترة الحديثة فى التاريخ .
ويمكن تصويره بأنه التحول من النظام الاقطاعى الى الدولة الاقليمية .
ولعل السمة الرئيسية لهذه الدولة ، التى تميزها عن ذلك النظام الذى
سبقها ، هو تولى الحكومة ، السلطة العليا ضمن اراضى الدولة . ولم يعد
الملك يشارك فى سلطته معه ، السادة الاقطاعيين الذين يعيشون ضمن
نطاق مملكته التى لم يكن يمثل فيها فى السابق الى حد كبير الا الرأس الاسمى
لا الفعلى للدولة . ولم يعد يشارك الكنيسة فيها ايضا ، بعد ان كانت هذه
تدعى لنفسها فى القرون الوسطى ، وفى نواح معينة ، السلطة العليا فى
العالم المسيحى ، وعندما تم هذا التحول فى القرن السادس عشر ، أصبح
العالم السياسى ، يضم عددا من الدول ، كانت مستقلة عن بعضها
البعض ، ضمن أراضيها ، ومن الناحية القانونية كل الاستقلال ، لاتعترف
فى داخلها بوجود سلطة علمانية تفوق سلطتها ، ويعنى هذه . أن هذه
الدول علت ذات سيادة .

وكان لا بد لضمان حد معين من السلام والنظام فى العلاقات بين
هذه الكيانات التى تتمتع بالسلطة المطلقة ضمن أراضيها ، ولضمان
استمرار العلاقات بينها ، ان يكون ثمة بعض القواعد القانونية التى
تتحكم فى هذه العلاقات وتنظمها . ويعنى هذا ، انه كان لا بد من وجود
قواعد معينة للسلوك محددة سلفا ، يؤدى انتهاكها والخروج عليها بالطبع
الى فرض عقوبات معينة ، محددة سلفا ايضا ، بالنسبة الى طبيعتها والى
الأوضاع والطريقة التى تطبق فيها ، فعلى الدول مثلا ان تعرف اين تقع
حدودها الاقليمية فى البر والبحر على السواء . وعليها ان تعرف الأوضاع
التي تمكنها من اكتساب الحق الثابت فى ارض جديدة ، اما لعدم وجود
من يملكها ، وذلك عن طريق الاكتشاف ، أو من دولة اخرى ، عن طريق
الضم والاحتصاب (٢) . وعليها أن تعرف ايضا السلطة التى تملكها على
مواطنى الدول الاخرى الذين يعيشون فى اراضيها أو على مواطنيها الذين

(١) كتاب « نظرة فى القانون الدولى » لـ جى . ال . بـ ريرى . (اكسفورد . مطبعة كلاريندون
لعام ١٩٤٤) ص ١ و ٢ .

اعتقد ان المؤلف قد تجاوز المنطق ، عندما أطلق صفة « الحق الثابت » على امتلاك
الأراضى عن طريق الضم أو الاحتصاب أو حتى الاكتشاف . فلقد اتخذت الدول
الاستعمارية من دعوى اكتشاف مجاهل القارة الافريقية المبرر لاستعمارها ، وكان ليس =

يعيشون فى خارجها . وعندما تدخل سفينة تجارية ترفع علم دولة معينة هى «أ» مثلا ، الى ميناء يخص دولة اخرى هى (ب) ، فما حقوق الدولة الثانية بالنسبة الى تلك السفينة ؟ وما الموقف اذا كانت هذه السفينة بارجة حربية ؟ وما حقوق الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى الحكومات الأجنبية ؟ وما حقوق رؤساء الدول عندما يكونون على أراض أجنبية ؟ وماذا يسمح للدولة أن يفرض عليها ، فى أوقات الحرب بالنسبة الى المتحاربين والمدنيين والاسرى والمحايدى فى البحر والبر ؟ وما الاوضاع التى تجعل من المعاهدة المعقودة بين دولتين أو أكثر من الدول ، ملزمة لهذه الدول ؟ وما الاوضاع التى تفقد فيها قوتها الالتزامية ؟ واذا كان هناك من يدعى خرق معاهدة أو أية قاعدة اخرى من قواعد القانون الدولى ، فمن هو صاحب الحق فى التثبت من ان هذا الخرق قد وقع فعلا ؟ ومن هو صاحب الحق فى اتخاذ أية اجراءات تضمن تنفيذها ، وفى ظل أية ظروف ؟ هذه قضايا تنبع وما يماثلها فى طبيعتها ، بحكم الضرورة ، من العلاقات بين الدول صاحبة السيادة ، واذا كان المفروض ألا تصبح الفوضى والعنف الشائعين ، فان من الواجب أن تكون هناك قواعد قانونية تقرر الحقوق والالتزامات المتبادلة فى مثل هذه الأوضاع .

ولقد ظهرت المجموعات الاولى من قواعد القانون الدولى التى تحدد حقوق الدول وواجباتها ، بالنسبة الى علاقاتها المشتركة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وتوطدت أقدام هذه القواعد فى معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ ، التى انتهت الحروب الدينية فى أوروبا ، وجعلت الدول إقليمية حصر الزاوية فى نظام الدولة القومية الحديث . ويعتبر كتاب «حول قوانين الحرب والسلام» لهوجو جروتئوس والمطبوع فى عام ١٦٢٨ ، «التسنين الكلاسيكى ، لذلك النظام القديم من القانون الدولى . وبنت القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون على أسس هذا النظام ، صرحا قويا يضم ألوف المعاهدات ، ومئات القرارات التى أصدرتها المحاكم

= لها أهلها وأصحابها ، كما اتخذت مما أسمته «حق الفتح» ، المبرر للسيطرة على أراض أخرى ، لها شعبها الذى اغتصبت حقوقه ، ممثل هذه الحقوق المزعومة ، ليست فى الواقع الا مبررات استعمارية ، تلجأ اليها الدول الاستعمارية ، تحت ستار القانون الدولى ، لضمان سيطرتها واستغلالها . وعلينا ألا ننسى حقيقة واحدة ، وهى أن هذه القوانين الدولية القديمة وضعت فى العهود الاستعمارية ، ومن الدول المستعمرة نفسها ، وان العالم الحديث بمفاهيمه الحديثة ، أدخل تعديلات أساسية على مفاهيم القانون الدولى وقواعده ، أهمها حق تقرير المصير ، والاستنكار العالمى للاستعمار .

(الحرب)

الدولية ، وما لا عد له ولا حصر من قرارات المحاكم الداخلية . وتنظم هذه المعاهدات والقرارات في الغالب في كثير من التفصيل الدقيق ، العلاقات بين الأمم وهي تنشأ من تعدد الاتصالات الدولية وتنوعها ، بعد أن أصبحت هذه الاتصالات ثمرة المواصلات الحديثة كما تنظم التبادل الدولي في السلع والخدمات ، والعدد الكبير من المنظمات الدولية التي تعاونت في عضويتها معظم الدول لما فيه خيرها المشترك ومصالحها . وتتضمن قائمة هذه المنظمات ، جمعية الصليب الأحمر الدولي ومحكمة العدل الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة :

كمنظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة التجارة العالمية (ITO) ، والمنظمة الاقتصادية والعلمية والثقافية للأمم المتحدة (UNESCO) ، واتحاد البريد العالمي ، وصندوق النقد الدولي ، وغيرها .

ولعل من الجدير بنا هنا أن نلاحظ أيضا ، نظرا للفكرة الشائعة الخاطئة في هذا الصدد ، ان نظرة الشك والريبة كانت ترافق القانون الدولي في معظم الحالات طيلة السنوات الأربعمئة التي انقضت على ظهوره الى حيز الوجود . فعندما تقدم دولة على انتهاك احدى قواعد ، لا تكون هذه الدولة ملزمة دائما بالرجوع عن انتهاكها ، وعندما كان العمل يجري فعلا احيانا لالزامها بذلك ، لم يكن هذا العمل فعالا دائما . لكن انكار وجود القانون الدولي كلية كنظام يقرض قواعد قانونية ملزمة بعد تعديها لكل برهان وذليل . وكان هذا المفهوم الخاطئ عن وجود القانون الدولي ، راجعا الى حد ما الى العناية المفتقرة الى التناسب التي اولاهها الرأي العام في الأزمنة الاخيرة الى شطر صغير من القانون الدولي ، مع تجاهل الشطر الاكبر منه ، فلقد ركز الرأي العام اهتمامه الى حد كبير على بعض الادوات البارزة للقانون الدولي كميثاق بريان - كيلوج ، وميثاق عصبة الأمم ، وميثاق الأمم المتحدة . ففاعلية هذه الأدوات معرضة للشك في الواقع ، أى انها كثيرا ما تتعرض للتحدى والانتهاك ، كما انها معرضة احيانا للشك في صحتها ، أى انها لا تنفذ عادة في حالة وقوع الانتهاك . لكن هذه الأدوات لا تعد بحال من الاحوال نموذجا لقواعد القانون الدولي النموذجية والمتعلقة على سبيل المثال ، بحدود الصلاحيات القانونية الاقليمية ، وحقوق السفن في المياه الاجنبية وأوضاع الممثلين الدبلوماسيين .

لكن الاعتراف بوجود القانون الدولي ، لا يعنى بحال من الاحوال ،

التأكيد لفاعليته ، وأنه لا يقل فيها كنظام قانوني عن فاعلية الانظمة القانونية القومية ، وأنه يعد بوجه خاص فعالا في تنظيم الصراع على السلطات على المسرح الدولي ، وكبح جماحاته . فالقانون الدولي طراز بدائي من القانون ، يشبه ذلك الطراز الذي يسود في المجتمعات البدائية غير المتعلمة ، كمجتمع السكان الاصليين في استراليا ، وقبائل «اليوروك» في كاليفورنيا الشمالية (١) . وتمثل بدائية هذا الطراز القانوني ، في القانون الدولي ، في كونه كامل اللامركزية والتركيز للسلطان .

وهذه الطبيعة اللامركزية للقانون الدولي نتيجة حتمية للتركيب اللامركزي للمجتمع الدولي ، فالقانون الداخلي يفرض لان الجماعة التي تمسك بزمام احتكار القوة المنظمة وهي موظفو الدولة ، هي التي تفرضه ، ولعل من الخصائص الاساسية في المجتمع الدولي ، المؤلف من دول ذات سيادة ، هي في حدود تعريفها صاحبة السلطة القانونية المطلقة في اراضيها الا تكون هناك قوة مركزية تمنح القوانين وتنفذها . ويدين القانون الدولي بوجوده وتطبيقه الى عاملين ، كلاهما لامركزي في طبيعته ، وهما المصالح الواحدة والمكملة للدول الفردية ، وتوزيع السلطان على هذه الدول . فحيث ينعدم الاشتراك في المصالح ، وينعدم توازن القوى ، لا يوجد القانون الدولي . وبينما يكون وضع القانون الداخلي وتطبيقه وانفاذه ، من أعمال الارادات السلطوية لأجهزة الدولة ، يكون القانون الدولي الى حد كبير ، ثمره القوى الاجتماعية الوضعية .

وقد اعترف أحد كبار أساتذة القانون الدولي من المعاصرين بأن توازن القوى قوة اجتماعية ضخمة . فالاستاذ أوبنهايم (Oppenheim) يسمى توازن القوى «بالشرط الذي لا غنى عنه لوجود القانون الدولي» (٢) وهو يقول ...

« يمكن استخلاص ستة نوااميس من تاريخ تطور القانون الدولي .

اول هذه النوااميس وأهمها ان القانون الدولي لا يمكن ان يوجد ، الا اذا وجد هناك تكافؤ او توازن في القوى بين أعضاء الأسرة الدولية . واذا كانت الدول تعجز عن كبح جماح بعضها البعض ، فلن تكون لاية قواعد قانونية اية

(١) راجع بحث « القانون البدائي » في موسوعة العلوم الاجتماعية ، بقلم رادكليف - براون المجلد (٩) ص ٢٠٣ - ٢٠٤ . وراجع ص ٢٦٢ .

(٢) كتاب « القانون الدولي لاوبنهايم » (لندن - لونجمانز ، انجيزين وشركاهما - ١٩١٢) . الطبعة الثانية . الجزء الاول . ص ١٩٣ - من المهم أن نلاحظ أن هذه الاشارة وما يتلوها من اشارات الى توازن القوى قد رقت من الطبقات اللاحقة من هذا الكتاب .

قوة . إذ إن الدولة المفرقة في قوتها ستحاول بالطبع أن تعمل طبق أهوائها ،
عامية بذلك القانون ، ولما كان من المستحيل إيجاد سلطة سياسية مركزية فوق
الدول المستقلة ذات السيادة تستطيع أن تفرض عليها قواعد القانون الدولي ،
فإن توازن القوى يصبح أمرا لا مناص منه للحيلولة بين أى عضو من أعضاء
الأسرة الدولية ، وبين أن يغدو متوقفا في قوته على القوى الأخرى » (٢) .

ويعمل توازن القوى ، كقوة توزع اختصاصاتها عندما يكون في
شكل رادع عام يعمل ضد أية انتهاكات للقانون الدولي ، وعندما يستدعى
هنا الانتهاك في بعض الحالات الشاذة متطلبا عملا لانتفاذ القانون . وتكون
المصالح المتماثلة والمتكاملة من الناحية الأخرى ، كوكالات لامركزية في
حالة مستمرة من العمل ، إذ أنها شرايين الحياة للقانون الدولي . وهى
تفرض تأثيرها الموزع للاختصاصات على ثلاث مهام أساسية لابد لكل نظام
قانونى من أن يؤديها وهى التشريع والحكم والتنفيذ .

٢ - الواجب التشريعى فى القانون الدولى

(أ) طبيعته اللامركزية :

تقوم المحاكم والهيئات التشريعية في مجتمعاتنا الداخلية المعاصرة
بوضع أهم القواعد فى القانون . وهذا يعنى أن هذه المهمة تتم عن طريق
وكالات مركزية ، تضع القوانين إما لجميع أفراد المجتمع القومى ، كما يفعل
الكونجرس والمحكمة العليا فى الولايات المتحدة ، أو لفتات اقليمية معينة ؛
كما تفعل المجالس التشريعية فى الولايات ؛ والمجالس البلدية فى المدن ؛
والمحاكم الاقليمية والمحلية . . أما فى المجال الدولى ، فهناك قوتان ليس الا
تضعان القانون وهما الحاجة ، والموافقة المتبادلة . فالقانون الدولى يضم
عددا صغيرا من القواعد التى تتعلق على سبيل المثال بحدود السيادة
القومية وتفسير قواعدها ، وما أشبه ذلك ، وهى قواعد ، تلزم الدول على
الصعيد الفردى ، دون النظر الى موافقتها أو عدمها ، إذ بدون هذه
القواعد ، لا يمكن أن يكون هناك نظام قانونى ، أو نظام قانونى على الأقل
ينظم وجود الدول المتعددة . وإذا ما استثنينا هذا العدد الصغير من القواعد
التي تمكن تسميتها بالقانون الدولى الضرورى أو المشترك ، فإن القسم
الأكبر من قواعد القانون الدولى تدين بوجودها للموافقة المشتركة من
جانب الدول الخاضعة للقانون الدولى ، أى الدول على انفراد . فكل دولة
تلتزم فقط ، بقواعد القانون الدولى التى أعلنت موافقتها عليها .

والمعاهدة الدولية هي الأداة الرئيسية التي تم عن طريقها خلق القانون الدولي . ولكنها لا تضع هذا القانون إلا للدول المتعاقدة بموجبها والتي تؤلف أطرافاً فيها . فالمعاهدة التي تعقد بين الدول الأمريكية لا تلزم إلا هذه الدول وحدها . والمعاهدة التي تعقد بين الاتحاد السوفياتي وإيران ، لا تترك أى أثر قانوني على أية دولة ثالثة . (١) ويتبين من هذا أن الأوضاع التي يعمل فيها الواجب التشريعي فى حق القانون الدولي ، تكون مماثلة للأوضاع التي تقوم على المسرح الداخلى ، إذا كان العمل التشريعي فى الولايات المتحدة يتم على أيدي المواطنين الأفراد أنفسهم فى شكل عقود خاصة بدلاً من القوانين والمحاكم التي تعمل فى ظل قواعد السوابق القضائية الملزمة . فبدلاً من القانون المحلى الذى ينظم أمر التخلص من « الزبالة » أو يفرض تحديد المناطق ضمن حدود محلية معينة ، يمكن لمجموعة من الاتفاقات الخاصة المعقودة بين سكان الشوارع المختلفة ، أن تعنى بهذه القضايا كلها . وسيكون للمبلدية فى مثل هذه الحالة عدد من الأنظمة يعادل عدد الشوارع المختلفة . وستكون النتيجة الحتمية لمثل هذا النظام التشريعي من ناحية ، الافتقار الى التنظيم القانوني كله ، عندما تكون الموافقة الجماعية لجميع المعنيين معدومة وغير منتظرة . أما من الناحية الأخرى ، فسيكون هناك شك فى حقيقة ما ينص عليه القانون فى حالة معينة ، كما ستكون هناك متناقضات بين المجموعات المختلفة من القواعد التي تنظم هذه الأوضاع نفسها بالنسبة الى الأفراد المختلفين . هذا هو الوضع الذى يقوم فى القانون الدولي ، والذي لا يطفئه إلا هذا العسدد الصغير نسبياً من الأعضاء الذين يخلقون القانون الدولي عن طريق عقد المعاهدات بينهم ، وأعنى بهم السبعين دولة المستقلة التي يتألف منها المجتمع الدولي (٢) .

(١) هناك كشواذ لهذه القاعدة معاهدات دولية تخلق الحقوق والالتزامات بالنسبة الى الدول التي لا تكون طرفاً فى هذه المعاهدات . راجع كأمثلة على هذا القول كتاب « النظرية العامة للقانون والدولة » لجانز كيلسين . (مطبعة جامعة هارفارد لعام ١٩٤٥) ص ٣٥٢ .

(٢) كان هذا عدد الدول المستقلة الأعضاء فى الأمم المتحدة عندما وضع المؤلف كتابه هذا . لكن هذا الرقم ما لبث أن ارتفع بصورة سريعة نتيجة استقلال عدد كبير من الدول الإفريقية الحديثة ، وقد ارتفع هذا الرقم فى الدورة الماضية للأمم المتحدة الى ١١٤ ، وسيرتفع بعد انضمام زامبيا التي استقلت حديثاً وجامبيا التي ستستقل عما قريب . بالإضافة الى ما تبقى من بلاد فى ظل الاستعمار لا بد وأن تستقل فى وقت قريب .

وتتبع عن هذه الطبيعة اللامركزية للعمل التشريعي نتيجتان بالنسبة الى القانون الدولي . فهناك عدد من المسائل المتصلة بالعلاقات الدولية من ناحية ، كالهجرة مثلا ، وكعدد من نواحي السياسات الاقتصادية التي لا ينظمها القانون الدولي . وتكون المصالح بين الأمم المختلفة في هذه القضايا مختلفة ومتباينة ، بحيث تعجز عن الاتفاق على قواعد قانونية . أما بالنسبة الى القضايا التي يمكن الاتفاق حولها من الناحية الأخرى . فإن الاضطراب والافتقار الى الضمان هما اللذان يتحكمان فيها . وإذا أراد المرء أن يعرف قواعد القانون الدولي التي تعدها الولايات المتحدة ملزمة لها ، فإن عليه أن يرجع الى جميع المعاهدات التي سبق للولايات المتحدة أن عقدها ، بعد تقرير أيها هو الذي مازال سارى المفعول في اللحظة التي يقوم بتحرياته فيها . وعليه بعد ذلك أن يدرس القرارات التي تصدر عن المحاكم الدولية في الحالات التي كانت الولايات المتحدة طرفا فيها . وقرارات المحاكم الأمريكية عند تطبيقها القانون الدولي . وعلى المرء أخيرا أن يدرس الوثائق الدبلوماسية التي اعترف فيها الممثلون الأمريكيون في المفاوضات الدولية بقواعد معنية في القانون الدولي ، كقواعد ملزمة لها في توجيه سياسات الولايات المتحدة في الشئون الدولية . ويطلق على مجموع هذه القواعد الاسم الذي اختاره الأستاذ تشارلز . سى . هايد
 «عنوانا لكتابه ، وهو « القانون الدولي كما فسرتة الولايات المتحدة وطبقته بصورة رئيسية » (١) .

وقد تم بعملية مضمينة من هذا الطراز ، تجميع قواعد القانون الدولي التي تعترف بها الدول الأخرى . ولعرفة مجموع القواعد التي اعتبرت ملزمة في فترة تاريخية معينة ، للعالم بأسره ، وقد يكون من الضروري من الناحية النظرية ، القيام بعمليات تجميع مماثلة بالنسبة الى جميع دول العالم . ولو تم القيام بعملية كهذه فعلا ، فإن نتائجها لا بد وأن تظهر فروقا واضحة بالنسبة الى المبادئ العامة وبالنسبة الى قواعد معينة أيضا . ولا ريب في أن تنسيقا شاملا على الصعيد العالمى من هذا الطراز في آفاق محدودة في القانون الدولي ، لا بد وأن يشرح هذا الافتقار الى الاتفاق . ويشير كثير من الكتاب الى ما يسمونه بالقانون القارى ، على سبيل المفارقة مع القانون الدولي الانجليزي - الأمريكي ، والى ما يسمونه بالقانون

(١) الكتاب في مجلدين (طبعة بوسطن - ليتل براون وشركاه لعام ١٩٤٦) .

الدولى للقارة الأمريكية بأجزائها الشمالية والوسطى والجنوبية والى المفهوم الروسى فى القانون الدولى (١) .

ولنضرب مثلا محددًا بعرض مايسمى بالمياه الاقليمية ، أى القضية المتعلقة باتساع المساحة البحرية التى تمتد اليها الصلاحيات الاقليمية للدولة المجاورة لها ، اذ نجد فى هذا الصدد أن قواعد القانون الدولى التى تعترف بها الدول المختلفة تتباين أشد التباين . فبينما توجد عدة دول تتمسك بمبدأ الأميال الثلاثة كمياه اقليمية نرى أن النرويج والسويد تصران على أن يكون عرض هذه المياه أربعة أميال ، بالرغم مما يلقاه اصرارهما من معارضة الدول الأخرى . وتصير ايطاليا والبرازيل واسبانيا وايران ورومانيا وتركيا ويوجوسلافيا على أن يكون عرض المياه الاقليمية ستة أميال . وتدعى بعض الدول الأخرى كالمانييا وبلجيكا ، وفرنسا وبولندة ، لأسباب تتعلق بالحماية وجوب تعيين منطقة اضافية متاخمة تمتد وراء المياه الاقليمية نفسها . وهناك دول أخرى كبريطانيا مثلا ترفض ادعاء هذه الدول بالمنطقة المتاخمة ، ولكنها تقر بأن من حق أية دولة فى ظروف معينة أن توسع المنطقة التى تسرى فيها صلاحيتها ، الى أبعد من الأميال الثلاثة ، وان تفرض على السفن التجارية التابعة للدول الاجنبية حدا معينًا من الاشراف .

وأعلنت الاحدى والعشرون دولة أمريكية فى أكتوبر عام ١٩٣٩ ، أى بعد نشوب الحرب العالمية الثانية مباشرة أن « من حقها الفطرى ، وكأجراء وقائى ، طالما أنها تقرر الحفاظ على حيادها ، أن تعتبر المياه المتاخمة للقارة الأمريكية ، نظرا لأهميتها الدولية والمباشرة بالنسبة الى علاقاتها ، حرة ، من السماح لأى عمل معاد ، تقوم به دولة محاربة غير أمريكية » (٢) . وقد رفضت الدول المتحاربة ، وفى مقدمتها بريطانيا العظمى هذا الادعاء بتوسيع المياه الاقليمية للجمهورية الأمريكية بقصد حماية حقوقها الحيادية الى أمام واسعة ولا محدودة . وقد ظهرت ادعاءات مماثلة لتوسيع المياه الاقليمية بقصد حماية مصايد الأسماك والوقاية الصحية ومنع أعمال التهريب اللا مشروع ، ولكن بعض الدول قد قبلتها فى حين رفضتها دول أخرى .

(١) للمزيد من الاطلاع على المفاهيم المختلفة للقانون الدولى . وما كتب عنها راجع كتابه « القانون الدولى » لاونهايم - لوترباخ (الطبعة السابقة - لندن - نيويورك - تورانتو - لوبمانز - جرين وشركاهم لعام ١٩٤٨) ص ٤٨ وما بعدها .
(٢) « التوفيق الدولى » (عدد يناير ١٩٤٠) رقم ٣٥٦ . ص ٢٧ . والمجلة الأمريكية للقانون الدولى المجلد ٣٤ (لعام ١٩٤٠) الملحق ص ١٧ .

وهكذا نجد ادعاءات متقابلة ، وبينما يؤيد معظم الكتاب رأى الأكثرية فى الاميال الثلاثة ، نجد أن واحدا من أساطين القانون الدولى فى قرننا الحالى هو القاضى أنزىلوتى (Anzilotti) ، يعرب عن وجهة نظره ، فى أن ليس ثمة فى الوقت الحاضر ، قاعدة عامة فى القانون الدولى تحدد هذه القضية وتنظمها (١) .

ولا ينحصر هذا الافتقار الى التحديد الناشئ عن الحشد المضطرب من الادعاءات الفردية ، والذي نجده غالبا على قواعد القانون الدولى المتعلقة بمدى المياه الاقليمية على هذا الفرع من القانون الدولى وحده . فهو يمتد الى حد أقل الى معظم فروع القانون عن طريق الطبيعة اللامركزية للعمل التشريعى . لكن الحكومات تميل دائما على أى حال ، لزعة أركان النفوذ الكابح الذى يفرضه القانون الدولى على سياساتها الخارجية ، واستخدام هذا القانون فى الترويج لمصالحها القومية ، وتجنب الالتزامات القانونية التى قد تكون ضارة بهذه المصالح . وكثيرا ما لجأت الى استخدام افتقار القانون الدولى الى الدقة ، كأداة جاهزة ، لتحقيق أهدافها وغاياتها . وهى تفعل هذا عن طريق التقدم بادعاءات لا يدعمها القانون ، واساءة تفسير بعض قواعد القانون الدولى المعترف بها بصورة عامة . وهكذا نجد أن الافتقار الى الدقة الكامن فى الطبيعة اللامركزية للقانون الدولى ، يولد المزيد من هذا الافتقار ، كما نجد أن شروء الضعف التى كانت ماثلة عند مولده ، تواصل امتصاص مافيه من قوة واستنزافها .

(ب) مشكلة التقنين

ولقد جرت محاولات عدة منذ نهاية القرن التاسع عشر ، لتقنين تلك الفروع من القانون الدولى الأقل تعرضا للتفسير والادعاءات المتناقضة ، أو التى تحتاج أكثر من غيرها الى التوحيد ، وذلك لمعالجة هذا الوضع ، وتقوية القانون الدولى كنظام يضم القواعد القادرة على تنظيم السلوك الدولى للدول وتحديثها وكبح جماحها . ولا ريب فى أن التقنين يشبه الى حد كبير النظام القانونى اللامركزى الذى يتحول الى تشريع (٢) . فاية أداة من

(٢) اقتبس هذه الفقرة أوبنهايم - لوترباخ فى كتاب « القانون الدولى » الجزء الاول : ص ٤٤٤ .

(١) استعملنا عبارة « التقنين » هنا لتعنى خلق قانون جديد ، عن طريق الاتفاقات الدولية العامة . ونحن لا نستعمل هذا التعبير هنا على النحو الشائع فى فقه القانون عند الانجليز والامريكان ، أى بمعنى تحويل القوانين العرفية أو القواعد القانونية التى تقرها الهيئات القضائية الى قانون أساسى دون احدث أى تبدل فى القانون نفسه .

أدوات القانون الدولي ، كالباب الأخير من معاهدة مؤتمر فينا لعام ١٨١٥ ، التي قننت القانون الدولي بالنسبة الى حرية الملاحة فيما يسمى بالأنهار الدولية (المادة ١٠٨ والمادة ١١٧) ، وبالنسبة الى تصنيف الممثلين الدبلوماسيين (المادة ١١٨) ، هي في الواقع من ناحية آثارها القانونية مساوية لأي جزء أصيل من التشريع الدولي ، من حيث أنها تربط جميع الجهات التي تخضع للقانون الدولي أو حلها على الأقل . ولا ريب في أن تطلب موافقة جميع الدول الملتزمة كتطلب الحصول على حكم الأغلبية نتيجة العملية الديمقراطية في التشريع ، هي التي تفصل تقنين القانون الدولي عن التشريع الأصيل .

ولقد كانت التقنينات في القانون الدولي ، تتم في اعداد ضخمة في حقل المواصلات قبل كل شيء ولخدمة بعض الاهداف الانسانية . وفي وسعنا أن نذكر هنا على سبيل المثال بالنسبة الى الميدان الاول ، الميثاق البرقي العام لعام ١٨٦٥ والميثاقين الدوليين للمواصلات البرقية واللاسلكية لعامي ١٩١٢ ، ١٩٢٧ والميثاق الدولي للمواصلات السلكية لعام ١٩٣٢ ، والاتفاق الدولي العام للبريد لعام ١٨٧٤ مع ما أدخل عليه من تعديلات ، والاتفاق بصدد التوزيع الدولي للسيارات لعام ١٩٠٩ ، وميثاق وقانون الممرات المائية الصالحة للملاحة وذات الاهمية الدولية لعام ١٩٢١ ، وميثاق الملاحة الجوية لعام ١٩١٩ ، والميثاق الدولي للطيران المدني لعام ١٩٤٤ ، وميثاق حماية المصنفات الفنية والادبية لعامي ١٨٨٦ ، ١٩٢٨ ، والاتحاد العالمي لحماية الملكية الصناعية لعام ١٨٨٣ وما تلاه من تعديلات والاتفاق على توحيد وتحسين النظام المتري في المقاييس والموازين والمكاييل لعامي ١٨٧٥ ، ١٩٢١ . وهناك اتفاقات ومواثيق دولية لتوحيد القوانين بصدد المصادمات البحرية والمساعدة في رفع الانقراض من البحار وحماية الارواح في المحيطات والبحار وهلم جرا من المواضيع الماثلة .

وكانت هناك تقنينات عدة في الحقل المسمى بالقانون الدولي الخاص ، أي في القضايا المتعلقة بالقانون الخاص ، والتي تدعى الحق في تسويتها أكثر من دولة واحدة . تزعم لنفسها الصلاحية القانونية علينا . وينطبق هذا الوضع مثلا على الحالة ، التي يكون فيها أطراف المتساهدة الواحدة مواطنين ينتمون أو يقيمون في بلاد مختلفة . وقد عكست مواثيق دولية تضم عددا كبيرا من الدول ، بقصد تجنب الاصطدام بين الصلاحيات القانونية لمختلف الدول أو حلها ، وهي تتناول في صلاحياتها قضايا عدة ،

كالاجراءات المدنية والزواج والطلاق والوصاية والاحكام الاجنبية والرعوية .

وفى وسعنا عند الحديث عن الجانب الانسانى أن نعدد موثيق جنيف لاعوام ١٨٦٤ ، ١٩٠٦ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٩ حول معاملة الجرحى فى معارك القتال بين الجيوش المتحاربة وجميع الموثيق الاخرى التى سبق لنا ذكرها والهادفة الى السنة الحرب بصورة عامة ، كالميثاق المتعلق بقوانين الحرب البرية واعرافها لعامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ، والموثيق الاخرى التى أقرها مؤتمر السلام فى لاهى لعامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ . وتمثل الموثيق الدولية لمكافحة الافيون لاعوام ١٩١٢ ، ١٩٢٥ ، ١٩٣١ وميثاق تحريم الرق لعام ١٩٢٦ نماذج أخرى من هذا التقنين الانسانى . وهناك أخيرا عدد كبير من موثيق العمل التى تتعلق بساعات العمل وأوضاعه والاجور والتأمين ضد الحوادث ، وما شابه ذلك من الموضوعات التى أقرتها منظمة العمل الدولية . وقد أبرمت هذه الموثيق كلها ، وأصبحت ملزمة لمختلف الدول الصناعية .

وجدير بنا أن نلاحظ هنا ، وفى معظم القضايا التى عالجتها هذه المعاهدات الدولية العامة أو شبه العامة ، ان الصدام بين المصالح الفردية للدول ، نادر ، وغير ملحوظ ، اذ أنها تميل الى الانسجام والتآلف ، وذلك لان الدول قاطبة ، تملك مصالح متماثلة أو متكاملة فى توحيد النظم المتعلقة بهذه القضايا الانسانية والتقنية . لكن من المهم أن نلاحظ على أى حال ، ان المعاهدات العامة لم تسو الى حد كبير الموضوعات المتعلقة بالتباين فى المصالح القومية ، حيثما وجد هذا التباين أو كان محتملا ، وان الانضمام الى هذه المعاهدات لم يكن عاما بحال من الاحوال . وهكذا نجد ان الموثيق التى تفرض قواعد موحدة على قوانين الزواج والطلاق المتناقضة ، لم تنفذ ، من جانب الامم التى تتطلب الزواج الدينى ، كما ان الاتحاد السوفياتى لم يشترك فى أى من الموثيق العمالية .

ولقد أزال مؤتمر التقنين التقدمى للقانون الدولى الذى عقد فى مدينة لاهى فى عام ١٩٣٠ تحت اشراف عصبة الامم ، جميع الشكوك بالنسبة الى المصاعب الكبرى التى تواجه تقنين أى نوع من فروع القانون الدولى ، مهما كان هذا الفرع تقنيا ، وذلك عندما تشدد الدول المعنية نفسها الى وجهة نظر معينة . وكشف هذا المؤتمر أيضا النقاب عن الاستحالة الواضحة فى التقنين عندما تكون المصالح القومية للدول ، موضع التأثير ، مهما كانت هذه المصالح تافهة فى حد ذاتها . وطلبت عصبة الامم من

المؤتمر أن يعمل على تقنين ثلاثة فروع في القانون الدولي ، اعتبرتها ناضجة وصالحة للتقنين ، وهي القانون الدولي للجنسية ، وقانون المياه الإقليمية ، وقانون مسؤولية الدولة عن تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية . ولم يتمكن المؤتمر من الوصول الى أى اتفاق بصدد المياه الإقليمية ، ومسئولية الدولة ، ولم يكن فى وسعه أن يفعل أكثر من وضع مسودات أربعة موائيق تعالج بعض النواحي المحددة فى قانون الجنسية الدولى . ولم تبرم هذه الموائيق التى لم تقنن فى الواقع القانون الدولى للجنسية الا عشر دول ، وهى لا تستحق فى الواقع أن يطلق عليها اسم التقنين ، بما يعنيه هذا التعريف عادة من معان . ولم يظهر هذا الفشل البارز ما فى القانون الدولى من ناحيته التشريعية من ضعف أصل كامن فحسب ، وانما أظهر أيضا خوف الحكومات من التساهل فى مصالحها القومية بطريقة غير متوقعة ، عن طريق الاتفاق على قاعدة معينة للقانون الدولى ، أو على تفسير معين لقاعدة تم الاعتراف بها ، مما أثار شكوكا لم تكن واردة من قبل ، وخلق تخوفا لم يكن له وجود . ويقول الاستاذان كيتون وشوارز ينبرجر فى هذا الصدد ما يلى : « أدخلت وزارات الخارجية ، اشتراطات عدة ، على ما كان يعد قواعد صريحة وكاملة فى القانون العرفى الدولى ، بحيث أضعفت محاولات التقنين ما كان يعد فى السابق مبادئ ثابتة لا تقبل التحدى فى القانون العرفى الدولى » (١)

ج - التفسير والقوة الملزمة

تخلق الحاجة الى الاستعاضة عن الموافقة الجماعية ، للدول الخاضعة للقانون الدولى ، بتشريع دولى صحيح واصل ، طارزا آخر من التعقيد الذى يتميز به القانون الدولى نفسه . ويصبح هذا التعقيد فى منتهى الدقة والخطورة عندما تحاول الدول التوصل الى معاهدات عامة تعالج القضايا السياسية ، بشئ من التأثير الإلزامى ، على جميع الدول التى تخضع للقانون الدولى . ويمكن إضاح هذه الحقيقة ببعض أجهزة القانون الدولى ، كالقانون الاساسى لمحاكمة العدل الدولية والمعاهدة العامة لاستنكار الحروب المسلحة بميثاق ريان - كيلوج ، وميثاق عصبة الأمم ، وشرعة الأمم المتحدة .

(١) كتاب « صناعة عمل القانون الدولى » لجورج دبليو كيتون وجورج شوارزينبرجر (لندن ستيفن وأولاده لعام ١٩٤٦) ص ١٢٢ .

واذا ما نحينا جانبا والى لحظة ما ، المعاهدات التى تعالج التنظيمات القضائية ، التى تعرض بعض المشاكل المعينة التى سنتولى بحثها فيما بعد ، وجدنا ان بعض الوثائق كميثاق عصبة الامم وشرعة الامم المتحدة ، تعرض من وجهة نظر التشريع مشكلة تعد غريبة على القانون القومى فى شكلها هذا . ونحن نشير هنا الى مشكلة التثيت من معنى نصوص هذه الوثائق، ومن الحقوق التى تضيفها ، والالتزامات التى تفرضها . وتحل هذه المشكلة فى القوانين القومية عن طريق الهيئات التشريعية نفسها التى تحاول بوجه عام ، أن تجعل القواعد القانونية التى تسنها محددة الى أقصى حد ممكن ، وعن طريق المحاكم التى تشغل نفسها باستمرار فى مهمة تفسير القوانين بوساطة تطبيقها على قضايا محددة ، وعن طريق الوكالات التنفيذية والادارية المختلفة التى تصدر الاوامر التى تؤدى المهمة نفسها . وتكون الوثائق الدولية القانونية كميثاق عصبة الامم وشرعة الامم المتحدة وغيرها من الوثائق ذات الطبيعة التقنية الصافية ، غامضة ومغلقة ، لا عن طريق الصدفة والعرض ، ولا نتيجة أسباب معينة واستثنائية كالدستور الأمريكى ، بل بصورة منظمة وبواقع الضرورة والحتمية .

فرغبة فى جعل هذه الوثائق قادرة على الفوز بتأييد جميع الدول التى تنتظر منها التبعية للقانون ، وهو تأييد لا بد منه لتكتسب القوة القانونية اللازمة ، يراعى فيها أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المصالح القومية المتباينة التى لا بد وأن تتأثر بالقواعد التى سيجرى تطبيقها . وسعيا وراء العثور على أساس مشترك ، تلتقى حوله جميع هذه المصالح القومية المتباينة فى شكل منسجم ، توضع قواعد القانون الدولى التى تتضمنها المعاهدات العامة عادة فى شكل غامض ومغلق ، بحيث تسمح لجميع الدول الموقعة عليها ، بأن تقرأ فيها الاعتراف بمصالحها القومية الخاصة ، مضمنة فى النص القانونى المتفق عليه . واذا حدث ووجد هذا الغموض فى الحقل القومى ، كما حدث فعلا والى حد كبير فى دستور الولايات المتحدة ، فلا بد من ايجاد قرار سلطوى يفرض نفسه ، سواء أكان صادرا عن المحكمة العليا ، كما هى الحالة فى الولايات المتحدة الامريكية ، أم عن البرلمان كما هى الحالة فى بريطانيا ، ويعطى المعنى المحدد الصريح للنصوص الغامضة والمغلقة فى القانون .

ففى الحقل الدولى ، يكون الخاضعون للقانون أنفسهم هم الذين يشرعون القانون وهم الذين يمثلون السلطة العليا لتفسيره ، وتبيان المعنى المحدد لما يسنونه من تشريعات . ومن الطبيعى أن يفسر هؤلاء القانون الدولى ، وأن يطبقوا نصوصه على ضوء مفاهيمهم الخاصة والمتباينة

للمصلحة القومية . ومن الطبيعي أيضا أن يجندوا هذه القوانين في تأييد سياساتهم الدولية الخاصة ، وأن يحطموها عن هذا الطريق ما فيها من سلطان زاجر ، يطبق على الجميع ، هذا ان وجد فيها هذا السلطان برغم ما في قواعد القانون الدولى من ابهام واغلاق . ولا ريب في ان المستر جان راى ، كان موقفا كل التوفيق في تحليله هذا الوضع عند ما تحدث عن ميثاق عصبة الامم قائلا ٠٠٠ « ولكن الخطر واضح كل الوضوح . فاذا كانت للدول الاعضاء في العصبة فرادى ، السلطة المطلقة في قضايا التفسير ، فان تفسيرات متباينة ، متساوية في قوتها وسلطانها ، لابد وأن توجد بصورة دائمة ، وعندما يطبق نص غامض في صراع بين دولتين ، فستقوم هناك مشكلة تستعصى على الحل (١) » . ولقد تكرر هذا أكثر من مرة في تاريخ عصبة الامم ولا ريب في ان تاريخ الامم المتحدة ، يقدم لنا عددا من الادلة المتشابهة في طبيعتها (٢)

وهناك أخيرا صعوبة أخرى ، تسهم في اضعاف القانون الدولى ، من وجهة النظر التشريعية، وهى عدم التثبت مما اذا كانت أية معاهدة دولية، توقع وتبرم توقيعاً وإبراماً صحيحين ، تتضمن بالفعل ، بصورة كاملة أو جزئية ، قواعد ثابتة في القانون الدولى ، تلزم موقعيها ، ولا يمكن لمثل هذه القضية أن تنشأ بالنسبة الى أى شطر من التشريع القومى فى الولايات المتحدة . فالقانون الاتحادي، اما أن يكون صادرا عن الكونجرس وموقعا من رئيس الجمهورية ، طبقا للمتطلبات الدستورية أو لا يكون ، وقد ينسخ بقرار من المحكمة العليا أو لا ينسخ . وقد يكون ثمة شك فى دستورية هذا القانون أو فى تفسيره ، ويظل هذا الشك قائما حتى تقول المحكمة العليا الكلمة الاخيرة بصدده ، ولكن على أن تشمل هذه الكلمة شيئا عن وجوده كقاعدة قانونية ثابتة . ولا ريب في ان هذه الشكوك

(١) كتاب تعليقات على ميثاق عصبة الأمم (باريس - سايرى لعام ١٩٣٠) ص ٤٤ .

(٢) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثانية ، وفى الرابع عشر من نوفمبر عام ١٩٤٧ ، لمعالجة هذا الوضع ، قرارا ، يعلن أن من الأهمية بكان عظيم بل وفائق أن يستند تفسير الميثاق ، والأنظمة التى تؤلف الوكالات المتخصصة بموجبها على مبادئ معترف بها فى القانون الدولى . وقد طلب القرار بصورة خاصة من وكالات الامم المتحدة أن تنشئ النصح والمشورة من محكمة العدل الدولية فى الموضوعات القانونية التى نشأت من جراء قيامها بأعمالها . (وثيقة الأمم المتحدة رقم A-549) . وقد قدمت محكمة العدل بناء على طلب الجمعية العامة ، عددا من القرارات المتعلقة بتفسير الميثاق وغيره من المعاهدات الدولية الأخرى .

المتعلقة بوجود عدد من القواعد الجوهرية الموقعة والمبرمة من جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي تقريبا ، هي التي تهب القانون الدولي من أسسه وقواعده .

ولنتنقل الآن الى دراسة أبرز مثل في هذا الطراز من القانون الدولي وهو ميثاق بريان - كيلوج لعام ١٩٢٩ ، الذي اتفقت بموجبه جميع الدول على « استنكار الحرب كأداة لسياساتها القومية في علاقاتها مع بعضها البعض » . فهل كان هذا الاتفاق منذ البداية ، قاعدة في القانون الدولي تربط جميع الدول الموقعة عليه ، أو كان مجرد بيان يعبر عن مبدأ خلقى معين دون أى أثر قانونى ؟ وهل كان القانون الدولي الذى سارت محاكمات نورمبرج (١) بموجبه ، والذى اعتبر الاعداد للحرب العدوانية وشنها جريمة دولية ، قد طبق القانون القائم والذى يمثل ميثاق بريان - كيلوج ، أو كان خلقا جديدا في القانون الدولي « (٢) » وهل كان هذا القانون ، سواء على هذا النحو أو ذاك ، للقضايا المحددة التى نظرت فيها محاكمات نورمبرج ، أو كان لما يماثلها من قضايا مماثلة قد تحدثت في المستقبل أيضا ؟ لقد ردت المدارس الفكرية المختلفة ، على هذه الاسئلة بطرق مختلفة ، وليس هذا المجال على أى حال ، المكان الذى نقرر فيه الخلاف بينها . وكل ما تهمنا ملاحظته على صعيد هذه المناقشة ، هو ضعف النظام القانونى الذى يعجز عن تقديم رد دقيق محدد على مثل هذه القضية الجوهرية ، عما اذا كان القانون يمنع اعمال العنف الجماعية لاهداف معينة . وعلى هذا فليس ثمة طريقة اليوم تمكننا من القول بشئ من اليقين ، عما اذا كانت أية بلاد خاضت الحرب بعد عام ١٩٢٩ ، جريا وراء سياساتها القومية ، قد انتهكت قاعدة من قواعد القانون الدولي وأصبحت معرضة لأن تسأل أمام هذا القانون عن انتهاكه ، أو ما اذا كان أولئك الافراد المسئولون عن الاعداد للحرب العالمية الثانية وعن الشروع فيها يسألون بصورة مماثلة ، أو ماذا كانت جميع البلاد بل وجميع الافراد الذين يهيئون لحرب عدوانية في المستقبل ، ويشنونها ، سيكونون مسئولين بصورة مماثلة .

(١) محاكمات نورمبرج (١٩٤٥ - ١٩٤٧) - محاكمات النازيين على جرائم الحرب أمام محكمة عسكرية دولية عقدت جلساتها في مدينة نورمبرج في ألمانيا .

(٢) راجع مقالات هانز مورجنتاوت وايريك هول ومورهاوس ميلر في مجلة « أمريكا » المجلد ٧٦ العدد ١٠ (٧ ديسمبر ١٩٤٦) ص ٣٦٦ - ٣٦٨ .

وما الوضع بالنسبة الى الشرعية القانونية للميثاق المتعلق بقوانين الحرب البرية واعرافها لعامي ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ، والى القوة الالزامية التي كان يفرضها على موقعيه فى الحرب العالمية الثانية ، أو سيفرضها عليهم فى أية حرب مقبلة ؟ فهذا الميثاق ، الذى لوحظ ملاحظة دقيقة الى حد كبير ابان الحرب العالمية الاولى ، والذى كانت المخالفات التى يتعرض لها تبرز بكل وضوح ونظام ، انتهك كما سبق لنا ان رأينا بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع ، من جانب جميع الدول المتحاربة ابان الحرب العالمية الثانية . وهل وضعت هذه الانتهاكات التى مضت دون احتجاج أو عقاب ، نهاية لما فى الميثاق من قوة الزامية ، أو هل تمكن من البقاء بعد الحرب العالمية الثانية كأداة قانونية يمكن تطبيقها وتنفيذها ، وجعلها معيارا للعمل فى أية حرب مقبلة ؟ وما الوضع أيضا بالنسبة الى القضايا المماثلة المتعلقة بقواعد الحرب البحرية والتى تعرضت بصورة عامة الى الانتهاك فى الحرب العالمية الثانية دون أن تجرى أية محاولة لتطبيقها ؟ فلقد قامت دول المحور بأغراق سفن الاعداء دون تمييز ودون سابق انذار ، وهو عين ما فعلته دول الحلفاء مع سفن المحور ، كما قام الطرفان المتحاربان بقصف المدنيين بقنابل الطائرات ، مبررين انتهاكهما لقواعد الحرب بالضرورات العسكرية . وإذا قدر لقواعد القانون الدولى أن تنتهك باستمرار ، وقبل جميع الخاضعين لهذا القانون هذه الانتهاكات كقضايا مسلم بها ، وإذا كانت القواعد القانونية تعامل والحالة هذه من أولئك الذين يفترض فيهم انهم مسئولون عن تنفيذها ، وكأنها ليست موجودة ولا قائمة ، فإن السؤال لا بد وأن يبرز ، ترى هل ما زالت هذه القواعد قائمة ، كقواعد قانونية ملزمة ؟ ليس فى الامكان تقديم ردود محددة ودقيقة على هذه الاسئلة فى الوقت الحاضر ، ولكن بالنسبة الى التطورات المتوقعة لتقنية الحرب والاخلاق الدولية ، فان الفرصة فى بقاء هذه القواعد ، ضئيلة للغاية .

فلقد فشلت العقوبات التى اقترتها عصبة الامم فى عام ١٩٣٦ على ايطاليا ، وعالجت جميع الحكومات المعنية فى السنوات التالية ، الانتهاكات التى وقعت بالجملة لأهم نصوص ميثاق العصبة ، بكثير من التجاهل وعدم الاهتمام . وسرعان ما اثرت أسئلة مماثلة بالنسبة الى ميثاق العصبة فى مجموعه ، والى بعض نصوصه أيضا . وقد تصرفت الحكومات وكان هذه النصوص قد فقدت قوتها الملزمة ، ولكن هل فقدتها بالفعل ، أو ان شرعيتها القانونية قد تمكنت من أن تجتاز أزمات أواخر الثلاثينات والحرب العالمية الثانية لتختفى فقط مع الحل الرسمى لعصبة الامم فى عام ١٩٤٦ ؟

لم يكن من المنتظر الحصول على ردود واضحة ودقيقة على هذه الاسئلة ، عندما أثبت لأول مرة ، ولا ينتظر الحصول على ردود عليها الآن أيضا • فليس ثمة أدنى شك في أن تحول الامم المتحدة مما أرادها ميثاقها أن تكون عليه ، الى شيء آخر ، مختلف كل الاختلاف ، مع ما يرافق هذا التحول من تجاهل للقواعد القانونية ، سيواجه المراقب بأسئلة مماثلة ، تكون ردوده عليها مفتقرة الى اليقين وغامضة ، واختبارية • وليست الطبيعة الاختبارية والغامضة والمفتقرة الى اليقين في هذه الردود ، على مثل هذه الاسئلة الجوهرية والمهمة ، الا معيارا لما في القانون الدولي من نقص من وجهة النظر التشريعية أيضا •

٣ - الواجب القضائي في القانون الدولي

بالرغم من هذه العيوب الناشئة عن الطبيعة اللامركزية ، للواجب التشريعي ، فان في وسع النظام القضائي أن يكون قادرا على كبح جماح تطلعات الخاضعين له الى السلطان ، اذا وجدت الوكالات القضائية التي تستطيع التحدث بشيء من السلطة عندما يقع أى خلاف بالنسبة الى وجود الحكم القانوني أو أهميته • وهكذا زال الضرر مما في الدستور الأمريكي من أوجه الغموض والتعميم الى حد كبير عن طريق ما تتمتع به المحكمة العليا في قضايا التفسير الدستوري من صلاحيات الزامية • واكتسب القانون الانجليزي العام بصورة خاصة المزيد من اليقين والدقة عن طريق القرارات التي تصدرها المحاكم الى حد كبير ، وعن طريق الاجراءات التنفيذية التشريعية الرسمية الى حد أصغر • وتؤدي سلسلة من الوكالات القضائية في جميع الانظمة القضائية المتطورة مهمة تقرير حقوق الخاضعين للقانون وواجباتهم ، بشيء من الحسم والسلطوية •

واذا كان مواطن أمريكي فرد ، يدعى امام مواطن آخر ، بأن القانون الاتحادي لا ينطبق عليه ، اما بسبب العيوب الدستورية ، أو بسبب معنى القانون نفسه ، فان ايا من هذين المواطنين يستطيع في ظل أوضاع اجرائية معينة ، أن يدعى وأن يطالب بقرار نافذ في القضية من محكمة اتحادية (فدرالية) • وتتقرر صلاحية المحكمة ، عندما يقوم أحد الفريقين برفع القضية امامها ، ولا تعتمد مطلقا على موافقة الطرف الثاني • ويعنى هذا بعبارة أخرى ، ان في وسع أى مواطن أمريكي ، أن يدعى مواطنا آخر ، للظهور امام محكمة قانونية لتقضى في العلاقات القائمة بينهما بشكل سلطوى مشروع ، وهو قادر على هذا الاساس على تقرير صلاحية هذه

المحكمة بعمل فردى من جانبه . وفى وسع الفريق الذى لم يرض عن هذا القرار أن يستأنفه الى محكمة أعلى ، الى أن تقول المحكمة العليا ، التى هى أعلى جهة قضائية ، كلمتها النهائية فى القضية . ويصبح هذا القرار ، بحكم « المسابقات المعمول بها » ، مكتسبا لمزية الاجراء التشريعى ، أى يخلق قانونا ، لا بين الفرقاء الاطراف فى القضية وحدهم ، بل وبالنسبة أيضا الى جميع الاشخاص المقبلين ، والاضاع التى تنطبق عليها حينيات القرار .

ويفتقر القانون الدولى الى الاسس الجوهرية الثلاثة لآى نظام قضائى فعال . وهى الصلاحية القانونية الالزامية ، وتسلسل المحاكم والقرارات القضائية ، وتطبيق نظام « المسابقات المعمول بها » على قرارات المحكمة العليا على الاقل .

أ - الصلاحيات القانونية الالزامية :

لعل المصدر الوحيد للصلاحية القضائية للمحاكم الدولية ، هو ارادة الدول التى تحيل خلافاتها اليها للفصل فيها . فمن الاسس الجوهرية فى القانون الدولى ، ان ليس فى الامكان ارغام أية دولة ، على أن تحيل نزاعها مع دولة أخرى الى محكمة دولية . وبعبارة أخرى ، ليس من حق أية محكمة دولية أن تفرض صلاحياتها على المنازعات الدولية دون موافقة الدول المعنية . ولقد ذكرت محكمة العدل الدولية الدائمة فى قرارها الذى أصدرته فى قضية كاريليا الشرقية بأن « من المبادئ المقررة فى القانون الدولى ، ان ليس فى الامكان ارغام أية دولة دون موافقتها على احالة خلافاتها مع الدول الاخرى ، سواء الى الوساطة أو التحكيم ، أو الى أى طراز آخر من التسوية السلمية . ويمكن تقديم مثل هذه الموافقة مرة واحدة فى شكل التزام ، يتخذ طوعية وبمحض الارادة الحرة المطلقة بقبول الاحكامات الدولية ، ولكنه قد يقدم أيضا وعلى النقيض من ذلك فى حالة معينة خاصة ، وعلى شكل التزام قائم (١) » .

ويعرض هذا المبدأ نفسه فى الحالات التى تسمى « بالتحكيم الفردى » ، أى عندما يتفق الفرقاء المعنيون على احالة نزاع فردى معين بعد وقوعه ، الى صلاحيات محكمة دولية ، فى شكل متطلبات لالتزامات تعاقدية

(١) قرارات محكمة العدل الدولية - السلسلة (ب) الرقم (٥) ص ٢٧ .

بين الفرقاء الذين يقيمون صلاحيات هذه المحكمة ويقررونها . فعندما عجزت الولايات المتحدة وبريطانيا الضمى عن تسوية ادعاءاتهما المتعارضة فى قضية « الاباما » ، الناشئة عن الحرب الاهلية ، عن طريق المفاوضات الدبلوماسية ، اتفقتا فى معاهدة عقدناها ، على احوالة النزاع الى محكمة دولية . وقد حلت هذه المحكمة نفسها بعد انتهائها من النظر فى القضية المذكورة ، واصدارها قرارها فيها اذ ان صلاحياتها استمدت من المعاهدة المعقودة بين الدولتين ، وقد انتهت هذه الصلاحيات فور صدور القرار والانتهاء من نظر القضية . ولو نشب نزاع جديد بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، يتطلب تسويته عن طريق فصل قضائي دولي ، لكان من الضروري عقد معاهدة جديدة بينهما ، واتباع نفس الاجراء السابق . واذا تعذر الوصول بين الفرقاء المعنيين الى تحديد واضح للنزاع ، والى اتفاق يحدد تشكيل المحكمة الدولية واجراءاتها والقواعد القانونية التى يجب أن تطبقها ، فسيكون من المتعذر الوصول بينهما الى تسوية قضائية (١) .

أما فى الحالات التى يطلق عليها اسم « التحكيم النظامي » ، أى عندما تعرض جميع اشكال الخلافات ، كتلك التى تحمل طابعاً قانونياً أو تلك التى تنشأ عن معاهدات الصلح أو الاتفاقات التجارية ، مسبقاً وقبل وقوعها للفصل فيها على صعيد دولي ، عن طريق اتفاق عام ، فان موافقة الفرقاء المعنيين مطلوبة بصورة عامة ، فى مرحلتين مختلفتين من مراحل الاجراءات . فهى تطلب أولاً لضمان الاتفاق العام على احوالة فئات معينة من الخلافات الى صلاحيات محكمة دولية . وهى تطلب ثانياً ، لضمان اتفاق خاص يتم الوصول اليه بعد نشوب نزاع معين ، ويعلن فيه الطرفان المعنيان ان النزاع بينهما يمت الى الفئة التى يضمن الاتفاق العام حولها ، وجود « الفصل » الدولى . فعندما يعقد اتفاق تحكيم على سبيل المثال بين دولتين وينص هذا الاتفاق على احوالة جميع المنازعات القانونية التى قد تنشأ بينهما فى المستقبل ، الى المحكمة الدولية ، فان أياً منهما لا تستطيع كقاعدة ، أن تضمن الصلاحية من جانب واحد للمحكمة عن طريق رفع نزاع

(١) لجأنا هنا الى استعمال عبارتي « التحكيم » و « الفصل » بصورة عامة وغير محددة . وبينما يستخدم التعبير الأول وبصورة رئيسية بالنسبة الى الهيئات القضائية التى كانت تقوم قبل ظهور محكمة العدل الدولية عن طريق اتفاقات ثنائية ، فان تعبير « الفصل » يستخدم الآن بصورة عامة بالنسبة الى جميع الوكالات القضائية ذات الطابع الدولى ، دون النظر الى طريق قيامها وتأسيسها .

قانونى معين من جانبها ، اليها للفصل فيها • ولا بد من اتفاق خاص.
يتعلق بهذا النزاع المعين ، لضمان الصلاحية القانونية للمحكمة •

ولقد شرح الاستاذ لوتر باخت الحرص الذى تبديه الدول عادة فى حماية الطبيعة التعاقدية لصلاحيات المحاكم الدولية بقوله « • • • كانت معظم القرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية الدائمة تتعلق بالحجج التى تثبت الصلاحية ، أى عند رفض أحد الطرفين ، مستندا فى رفضه الى التفسير الحرفى والبارع لاتفاقات التحكيم الماثلة ، اعطاء الطرف الآخر ، الحق الذى اعتبره هوبس أوليا فى قضايا الفصل اللامتحيز ، حتى عند الامم البدائية • ولقد نشأ هذا ، كقاعدة عامة ، لا نتيجة وجود هيئة دولية أخرى قادرة على الفصل فى القضية ، بل على أساس ، ان الدولة المقصودة لم تكن ملتزمة بالرجوع الى التسويات القضائية » • ويضيف الاستاذ لوتر باخت على ذلك قائلا « • • • وحتى عندما يقبل الواجب الاول فى العرض يقصد الحصول على « فضل » ، أى عن طريق الاتفاق العام ، فان هذا القبول يكون مصحوبا عادة بتحفظات كثيرة ، تقلل من قيمته وتحيله الى مجرد اجراء شكلى يخلو من كل التزام قانونى » (١)

النص الاختيارى : ومن الواضح ان من العسير فى ظل مثل هذه الظروف ، الحديث عن التزام عام من جانب الدول ، لعرض منازعاتها ، للتسوية القضائية قبل ظهور هذه المنازعات • ولا ريب فى أن تطلبه وجود اتفاق خاص يتعلق بهذا النزاع المعين الذى يطلب الفصل فيه ، واشتراط الاتفاق العام على التحفظات التى تتناولها ، يحجبان الزامية التقاضى • فهما يسمحان للدولة بالاحتفاظ بحريتها فى العمل ، فى جميع مراحل الاجراءات الأولية اذا شاءت ذلك • ولعل الرغبة فى « تمثيل » العمل القضائى الدولى وتجميعه ، بالنسبة الى بعض فئات المنازعات على الاقل ، ودمجه مع الالتزام الصريح فى أعمال التقاضى على صعيد القوانين القومية ، هو الذى دعا المادة السادسة والثلاثين من القانون الاساسى لمحكمة العدل الدولية الدائمة الى خلق ما يسمى « بالنص الاختيارى » • وقد ادخلت هذه الوسيلة المبسكرة دون أى تبدل أو تعديل فى المادة السادسة والثلاثين من القانون الاساسى لمحكمة العدل الدولية الجديدة (٢) • ويعطى النص للدول الموقعة على هذا القانون الفرصة « للاعتراف كأمر واقع

(١) كتاب « عمل القانون فى المجتمع الدولى » للوترباخت (أوكسفورد - مطبعة كلاريندون

عام ١٩٣٣) ص ٤٢٧ •

(٢) المقصود هنا التفريق بين محكمة العدل الدائمة القديمة التى كانت قائمة قبل الحرب =

وملزم ، ودون أى اتفاق خاص ، بصلاحيحة محكمة العدل الدولية فى جميع المنازعات القضائية ، بالنسبة الى أية دولة أخرى قبلت بهذا الالتزام .

ولقد كان هذا النص فى عهد المحكمة القديمة ملزما فى معظم الاوقات لنحو من خمسين دولة . أما عدد الدول التى وقعت على القانون الجديد ، فقد اربى فى نهاية عام ١٩٥٣ على الثلاثين دولة . لكن عددا قليلا للغاية منها ، وقع على القانون وأقره دون تحفظات من أى نوع . وعلينا أن نؤكد على أى حال ، على ان المادة السادسة والثلاثين نفسها ، تنطوى على تحفظين ، أولهما خفى غامض والثانى واضح صريح ، اذ يفرض على جميع الدول الموقعة على القانون الطبيعة الالزامية لصلاحيات المحكمة بموجب النص الاختيارى « المشار اليه . ولكن القانون بتحديد الصلاحيات الالزامية فى المنازعات القانونية ، يستبعد جميع المنازعات التى لا تحمل طابعا قانونيا . ولما كان من العسير تعريف هذا التحديد ، كما سنرى فيما بعد ، فانه يفسح المجال أمام الدول الراغبة فى الحفاظ على حريتها فى العمل ، للتخلص من سلطة المحكمة الدولية . أما التحفظ الثانى فيقوم بوضوح على أساس التبادل ، اذ ان الصلاحية الالزامية لا تعمل ولا تتحقق الا فى حالة اتفاق الطرفين فى النزاع على تقبلها .

وبالإضافة الى هذين التحفظين العامين اللذين يحددان صلاحيات المحكمة الدولية بالنسبة الى الدول الموقعة على قانونها الاساسى ، فان هذه الدول الموقعة ، وضعت تحفظات محددة أخرى ، بعضها ذو أهمية محددة والبعض الآخر ، يلغى فى الواقع الطبيعة الالزامية لهذه الصلاحيات . فهناك دول معنية استثنيت المشاكل الاقليمية من تطبيق النص الاختيارى . وهناك عدد كبير من الدول الاخرى ، استثنيت منه جميع القضايا التى تطبق عليها الصلاحيات القانونية القومية لتلك الدول ذاتها . وهناك دول ثالثة، استثنيت المنازعات التى يتفق الفرقاء المعنيون فيها أو التى سيتفقون فيها على شكل آخر من أشكال التسويات . وهناك استثناء آخر ، وضع للمنازعات التى نشأت الاوضاع والحقائق المتعلقة بها ، قبل أن تصبح الصلاحية الالزامية للمحكمة ملزمة لجميع الدول المعنية .

ولقد أشار الاستاذ برايرلى الى استخدام بريطانيا لهذا التحفظ

= المالية الثانية فى لاهى ، بين محكمة العدل الدولية الجديدة التى أعيد انشاؤها بعد الحرب الثانية ، وضمن اطار الأمم المتحدة كاحدى الهيئات المتفرعة عنها .
(العرب)

بقوله ٠٠٠ «قد يكون من العسير ابتكار صفة أخرى أكثر بعدا عن التحديد ، لكن هناك شيئا واحدا على الأقل في منتهى الوضوح بصددنا ، وهو انها تعد الى درجة خطيرة للغاية من مجال تعهداتنا ، (١) وكثيرا ما يرافق التأجيل والتطويل المنازعات الدولية ، وتكون الاوضاع الواقعية المتعلقة بها ، ذات تاريخ طويل . ولهذا فان هذا التحفظ ، يميل بوجه خاص الى استثناء عدد كبير من المنازعات من صلاحيات «النص الاختياري» . يضاف الى هذا أن ثمة عددا كبيرا من الدول ، تستخدم عددا من التحفظات في وقت واحد ، وقد قلل هذا الاجراء الى حد كبير من الطبيعة الالزامية لصلاحيات محكمة العدل الدولية بموجب هذا النص . ولا ريب في ان ما تحدته هذه التحفظات من عمليات التآكل المتدرجة البطيئة ، ستقضى في النهاية على صلاحيات المحكمة الالزامية وتزيلها من الوجود . وقد يصبح قبول هذه الصلاحية القضائية من جديد كما كان الوضع بالنسبة الى معاهدات التحكيم التي عقدت قبل الحرب العالمية الأولى ، وعلى حد تعبير الاستاذ لوترباخ « مجرد صيغة شكلية خالية من كل التزام قانوني » . ولا ريب في ان اعلان الولايات المتحدة في الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٤٦ ، قبول الصلاحية القانونية الالزامية لمحكمة العدل الدولية ، يعد نموذجا للقبول الذي تضعفه التحفظات الواسعة النطاق ، الى الحد الذي تكاد تختفي معه الالتزامات القانونية الخاصة . وقد جاء في هذا الاعلان ما يلي :

« لا ينطبق هذا الاعلان على الحالات التالية :

(أ) المنازعات التي يتلق الاطراف فيها على أن يوكلوا حلها الى محاكم أخرى عن طريق اتفاقات قائمة فعلا أو قد تعقد في المستقبل القريب ، أو ..

(ب) المنازعات التي تتعلق بقضايا تقع الى حد كبير ضمن الصلاحيات القانونية القومية للولايات المتحدة الامريكية ، كما تقرها حكومة الولايات المتحدة أو ..

(ج) الخلافات التي تنشأ عن معاهدات متعددة الاطراف الا اذا كان جميع الاطراف في المعاهدة التي تتصل بالقرار هم ايضا فرقاء في القضية المعروضة على المحكمة أولا ، والا اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية ثانيا توافق على صلاحيات المحكمة الدولية في النظر فيها ٠٠٠ (٢)

(١) القانون الدولي (اكسفورد - مطبعة جامعة اكسفورد لعام ١٩٤٩) ص ٢٥٩ .
(٢) وثيقة الولايات المتحدة (محكمة العدل الدولية) / ٥٠ نشرة وزارة الخارجية - المجلد (١٥) الرقم ٢٧٥ في ٨ سبتمبر ١٩٤٦ ص ٤٥٢ .

وبينما يبدو التحفظ (أ) ذا أهمية ثانوية ، فإن من العسير أن
تتصور نزاعا دوليا لا يمكن تفسيره بحيث يشمل التحفظان الآخرين .
فهناك قضايا قليلة للغاية يمكن أن تصبح موضوعا لنزاع دولي ولا يكون
فيها للصلاحيات القانونية القومية للبلاد المعنية ، مساس بها من أى نوع .
وهل يمكن لاتفاق تجارى يعقد بين الولايات المتحدة الامريكية وبين دولة
أجنبية ، أن يبعد القضايا التى يتناولها عن فئة المسائل التى تكون فى
الغالب « ضمن اطار الصلاحيات القانونية القومية للولايات المتحدة » وما
الرأى بالنسبة الى المعاهدات الدولية التى تتعلق بالهجرة والقروض
الخارجية وتحديد السلاح ؟ فلم تعد القضايا التى تعالج على هذا النحو
ضمن اطار القانون الدولى ، من النوع الذى يعالج ضمن الصلاحيات
القانونية القومية للولايات المتحدة وحدها . ولكن ترى متى تتوقف هذه
القضايا عن أن تكون فى الغالب مشمولة بهذه الصلاحيات ؟ انها تتوقف
كما هو واضح ، عندما لا تعود الولايات المتحدة مهتمة بالحفاظ على حريتها
من السيطرة القضائية بالنسبة الى مثل هذه القضايا ، ولما كان تقرير
ما يقع تحت نطاق الصلاحيات القانونية القومية للولايات المتحدة ، وما
لا يقع تحتها ، قضية يقررها الرأى السياسى ، ولما كان التحفظ (ب) ينص
على ان رأى الولايات المتحدة هو الذى يقرر بلا مراجعة ولا استئناف ، هذا
الامر ، فانها تستطيع اذا أرادت بفضل هذا التحفظ وحده ، أن تستثنى
من صلاحيات محكمة العدل الدولية القانونية ، جميع المنازعات التى قد
تكون طرفا فيها . وحتى لو كان رأى الولايات المتحدة فى هذا الصدد على
جانب كبير من الاستبداد ، وكان لا يستند الى أساس من الواقع والحقيقة ،
فان نصوص الاعلان نفسها ، تجعل الولايات المتحدة ، الحكم الفصل
والاخر فى المسألة .

وعنى التحفظ (ج) بكل ما يمكن أن يفوت على التحفظ (ب) ، من
القضايا ، ويجعلها خاضعة للصلاحيات القانونية الالزامية لمحكمة العدل
الدولية . فمعظم المعاهدات الدولية المهمة فى العصور الحديثة ولا سيما
تلك المتعلقة بالسياسات الدولية هى من الطراز المتعدد الاطراف كمعاهدات
جامعة الدول الامريكية وميثاق الامم المتحدة ، ومعاهدات الصلح التى
أنهت الحرب العالمية الثانية . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان الدول التى
قبلت «النص الاختيارى» لمحكمة العدل الدولية ، قليلة فى عددها ، وأخذنا
بعين الاعتبار أيضا ان احتمالات التملص من صلاحيات المحكمة كبيرة عن
طريق التحفظات ، فليس من المحتمل فى حالة الخلافات التى تنشأ فى ظل
مثل هذه المعاهدات ، وهى تشمل فى الغالب عشر دول أو عشرين دولة

من الدول الموقعة على المعاهدة ، أن تصبح هذه الدول كلها أطرافاً في نفس القضية أمام المحكمة الدولية . ومن هنا يغلب على الظن ان الولايات المتحدة ستحتفظ بحريتها في العمل في معظم الحالات ، ولا سيما في تلك التي تمس قبولها للصلاحيات القانونية الالزامية للمحكمة ، بالنسبة الى المعاهدات المتعددة الاطراف .

وهكذا يعود تطور الصلاحية الالزامية بموجب «النص الاختياري» في النهاية الى النقطة التي كانت البداية منها ، وهي الحفاظ الى حد كبير وفي معظم القضايا المهمة على الحرية القومية في العمل ، بالنسبة الى صلاحيات المحاكم الدولية . ولقد اضعفت الوسائل القانونية الهادفة الى الحفاظ على تلك الحرية أكثر تهديدا وتشجيعا في ظل عهد «النص الاختياري» . وبدلاً من استثناء معظم الفئات المهمة من القضايا بصورة علنية واضحة ، من الفصل أمام المحاكم الدولية ، فإن هذه الوسائل ، تخدم قبل كل شيء أهداف تلطيف الفروق بين التقييم الشفوي للصلاحيات الالزامية وبين عدم الرغبة الفعلية في تقبلها واخفائها ولهذا لم يكن من الغريب على الاطلاق أن نجد ان محكمة العدل الدولية الدائمة ، كانت على الغالب أكثر اهتماماً بالمسئلة الاولى المتعلقة بما اذا كان جميع الفرقاء ملتزمين بعرض القضية على صلاحيات المحكمة ، منها بموضوع تقييد الصراع على السلطان على المسرح الدولي . ولم تواجه المحكمة بصورة صريحة مشكلة تحديد تطلعات إحدى الدول للسلطان الا مرة واحدة ليس الا ، أي في الاتحاد الجرماني - النمساوي لعام ١٩٣١ (١) ، حيث لم تقم صلاحيات المحكمة القانونية على الاتفاق الذي تم الوصول اليه بمنتهى الحرية بين الفريقين ، بل على المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم التي تخول مجلس العصبة أن يطلب الرأي الاستشاري والنصح القانوني من المحكمة . ولعل من الجدير بنا أن نلاحظ أيضاً ، انه بالرغم من ان الخلافات العدة والمختلفة الانواع والاشكال قد مزقت وتمزق الاسرة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فان محكمة العدل الدولية لم تنظر الا في عشر قضايا في السنوات السبع التي انقضت على انشائها .

وتشير جميع الاعتبارات النظرية والعملية ، الى الحقيقة الواقعة وهي ان «النص الاختياري» قد ترك لباب المسئلة المتعلقة بالصلاحيات الالزامية حيث وجدها دون أي تعديل . وما زالت آرادة الدول في ميدان «الفصل»

(١) وثائق محكمة العدل الدولية - السلسلة

أكثر منها في ميدان «التشريع» هي الحاسمة في جميع المراحل الاجرائية . وهذا نرى ان «الفصل» الدولي لم يعد قادرا على فرض كوابح فعالة على الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولي - وتحمل الصيغ المطاطة والغامضة للواجب العام في الرجوع الى المقاضاه ، والعدد الكبير والمتنوع بوجه خاص من التحفظات الشاملة ، جميع الدول من خطر الاضرار الى احواله أي نزاع معين على التقاضى الدولي ، ضد رغبتها وارادتها . وهكذا فان تحديد الصلاحية الالزامية في القضايا المهمة ، يجعل لا مركزية العمل القضائي كاملة ، بحيث انها لا تكاد تختفى وراء الصيغ القانونية التي تفقدها التحفظات كل معنى لها .

ب - المحاكم الدولية

لما كان كل نظام قضائي ، لا يصبح فعالا في تحديد نشاطات الخاضعين له ، دون وجود صلاحيات قانونية الزامية له ، فان المشكلتين الرئيسيتين الاخرين من مشاكل الفصل وأعنى بهما تنظيم الوكالات القضائية وفاعلية قراراتها تصبحان ذات أهمية ثانوية . ويحدد تأسيس محكمة العدل الدولية الدائمة ، وخليفتها محكمة العدل الدولية ، خطوة مهمة ، بل لعلها أهم من غيرها من الخطى كلها ، نحو مركزية العمل والواجبات في حقل القانون الدولي . وكان التنظيم القضائي في المجال الدولي ، حتى تأسيس محكمة العدل الدولية الدائمة في عام ١٩٢٠ مفترقا كل الافتقار الى المركزية . ويعنى هذا انه عندما كان النزاع يذر قرنه بين دولتين ، وتتفقان على تسوية هذا النزاع المحدد تسوية قضائية ، كانتا تتفقان في الغالب أيضا على شخص معين كالباپا مثلا ، أو كأمير معين أو محام مشهور في حقل القانون الدولي ، أو مجموعة من الأشخاص ، للعمل كمحكمة دولية ، تقرر هذه القضية المعنية وتفصل فيها . وكان عمل هذه المحكمة القضائي ينتهي بصورة آلية رتيبة بمجرد تسوية هذه القضية . وكانت التسوية القضائية لأي نزاع آخر ، تتطلب اقامة محكمة أخرى . ولا ريب في ان محكمة جنيف التي فصلت في عام ١٨٧١ في قضية الاباما والتي أشرنا اليها سابقا تشرح هذا الوضع تمام الشرح .

وحاولت موانيق لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ التغلب على هذه اللامركزية في التنظيم القضائي ، عن طريق خلق محكمة دائمة للتحكيم . وكان المقصود أن تضم هذه المحكمة

قائمة بنحو من مائه وعشرين قاضيا تعينهم الدول المخلدة الموقعه على هذه الموائيق . وكان فى وسع الفرقاء فى اى نزاع محدد أن يختاروا من هذه القائمة الأعضاء الذين يؤلفون المحكمة التى ستقوم للنظر فى هذه القضية المحددة بالذات والفصل فيها . وفى وسعنا القول والحالة هذه ، ان هذا التنظيم لم يكن يحمل طابع الدوام ، ولم يجسد ظهور محكمة قائمة فى حد ذاتها . فهذه المحكمة المزعومة لا توجد كهيئة قائمة ، ولهذا فهى لا تؤدى عملا قضائيا محددًا أو غير قضائى . وهى لا تمثل فى الواقع أكثر من قائمة تضم أسماء أفراد من « المشهود لهم بالكفاية فى قضايا القانون الدولى ومن الذين يحظون بسمعة خلقية عالية » (١) وكل ما فى الأمر ان هذه القائمة تسهل مهمة اختيار القضاة لمحكمة خاصة يتم تنظيمها للفصل فى نزاع معين . ولم تقم المحكمة الدولية للتحكم بالفصل فى أية قضية على الاطلاق ، وانما قام الأعضاء الأفراد المنتخبون من القائمة بمثل هذا العمل . وهكذا قضى تشكيل هذه المحكمة المزعومة بالابقاء على لا مركزية التنظيم القضائى فى الميدان الدولى ، مع الاعتراف بما تحمله من اسم بالحاجة الى سلطة قضائية مركزية .

وكان تأليف المحكمة هو العقبة الكادئة الوحيدة فى طريق اقامة محكمة دولية دائمة حقا . فلقد ظلت الدول حريصة على الحفاظ على حريتها فى العمل بالنسبة الى اختيار القضاة لكل قضية معينة بالذات ، كما كانت حريصة أيضا على الاحتفاظ بحريتها فى العمل بالنسبة الى احوالة كل نزاع محدد الى القضاء للفصل فيه ، يضاف الى هذا أن هذه الدول لم تكن راضية عن السماح لأى نزاع يتعلق بها فى أن يقرر فى محكمة دولية ، لا يكون أى من رعاياها ، أو ممثل لوجهة نظرها عضوا فيها . ولا يمكن لأية محكمة دولية تملك صلاحيات قانونية على أكثر من عدد محدود تخضع لصلاحيات محكمة عالمية لا بد وأن يكون بحكم الضرورة أكبر من الدول ، أن تحقق مثل هذا المطلب الثانى ، اذ أن عدد الدول التى تخضع لصلاحيات محكمة عالمية لا بد وأن يكون بحكم الضرورة أكبر من عدد القضاة . وكانت الدول الصغيرة بوجه خاص تخشى أن تحرم معظمها فى ظل مثل هذه الأوضاع ، وبصورة دائمة ، من حق تمثيلها فى مثل هذه المحكمة ، التى قد تغدو بسهولة ، أداة فى أيدي الدول الكبرى .

ولقد حل القانون الأساسى لمحكمة العدل الدولية الدائمة ، وخليفتها محكمة العدل الدولية هذه المشكلة تمام الحل . فالمحكمة تتألف من خمسة عشر عضوا ، على ألا يكون اثنان منهم يمثلان الى رعية دولة واحدة

(١) المادة ٤٤ من ميثاق عصبة الأمم .

يعينها (المادة الثالثة) . ونصت المادة التاسعة عشرة من الناحية الأخرى على « ان يأخذ المنتخبون بعين اعتبارهم ، وجوب تأمين تمثيل الأشكال الحضارية الرئيسية والنظم القضائية الأساسية فى العالم ، فى عضوية هذه الهيئة ككل » . ويجرى ترشيح أعضاء المحكمة وانتخابهم ، عن طريق عدد من الابتكارات الرائعة التى تهدف الى التأكد من وجود مستويات قانونية رفيعة فى عضوية المحكمة ، مع تطبيق نصوص المادة التاسعة عشرة المشار إليها . ونصت المواد الرابعة والخامسة والسادسة على أن يقوم أعضاء المحكمة الدائمة للتحكيم ، بترشيح الأعضاء لهذه المحكمة بعد توزيعهم على مجموعات قومية ، أو أن تقوم الجماعات القومية التى تختارها حكوماتها بهذا الترشيح . ونصت المواد الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة ، على أن يكون انتخاب أعضاء المحكمة بالأغلبية المطلقة لأصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، على أن تقتصر كل من الهيئتين بصورة مستقلة عن الأخرى . ونصت المادة الواحدة والثلاثون على تنازل اضافى آخر ، وهو اختيار عدد من القضاة القوميين الخاصين ، من الفرقاء الذين لا تمثل جنسياتهم بين أعضاء المحكمة . وليس ثمة من شك فى ان المحكمة تمثل هيئة قضائية صادقة المركزية ، وانها تؤدى عن طريق وجودها عمليتين فى منتهى الأهمية للمجتمع الدولى . فهى عن طريق وجودها بصورة دائمة ومستقلة عن النزاعات التى تحدث بين حين وآخر ، تكون دائماً فى متناول الدول التى تريد تسوية خلافاتها عن طريق الفصل القضائى . ولقد حل قانون المحكمة الأساسى ، كل ما يمكن أن يقف فى طريق التسوية القضائية للخلافات بين الدول ، كمشاكل اقامة المحاكم واختيار أعضائها ، ووضع اجراءاتها ، وقوانينها الأساسية والتنظيمية . ولم تعد المتاعب المتعلقة بهذه المشاكل ، والتى كان لا بد من حلها من جديد ، فى كل قضية فردية من قضايا الفصل قبل عام ١٩٢٠ ، قائمة الآن وبعد تشكيل المحكمة الدائمة فى طريق التنظيم الفعال للعدالة الدولية .

وتؤمن محكمة العدل الدولية التى ينتخب أعضاؤها لمدة تسع سنوات ، يسمح باعادة انتخابهم بعدها ، الاستمرار فى أداء مهمتها القضائية . ولا ريب فى ان هذه المزية مفقودة بحكم الضرورة ، فى المحكمة التى تجتمع لتسوية نزاع معين ومحدد والتى ينتهى وجودها ، بانتهائها من النظر فى القضية المعروضة عليها ، واصدار حكمها فيها . والمحكمة التى لا تتغير عضويتها بصورة تقريبية لمدة تسع سنوات ، اذ ينتخب أعضاؤها لهذه المدة ، لن تعجز عن خلق تقليد خاص بها ، تنقله الى أعضائها الجدد الذين قد يخلفون أعضائها الأول ، وهو تقليد يوحى

استمراره بالثقة عند جميع الأطراف التى قد تظهر أمامها فى المستقبل • ولا ريب فى أن هذا العنصر من الحساب الدقيق والثبات ، الذى أدخل فى عمليات المحاكم الدولية ، يختلف اختلافا كليا عن الاجراءات العرضية غير المستقرة ، التى كانت تتمثل فى محاكم التحكيم الدولية قبل الحرب العالمية الأولى • فهو يحيط المحكمة بجو من الثقة ، يعتبر جديدا للغاية فى تاريخ العلاقات الدولية •

ج - أثر القرارات القضائية

ويكون هذا الاستقرار والحساب الثمرة النفسىة لتنظيم دائم ، لا الأثر القانونى لعمليات قضائية تقوم بها المحكمة • ويقر قانونها الأساسى بأهمية مبدأ اللامركزية بالنسبة الى الأثر القانونى لقراراتها القضائية اذ تنص المادة التاسعة والخمسون من القانون على أن « قرارات المحكمة لا تملك أية قوة الزامية الا بين الفرعاء ذوى العلاقة والنسبة الى تلك القضية المعنية ذاتها » • وبالرغم من أن الحقيقة الاجتماعية المتمثلة فى العمل المستمر لنفس الأعضاء فى منظمة واحدة ، تؤدى الى نمو الانسجام بينهم والى خلق تقليد فى الفقه القانونى للمحكمة فان هذه المحكمة لا تجد نفسها ملزمة قانونيا كالمحاكم الانجليزية الامريكية مثلا باتباع قاعدة تطبيق السوابق القضائية وتبرير حيثيات أحكامها بهذه السوابق • ولكن بالنظر الى الضغط الاجتماعى لخلق التناسق والانسجام اللذين تحدثنا عنهما سابقا ، فان الفقه القانونى للمحكمة ما كان ليختلف كثيرا عما هو عليه الآن ، لو ان المحكمة قد ارتبطت بالفعل بنظام السوابق القضائية • لكن المحكمة ما زالت وستظل حرة على أى حال فى تجاهل قراراتها السابقة اذا ارتأت ذلك • وقد تنشأ أوضاع ، تتردد فيها بعض المحاكم المقيدة بنظام السوابق القضائية فى تجاهل قراراتها السابقة فى حين لا تتردد محكمة العدل الدولية فى ذلك مطلقا •

لكن عنصر الافتقار الى التعيين ضمن اطار الفقه القانونى لمحكمة العدل الدولية هو فى حد ذاته على أى حال ، صغير اذا ما قورن بذلك الذى يؤثر بفضيل المادة التاسعة والخمسين من قانون المحكمة الأساسى على العلاقات بين اجراءات المحكمة نفسها وبين اجراءات عدد كبير ومتنوع من الوكالات القضائية الأخرى التى تعمل فى الحقل الدولى • فقوة الأنظمة القومية فى الفصل القضائى كوسيلة لفرض كوابح فعالة على أعمال المواطنين الأفراد تنبثق الى حد كبير من الطبيعة التسلسلية لذلك النظام نفسه • فمهما كان العمل الذى يؤديه المواطن الفرد ، فان فى وسع المحكمة أن تكون على أهبة دائما ، لتقول ما اذا كان هذا العمل ، ينفذ

متطلبات القانون أم لا . وعندما تصدر هذه المحاكم أحكامها ، فإن في وسع المحكمة العليا التي يستأنف إليها أن تقول كلمتها إما بتأييد قرار المحكمة الابتدائية أو نقضه . وأخيرا تستطيع المحكمة العليا أن تقول كلمة القانون الفاصلة والنهائية في القضية . ولما كانت جميع هذه المحاكم تعمل في ظل نظام السوابق القضائية ، فإن قراراتها لا بد وأن تكون متفقة منطقيا مع بعضها لا ضمن نطاق المحكمة الواحدة فحسب ، بل وضمن النظام القضائي كله أيضا . وتضمن الطبيعة التسلسلية للعلاقات القائمة بينها التناسق بين القرارات في النظام كله . (١) ويخلق الامتزاج بين التنظيم المتسلسل وبين نظام السوابق القضائية والحالة هذه ، نظاما واحدا في الفقه القانوني في النظام القضائي كله ، أي مجموعة من القوانين المنسجمة المتأهبة للعمل عندما يطلبه أي مدع يحتاج الى حماية القانون .

وليس ثمة في المجال الدولي ما يشبه هذا الوضع لا من قريب ولا من بعيد . فمحكمة العدل الدولية هي المحكمة الوحيدة ذات الصلاحيات القضائية التي تشمل على الغالب العالم بأسره . لكن العدد الكبير من المحاكم الأخرى التي تخلقها معاهدات خاصة لرفقاء معينين ، ولطرد معينة من المنازعات ، أو لقضايا معينة فردية ، لا ترتبط الى بعضها بأي رباط قانوني ، كما لا ترتبط بمحكمة العدل الدولية بأي شكل من الأشكال . فليست المحكمة الدولية على أي حال بالمحكمة العليا التي تقرر بصورة نهائية لا تقبل الطعن أو النقض ، ما يقدم إليها من استئنافات لقرارات المحاكم الدولية الأخرى . فهي ليست في الواقع الا واحدة من المحاكم الدولية ، وإن كانت تتميز عن المحاكم الباقية بصفة الدوام في انتظامها ، وباتساع الامكانيات لشمول صلاحياتها القانونية ، والنوعية القانونية الرفيعة عادة في قراراتها . لكنها ليست مفروضة بأي شكل من أشكال التسلسل على المحاكم الدولية الأخرى . وقد تترك قراراتها بحكم تفوقها المهني ، آثارها في قرارات المحاكم الدولية الثانية ، ولكن لما كانت هذه المحاكم غير مرتبطة بنظام السوابق القضائية ، فانها لا تجد نفسها ملزمة من الناحية القانونية بأن تجعل قراراتها متفقة مع قرارات محكمة العدل الدولية ، ولا مع قرارات المحاكم الدولية الأخرى . وهنا تبرز اللامركزية أيضا كالتابع المميز للعمل القضائي في الحقل الدولي .

(١) لا ينطبق هذا الوضع الا من الناحية المثالية . فهناك حالات شاذة كثيرة في العمل الفعلي للأنظمة القضائية القومية . ففي النظام القضائي الاتحادي مثلا ، يتأكد الثبات المنطقي في قرارات مختلف المحاكم الاتحادية عن طريق وجود المحكمة العليا ذات الصلاحيات القضائية كاملة محكمة للاستئناف . أما في الحالات التي ينص عليها القانون أو ترفض المحكمة العليا قبول النقض أو الاستئناف فإن المحاكم المتعددة للاستئناف تقرر القضايا -

٤ - تطبيق القانون الدولي

(١) طبيعته اللامركزية

تتضح الأدلة القوية المطلوبة لظهور الأعمال التشريعية والقضائية تمام الاتضاح في حالة العمل التنفيذي ، بما يتميز به من لا مركزية مطلقة وكاملة . فليس في القانون الدولي ما ينص على وجود وكالات أو أدوات لتنفيذ قراراته ، بعيدا عن وكالات الحكومات المحلية وأدواتها . ويصف الأستاذ برايرلي الوضع على النحو التالي :

« ليس ثمة لدى النظام الدولي أى جهاز مركزي ينفذ الحقوق القانونية الدولية ، ولا ريب في أن خلق أية خطة عامة للعقوبات يعتبر في الوقت العاصر أملا بعيد التحقيق ويعنى هذا الافتقار الى قوة تنفيذية ان كل دولة تظل حرة في أن تقوم بالعمل الذي تراه مناسبا لضمان حقوقها . ولا يعنى هذا ان القانون الدولي يفتقر الى العقوبات ، هذا اذا استعمل هذا التعبير في معناه الصحيح ، أى كوسيلة لضمان احترام القانون ومراعاته . لكن من الصحيح ان يقال ان العقوبات التي يملكها ليست منظمة وليست مركزية التوجيه ، وانها والحالة هذه غريبة في تطبيقها وعملها . ولا ريب في أن هذا الافتقار الى وجود النظام امر غير مرض ولا سيما لتلك الدول ، التي هي اقل قدرة من غيرها على تأكيد حقوقها بصورة فعالة » (١) .

ولما كانت كل دولة على انفراد هي المشرعة لقوانينها وهي الخالقة لمحاكمها وصلاحياتها القضائية ، فانها في الوقت نفسه أدوات تنفيذ هذه القوانين والشرطة التي تقوم على ملاحظة مراعاتها . وعندما يقوم انسان ولنفرض انه (١) ، بالاعتداء على حقوق انسان آخر هو (ب) ، ضمن اطار المجتمع القومي ، فان وكالات تطبيق القانون وتنفيذه في الدولة تتدخل لتحمي (ب) من عدوان (١) ، وترغم الأخير على أن يقدم الترضية اللازمة للأول بموجب نصوص القانون . ولكن ليس ثمة شيء من هذا القبيل على الصعيد الدولي . فعند ما تعتدى دولة هي (١) على حقوق دولة أخرى هي (ب) ، فليس ثمة من وكالة تنفيذية تسارع الى مساعدة الدولة المعتدى عليها . وفي وسع هذه أن تعتمد على نفسها وعلى قوتها اذا استطاعت ، أى في وسعها بعبارة أخرى اذا كانت على جانب من القوة بالنسبة الى (ب) ، أن تواجه الاعتداء على حقوقها بالاجراءات التنفيذية

« المتعلقة بها دون الرجوع الى محكمة أعلى ، وتكون القواعد القانونية التي تطبقها في مثل هذه الحالات مختلفة في معظم الحالات عند هذه المحكمة منها عند المحكمة الأخرى . وهنا تمثل في النظام القضائي الاتحادي ، حالة شاذة خاصة ، هي في الواقع عادية في مجالات الفصل القانوني على الصعيد الدولي .

التي تعتمد على قوتها ، ولا يعطى القانون القومى لضحية انتهاك القانون الحق فى أن يحمل القانون بيديه ، وينفذه بنفسه على المعتدى ، الا فى حالات شاذة ونادرة كل الندرة ، وفى صورة دفاع عن النفس أو عون ذاتى . ومن هناك يكون ما يعتبر وضعاً شاذاً ومحدداً فى القانون القومى هو الأساس المحمول به فى تنفيذ القانون على الصعيد الدولى . وينص هذا المبدأ ، على أن من حق ضحية انتهاك القانون وحده دون سواه ، أن ينفذ القانون ويفرضه على المعتدى . وليس ثمة من التزام على أى دولة أخرى لانفاذ هذا القانون .

وليس ثمة من طريقة أضعف أو أكثر بدائية فى تطبيق القانون. من هذه الطريقة ، اذ انها تخضع انفاذ القانون لما فى توزع القوى بين المعتدى على القانون وضحية الاعتداء من شرور . فهى تجعل القوى قادراً على انتهاك القانون وتطبيقه معرضة بذلك حقوق الضعفاء للخطر . وفى وسع الدولة العظمى أن تمتدى على حقوق الدول الصغرى ، دون أن تخشى التعرض لعقوبات فعالة من جانب المعتدى عليها . وفى وسعها أن تمضى فى عدوانها على أية دولة صغيرة تحت ستار اجراءات التنفيذ بحجة أن الدولة الصغيرة قد اعتدت على حقوقها ، دون أن تهتم بما اذا كان الحرق المزعوم للقانون الدولى قد وقع فعلاً أو ما اذا كان من الخطورة بحيث يبرر صرامة الاجراءات التى قامت بها .

ويتحتم على الدولة الصغيرة أن تنشئ حماية حقوقها فى الاعتماد على مساعدة دول صديقة قوية ، فهذا أملها الوحيد فى أن تقاوم بشيء من النجاح أية محاولة لانتهاك حقوقها . ولا تكون قضية تقديم العون على هذا النحو مسألة من مسائل القانون الدولى ، وانما تقررهما المصالح القومية للدول فرادى ، اذ على كل منها أن تقرر ما اذا كان الواجب يفرض عليها أن تهرع لمساعدة الدولة الضعيفة العضو فى المجتمع الدولى أم لا . ويعنى هذا ان قضية قيام محاولة لتطبيق القانون الدولى وانفاذه ، ونجاح هذه المحاولة أو فشلها ، لا تعتمد كل الاعتماد على الاعتبارات القانونية ، وعلى العمليات التى لا مصلحة لها فى وسائل انفاذ القانون . فالمحاولة والنجاح يعتمدان على الاعتبارات السياسية وعلى التوزع الفعلى للقوى فى حالة معينة وهكذا تصبح حماية حقوق الدولة الضعيفة المهددة من دولة قوية ، معتمدة على توازن القوى على النحو الذى يعمل فيه فى وضع معين . ومن هنا يتضح أن حماية حقوق بلجيكا فى عام ١٩١٤ من اعتداء الألمان عليها ، انما نشأت عن الحقيقة الواقعة ، وهى ان المصالح القومية لجاراتها القويات تطلبت ضمان هذه الحماية . وعندما تعرضت كوريا الجنوبية لهجوم

من كوريا الشمالية في عام ١٩٤٥ ، كان اهتمام الولايات المتحدة وبعض حلفائها كفرنسا وبريطانيا العظمى بالحفاظ على توازن القوى في الشرق الأقصى ، وعلى الاستقرار الاقليمي في آسيا كلها هو الذي دفعها الى المساعدة لمساعدة كوريا الجنوبية . وعندما انتهكت حقوق كولومبيا من الناحية الأخرى في عام ١٩٠٣ ، عن طريق تأييد الولايات المتحدة للثورة التي أسفرت عن قيام جمهورية بناما ، وانتهكت حقوق فنلندا في الهجوم الذي شنه الاتحاد السوفياتي عليها في عام ١٩٣٩ ، نجت الولايات المتحدة من أية عقوبة ، كما لم يقع في الحالة الثانية تدخل فعلي يفرض عقوبات مؤثرة على الاتحاد السوفياتي . ولم يكن ثمة توازن دولي ، باستطيع حماية هاتين الدولتين الصغيرتين من عدوان جارتيهما القويتين .

ويجب أن يشار هنا على أي حال ، الى أن الوضع الفعلي ، أقل بشاعة مما يصوره تحليلنا السابق . فالأغلبية الغالبة من الدول ، تنقيد بالقسم الأكبر من قواعد القانون الدولي عادة ، دون أن يكون هناك الزام فعلي ، اذ أن من مصلحة جميع الدول المعنية عامة ، أن تحترم الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي عليها . فالدولة تتردد في انتهاك حقوق الدبلوماسيين الأجانب الذين يقيمون في عاصمتها ، اذ أن لها مصلحة تماثل مصلحة جميع الدول الأخرى في مراعاة قواعد القانون الدولي ، التي تفرض الحماية على الممثلين الدبلوماسيين في البلاد الأجنبية مراعاة عالمية ، لأن هذا ينطبق على ممثلها في الخارج كما ينطبق على ممثلي الدول الأخرى في عاصمتها . وتتردد أية دولة أيضا في تجاهل الالتزامات التي تفرضها عليها أية معاهدة تجارية ، وذلك لأن المنافع التي تتوقع الحصول عليها من تنفيذ الفرقاء الآخرين المتعاقدين للمعاهدة تماثل تلك التي يتوقعها هؤلاء الفرقاء منها . وقد تكون والحالة هذه خسارتها أكبر من ربحها ، في تقاعسها عن تنفيذ نصيبها في العقد . ويصح هذا بصورة خاصة على المدى الطويل ، اذ أن الدولة التي تشتهر بخروجها على التزاماتها الدولية التجارية ، تغدو عاجزة عن عقد أية معاهدات تجارية نافعة لها .

وتشكل معظم قواعد القانون الدولي على الصعيد القانوني مصالح متماثلة أو متكاملة . ولعل هذا هو السبب الذي يضمن لها النفاذ والتطبيق بصورة عامة ، دون أن تكون ثمة حاجة الى أعمال تنفيذية معينة . وفي معظم الحالات التي تنتهك فيها مثل هذه القواعد في القانون الدولي انتهاكا فعليا ، بالرغم مما فيها من مصالح مشتركة كامنة ، فإن الترضية يجب

أن تقدم الى الجانب الذى تعرض للإساءة اما طوعية أو نتيجة فصل قضائى . ولعل مما يستحق الملاحظة هنا انه فى الوف القرارات القضائية التى صدرت فى المائة والخمسين سنة الأخيرة ، لم يرفض الجانب الخامس تنفيذ القرار طوعا الا فى أقل من عشر حالات .

ونرى من هذا ان الأغلبية الغالبة من قواعد القانون الدولى ، لا تتأثر عادة بضعف النظام التنفيذى ، اذ أن التقيد الطوعى يحول دون ظهور مشكلة التنفيذ الإلزامى كلية . لكن هذه المشكلة تغدو ملحة على أى حال ، فى عدد قليل من القضايا البارزة والمهمة للغاية ، ولا سيما على صعيد بحثنا هنا ، اذ أن التقيد بالقانون الدولى فيها وتنفيذه ، يتصلان اتصالا مباشرا بالسلطان النسبى للدول المعنية . ففى مثل هذه القضايا تقرر اعتبارات السلطان ، لا اعتبارات القانون موضوعى التقيد والتنفيذ ، كما سبق لنا أن رأينا من قبل . وقد جرت محاولتان لتصحيح هذا الوضع ولاضفاء صورة من الموضوعية والمركزية على الأقل على العمل التنفيذى فى القانون الدولى . لكن هاتين المحاولتين فشلتا وكان فشلهما عائدا الى سبب واحد . وكانت المحاولة الأولى فى شكل ضمانات دولية ، يمكن الرجوع فى تحديد ظهورها الى بداية عصر النظام الدولى الحديث ، فى حين تمثلت المحاولة الثانية فى الضمان الجماعى ، الذى طبق للمرة الأولى فى ميثاق عصبة الأمم .

ب - معاهدات الضمان

لما كانت التجارب المؤلمة قد علمت الناس ، ان الواجب المقدس الذى لا يجوز انتهاكه فى الوفاء للمعاهدات ، لا يعتبر دائما تأكيدا موثوقا باحترامها ، فانهم حاولوا الحصول على ضمانات ضد الحلف بالعهود ، عن طريق وسائل تفرض هذا الاحترام ، وتكون مستقلة عن مجرد الصدق عند الفرقاء المتعاقدين . وتعتبر الضمانة هى احدى هذه الوسائل . فعندما لا تكون الثقة عند الذين يوقعون على معاهدة صلح أو غير ذلك من المعاهدات مطلقة فى ان هذه المعاهدات ستحترم ، فانهم كثيرا ما يطلبون ضمانها من دولة قوية . وتعد الدولة الضامنة ، باحترام شروط المعاهدة وفرض التقيد بها . ولما كانت هذه الدولة ، قد تجد نفسها مرغمة لاستخدام القوة ، اذا حاول أحد الفريقين المتعاقدين التهرب من تنفيذ وعوده ، فإن موقف الضامن يقدو والحالة هذه ، ليس من المواقف التى يستهان بها ، أو التى تحمل على محمل الهزل . ومن هنا لا تقدم أية

دولة على تحمل مسئولية الضامن الا اذا كانت لها مصلحة غير مباشرة في احترام المعاهدة والتفديد بها ، أو الا اذا كانت مدفوعة الى ذلك بدوافع من الصداقة الخالصة للفريقين المتعاقدين (١) .

ويحدد هذا القول الذى صدر عن فاتيل ، الحجة الكبرى فى القانون الدولى فى القرن الثامن عشر ، دوافع المعاهدات المضمونة ومحتواها القانونى ، وهو لا يتوانى عن الاشارة أيضا الى ما فى طبيعتها من أشكال كبديل عن تنظيم مركزى صحيح لاجراءات تنفيذ القانون الدولى .

ولعل أبسط أشكال المعاهدات المضمونة هذه ، يمثل فى تلك المعاهدة التى تعتبر الأولى من نوعها فى التاريخ الحديث ، وهى معاهدة « بلوا » لعام ١٥٠٥ بين فرنسا وملك اراجون ، والتى ضمنتها انجلترا . وقد ابرزت هذه الضمانة أن انجلترا أخذت على نفسها التزاما بأداء دور الشرطى بالنسبة الى تنفيذ المعاهدة ، واعدة بأن تضمن بقاء الفريقين المتعاقدين على الاخلاص لشروط المعاهدة .

وهناك طراز أكثر تقدما فى الضمانات الدولية ، ويمكن العثور عليه فى الضمانات التى قدمت للحفاظ على كيان تركيا وسلامتها الاقليمية فى معاهدتى باريس لعام ١٨٥٦ وبرلين لعام ١٨٧٨ ، (٢) وفى ضمان حياد بلجيكا ولكسمبورج من الدول الموقعة على معاهدات عام ١٨٣١ وعام ١٨٣٩ وعام ١٨٦٧ . وفى معاهدة الضمان المتبادل التى عقدت فى السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٢٥ والتى تؤلف جزءا مما يسمى بميثاق لوكارنو (٣) ، تمهدت كل من بريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا وألمانيا

(١) اميريك دى فاتيل فى كتابه « قانون الأمم » (واشنطن مؤسسة كارنيجى لعام ١٩١٦) الكتاب الثانى ص ١٩٣ .

(٢) نشبت الحرب بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ بين فرنسا وبريطانيا وتركيا من ناحية وبين روسيا من ناحية أخرى وهى الحرب المسماة بحرب القرم . وفى نهايتها عقلت معاهدة باريس لعام ١٨٥٦ التى وضعت الامارات التركية على الدائوب تحت ضمان مشتركة من الدول الكبرى مع اعلان حياد البحر الاسود . وتمهدت الدول الموقعة باحترام استقلال تركيا وسلامة أراضيها . ودعت هذه الدول فى عام ١٨٧٨ الى مؤتمر فى برلين لاعادة النظر فى بنود معاهدة سان ستيفانو التى فرضتها روسيا على تركيا فى نفس العام بعد انتصارها عليها .

(٣) تضمنت معاهدات لوكارنو معاهدة للضمان المشترك للحدود بين ألمانيا من ناحية وفرنسا وبلجيكا من ناحية أخرى . وتضمنت كذلك عددا من معاهدات التحكيم ومعاهدتين اولاهما بين فرنسا وبلندة والاخرى بين فرنسا وتشيكوسلوفاكيا لتبادل العون فى حالة تعرض أى منها لهجوم من ألمانيا . وقد خلقت هذه المعاهدات فترة من الهدوء على المسرح الدولى سيطر اياها ما أسمى « بروج لوكارنو » . (الحرب)

وايطاليا « بصورة جماعية فردية ، وضمنت الحفاظ على الوضع القائم الناشء عن الحدود بين المانيا وبلجيكا ، وبين المانيا وفرنسا ، وعدم المساس بتلك الحدود » . وفى مثل هذا الطراز من معاهدات الضمان ، لا يكون التعهد عادة باسم دولة واحدة ، بل باسم مجموعة من الدول تؤلف فى الغالب معظم الدول الكبرى ان لم تكن كلها ، وهى تعد فرادى ومجموعة بانفاذ النصوص القانونية التى ضمنتها وحمايتها من أى انتهاك مهما كان مصدره .

ويتطلب من هذين الطرازين من المعاهدات ، لكى يستطيعا تحقيق مهمتهما كبديل عن الوكالات التنفيذية المركزية ، ان يكونا فعالين فى اجراءاتهما التنفيذية وان يكون التنفيذ آليا (اوتوماتيكيا). لكن فاعلية التنفيذ ، هى ايضا عمل من أعمال توازن القوى ، أى انها تعتمد على توزع القوى بين الدول الضامنة ، وبين الدولة المنتهكة للقانون. فقد يكون هذا التوازن فى مصلحة الدول الضامنة ، ولا سيما فى حالات الضمان الجماعى ، لكن هذا ليس بالامر الحتمى . ومن الممكن فى ظل اوضاع الحروب العصرية تصور اوضاع ، تكون فيها الدولة المنتهكة للقانون قادرة وحدها على الصمود فى وجه الضغط المتحد لعدد كبير من الدول الضامنة المتمسكة بالقانون .

ولا شك أيضا فى ان افتقار تطبيق الضمان الى اليقين هو الذى يضعف من فاعليته اكل الاضعاف . فلقد بين احد الكتب ، وهو مرجع ضخم من مراجع القانون الدولى ، بكثير من البراعة ، الفجوات العديدة التى تستطيع الدولة الضامنة عن طريقها التهرب من تنفيذ اية معاهدة دون انتهاكها ، اذ يقول كتاب أوينهايم - لو تراباخت ما نصه .

« لكن واجب الدول الضامنة فى ان تقدم الى الدولة المضمونة المساعدة الموعودة ، يعتمد على عدد من الاوضاع والظروف . فعمل الدولة المضمونة اولا ان تطلب الى الدولة الضامنة تقديم المساعدة . وعلى الدولة الضامنة ثانيا ، ان تكون قادرة على تقديم المساعدة المطلوبة فى الأوقات الدقيقة العرجة . فعندما تكون يدها مقيدتين مثلا فى حرب مع دولة ثانية ، أو تكون من الضعف نتيجة مشاكلها الداخلية أو ثمة اية عوامل أخرى ، بحيث يعرضها التدخل المطلوبه لخطر جدى ، فانها لا تكون ملزمة فى هذه الحالة بتنفيذ وعدها بتقديم المساعدة المطلوبة . وعندما تكون الدولة المضمونة ثالثا قد خرجت على النصائح المسبقة التى قدمتها اليها الدولة الضامنة بصدد الخط الذى تسلكه ، فان الواجب لا يدعو الدولة الضامنة فى هذه الحالة الى تقديم العون فيها بعد الى الدولة المضمونة » (١) .

ويعنى هذا ان الالتزام بضمان التقيد بالقانون الدولى عن طريق العمل التنفيذى الالزامى ، لا يكون اكثر صرامة ان لم يكن اقل ، من الالتزام باحالة المنازعات الى المحكمة الدولية للفصل فيها . فالالتزام يغدو فى كلتا الحالتين لا قيمة له نتيجة الاشتراطات والتحفظات والاستثناءات التى تشمل كافة الاحتمالات ولا ريب فى ان معاهدات الضمان تترك العمل التنفيذى فى المجال الدولى ، فى نفس الوضع من اللامركزية على الصعيد العملى ، وكان هذه المعاهدات غير موجودة إطلاقاً .

ج - الضمان الجماعى

لا ريب فى ان الضمان الجماعى يمثل أوسع محاولة مدونة فى التاريخ للتغلب على العيوب القائمة فى النظام الكامل اللامركزية فى تنفيذ القانون الدولى . فى حين كان القانون الدولى التقليدى القديم ، يترك أمر التنفيذ الالزامى لقواعده ، فى ايدي الدولة التى تعرضت للإساءة ، نجد أن الضمان الجماعى ، يحدد تنفيذ قواعد القانون الدولى ، عن طريق جميع الدول الاعضاء فى المجموعة الدولية سواء اكانت متضررة شخصيا فى القضية أم لم تكن . وعلى الدولة التى تفكر فى خرق القانون ان تتوقع دائما مواجهة جبهة مشتركة لجميع الدول ، تقوم بصورة آلية بعمل جماعى دفاعا عن القانون الدولى . وقد يخلو الضمان الجماعى من الناحية المثالية من العيوب ، اذ انه يؤمن فى الواقع الحل المالى لمشكلة انفاذ القانون . فى مجتمع يضم الدول المستقلة ذات السيادة . لكن المحاولتين اللتين جرتا لوضع فكرة الضمان الجماعى موضع التطبيق . واعنى بهما المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الامم والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لا تحققان هذه الفكرة المثالية . وكان التطبيق الفعلى للدول الاعضاء فى هاتين المنظميتين بدوره متأخرا كل التأخر عن الاجراءات الجماعية التى تفرضها هاتان الوثيقتان .

المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم : بالرغم من أن ميثاق عصبة الأمم بات اليوم مجرد وثيقة تاريخية ليس الا ، الا أن الفقرات الثلاث الأولى من مادته السادسة عشرة (١) تظل المحاولة الطليعية فى وضع نظام

(١) المادة السادسة عشرة :

١ - اذا لجأت دولة عضو فى العصبة الى اعلان الحرب خلافا لما تقضى به عهودها فى المواد ١٢ و ١٣ و ١٥ فتعتبر بقوة القانون قد ارتكبت عملا حربيا ضد كافة الدول

الضمان الجماعى موضع التنفيذ . وكان نظام الضمان الجماعى الذى نصت عليه هذه الفقرات الثلاث محدودا منذ البداية فى طراز واحد من انتهاك القانون الدولى ، وهو اللجوء الى الحرب ، خلافا للنصوص المتعلقة بالتسوية السلمية للخلافات الدولية والموجودة فى المواد الثانية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة من الميثاق (١) أما بالنسبة الى المخالفات الأخرى للقانون الدولى ، فإن النظام التفردى واللامركزى للتنفيذ الذى ينص عليه القانون الدولى العام ، هو الشيء الوحيد المتوافر .

الأعضاء . وتتمتع هذه الدول بأن تقطع على الفور كل علاقاتها التجارية والمالية مع تلك الدولة المعتدية ، وإن يحرم كل اتصال بين أهالى الدول الاعضاء وبين أهالى الدول المنشقة ، وإن توقف كل علاقة تجارية أو مالية أو شخصية بين وطنى البلد المنشق وسكان أية دولة أخرى سواء أكانت عضوا فى العصبة أم لم تكن .

٢ - ويجب على المجلس فى مثل هذه الحالات أن يشير على الحكومات المختلفة التى يهمها ذلك بما يجب على الدول الاعضاء تقديمه على التوالى من القوات الكافية برية أو بحرية أو جوية ، كى يتكون جيش مسلح مهمته الالتزام باحترام عهود العصبة .

٣ - وتتفق أعضاء العصبة أيضا على أن تعاون كل منها الأخرى فى التدابير المالية والاقتصادية التى تتخذ وفق هذه المادة ، وهدف هذه المعونة التبادلة هو تقليل الأضرار والمتاعب التى تترتب على تلك التدابير ، وكذلك تبادل المساعدة لأجباط أية إجراءات خاصة تقصد بها الدولة المنشقة إلحاق الضرر بإحداها . وتتعهد أيضا باتخاذ ما يلزم لتسهيل المرور بأراضيها لكل قوات الدول الاعضاء التى تقوم بعمل مشترك غايته احترام عهود العصبة .

٤ - ويجوز فصل أية دولة من عضوية العصبة ، متى ثبتت مخالفتها لالتزاماتها المبينة فى الميثاق . ويصدر قرار الفصل من المجلس بأجاء أصوات أعضائه الآخرين .

— المؤلف —

(١) المادة الثانية عشرة :

١ - يتفق أعضاء العصبة على أنه اذا نشأت بينها أية منازعة يحتمل أن تؤدى الى قطع الصلات ، فإنها ترفع الأمر الى التحكيم ليفصل فيه ، أو الى المجلس ليحققه . وانهم يتفقون أيضا على ألا يلجأوا الى الحرب فى أية حالة قبل مضى ثلاثة شهور من صدور قرار المحكمين أو تقرير المجلس .

٢ - ويجب فى كل مسألة تشملها هذه المادة ، أن يصدر قرار المحكمين فى وقت ملائم . أما تقرير المجلس فواجب ظهوره خلال ستة أشهر من تاريخ رفع الخلاف اليه .

المادة الثالثة عشرة :

١ - يتفق أعضاء العصبة على أنه كلما قام بينهم أى نزاع راوه قابلا للفض بطريق التحكيم ، وكان هذا النزاع لايفض بصورة مرضية بالطريق السياسى ، فإنهم يعرضون موضوع النزاع بحملته على التحكيم .

٢ - ويعتبر من ضمن النزاعات القابلة بوجه عام للفض بوساطة التحكيم ، ما يرتبط بتفسير معاهدة ، أو بأى موضوع من موضوعات القانون الدولى ، أو بأبواب

وتخلق انتهاكات القانون الدولي التى تدمر الى تنفيذ الفقرات
الثلاث الأولى من المائة السادسة عشرة ، الآثار القانونية الأربعة التالية
وهى :-

= أية واقعة يترتب على ثبوتها مخالفة للالتزام دولي ، أو بمقدار ونوع التمييز اللازم
لمثل هذه المخالفة .

٣ - ومحكمة التحكيم التى يرفع اليها النزاع هي المحكمة المتفق عليها من أطراف
النزاع أو المنصوص عليها في اتفاق يقوم بين الخصوم .

٤ - يعتمد أعضاء العصبة ، بأن يقوموا بتنفيذ كل قرار بكامل حسن النية
والا يلجأوا الى اشهار الحرب على أى عضو في العصبة عمل بما أشر عليه ، وأنه
في حالة عدم تنفيذ مثل هذا القرار ، يقترح المجلس الخطوات التى ينبغي أن تتخذ
لتنفيذ قراره .

المادة الخامسة عشرة :

١ - يتفق أعضاء العصبة على أنه اذا حدثت بينهم مشكلة ، يمكن أن يتسبب
عنها قطع الصلات ، ولم تعرض على التحكيم طبقا للمادة الثالثة عشرة ، فانهم يرفعون
تلك المشكلة الى المجلس ، ويكفى لذلك أن يخطر أحد الطرفين السكترير العام بوجود
النزاع ، وعلى هذا السكترير اتخاذ كل ما يلزم من التدابير للوصول الى تحقيق
وفحص دقيقين .

٢ - لهذا الغرض تقدم الدول المتخاصمة في أقرب وقت ممكن الى السكترير العام
أقوالها عن النزاع مرفقة ببيان كل الوقائع ، ومصحوبة بجميع الاوراق المثبتة لها ،
وللمجلس أن يأمر فوراً بنشرها .

٣ - يسمى المجلس في ايجاد حل لهذا النزاع فاذا نجحت مجهوداته في ذلك
ينشر بالشكل الذى يراه مجدياً بياناً عن وقائع الدعوى وكافة الايضاحات المتعلقة
بالنزاع ، ونص التسوية التى تمت .

٤ - أما اذا لم يسو النزاع بالطريق السالف فالمجلس يصدر وينشر ، بإجماع
أو بأغلبية الأصوات ، قراراً مبيناً لظروف النزاع ، ولما يراه المجلس أكثر عدالة ،
وأفضل ملاءمة من الحلول .

٥ - كذلك لكل عضو في العصبة ممثل في المجلس تشر ايضاح لوقائع النزاع
مع ابداء رأيه بخصومه .

٦ - اذا صدر تقرير المجلس بإجماع آراء أعضائه ، عدا ممثل أو ممثل طرفي
الخصومة ، فان أعضاء العصبة تتعهد بالا تحارب النولة التى اتبعت ما أمر به
التقرير .

٧ - أما اذا لم يوفق المجلس الى اصدار قراره بإجماع أصوات أعضائه ، عدا
ممثل ، أو ممثل طرفي الخصومة ، فان أعضاء العصبة يحتفظون لأنفسهم بحق اتخاذ
ما يرونه ضروريا لصيانة الحق والعدالة .

٨ - اذا احدث احدى الدول المتخاصمة بأن النزاع مترتب على أمر هو طبق القانون
الدولي ، من المسائل الداخلية البحتة في الدولة ، ورأى المجلس صحة هذه الدعوى
فعليه أن يضمن تقريره ذلك دون ابداء أى حل للنزاع .

١ - تعتبر الدولة الحارقة للقانون وكأنها قد ارتكبت عملا حربيا ضد جميع الدول الأخرى الاعضاء فى العصبة .

٢ - تكون هذه الدول ملزمة الزاما قانونيا بعزل الدولة المنتهكة للقانون ، عن طريق مقاطعتها مقاطعة تامة ، ومنعها من أى اتصال مع أية دولة عضو أخرى فى المجموعة الدولية .

٣ - يكون مجلس العصبة ملزما الزاما قانونيا بأن يوصى الدول الاعضاء ، بالاسهام عسكريا من جانبها فى اندفاع عن النصوص التى تعرضت للانتهاك من ميثاق العصبة .

٤ - وتكون جميع الدول الأعضاء فى العصبة ، ملزمة الزاما قانونيا، بأن تقدم الى بعضها البعض جميع المساعدات الاقتصادية والعسكرية - فى تنفيذها لهذا العمل الجماعى (١) .

ويبدو النص الحرفى لهيبته النصوص وكأنه يخلق التزامات اوتوماتيكية رتيبة ، ذات طابع جماعى بالنسبة الى النقاط الأولى والثانية والرابعة . أما بالنسبة الى النقطة الثالثة ، وهى أهم نقطة فى النقاط الأربع ، فان النص يقيد نفسه بتوصية الدول الاعضاء ، مجرد توصية

= ٩ - للمجلس فى كل الحالات المذكورة فى هذه المادة رفع النزاع الى جمعية العصبة ، كذلك تصبح الجمعية مختصة بنظر النزاع متى طلبت ذلك احدى الدول المتنازعة بحيث يقدم هذا الطلب فى مدة أربعة عشر يوما من تاريخ رفع النزاع للمجلس .

١٠ - فى كل مسألة ترفع للمجلس ، يطبق ما نصت عليه هذه المادة ، والمادة الثانية عشرة متعلقا لعمل وسلطة المجلس على عمل وسلطة الجمعية ، بشرط أن القرار الذى يصدر من الجمعية ، ويكون مصادقا عليه من مندوبى كل الدول الممثلة بالمجلس ، وحائزا لموافقة أغلبية الدول الأخرى الممثلة بالجمعية دون أن تحسب فى كل حالة أصوات طرفى النزاع . ويكون لهذا القرار نفس القيمة التى للقرار الذى يصدره المجلس باجماع أصوات أعضائه عدا طرفى النزاع .

(ترجمة حرفية لنص الميثاق)

(١) لم يطبق أى من هذه النصوص تطبيقا عمليا يمدو حدود النظرية فى ثلاثينات القرن عندما اعتلت إيطاليا على الحبشة واحتلتها ، وقضت على استقلالها ، تحت سمع عصبة الأمم وبصرها ، بالرغم من أن الحبشة كانت عضوا فى العصبة . وكان كل ماعملته العصبة اقرارها ظاهريا للعقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، لكن هذا القرار استثنى بعض المواد الأساسية التى بدونها ما كان فى وسع إيطاليا أن تواصل شن حربها العدوانية كالبترول مثلا . ومن هنا كان القرار نظريا لا عمليا ، ولم يؤد الى أية نتيجة مشرة ، كما لم يوقف إيطاليا عن عدوانها .

(العرب)

تكون فيها هذه الدول حرة وعلى ضوء قرارها الخاص بها إما في الرفض أو في القبول . لكن مظاهر النقاط الأولى والثانية والرابعة خادعة على أي حال . ولقد جاءت القرارات التفسيرية التي اقترتها الجمعية العامة للعصبة في عام ١٩٢١ . والتي اعتبرت في نفس قوة الميثاق في الواقع ان لم يكن في حكم القانون مزيلة في النهاية للعناصر الإلزامية والالتزامات في المادة السادسة عشرة ، وحولت الالتزامات الظاهرة في النص الى مجرد توصيات لا يدعمها شيء سوى السلطة المعنوية لمجلس العصبة (١) .

(١) نص القرارات المتصلة بهذا الموضوع على ما يلي :

٣ - لا يمكن للعمل الفردي من جانب الدول المخطئة أن يخلق حالة حرب . وكل ما يفعله هو أنه يخول الدول الأخرى الأعضاء في العصبة اللجوء الى الأعمال الحربية أو الى إعلان نفسها في حالة حرب مع الدول المنتهكة للميثاق . ولكن من واجب عصبة الأمم طبقاً لروح الميثاق ، أن تحاول في بادئ الأمر على الأقل تجنب الحرب . وإعادة السلام عن طريق الضغط الاقتصادي .

٤ - من واجب كل دولة عضو في العصبة أن تقرر لنفسها ، ما اذا كان الميثاق قد انتهك فعلاً . وينص الميثاق بوضوح على وجوب قيام الدول الأعضاء بواجباتها طبقاً للمادة السادسة عشرة ، ولا يمكن لهذه الدول أن تهمل القيام بواجباتها ، دون أن تكون قد انتهكت التزاماتها المتعاضدة .

٩ - يجب أن تعامل جميع الدول على قدم المساواة ، بالنسبة الى تطبيق إجراءات الضغط الاقتصادي مع التحفظين التاليين :

(أ) قد يصبح من الضروري التوصية بتنفيذ إجراءات خاصة من بعض الدول المعنية .

(ب) اذا ظن ان من المرغوب فيه بالنسبة الى بعض الدول المعنية ، تأجيل التطبيق الفعلي للعقوبات الاقتصادية التي قررتها المادة السادسة عشر ، تأجيلاً جزئياً أو كلياً ، فإن مثل هذا التأجيل يجب ألا يسمح به الا اذا كان مطلوباً لنجاح خطة العمل المشتركة والا اذا كان يقلل الحسائر والمضايقات التي قد تصيب بعض الدول الأعضاء من جراء تطبيق العقوبات ، الى الحد الأدنى .

١٠ - قد يكون من العسير أن تقرر سلفاً وبشيء من التفصيل ، الإجراءات المتعددة ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية والمالية التي يجب اتخاذها في كل حالة يطلب فيها تطبيق الضغط الاقتصادي . وعندما تنشأ حالة من هذا الطراز على مجلس العصبة أن يوصي الدول الأعضاء بخطة للعمل المشترك .

١١ - قد يكون تأثير العلاقات الدبلوماسية محصوراً في الدرجة الأولى في سحب رؤساء البعثات .

١٢ - يمكن الاحتفاظ بالعلاقات القنصلية .

١٣ - يجب أن يكون الاختيار بالنسبة الى أهداف قطع العلاقات بين الأشخاص الذين ينتمون الى الدولة المنتهكة لميثاق العصبة والأشخاص الذين ينتمون الى دولة أخرى أعضاء فيها ، في شكل لاقامة لا في شكل الرعاية .

ويقيم القرار خلافا للمدلول الظاهري للمادة السادسة عشرة أولا .
الطبيعية التفردية واللامركزية لعقوبات العصبة عن طريق الاعلانات بأن
واجب كل دولة عضو ، ان تقرر لنفسها ما اذا كان تمة انتهاك قد وقع
للقانون الدولي وما اذا كان من الضروري تطبيق المادة السادسة عشرة على
الاطلاق . يضاف الى هذا ان النقطة الأولى ، كما فسرتها القرارات تخول
الدول الاعضاء في العصبة اللجوء الى الحرب مع الدولة المخالفة للقانون .
ولكنها لا تخلق كما يشير المعنى الحرفي للكلمة التزاما قانونيا في هذا
انصدد . أما بالنسبة الى النقطتين الثانية والرابعة ، فان القرارات تدع
للدول فرادى حق تقرير الاجراءات التي تريد اتخاذها ضد الدولة المنتهكة
للقانون ، ودعما لبعضها البعض . ويقوم المجلس بدور الوكالة المنسقة ذات
الصلاحيات في ان تتقدم بالتوصيات التي تراها بالنسبة الى الاجراءات
التي يجب أن تتخذ ، وتاريخ اتخاذها ، والدول التي يجب أن تقوم بها .
ولكن دون أن تكون لها السلطة التي تلزم الدول الاعضاء ، رغما عن
ارادتها .

وبالاختصار . فان الالتزام بالقيام بالعمل بموجب المادة السادسة
عشرة يظل لا مركزيا في حين تنفذ الاجراءات التي تقرر ضد الدولة المنتهكة
للقانون من الدول الاعضاء فرادى ، في ظل توجيه مركزي الطابع يمارسه
مجلس عصبة الأمم . وتخطو القرارات خطوة أخرى في طريق مركزة
أسلوب العمل التنفيذي المقرر من عدد من الدول الاعضاء . ولكنها
بالنسبة الى الطبيعة الالزامية والاوتوماتيكية لهذا العمل التنفيذي تؤدي
نفس المهمة التي تؤديها التحفظات بالنسبة الى الفصل القضائي الالزامي ،
والتي تؤديها الاستثناءات والاشتراطات لمعاهدات الضمان ، وهو التقليل
من الطبيعة الالزامية لمدلولات الالتزامات القانونية قليلا يصل بها الى حد
الزوال .

ولاريب في أن ما قامت به قرارات الجمعية العامة للعصبة في اعادة

١٤ - يمكن اتخاذ الاجراءات التي تضمن الصرامة في الحالات التي يكون فيها تطبيق
الضغط الاقتصادي لاماد طويلة . ويعتبر قطع التموينات في المواد الغذائية عن السكان
المدينين في الدولة المنتهكة للميثاق ، اجراء بالغ التطرف ، ويجب ألا يطبق الا اذا
ثبت ان الاجراءات الأخرى المتوافرة لم تعد كافية تماما .
١٥ - يجب أن تخضع المراسلات وجميع وسائل الاتصال الأخرى الى اجراءات
خاصة .

١٦ - تستمر العلاقات الانسانية .

للاطلاع على النص الكامل راجع المجلة الرسمية لعصبة الأمم - الملحق الخاص رقم
٦ (اكتوبر ١٩٢١) ص ٢٤ (المؤلف)

صياغة المادة السادسة عشرة ، يكاد يبلغ حد التأكيد على الطبيعة
اللامركزية لعمليات تطبيق القانون . وتعرض الممارسة الفعلية لعصبة
الأمم ، تردد الدول الاعضاء في الافادة حتى من الفرص المحدودة التي
أتاحتها لها الصياغة المعادة للمادة السادسة عشرة ، لتنفيذ العقوبات
تنفيذا مركزيا . فلم تطبق الاجراءات الجماعية في التنفيذ بموجب هذه
المادة الا في حالة واحدة فقط من الحالات الخمس التي ثبت بصورة قاطعة
للسك أن دولة عضوا في العصبة قد لجأت فيها الى الحرب منتهكة ميثاق
العصبة . فلقد وجدت الجمعية العامة للعصبة بالنسبة الى النزاع الصيني
- الياباني الذي بدأ في عام ١٩٣١ ، وبالإجماع ان « جزءا من الارض
الصينية قد اغتصب بالقوة واحتلته القوات اليابانية دون أى اعلان
للحرب (١) وان العمليات الحربية التي شرعت فيها اليابان وانتشرت على
نطاق واسع ، قد وقعت بين قوات الحكومتين الصينية واليابانية . ومع
ذلك وجدت الجمعية العامة ان اليابان لم تلجأ الى الحرب منتهكة ميثاق
العصبة ، وان المادة السادسة عشرة لا تنطبق والحالة هذه على النزاع .

وعندما وقعت حرب « الشاكو » (٢) بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٥ ،
وعندما واصلت برارجواى عملياتها الحربية ضد بوليفيا خلافا لميثاق العصبة
وجد عدد كبير من الدول الأعضاء في عام ١٩٣٤ . ضرورة لحصر نطاق
حظر السلاح الذي فرض في السابق على الدولتين المتحاربتين على باراجواى
وحدها ، وكان هذا الاجراء متحيزا يناقض تمام المناقضة نص الفقرة الأولى
من المادة السادسة عشرة وروحها أيضا . وعندما غزت اليابان انتي كانت
قد انسحبت من عضوية الامم ، الصين في عام ١٩٣٧ وجدت الجمعية العامة
أنها قد انتهكت معاهدة الدول التسع لعام ١٩٢٢ (٣) وميثاق بريان -

-
- (١) « تقرير الجمعية العامة لعصبة الامم عن النزاع الصيني - الياباني » - المجلة الأمريكية
للقانون الدول - المجلد ٢٧ (١٩٣٢) - الملحق ص ١٤٦ .
- (٢) حرب الشاكو بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٥ ، وقد نشبت بين بوليفيا وباراجواى ، بسبب
ادعاء كل منهما بحق ملكيتها لمنطقة الشاكو . (العرب)
- (٣) معاهدة الدول التسع لعام ١٩٢٢ ، التزمت الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وست
دول أخرى اشتركت في مؤتمر واشنطن في ذلك العام باحترام « سيادة الصين
واستقلالها ، وسلامة أراضيها وكيانها الادارى » ، كما تمهلت بالحفاظ على سياسة
« الباب المفتوح » ، وكانت سياسة « الباب المفتوح » هذه رمزا لسياسة أمريكا تجاه الصين ،
وقد ابتدعها لأول مرة جون هاي وزير خارجية أمريكا في عام ١٨٩٩ في شكل مذكرات
متشابهة بعث بها الى الدول الكبرى يدعوها فيها الى احترام مبدأ التكافؤ في حقوقها
التجارية مع الصين ، وعاد فأكد في مذكرات مماثلة أخرى ، بعث بها في عام ١٩٠٠ ،
يؤكد فيها استقلال الصين السياسى وسلامة أراضيها .

كيلوج ، وان المادة السادسة عشرة من الميثاق تنطبق على الوضع ، وان من حق الدول الأعضاء فى العصبة أن تقوم بإجراءات تطبيقها فرادى ، بموجب ذلك النص . لكن أى إجراءات من هذا النوع لم يطبق أبدا . وعندما شن الاتحاد السوفياتى الحرب على فنلندة فى عام ١٩٣٩ ، قامت عصبة الأمم بطرده من عضويتها تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من ميثاقها لكن أيا من إجراءات التنفيذ الجماعية لم يطبق عليها .

وعلى سبيل المقارنة مع هذه الحالات كلها . وجدت الجمعية العامة فى عام ١٩٣٥ ان غزو ايطاليا للحبشة ، يؤلف حالة حرب من التى نص عليها الميثاق ، وتعتبر انتهاكا له ، وان من الواجب تطبيق الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة عليها وتقرر تبعا لذلك فرض عقوبات اقتصادية جماعية على ايطاليا وتنفيذها . ومع ذلك لم يطبق الاجراءان اللذان تنص عليهما الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة واللذان كانا يتيحان الفرصة لفرض سيطرة القانون الدولى فى ظل تلك الظروف وكانا كفيدين على الغالب بإجبار ايطاليا على الرجوع عن عدوانها على الحبشة ، واعنى بهما فرض الحظر على شحنات الزيت الى ايطاليا ، واغلاق طريق قناة السويس فى وجهها . ويقول الاستاذ لوتر باخت فى هذا الصدد مايلى : « ومع ان العقوبات التى تنص عليها الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة قد طبقت تطبيقا شكليا » وبالرغم من ان جهازا ضخما قد أقيم لضمان تنفيذها المتدرج والناجح ، فان طبيعة العمل الذى اتخذت من النوع الذى أوحى بأن هذه الاجراءات العقابية التى اتخذت لم تكن الا مظهرا للتوبيخ المعنوى . لا اداة فعالة ، تحمل طابع طابع القسر والارغام (١) .

وفى وسع المرء ان يلخص بعد كل هذا ، الوضع بالنسبة الى المحاولات التى جرت لاقامة نظام مركزى لتنفيذ القانون بموجب المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة ، عن طريق القول ، بأن العقوبات لم تنفذ على الاطلاق فى معظم الحالات التى كانت تبرر تطبيقها ، وانه فى الحالة الوحيدة التى طبقت فيها ، كان التطبيق بصورة تفتقر الى الفاعلية مما أكد فشلها من ناحية ونجاح الدولة المنتهكة لميثاق العصبة من الناحية الأخرى .

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة : يمثل الفصل السابع فى ميثاق الأمم المتحدة الذى يضم من المادة التاسعة والستين حتى المادة

(٢) أوبنهايم - لوتر باخت فى كتاب « القانون الدولى » (الطبعة السادسة لعام ١٩٤٤ .
الجزء الثانى (ص ١٣٩ و ١٤٠) .
(الحرب)

الواحدة والخمسين نفس الدور الذى مثلته المادة السادسة عشرة فى ميثاق عصبة الأمم ، أى المحاولة الدولية للتغلب على ضعف النظام اللامركزى لتنفيذ القانون الدولى . وهو بهذا يخطو خطوة طويلة فى طريق اقامة وكالة مركزية لتنفيذ القانون . وتمضى المواد التاسعة والثلاثون والواحدة والاربعون والثانية والاربعون من الميثاق . وهى تمثل لباب نظام الأمم المتحدة لتنفيذ القانون الى أبعد مما تصوره ميثاق عصبة الأمم أو أى نص آخر فى القانون الدولى . لكن هذه المواد تخضع مع ذلك لثلاثة اشتراطات واستثناءات مهمة ، وهى التى تحدد ، كما سنرى ، بل وتلغى فى ظل بعض الاوضاع مركزية انفاذ القانون التى نصت عليها هذه المواد فى صلبها .

فميثاق عصبة الأمم يدع الدول فرادى ان تقرر ما اذا كان الميثاق قد انتهك أم لا . وينص القرار الرابع المفسر للمادة السادسة عشرة من الميثاق على أن من « واجب كل دولة عضو فى العصبة ان تقرر لنفسها ، ما اذا كان الميثاق قد انتهك فعلا » وينص القرار السادس على ألا يصدر مجلس العصبة أى قرار فى هذا الموضوع . بل مجرد توصيات يتقدم بها . لا تملك أكثر من مجرد سلطة أدبية . وعلى سبيل المقارنة . تنص المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلى : « يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم أو اخلال به ، أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لاحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولى ، أو اعادته الى نصابه ، فمجلس الأمن ، لا الدول الاعضاء على انفراد ، هو الذى يقرر بشئ من السلطة الاوضاع التى يجب اتخاذ تدابير التنفيذ فيها . ولا يكون مثل هذا القرار توصية يعتمد تنفيذها على مشيئة الدول الاعضاء فرادى ، وانما يكون ملزما لها ، لانها وفقا للمادة الخامسة والعشرين من الميثاق « تتعهد بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق » .

ويقرر الطراز نفسه من القرارات السلطوية من جانب مجلس الأمن العمل التنفيذى الذى يجب أن يطبق فى حالة معينة ، وهنا أيضا لا تدخل مشيئة الدول الاعضاء فرادى فى الصورة على الاطلاق . أما بالنسبة الى العقوبات الاقتصادية التى تتناولها المادة الواحدة والاربعون فلمجلس الأمن ان « يقرر » أو « يطلب » الى الدول الاعضاء ^{بمقتضى} بقراراته . أما بالنسبة الى العقوبات العسكرية التى تعالجها ^{بمقتضى} المادتين ٤١ و ٤٢ فالنظام ^{بمقتضى} لمجلس الأمن ان « يتخذ من الأعمال » ما يراه . ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} جعل العمل ^{بمقتضى} العسكرى من جانب مجلس الأمن فى حيز الامكان ، فقد فرضت المادة

الثالثة والاربعون على الدول الاعضاء . . الالتزام « بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن . . . القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي » . وتؤكد المادة الخامسة والاربعون هذا الالتزام بصورة خاصة بالنسبة الى الوحدات الجوية لاستخدامها في « أعمال القمع الدولية المشتركة » . ويكون تنفيذ هذه الالتزامات عن طريق اتفاقات تعقد بين الدول الاعضاء ومجلس الأمن . وتقرر هذه الاتفاقات « قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها وأنواعها ، وأماكنها عموما ، ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم » .

وتمثل هذه الاتفاقات العنصر اللامركزي الوحيد في مخطط التنفيذ الذي يتضمنه الفصل السابع من الميثاق ، اذ ان أية دولة ترفض الموافقة على أكثر من الاسهام المتواضع في الجهد العسكري لمجلس الأمن ، تكون في موقف من يحدد كذلك التزاماته الأخرى تجاه قرارات مجلس الأمن . وقد تعمل الدولة عن طريق وقف الاتفاق الكلية على تجنب ذلك الالتزام في الاشتراك في أعمال القمع العسكرية التي يقرها مجلس الأمن . ويعنى هذا بعبارة أخرى ان العامل العسكري في جهاز التنفيذ الذي نص عليه الفصل السابع ، يمكن أن يظهر الى حيز الوجود والعمل في ظل شرط واحد وهو أن تتفق الدول الاعضاء فرادى على السماح له بالوجود والعمل . وعندما يتم خلق الوحدات العسكرية عن طريق الاتفاقات الفردية ، يصبح حكم مجلس الأمن متفوقا ، وتنتهي صلاحية الاختيار عند الدول المتعاقدة ، ضمن نطاق قانون الميثاق على الأقل .

لكن الدول الاعضاء ، تستطيع في الواقع حتى بعد عقد الاتفاقات ان ترفض ، مخالفة بذلك تعهداتها بموجب المادة الثالثة والاربعين الاستماع الى « نداء » مجلس الأمن ، وتوفير ما انفق عليه من وحدات وتسهيلات عسكرية يحتاجها . وهكذا يتبين ان في وسع الدول الاعضاء ان تجعل مجلس الأمن عاجزا عن العمل . لكن هذا يكون نوعا من « التمرد » ويكون بالتالى عملا لا مشروعيا ، يجب على جميع المؤسسات العسكرية ان تأخذ احتماله في حسابها . وتختلف المؤسسة العسكرية للأمم المتحدة عن المؤسسات العسكرية الأخرى في انها تواجه احتمال عدم بروزها الى حيز الوجود على الاطلاق ، اذا كان الحاضرون للقانون ، لا يتعهدون عن طريق الاتفاقات الطوعية بمساهمة الى حيز الوجود .

ولم يكن بابن قد عقد حتى وضع هذا الكتاب بموجب المادة الثالثة والاربعين ، أو وضع موضع التفاوض أيضا . وهكذا فقد ظلت نصوص الميثاق المتصلة بالقوانين العسكرية لانفاذ القانون حبرا على ورق

ولهذا مازالت المادة السادسة بعد المائة من الميثاق هي السارية المفعول ، فقد نصت هذه المادة انه فى حالة عدم الوصول الى اتفاقات من هذا النوع فان على الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتى والصين ان « تتشاور مع بعضها البعض ومع أعضاء الامم المتحدة الآخرين كلما اقتضت الحال للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى » ويعود الميثاق بموجب هذه المادة الى اللامركزية فى استخدام القوة التى تضمنتها المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم والقانون الدولى العام المشترك . وهكذا تكون اللامركزية التى تمثل ارادة الدول الافراد ، والتى عثرنا عليها عند تأسيس القانون الدولى بالنسبة الى التشريع والفصل ، مازالت تمثل جوهر التنفيذ القانونى ، بالنسبة الى وجود المؤسسة العسكرية للأمم المتحدة . أو غيابها ، ومن ناحية استخدام القوة دفاعا عن الميثاق .

لكن هذه الصورة لنظام التنفيذ الذى نص عليه الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ليست فى انواق ذات طبيعة عضوية أصيلة ، اذ انها تصبح لاغية بصورة أوتوماتيكية عندما يتم الوصول الى الاتفاقات التى نصت عليها المادة الثالثة والاربعون من الميثاق . لكن الميثاق ينطوى - على أى حال - على نصين من طبيعة مختلفة . وهما لا يعتمدان فى عملهما على احتمال من النوع الذى تصورته المادة ١٠٦ . وهما يحددان عمل النظام التنفيذى للفصل السابع بشكل حتمى ودائم . وأحد هذين النصين هو المادة الواحدة والخمسون ، ويمكن العثور على الثانى فى الفقرة الثالثة فى المادة السابعة والعشرين .

وتنص المادة الواحدة والخمسون على أنه « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن نفسها ، اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة » فالدفاع الفردى عن النفس كحق ، فى غياب جهاز لانفاذ القانون فى الدولة ، لمواجهة هجوم بقوة مكافئة أو مساوية وكاستثناء من تنفيذ القانون المركزى حق كامن فى جميع الانظمة القانونية قومية كانت أم دولية . وهو يحدد اداة التنفيذ فى الأمم المتحدة ، حتى ولو لم تعترف بها المادة الحادية والخمسون صراحة . ويختلف الوضع بالنسبة الى الدفاع الجماعى عن النفس ، وهو شئ جديد على المصطلحات القانونية وقد يعد أيضا مناقضة فى التعابير . ولا تهدف المادة الواحدة والخمسون كما هو واضح الا الى الاعتراف بحق كل دولة . سواء اتعرضت لهجوم مباشر أم غير مباشر ، فى المسارعة الى مساعدة الدولة التى تتعرض لمثل هذا الهجوم .

لكن هذا يعادل على أى حال ، تأكيد المبدأ التقليدى للقانون الدولى العام، وهو أن من حق كل دولة تتعرض للاذى ان تطبق القانون الدولى على الدولة التى تنتهكه وان فى وسع تلك الدولة ان تعتمد على التعاون الطوعى من الدول الأخرى لفرض سيطرة القانون الدولى . ولما كان انتهاك القانون الدولى يتخذ أحيانا شكل هجوم مسلح . فان ماتعنيه هذه المادة هو تأكيد لا مركزية تنفيذ القانون لا بالنسبة الى الدولة التى تعرضت آنيا للآذى ، بل ولجميع الدول أيضا .

ومن الصحيح أن المادة الواحدة والخمسين تخضع هذا التأكيد لثلاثة قيود الا انها قيود ذات طبيعة ظاهرية أكثر منها حقيقة فالقيد الأول هو أن حق الدفاع عن النفس الجماعى ، سيزل معطلا فقط «حتى يكون مجلس الأمن قد اتخذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى» أما القيد الثانى فهو أن التدابير التى تتخذ بقصد الدفاع الجماعى عن النفس ، يجب أن تبلغ فوراً الى المجلس . وأما القيد الثالث فهو ان « تلك التدابير لا تؤثر بأى حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسئوليته من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الاعمال » .

وبالرغم من وجود شئ من الافراط الواضح الذى لالزوم له فى القيد الثانى ، اذ ان تنفيذه يعنى الازدواجية فى المعلومات التى يجب ان يزود بها مجلس الأمن ، اذ لا بد أن يكون المجلس قد عرف بما وقع من تدابير عن طريق الصحافة والاذاعة والوسائل الدبلوماسية العادية ، فان القيدين الآخرين ، يخلوان تماما من الاهمية العملية نظرا للاوضاع التى قد تنشأ . ولنفرض أن هجوما مسلحا وقع من (أ) على (ب) وان (ج) و (د) و (هـ) من الدول قد سارعت الى مساعدة الدولة (ب) بقواتها الجوية والبحرية والبحرية ، فان هذا العمل يواجه مجلس الأمن ولا سيما فى ظل أوضاع الحرب العصرية الراهنة بأمر واقع يجب أن يكيف له ما لديه من تدابير القمع . فستكون الغارات الجوية قد وقعت ، والمعارك قد خيضت والاراضى قد احتلت وتكون الحرب الشاملة الواسعة النطاق ، قد بدأت بعبارة أخرى ، تطبيقا لحق الدفاع الجماعى عن النفس . ولما كان مجلس الأمن عاجز من أن يوقف الحرب ، وان يستعيض عنها باجراءاته التنفيذية فان كل ما يستطيع أن يفعله ، هو أن يسهم فيها على أسس لا بد وأن تخضع لخطط الدول المتحاربة الفردية التى أصبحت مشتركة فى حرب واسعة النطاق . وهكذا فان الحرب التى تبدأ كاجراء من اجراءات الدفاع الجماعى عن النفس تتحول الى حرب متحالفة تحظى بالتأييد القانونى والسياسى والعون الفعلى من الأمم المتحدة . ولكن هذه الحرب لا تفقها

طبيعتها الأولى ولا تتحول الى عمل تنفيذى يتم بتوجيه فعلى من مجلس الأمن .

الفيتو (النقض) :

تعتبر الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة لباب النظام التنفيذى للأمم المتحدة ، أذ أنها تؤثر على ما يقوم به مجلس الأمن من أعمال بموجب نصوص ذلك انفصل . فهذه الفقرة تنص على أن « قرارات مجلس الامن تصدر بموافقة أصوات سبعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائمين متفقة » . وقد نصت المادة الثالثة والعشرون على أن الاعضاء الدائمين هم الصين وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ويعنى هذا أن أصوات هذه الدول الخمس لازمة لوضع الاجراءات التنفيذية الواردة فى الفصل السابع موضع التنفيذ . وتعنى مخالفة واحدة من الدول الخمس الدائمة فى عضوية المجلس توقف تنفيذ أية اجراءات حتى ولو اجتمعت على اتخاذها أصوات الدول العشر الباقية من أعضاء المجلس : وهذا يعنى بعبارة أخرى، ان لكل دولة من الأعضاء الدائمين حق النقض (الفيتو) ، بالنسبة الى أية اجراءات قد تتخذ تطبيقا للفصل السابع من الميثاق .

وهكذا فإن حق النقض يدخل مبدأ اللامركزية فى نظام تنفيذ القانون فى الأمم المتحدة ، عن طريق جعل عمل هذا النظام معتمدا على إرادة كل دولة من الدول الخمس التى تحتل عضوية دائمة فى مجلس الأمن . وهكذا يجب قراءة نصوص الفصل السابع التى تؤلف كما رأينا فى حد ذاتها خطوة مهمة فى طريق مركزية تنفيذ القانون ، على ضوء الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين التى تنتزع منها الكثير من طبيعتها المركزية . فهى تعجزها بصورة خاصة عن اداء المهمة التى تغنيها هنا قبل أى شئ آخر، وهى فرض الكوابح الفعالة على الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولى . وهناك ثلاث نتائج لحق النقض فى هذا المجال ، جديرة بملاحظتنا واهتمامنا .

أولا يستتبع حق النقض (الفيتو) ، أى احتمال فى استخدام اجراءات مركزة لتنفيذ القانون ضد أى من الأعضاء الدائمين . فالعضو الدائم اذا وجد نفسه الضحية المحتملة لمثل هذه الاجراءات التنفيذية وتدابير القمع ، يلجأ الى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد تقرير المجلس طبقا للمادة التاسعة والثلاثين « بأن تهديدا للسلم أو اخلالا به، أو عملا من أعمال العدوان قد وقع » ، وان هناك والحالة هذه مبررات قانونية

لتنفيذ اجراءات القمع هذه ، وفى مكنة العضو الدائم أيضا أن يستبعد حتى اثاره موضوع مثل هذه التدابير .

ثانيا - اذا كانت الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين ، تجعل مجلس الأمن قادرا على وضع اجراءات التنفيذ التى نص عليها الميثاق موضع التنفيذ ، فان هذا المجلس لا يستطيع أن يفعل ذلك الا بالنسبة الى الدول الصغيرة والمتوسطة ، أى بالنسبة الى تلك التى لا تدخل فى قائمة الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، والتى تعجز عن احباط تدابير التنفيذ المركزة عن طريق حق النقض . لكن هذا الحق أيضا لا يتيح تطبيق هذه التدابير تجاه الدول المتوسطة والصغيرة، الا فى أوضاع نادرة وغير عادية . فمعظم هذه الدول طبقا لتشكيل السياسات الدولية فى يومنا هذا ، متحالفة تحالفا وثيقا مع هذه الدولة او تلك من الدول العظيمة التى تسيطر على المسرح الدولى . وهى لا يمكن أن تنتهك حرمة القانون الدولى بشكل يتطلب تنفيذ مثل هذه التدابير التى نصت عليها المادة السابعة من الميثاق ، دون تشجيع أو دون موافقة على الأقل من الدولة العظيمة التى تحالف معها (١) . وحتى لو فرضنا عدم وجود تحالف من هذا النوع ، فان أى تبدل فى الوضع القائم بين دولتين صغيرتين فى أى مكان فى العالم ، لا بد وان يترك آثارا مباشرة على النسبة فى مراكز القوة بين الدول العظيمة التى تحتل مراكز العضوية الدائمة فى مجلس الأمن . ولا ريب فى أن السوقية (الاستراتيجية) السياسية والعسكرية فى الكرة الارضية فى عصرنا هذا ، تجعل هذه الحقيقة أمرا حتميا .

ويتبين من هذا أن موافقة الاعضاء الدائمين الاجماعية على تدابير التنفيذ ضد أية من الدول المتوسطة أو الصغيرة لا تعتمد على قضايا

(١) ليس أدل على هذه الحقيقة التى يوردها المؤلف هنا ، من التذليل بموقف المنظمة الدولية من اعتداءات إسرائيل المتكررة على الدول العربية المجاورة ، إذ يقف مجلس الأمن عاجزا عن اتخاذ أية اجراءات ضدها ، نظرا لأن إسرائيل تعتمد على الدول الغربية الكبيرة التى أقامتها ركيزة استعمارية لها فى قلب الوطن العربى ، وتولت حمايتها ورعايتها ، ولا ريب فى أننا نذكر تماما انه فى نهاية أكتوبر عام ١٩٥٦ عندما استهلت إسرائيل العدوان الثلاثى الذى تم التآمر عليه بينها وبين بريطانيا وفرنسا ، بهجومها فى سيناء ، انعقد مجلس الأمن ، ولم تكن بريطانيا وفرنسا قد شرعتا فى عدوانهما بعد ، واتخذ قرارا بوجوب وقف إطلاق النار ، ورجوع القوات الاسرائيلية الى خطوط الهدنة، فما كان من بريطانيا وفرنسا الا أن استخدمتا حق النقض (الفيتو) لابطال هذا القرار .

(العرب)

القانون الدولي بقدر اعتمادها على علاقات السلطان بين الدول الكبيرة نفسها فاذا لم تكن هذه مشتبكة في صراع فعلى السلطان ، فانها قد تتفق على تدابير التنفيذ المركزة . وهى قادرة في مثل هذا الوضع أن تنظر بكثير من اتزان العقل وصفائه . الى أى تبدل مقبل في علاقات السلطان بين أية دولتين تشتبكان في نزاع . أما عندما تكون دولتان أو أكثر من الاعضاء الدائمين في حالة صراع فعلى السلطان ، وعندما يكون لمثل هذه الاجراءات التنفيذية مساس مباشر بمواقفها هى من الصراع على السلطان ، فان تحقيق الاقرار الجماعى من جانب هؤلاء الاعضاء لهذه الاجراءات يغدو مستحيلا كل الاستحالة ، اذ يتحتم على العضو الدائم ان يؤيد ما يصدده مانسا بمصلحته القومية ، وهذا احتمال يجب أن نسقطه من الحساب على أى حال . ففى جميع الظروف والاحوال ، يعتمد وضع اجراءات التنفيذ المركزة التى نص عليها الفصل السابع اعتمادا كليا على مشيئة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، التى تعمل فرادى على هذا الصعيد . ويتبين من هذا ان الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين تبطل الى حد كبير التركيز في تطبيق القانون الذى حققه الفصل السابع الى درجة كبيرة .

وأخيرا ، يزيل - حق النقض لاسباب عملية مختلفة - القيود التى حاولت المادة الواحدة والخمسون عن طريقها اخضاع حق الدفاع عن النفس الى اجراءات التنفيذ المركزة التى نص عليها الفصل السابع . فمن العسير أن نتصور حالة من حالات المقاومة الجماعية للعدوان تقوم بها مجموعة من الدول كولا تكون فيها دولة واحدة على الاقل من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن متورطة مع هذا الجانب أو ذاك من النزاع ، وقد يحول تطلب اجماع الاعضاء الدائمين بموجب الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين في مثل هذه الحالة بين مجلس الامن وبين القيام بأى عمل ، مما يؤدى الى اتباع الاجراءات المركزة في الدفاع عن النفس ، وكان الامم المتحدة غير قائمة ، أو قد يضمن موافقة مجلس الامن على الاجراءات المفترقة الى التركيز والتى قد تتخذ . وفي كلتا الحالتين يجعل التهديد باستعمال حق النقض أو استعماله فعلا ، من المستحيل على مجلس الامن ان يقوم بأية تدابير تنفيذية مركزة بصورة مستقلة ، مع وجود اجراءات مفترقة الى التركيز ثم اتباعها فعلا .

ويتضح من كل ما قلناه ان الصورة التى يرسمها لنا ميثاق الامم المتحدة لا تختلف عن صورة القانون الدولي العام الا من ناحية الاحتمالات القانونية التى يمكن تحقيقها في ظل الأوضاع العالمية الراهنة ، ولا

تختلف مطلقاً عنها من ناحية التطبيق الفعلى لنظام تنفيذ القانون. ولعل المهمة الأكثر أهمية لأى نظام من هذا النوع ، تتمثل فى فرض قيود فعالة على الصراع من أجل السلطان . . وتعجز الأمم المتحدة عن اداء هذه المهمة على الاطلاق . بالرغم من مساس الحاجة اليها أى بالنسبة الى الدول العظمى . فالفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من الميثاق تجعل الدول العظيمة فوق متناول العمل التنفيذى الذى يجب اتخاذه طبقاً لنصوص الميثاق نفسه. ولا ريب فى أن المادتين الواحدة والخمسين والسادسة بعد المائة من الميثاق ، تعملان بالنسبة الى الدول الأخرى ، كتحفيزات واسعة النطاق ، تجاه الالتزامات العامة والمشاركة التى نصت عليها المواد التاسعة والثلاثون والحادية والأربعون والثانية والأربعون. ولا ريب أيضاً فى أن الاوضاع السياسية العامة . وما تتركه من أثر على العلاقات بين الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، تعجز - بالاشتراك مع الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين - المجلس فى الوقت الحاضر عن القيام بأى عمل فى حقل القمع الدولى .

قرار «الاتحاد من أجل السلام»: اتضحت أوجه الضعف هذه فى نظام الأمن الجماعى فى الأمم المتحدة تمام الوضوح ، عندما طبقت فى حالة العدوان التى قامت بها كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية فى يونيه عام ١٩٥٠ (١) . فلقد تمكن مجلس الأمن من تطبيق نصوص الأمن الجماعى التى نص عليها الميثاق على كوريا الشمالية نتيجة حقيقة واحدة ليس الا ، وهى أن الاتحاد السوفياتى كان قد قاطع المنظمة الدولية بصورة مؤقتة ، ولم يستطع والحالة هذه استخدام حق النقض (الفيتو) تجاه ما اتخذ من قرارات . وعندما عاد الاتحاد السوفياتى الى مجلس الأمن ، دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الى حمل الاعباء المتعلقة بتنظيم العمل الجماعى للمنظمة الدولية . وتنحصر مهمات الجمعية العامة بالنسبة الى اجراءات الأمن الجماعى فى المادتين العاشرة والثامنة

(١) تختلف الآراء بين الدول بالنسبة الى موضوع ما يسميه المؤلف هنا بالعدوان . فهناك آراء تقول ، ولها الحق فيما تقوله ، ان الاصطراع على السلطان بين الدول الكبرى ، هو الذى فرض على الشعب الكورى تمزيق وحدته ، واقامة دولتين فى الوطن الواحد وللشعب الواحد ، لتكون كل منهما وسيلة من وسائل هذا الاصطراع ، ولذا فإن المنطق يقول بأن الحل الوحيد للمشكلة الكورية ، يمثل فى استفتاء الشعب الكورى نفسه ، استفتاء حراً تحت اشراف لجنة محايدة فى الأمم المتحدة ، فى أمر وحدته ، وليس ثمة شك فى أن غالبية الشعب ستقف الى جانب الوحدة ، وبذلك تزول المشكلة من جذورها .

(العرب)

عشرة من الميثاق . وهى تقديم التوصيات الى الدول الاعضاء ، على ان تقرر هذه التوصيات بأغلبية الثلثين . ومن طبيعة التوصيات عادة انها تترك الى الدولة أو الدول الموجهة اليها ، تقرير ما اذا كانت تريد تنفيذها أو لا (١) . ويتضح من هذا ان تدابير الامن الجماعى التى تتخذ بموجب هذه التوصيات تفتقر كل الافتقار الى التركيز .

وقد حملت تجربة الحرب الكورية ، معظم الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة على الاحساس بعجز مجلس الأمن ، عجزا دائما فى ظل الأوضاع العالمية الراهنة عن اداء مهماته كأداة للامن الجماعى . واصبح من الضروري ان تقوم الجمعية العمومية نفسها باتخاذ اجراءات الامن الجماعى نيابة عن الأمم المتحدة فى المستقبل . وكانت النتيجة أن الجمعية العمومية ، اتخذت فى نوفمبر عام ١٩٥٠ ، القرار المسمى « بالاتحاد من أجل السلام » ، وهو القرار الذى يحاول تعزيز سلطة الجمعية العامة كالجهاز الرئيسى لتنظيم الأمن الجماعى . وقد تضمن القرار ، الظواهر الخمس الرئيسية التالية :

١ - النص على أن فى وسع الجمعية العمومية أن تجتمع فى غضون أربع وعشرين ساعة ، اذا حيل بين مجلس الأمن عن طريق النقض (الفيتو) وبين ممارسة مسؤولياته الأساسية فى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين (٢) .

٢ - النص على أن فى وسع الجمعية العمومية فى مثل هذه الحالات أن تتقدم بتوصيات الى الدول الاعضاء لاتخاذ تدابير جماعية بينها استخدام القوات المسلحة .

٣ - التوصية بأن تحتفظ كل دولة من الدول الاعضاء ضمن نطاق

(١) ليس أدل على عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ توصياتها من موقف اسرائيل التحدى والممتنع عن تنفيذ الفقرة الحادية عشرة من القرار رقم ١٩٤ (٣) لعام ١٩٤٨ ، بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة أو التعويض ، وهو القرار الذى أعادت الجمعية العامة تأكيده فى قراراتها اللاحقة فى كل عام ، حتى العام الماضى .
وهناك أكثر من دليل آخر على هذا العجز ، وهو تحدى اتحاد جنوب افريقيا لقرارات التفرقة العنصرية التى اتخذتها الجمعية العامة فى دوراتها المتعاقبة ، وتحدى البرتغال لقرارات تصفية الاستعمار ، ورفضها الجلاء عن مستعمراتها الافريقية الثائرة فى سبيل تحريرها ، وتحدى بريطانيا لقرارات اعطاء حق تقرير المصير لشعب الجنوب المحتل .
(العرب)

(٢) طبق هذا النص من جديد ابان العدوان الثلاثى النادر على مصر ، وبعد أن أوقف استعمال بريطانيا وفرنسا للنقض « الفيتو » قرارات مجلس الامن .

قواتها المسلحة ، بعناصر ، يمكن توفيرها على الفور لتستخدم كوحدات تابعة للأمم المتحدة (١) .

٤ - اقامة لجنة لمراقبة الأمن والسلام ، تتولى أعمال الرقابة ، وتقديم التقارير الى المنظمة الدولية ، فى كل منطقة يسودها التوتر الدولى (٢) .

٥ - خلق لجنة لتدابير الأمن الجماعى ، تقوم بدراسة الطرق والوسائل لتعزيز السلام والأمن الدولى وتقديم التقارير عنها تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة (٣) .

وقد قدمت لجنة التدابير الجماعية تقاريرها الى الجمعية العامة من وقت الى آخر ، فأقرتها هذه بدورها كتوصيات أيدت عمل اللجنة ، ولفتت أنظار الدول الأعضاء اليها .

ولما كانت هناك حقيقة واقعة وهى أن حق الجمعية العامة لا يعدو التوصية ، وأنها لا تستطيع اصدار الأمر بالعمل الى الدول الأعضاء ، فان المهمة الرئيسية لقرار « الاتحاد من أجل السلام » ولاعمال لجنة تدابير الأمن الجماعى ، تعزيز رغبة الدول الأعضاء وقدرتها على القيام بعمل سريع وفعال فى حالة توصية الجمعية العامة ، باتخاذ مثل هذا العمل . ومن الطبيعى والحالة هذه ان تكون لجنة تدابير الأمن الجماعى ، قد حصرت عنايتها قبل كل شئ بالاجراءات التى تحت الدول الأعضاء فرادى على العمل ، وتنسيق هذه الاجراءات ، وما تحتاج اليه من اجراءات تكميلية وناضجة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

ويتبين من هذا أن قرار «الاتحاد من أجل السلام» ، ولجنة تدابير الأمن

(١) طبقت هذه التوصية فى حالات كثيرة بعد صدور الكتاب ، منها قوة الطوارئ الدولية فى الشرق الأوسط ، وقوات الأمم المتحدة فى الكونجو وقبرص .

(٢) طبق هذا النص فى حالات كثيرة أيضا ، مثل كشمير والمجر ، وقبرص ، واليمن والكونجو .

(٣) تألفت اللجنة من أربع عشرة دولة ، وبدأت اجتماعاتها فى الخامس عشر من مارس عام ١٩٥١ . وقد ركزت دراساتها فى مشاكل مختلفة منها تأهب الدول للاشتراك فى تنسيق العمل القومى والدول فى الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية المتعلقة بالأمن الجماعى وأساليب هذا التنسيق وأجهزته واجراءاته . وقد قدمت اللجنة نتيجة دراساتها الى الدورة السادسة للجمعية العامة فأقرتها فى ١٢ يناير عام ١٩٥٢ . وواصلت اللجنة أعمالها بعد هذا التاريخ فقدمت تقارير مختلفة أقرتها الجمعية العامة فى دوراتها المختلفة .

(العرب)

الجماعى لا تستطيع بالنظر الى القيود الدستورية والتنظيمية المفروضة على عملها ، أن تحاول تعديل الطبيعة اللامركزية لتدابير تنفيذ القانون التى قد توصى الجمعية العامة بها دولها الأعضاء . وهكذا تظل هذه الدول حرة كما كانت من قبل ، فى التقيد بالتوصيات أو تجاهلها ، طبقا لمشيئتها وأهوائها . ويظل اللامركزى القاعدة الدستورية التى تقوم عليها أعمال قرار « الاتحاد من أجل السلام » وأعمال لجنة تدابير الأمن الجماعى . ولا يبدو الوضع أن يكون هذا القرار وتلك اللجنة ابراما لأعمال اللاتركيز ومحاولة لاضفاء مايمكن من الفاعلية ، وطبقا لما تسمح به الأعمال اللامركزية ، على اجراءات التنفيذ المفتقرة الى التركيز .

وهكذا نرى أيضا أن تنفيذ القانون الدولى قد ظل فى الواقع فى ظل ميثاق الأمم المتحدة على النحو نفسه من اللاتركيز ، الذى وجدناه فى ميثاق عصبة الأمم المتحدة من ناحية وفى القانون الدولى العام من الناحية الأخرى فبالرغم من وجود محاولة لاختفاء شىء من فاعلية النظام القانونى المركز على القانون الدولى ، فإن التحفظات والقيود والأوضاع السياسية العامة التى تفرض نفسها على الدول فى النظام الدولى الحديث ، قد ألغت الالتزامات القانونية التى تعهدت الدول بها بقصد تأمين المهام المركزة للقانون .

ونجد من هذا أن أية جهود منسقة وجدية لم تبذل لاصلاح العمل التشريعى للقانون الدولى . لكن محاولات ناجحة بذلت لاصلاح العملين القضائى والتنفيذى . ومع ذلك فقد ظلت الطبيعة اللامركزية للقانون الدولى ، تعترض طريق كل محاولة من هذه المحاولات ، ويبدو من هذا ان الافتقار الى التركيز ، هو الجوهر الكامن للقانون الدولى نفسه . وعلىنا أن نبحث عن المبدأ الأساسى الذى يفرض حتمية هذا الافتقار فى مبدأ السيادة نفسها .

السيادة

١ - الطبيعة العامة للسيادة

تفوق الحملات التي تشن على مبدأ السيادة من أولئك الذين يدركون العلاقة الوثيقة بين المبدأ وبين ضعف النظام اللامركزى للقانون الدولى ، فى وفرتها ، المحاولات الجديدة التى تبذل ، لتفهم طبيعتها ، والمهمة التى تؤديها للنظام الدولى الحديث . وكنتيجة لهذا ، فبالرغم من الجهود الرائعة التى بذلها عدد من كبار الأساتذة البارزين ، فما زال كثير من البلبلة يسود بالنسبة لمعنى « الاصطلاح » ، والى مايتفق أو لا يتفق مع سيادة أية دولة معينة .

وقد تم وضع المفهوم الحديث للسيادة أول ما وضع فى النصف الأخير من القرن السادس عشر ، بالنسبة الى الظاهرة الجديدة المسماة بالدولة الاقليمية . وقد أشارت على الصعيد القانونى الى الحقيقة اسيساسية الأولية للعصر ، وهى ظهور السلطة المركزية التى تمارس وضعها للقوانين والتى تنفذها ضمن منطقة اقليمية معينة . وكانت هذه السلطة الممنوحة على الغالب فى تلك الأيام وان تم تكن بحكم الضرورة لمسلك مطلق ، تتفوق على القوى الأخرى التى تشعر الآخرين بوجودها فى تلك المنطقة . وعندما أشرف القرن على نهايته ، أصبحت هذه السلطة ثابتة لا تقبل التحدى ، لا من داخل المنطقة ولا من خارجها ، أى أنها أصبحت السلطة العليا بعبارة أخرى .

وأصبحت السيادة فى نهاية حرب الثلاثين سنة (١) ، كالسلطة العليا على منطقة اقليمية معنية ، حقيقة سياسية تمثل انتصار الأمراء الاقليميين على السلطة العالمية الشاملة للإمبراطور والبابا من ناحية ، وعلى التطلعات الخاصة للنبله الاقطاعيين من الناحية الأخرى . ووجد المقيم فى فرنسا ان السلطة الملكية وحدها ، هى القادرة على اصدار الأوامر اليه وتنفيذها . وسرعان ما تأيدت هذه التجربة التى مر بها المواطن الفرنسى الفرد ، بتجارب مماثلة مر بها ملوك انجلترا وأسبانيا ، أى ان السلطة العليا لملك فرنسا فى الأرض الفرنسية حرمتهم من ممارسة أية سلطة لهم داخل تلك الأرض، الا باذن من ملك فرنسا نفسه ، أو عن طريق الانتصار عليه فى حرب يشنها عليه (٢) . ولكن لم يكن لملك انجلترا أو ملك أسبانيا أى سلطان على فرنسا ، واقتصر سلطانهما على بلاديهما .

ولم يكن فى وسع نظرية القرون الوسطى فى الدولة ، تفسير هذه الحقائق السياسية التى كانت موجودة عند معاصرى تلك النظرية . وسرعان ما ارتقت عقيدة السيادة بهذه الحقائق السياسية الى مرتبة النظرية القانونية، وأضفت عليها التأييد الأدبى من ناحية ، ومظهر الضرورة القانونية من الناحية الأخرى . وبات الملك هو السلطة العليا فى بلاده لا كمجرد حقيقة سياسية فحسب ، بل وكقضية قانونية أيضا . فقد غدا المصدر الوحيد للقانون الذى نسيه الانسان ، أى لجميع القوانين الايجابية ، وان كان هو غير خاضع له على الإطلاق . فشخصيته فوق القانون ، ولا تطولها القوانين ، لكن سلطاته لم تكن بلا حدود على أى حال ، اذ أنه ظل مقيدا بالقانون السماوى ، كما يعرض نفسه فى ضميره ، وكما يصوره العقل البشرى بصورة القانون الطبيعى .

(١) حرب الثلاثين سنة من عام ١٦١٨ الى عام ١٦٤٨ . وهى حرب اوروبية عامة ، كادت ألمانيا بوجه خاص مسرح معاركها ، وكان المشتركون فيها أمراء الدويلات الألمانية الصغيرة ، وبعض الدول الأجنبية كفرنسا والسويد والدنمارك وانجلترا ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة التى يمثلها إباطرة آل هابسبرج فى النمسا والمانيا وإيطاليا والأراضى المنخفضة (هولنده وبلجيكا) ، وأسبانيا . وحملت الحرب أيضا طابع الحروب الدينية بين البروتستانت والكاثوليك .

(٢) كانت الملوك انجلترا واسبانيا حقوق وراثية فى بعض الأقاليم الفرنسية ، كنتيجة من نتائج الاقطاع . وادت مساعى ملوك انجلترا للاحتفاظ بهذه الحقوق الى حروب المائة عام فى القرون الوسطى بين انجلترا وفرنسا وهى الحروب التى انتهت بطرد الانجليز من فرنسا بعد قصة جاز دارك المثيرة . كما وقعت سروب من هذا الطراز أيضا بين أسبانيا وفرنسا .

(المغرب)

واحتفظت عقيدة السيادة بأهميتها عبر قرون التاريخ الحديث . وقد أمنت للدولة الديمقراطية القومية عن طريق المفهوم الشائع لها ، السلاح السياسى القوى . لكنها تعرضت على أى حال أيضا لاعادة التفاسير ، والتعديلات والحملات ، ولا سيما فى حقل القانون الدولى . ولعل مصدر هذه الشكوك والمتاعب يقوم فى الاستحالة المنطقية الظاهرة للتوفيق بين فرضيتين تعتبران لباب القانون الدولى الحديث وجوهره ، وهما فرضية ان القانون الدولى يفرض قيوده القانونية على الدول فرادى ، وفرضية ان هذه الدول نفسها ذات سيادة ، أى انها صاحبة السلطة فى خلق القوانين وفرضها ، دون أن تكون خاضعة لأية قيود قانونية ، لكن السيادة لا تتفق فى الحقيقة مع النظام القوى والفعال والمركز للقانون الدولى ليس الا . فهى لاتعارض على الاطلاق ، مع النسق القانونى الدولى ، اذا كان مفتقرا الى التركيز والفاعلية وكان ضعيفا . فالسيادة القومية هى فى الواقع مصدر اللاتركز والضعف والافتقار الى الفاعلية .

والقانون الدولى نسق قانونى لا مركز على صعيدين أولهما ، ان قواعده لا تكون ملزمة من ناحية المبدأ الا لتلك الدول التى أقرتها ووافقت عليها . أما الصعيد الثانى فهو أن القسم الأكبر من هذه القوانين ، الملزمة نتيجة اقرارها ، يتميز بالغموض والابهام ، ويتعرض للتحفظات والالتزامات ، بحيث تسمح للدول فرادى ، بقدر كبير للغاية من حرية العمل ، عندما يطلب اليها أن تنفذ بأحكام القانون الدولى . وبينما يترك الطراز الثانى آثاره على الواجبين القضائى والتنفيذى للقانون الدولى ، يعتبر الطراز الأول - أى الصعيد الأول - فى منتهى الأهمية فى حقل التشريع .

وليس ثمة الا عدد قليل للغاية من قواعد القانون الدولى ، لا يدين بوجوده الى موافقة الدول الأعضاء فى الاسرة الدولية . وهى تنحصر أما فى الاشتراطات الأولية والمنطقية التى لابد منها فى وجود أى نظام قانونى ، كقواعد التفسير والقواعد التى تنص على العقوبات أو فى الاشتراطات المنطقية الأولية لوجود نظام الدول المتعددة ، كالقواعد التى تحدد الصلاحيات القانونية لكل دولة على انفراد . وتكون مثل هذه القواعد ملزمة لجميع الدول ، دون النظر الى موافقتها ، وتمكن تسميتها بالقانون الدولى العام أو الضرورى ، أو القوانين الضرورية للنظام الدولى الحديث . ولا تؤثر قوتها الالزامية على سيادة الدول فرادى على الاطلاق ، بل انها فى الواقع تسهل على السيادة أن تكون مفهوما قانونيا ، فلو لم يكن هناك احترام متبادل للصلاحيات القانونية الاقليمية لكل دولة ، ولم يكن هناك فرض قانونى

لهذا الاحترام، فإن القانون الدولى والنظام الدولى الذى يقوم عليه، يصبحان مستحيلين تمام الاستحالة ، وبمنتهى الوضوح .

وإذا ما استثنينا هذه القواعد القليلة والمشاركة فى القانون الدولى، فإن كل دولة هي صاحبة السلطة العليا فى اصدار القوانين ، وذلك بالنسبة الى مالمقواعد القانون الدولى من الزام لها . فلا يمكن أن تكون حكومة ملزمة بأية قواعد من قواعد القانون الدولى الا اذا كانت هي خالقتها لنفسها عن طريق اقرارها لها وموافقتها عليها . وليست ثمة من سلطة تملوها فى وضع القوانين اذ ليس ثمة من دولة أو مجموعة دول تستطيع أن تشرع لها قوانينها . وليست الا مركزية فى العمل التشريعى للقانون الدولى. والحالة هذه ، الا مبدءاً السيادة مطبقاً على مشكلة التشريع .

وما ينطبق على العمل التشريعى ، مع الاشتراط الوحيد الذى أدرجناه . ينطبق أيضاً كل الانطباق على العاملين القضائي والتنفيذى للقانون الدولى، فكل دولة تظل صاحبة السلطة العليا فى تقرير ما اذا كانت ستعرض نزاعاً يخصها الى « الفصل » الدولى ، وهي التى تقرر الأوضاع التى يتم فيها هذا العرض ، وليس من حق اية دولة ان تدعوها للظهور امام محكمة دولية دون موافقتها . وعندما تتخذ مثل هذه الموافقة شكلاً عاماً ، فإن التحفظات ، تمكن الدولة من التهرب من الصلاحيات القانونية لاية محكمة دولية ، فى أية قضية معينة دون أن تتهم بخرق القانون الدولى وانتهاكه . وتكون لامركزية « الفصل » الدولى هنا أيضاً ، تعبيراً آخر للسيادة القومية على صعيد العمل القضائي .

وعلينا ونحن ندرس موضوع السيادة على صعيد تطبيق القانون وتنفيذه ان نميز بين وضعين مختلفين . فسيادة الدولة كجهاز لتنفيذ القانون ، هي عين سيادتها فى الميدان القضائي ، أى ان القرار النهائى فى الاشتراك فى عمل تنفيذى للقانون وتحديد طريقته ، يكونان من صلاحية الدولة نفسها ، وعلى انفراد . وتعرض سيادة الدولة من الناحية الأخرى نفسها ، كالمهدف المقصود من العمل التنفيذى للقانون فيما يسمى « بلا نفاذية (١) » الدولة . ولعل التعبير الآخر عن هذه الحقيقة هو القول ، انه لا يمكن الا لدولة واحدة أن تكون صاحبة السيادة المطلقة على أرض ما ،

(١) « اللانفاذية اصطلاح يطلق على معنى استحالة التدخل ، أى استحالة امكن شغلـ

حيث واحد بجسمين ،

(المغرب)

وأنة لا حق لأية دولة أخرى ، أن تمارس على تلك الأرض أعمالا حكومية دون موافقتها ورضاها . وينتج عن هذا أن جميع الأعمال التنفيذية التي ينص عليها القانون الدولي ، باستثناء الحرب ، تكون محدودة في ممارسة الضغط على الحكومة المترددة ، كالاحتجاجات الدبلوماسية والتدخل ، والناشر والحصار ، وكلها اجراءات لا تمس على الاطلاق السيادة الاقليمية للدولة الحارقة للقانون . ولعل الحرب وهى الشكل المتطرف لاجراءات التنفيذ فى القانون الدولي هى الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة ، وذلك لأن من طبيعة الحرب الصميمة ، النفاذ الى أراضى العدو مع صيانة « لا نفاذية » الدولة المحاربة ، ويسمح القانون الدولي للدولة المحتلة بممارسة الحقوق السيادية من جانب القوى العسكرية المحتلة فى أراضى الدولة الأجنبية .

وكما أن اللامركزية الكاملة للأعمال التشريعية والقضائية والتنفيذية ليست الا مظاهر عدة للسيادة ، فان هناك ثلاثة مبادئ أخرى فى القانون الدولي ، تكون مرادفة لمفهوم السيادة بل وتعد فى الواقع ثمرة لذلك المفهوم . وهذه المبادئ هى الاستقلال والمساواة والاجماع .

٢ - مرادفات السيادة - الاستقلال والمساواة والاجماع

يمثل الاستقلال ناحية معينة فى السلطة العليا لأية دولة ، هى تلك التى تنطوى على استبعاد سلطة أية دولة أخرى . ولا ريب فى ان القول بأن الدولة هى السلطة العليا ، أى صاحبة السيادة فى منطقة اقليمية معينة يعنى بحكم المنطق أن هذه الدولة مستقلة ، وان ليست ثمة سلطة تعلوها، وتكون كل دولة على هذا الأساس مستقلة عن غيرها ، وحررة فى أن تدبر شئونها الداخلية والخارجية طبقا لمشيئتها ، الى الحد الذى لا تكون فيه مقيدة بمعاهدة ، أو بما سبق لنا أن أسميناه بالقانون الدولي العام أو القانون الدولي الضرورى . وتملك كل دولة على انفراد الحق فى أن تضع لنفسها الدستور الذى تريد ، وأن تسن القوانين التى تشاء ، دون التقيد بتأثيرها على مواطنيها ، وأن تختار لنفسها أى نظام من أنظمة الادارة . وهى حرة أيضا ، فى أن تخلق لنفسها أى طراز من المؤسسات العسكرية ترى أنه ضرورى ، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية التى من حقها أيضا أن تقررها بنفسها بمنتهى الحرية ، وبما تراه مناسبا لها .

ولما كان الاستقلال ، فى حالة عدم وجود شروط تعاهدية تناقض ذلك ، صفة لازمة لجميع الدول ، فان واجب احترام هذا الاستقلال قاعدة ضرورية أيضا من قواعد القانون الدولي . وما لم تكن هناك معاهدات خاصة

تلغى هذه القاعدة ، فانها كقاعدة تمنع التدخل ، تنطبق على جميع الدول ، وهكذا عندما تدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فى الشئون الداخلية لعدد من بلاد أوروبا الشرقية ، عن طريق الاحتجاج على بعض اجراءاتها الدستورية والقضائية ، كانت الوسيلة الوحيدة التى مكنتها من هذا التدخل ، التذرع ببعض المعاهدات الدولية المعنية التى ادعت انها تعطيها الحق فى التدخل . ولكن هذه الدول الأوروبية الشرقية رفضت هذه التدخلات على اعتبار انها متعارضة مع القانون الدولى . وقد فعلت هذا عن طريق التأكيدات بأن هذه الاشتراطات التعاهدية لاتمس على الاطلاق اجراءاتها الدستورية والقضائية ، وعن طريق اثارة القاعدة العامة فى القانون الدولى التى تحظر على الدول التدخل فى اجراءات غيرها .

وفى عام ١٩٣١ ، تدخلت عصبة الأمم ، ضد معاهدة عقدت بين ألمانيا والنمسا لاقامة اتحاد جمركى بينهما ، ولم يكن فى الامكان تبرير هذا التدخل ، الا عن طريق بعض الاشتراطات التعاهدية ، التى كانت النمسا قد تعهدت بموجهاها ألا تقوم بأى عمل قد يمس استقلالها أو يؤثر عليه . ولو لم تكن هناك هذه الالتزامات الخاصة التى قبلت النمسا بموجهاها تحديد حريتها فى العمل ، لكان فى مكنتها أن تعقد أية معاهدات تشاء ، ومع أى فريق تختار . ولعل من المهم بالنسبة الى موضوع مناقشتنا ، ألا نعترف بعدم وجود أية قيود على السياسات الخارجية للدول على انفراد فحسب ، بل وبالواجب الإيجابى الذى يفرضه القانون الدولى العام على جميع الدول بعدم التدخل فى الطرق التى تسير فيها الدول الأخرى سياساتها الخارجية .

وليست المساواة أيضا ، الا مرادفا للسيادة يشير الى ناحية معينة من نواحيها . واذا كانت الدول كلها ، تملك الصلاحية المطلقة ضمن أراضيها ، فلا يمكن اخضاع أى منها لدولة أخرى فى ممارسة تلك الصلاحية ، فليس من حق أية دولة اذا لم تكن هناك التزامات تعاهدية مناقضة ، أن تفرض على دولة أخرى صياغة القوانين التى يجب أن تسنها وتطبقها ، بله سنها هى لهذه القوانين وفرضها على أراضى تلك الدولة الأخرى . ولما كانت كل دولة ذات سيادة ، فانها لا تقبل سلطة أعلى من سلطتها تعمل مباشرة فى أراضيها ، وتضع لها قوانينها أو تنفذها . والقانون الدولى قانون يقوم بين كيانات متساوية متناسبة لا بين كيانات فيها التابع والمتبوع . والدول تخضع للقانون الدولى وحده ولا تخضع الواحدة منها للأخرى ، أى أنها متساوية ومتكافئة . وعندما تعلن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والحالة هذه أن « الهيئة تقوم على مبدأ

المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها » ، فان هذا التعبير الفذ يؤكد الأهمية التى تعلقها الأمم المتحدة على مبدأ السيادة وعلى ذيله المنطقى وهو مبدأ المساواة .

وتنبثق عن مبدأ المساواة قاعدة جوهرية من قواعد القانون الدولى ، وهى المسئولة عن العمل التشريعى وإلى حد ما عن العمل التنفيذى للقانون وأعنى بها قاعدة الاجماع . وتبين هذه القاعدة أن جميع الدول بالنسبة إلى العمل التشريعى ، متساوية ، مهما اختلفت مساحاتها وعدد سكانها ، وتباين سلطانها وقوتها . وفى أى مؤتمر دولى ينقذ لوضع قانون جديد للأسرة الدولية يتساوى صوت بناما مع صوت الولايات المتحدة ، ويكون صوتا الدولتين لازمين لجعل القواعد الجديدة للقانون الدولى ، ملزمة لهما معا . ولو لم يكن الوضع على هذا النحو ، لتمكنت الدولة الكبيرة والقوية من أن تستخدم تفوقها الفعلى فى التمثيل فى فرض الالتزامات القانونية على الدول الصغرى والضعيفة دون موافقتها . وتعطى قاعدة اتفاق الآراء لكل دولة مشتركة فى المناقشات ، وفى جميع الظروف والأوضاع ، الحق فى أن تقرر بنفسها ، ما اذا كانت تريد الارتباط بذلك القرار أو لا . وعندما تكون موافقة جميع الدول المشتركة مطلوبة لاضفاء الصفة القانونية على القرار ، يصبح من حق كل دولة أن تستعمل حق النقض (الفيتو) بالنسبة إلى ذلك القرار كلية ، بالاقتراع ضده ، أو بالامتناع عن تأييده .

وهكذا يكون هذا النقض خلافا لقاعدة الاجماع الصارمة ، سببا لاقى تحرير الدولة المخالفة من أى التزام قانونى بموجب القرار فحسب ، بل وفى وقف عملية سن القوانين وتنفيذها كلية . وبينما يمكن القول بأن قاعدة الاجماع نتيجة منطقية للسيادة فان هذا لا يمكن أن يقال عن حق النقض أيضا . فقاعدة الاجماع تقول : « دون موافقتى لا يمكن لقراركم أن يكون ملزما لى » . أما حق النقض فيقول : « دون موافقتى لا يمكن أن يكون هناك قرار على الإطلاق » . ويتبين من هذا أن حق النقض يواجه الدول المشتركة فى المشاورات بعبارة أخرى ، بالختيار بين أمرين ، اما الموافقة على القرار الجماعى الذى وافقت عليه جميع الدول ، أو عدم اتخاذ قرار على الإطلاق . وبهذا العمل المزدوج الذى يجمع بين الهدم والخلق فى وقت واحد ، يكون حق النقض ، أكثر من مجرد مظهر من مظاهر السيادة . وسنعود إلى المزيد من الحديث المفصل فى هذا الموضوع فيما بعد .

٣ - ما الذى لا تعنيه السيادة ؟

وبعد أن عرفنا ما يعنيه تعبير السيادة ، بات فى وسعنا الآن أن نلتفت الى مناقشة ما لا تعنيه السيادة فى الواقع ، وإن كان الظن أنها تعنيه فى الغالب .

١ - لا تعنى السيادة التحرر من القيود القانونية . فوجود عدد من الالتزامات القانونية التى تحد عن طريقها من حرية الدولة فى العمل ، لا يؤثر على الاطلاق على سيادتها . ويتبين من هذا ان ما يسمع من قول عادة ، من ان هناك معاهدات معينة ، تفرض على أية بلاد التزامات ثقيلة تقضى على سيادتها ، قول لا معنى له ، فليس كم القيود القانونية هو الذى يؤثر على السيادة ، وانما كيفها ونوعيتها . وفى وسع أية دولة أن تتعهد بأى قدر من القيود القانونية وأن تحفظ لسيادتها ، شريطة ألا تؤثر هذه القيود على صفتها كصاحبة الحق الاسمى فى تشريع القوانين وتنفيذها . لكن .. هناك شرط قانونى واحد يؤثر على ذلك الحق ، وهو كاف فى حد ذاته لتحطيم سيادة الدولة والقضاء عليها . فمهما كان فى اشتراك الولايات المتحدة فى عصبة الأمم وفى محكمة العدل الدولية الدائمة من حسنات وسيئات ، فإن مثل هذا الاشتراك ما كان ليؤثر على الاطلاق على سلطة الولايات المتحدة العليا داخل أراضيها ، وما كان له أن يمس سيادتها فى بلادها .

٢ - وليست السيادة التحرر من التنظيم الذى يفرضه القانون الدولى على جميع تلك القضايا المتروكة بصورة تقليدية وعرفية لصلاحيات الدول فرادى وخيارها أو على حد تعبير الفقرة الثامنة من المادة الخامسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم ، أو الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما . والعلاقات بين المسائل التى ينظمها القانون الدولى وتلك التى لا يتناولها ولا يعنى بها ، علاقة مطاطة مائعة . فهى تعتمد على السياسات التى تتبعها الدول فرادى وعلى تطور القانون الدولى . ولعل من التضليل والحالة هذه أن يقال على سبيل المثال بأن التنظيم الدولى لسياسات الهجرة ، للدول الافراد ، يتناقض مع سيادتها . فقد يصدق هذا فقط بالنسبة الى الأنظمة الدولية التى لا تكون الدول المعنية قد وافقت عليها مسبقا . ولكن لا ريب فان عقد المعاهدات الدولية التى تتناول القضايا المتعلقة بالهجرة لا يؤثر مطلقا على سيادة الدول المتعاقدة .

٣ - وليست السيادة مساواة فى الحقوق والواجبات فى ظل القانون

الدولى . فهناك تفاوت كبير فى هذه الحقوق والواجبات ، يمكن أن يسير جنبا الى جنب مع السيادة . وتقرض معاهدات الصلح فى الغالب ، حالات ثقيلة من العجز على الدولة أو الدول المقهورة ، بالنسبة الى حجم مؤسساتها العسكرية ونوعيتها ، وتسليحها وتحصيناتها ، والتعويضات المفروضة عليها ، وسياساتها الاقتصادية وتسييرها لسياساتها الخارجية بوجه عام . لكن الدولة المقهورة لا تفقد بذلك سيادتها . ولقد ظلت ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا دولا ذات سيادة ، بالرغم من الالتزامات القانونية من جانب واحد ، التى أثقلت معاهدات الصلح فى عام ١٩١٩ كاهلها بها . وجددت نفس المعاهدات بعض الدول المنتصرة أيضا . كتشيكوسلوفاكيا وبولنده ورومانيا ، ففرضت عليها التزامات خاصة تتعلق بمعاملة بعض الأقليات العنصرية والدينية من بين رعاياها . ولقد تعرضت رومانيا ، شأنها فى ذلك شأن بلغاريا والجبل الاسود وصربيا ، لمثل هذه الالتزامات الدولية ، فى نصوص معاهدة عام ١٨٧٨ ، وهى عين المعاهدة التى اعترفت بها دول ذات سيادة . وكثيرا ما لجأت بعض الدول ، الملزمة بالتقيد ببعض الالتزامات القانونية التى تنجو منها الدول الأخرى ، الى اثاره مبادئ السيادة والمساواة ، لتبرير مطالبتها بازالة تلك الأعباء القانونية . لكن القضية فى مثل هذه الأحوال تتعلق بتعديل المعاهدات التى تفرض تلك الالتزامات ، ولا شأن لها بالسيادة على الإطلاق (١) .

٤ - ولا تعنى السيادة الاستقلال الفعلى فى القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية أو التقنية . فالتواكل الفعلى بين الدول ، واعتمادها على بعضها البعض فى هذه القضايا ، والاعتماد الفعلى سياسيا وعسكريا

(١) كثيرا ما تثير اسرائيل موضوع « السيادة » فى الرد على مطالبة العرب بتعيين قيم دولى يشرف على الممتلكات العربية فى اسرائيل ويجمع ريعها لمنفعة اللاجئين ، قائلة ان قبول هذا الطلب ينتقص من سيادتها . لكن الأساس الذى قامت عليه اسرائيل يخالف طبيعة العصر ، والنظريات السياسية الحديثة ، بالإضافة الى مخالفته للقوانين الدولية . يضاف الى هذا ان الحجج التى تستند اليها اسرائيل فى قيامها ، على اعتبار أنها أساسايد دولية ، وان كانت هذه الأساسايد باطلة فى واقعها ، كوعد بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم ، قد حددت حقوق اسرائيل السيادية كدولة ، فقد نص وعد بلفور ، على ألا يمس انشاء الوطن القومى اليهودى ، الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين . ونص صك الانتداب فى ديباجته على هذا التحديد أيضا ، كما نص قرار التقسيم فى اعلان من أربعة فصول على الشروط التى يجب أن يتضمنها دستور اسرائيل ، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة والمباني ، والمواقع الدينية ، وحقوق العرب وغيرهم من الأقليات وحقوق المواطنة والالتزام بالاتفاقات الدولية والمالية ، ثم أضاف قائلا : « وان الالتزامات الواردة فى =

واقصديا ، من بعض الدول على دول أخرى ، يجعل من الصعب بل ومن المستحيل بالنسبة الى بعض الدول ، السير في سياسات داخلية وخارجية مستقلة كل الاستقلال ، وان كان لا يؤثر عادة على سلطاتها العليا في اصدار القوانين وانفاذها في بلادها ، أى على سيادتها . وقد تعجز بحكم بعض الأوضاع الفعلية السائدة عن سن القوانين التي قد تكون رغبة في سنها وانفاذها والتي تستطيع الدول الأقوى منها سنها وانفاذها ، لكن هذه الحقيقة لا تلغى سلطتها ، ضمن حدود التزاماتها بموجب القانون الدولي ، في سن القوانين التي تشاؤها ويتضح من هذا أن عدم التساوى الفعلي بين الدول ، واعتمادها على بعضها البعض ، لا يؤثر مطلقا ، على الوضع القانوني المسمى بالسيادة . فبأنما لا تقل في سيادتها عن سيادة الولايات المتحدة ، وان كانت في وضع سياساتها وقوانينها مقيدة ، بقيود ليست مفروضة على الولايات المتحدة (١)

٤ - كيف تضيع السيادة ؟

اذن ما هي الأوضاع التي تفقد الدولة فيها سيادتها ؟ وما هي قواعد القانون الدولي ، والمنظمات الدولية التي تخلقها الدول نفسها والتي تتعارض مع سيادتها ؟ وأين يقوم الخط الفاصل بين حالات اللامساواة القانونية والفعلية التي لا تمس السيادة ، وتلك الحالات التي تحد من سلطة الدولة وتحطم استقلالها ؟

لا يؤلف الرد على هذه الأسئلة على الصعيد النظري أية صعوبة .

= هذا الاعلان تعتبر من قوانين الدولة الأساسية ، فلا يجوز أن يناقضا أو يتعارضا معها ، أو يوقى مريانها أى قانون أو مرسوم أو اجراء رسمى آخر ، كما لا يجوز لأى قانون أو مرسوم أو اجراء رسمى آخر أن يفضلها أو يتجاوز عليها . وعلى ضوء هذه الحقائق كلها ، يمكن القول ، بأن الأسس التي تعتمد عليها اسرائيل ، في تأكيد حقوقها السيادية على الأراضي التي تحتلها ، والتي تتناقض وراءها فيها بعض الدول ، اما عن حسن نية أو عن سوء طوية ، أسس واهية ، تفتقر الى كل مقومات التأييد والبرهان . وعلى ضوء هذه الحقائق أيضا ، يمكن القول ان كيان اسرائيل ، كيان لا مشروع ، يتحدى القرار اللامشروع الذى أقامه على جزء من ارضنا العربية . (للمغرب)

(١) لقد ثار الشعب البناني على هذه التهمة للولايات المتحدة التي تفرض القيود على ارادة حكومته . وقد ثبتت تلك الفورة في الاضطرابات الاخيرة ، وفي اصرار بنساما على تعديل معاهدتها مع أمريكا .

(المغرب)

فالسيادة ، هي السلطة القانونية العليا للدولة التى تضمن لها سن قوانينها وتنفيذها ضمن أراض محددة ، وتضمن لها الاستقلال عن سلطة أية دولة أخرى والتساوى معها فى ظل القانون الدولى . ويتبين من هذا أن الدولة تفقد سيادتها عندما تصبح خاضعة لسلطة دولة أخرى ، بحيث تصبح هذه هى التى تمارس السلطة العليا فى سن القوانين وتنفيذها فى أراضى الدولة الأولى . ويمكن للسيادة أن تضيع على هذا النحو فى صورتين مختلفتين .

فقد تفرض دولة على نفسها التزامات قانونية بأن تعطى لدولة أخرى السلطة الأخيرة على أعمالها فى سن القوانين وتنفيذها . فالدولة (أ) تفقد سيادتها إذا ما سلمت للدولة (ب) بالحق فى أن تنقض (تستعمل الفيتو) ، أيا من تشريعاتها التى تسنها هيئاتها الدستورية ، أو توقف تنفيذ أى قانون تعهد الى أجهزتها التنفيذية بتطبيقه . وتكون حكومة (أ) فى هذه الحالة السلطة الوحيدة فى سن القوانين وتنفيذها بالفعل فى أراضيها ، ولكنها ليست السلطة العليا ، إذ أنها بدورها خاضعة لسيطرة حكومة الدولة (ب) . وتصبح حكومة الدولة (ب) عن طريق ممارستها لهذه السيطرة ، السلطة العليا ، والسلطة ذات السيادة داخل أراضى الدولة (أ) .

وتكون الطريقة الأخرى التى تضيع فيها السيادة ، فى اضاءة ماسبق لنا أن أسميناه « بالانفاذية » بالنسبة الى أراضى الدولة . ففي هذه الحالة تتفوق حكومة الدولة (ب) على حكومة الدولة (أ) فى سلطة سن القوانين وتنفيذها عن طريق ممثليها الذين يمارسون أعمال سن القوانين وتنفيذها فى أراضى الدولة (أ) . وهكذا تكون حكومة (أ) وقد فقدت سلطتها كلية ضمن أراضيها ، باقية أسما ومظهرا ليس الا ، بينما تكون مهام الحكم الفعلية فى أراضيها فى أيدي وكلاء الدولة (ب) .

ولكن ... هناك صعاب بالغة تواجه على أى حال تطبيق هذه المعايير المطلقة على الأوضاع الفعلية والقضايا المحددة . وهناك فى جذور التعقيدات التى ترافق مشكلة ضياع السيادة يكمن الانفصال فى النظريات السياسية والقانونية المعاصرة ، بين مفهوم السيادة وبين الواقع السياسى الذى يفترض فى أن يكون هذا المفهوم ، تعبيره القانونى .

وتشير السيادة اليوم ، كما كانت تشير عندما ظهرت لأول مرة فى القرن السادس عشر الى حقيقة سياسية ، وهذه الحقيقة هى وجود شخص أو مجموعة من الأشخاص يكونون ضمن أرض معينة ، أكثر سلطانا من أى

شخص أو مجموعة منافسة لهم من الأشخاص . ويكون سلطانهم ، وقد نظم كما يجب أن ينظم ليضمن البقاء ، عارضا نفسه كالسلطة العليا فى سن القوانين والقواعد القانونية ضمن تلك الأرض وتنفيذها . وهكذا فإن الملك المطلق ، كان فى القرن السادس عشر والقرون التى تلتها ، السلطة العليا ، أى انه كان صاحب السيادة فى أرضه ، لا كقضية وهمية أو نظرية أو كتفسير قانونى ، بل كحقيقة سياسية . وكان أكثر سلطانا من البابا أو الامبراطور من ناحية ومن النبلاء الاقطاعيين من الناحية الأخرى ، ولذا فقد كان قادرا على اصدار القوانين وتنفيذها ، دون تدخل من هذا الجانب أو ذاك .

وعلى هذا الفرار نفسه ، تكون الحكومة الاتحادية اليوم ذات سيادة ضمن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ ليست هناك سلطة قومية أعلى من سلطتها أو تستطيع أن تتحدى سلطانها ، كما أنه ليس ثمة سلطات فرعية أو اجرائية ضمن أراضيها تستطيع أن تفعل ذلك . وتكون هذه السيادة كما كانت سيادة الملكية الفرنسية فى القرن السادس عشر ، ثمرة التوزيع الفعلى للسلطان فى الدولة . فهى والحالة هذه وقبل كل شئ ، ثمرة انتصار الحكم الاتحادى الائتلافى (الفيدرالى) على الحكم التعاونى (الكونفيدرالى) فى الحرب الأهلية . ولو قدر للسلطة العليا للحكومة الاتحادية داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية أن تنبرى بصورة متدرجة ، عن طريق منظمات سياسية أو اقتصادية تكون من القوة بحيث تشرع نفسها وتنفذ قوانينها ، دون أى سيطرة فعلية من جانب الحكومة الاتحادية ، فسيقوم وضع فى هذه البلاد يشبه ذلك الذى واجهه امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة ، فى نهاية العصور الوسطى . عندما استعاضت الدول الاقليمية ضمن الامبراطورية عن سلطاتها العليا لسلطته . وستتجزأ الولايات المتحدة فى مثل هذه الحالة الى عدد من الوحدات الاقليمية أو العملية ، تكون فى الواقع ذات سيادة وان ظلت الحكومة الاتحادية قائمة أمدا ما ، تماما كما ظل امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة محتفظا بالخصائص القانونية ، للسلطة ذات السيادة ، وبمهارتها .

وتنشأ عن البحث السابق أربع نتائج :

١ - يعتمد تحديد السيادة على اختيار ذى شقين أولهما ، الى أى مدى تكون حكومة أية دولة ، واقعة من الناحية القانونية تحت سيطرة حكومة أخرى وثانيهما ، أية حكومة تمارس فعلا الأعمال الحكومية ضمن أراضي الدولة ؟

٢ - يكون تحديد السيادة قضية تقرير سياسى ، وتفسير قانونى
فى وقت واحد (١) .

٣ - يظل تحديد السيادة معلقا فى فترة مؤقتة ، اذا ظل التوزيع
الفعلى للسلطان فى أرض معينة ، مفتقرة الى البت والتسوية .

٤ - لا يمكن للسيادة على أرض واحدة ، أن تكون قائمة فى وقت
واحد فى سلطتين مختلفتين ، أى أن السيادة لا تتجزأ .

ولا ريب فى أن تحليل عدد من الأوضاع التاريخية فى ضوء هذه
الاستنتاجات الأربعة ، يؤمن الاختبار لفائدة مفهوم السيادة على النحو
الذى شرحناه فى هذه الصفحات ، وذلك بالنسبة الى القضية المتناهية
الأهمية ، وهى أى الالتزامات الدولية يتفق مع السيادة ، وأيهما لا يتفق
معا ؟

١ - كانت العلاقات بين بريطانيا والمقاطعات الهندية ، قبل اعلان
استقلال الهند فى عام ١٩٤٧ ، تنظم وفق معاهدات معقودة . وبينما
كانت هذه المعاهدات تضمن الاستقلال الداخلى لهذه المقاطعات ، فانها كانت
تعطى بريطانيا الحق فى حمايتها من العدوان ، والتصرف فى شئونها
الخارجية ، والاشراف العام على ادارتها الداخلية . وبالرغم من أن معظم
هذه الحكومات كانت تسيطر ، سيطرة كاملة على أقاليمها وأراضيها ، الا
أنها كانت بدورها ، خاضعة لسيطرة الحكومة البريطانية المطلقة ، ولم تكن
والحالة هذه ذات سيادة فى أراضيها . ولقد برزت هذه الحقيقة فى القرارات
التي صدرت عن المحاكم البريطانية والهندية على حد سواء .

٢ - من المفيد أن نقرن هذا الوضع السالف الذكر ، بما يسمى
« بتعديل بلات » الذى أدخل فى صلب معاهدة هافانا لعام ١٩٠١ بين
الولايات المتحدة وكوبا . فقد فرض هذا التعديل على حكومة كوبا ألا تدخل
طرفا فى أية معاهدات دولية تنتقص من استقلالها ، أو تعطى السيطرة
على أى جزء من الأرض الكوبية الى دولة أجنبية ، وفرض على كوبا أيضا ،
ألا تتعاقد على أية قروض عامة لا تستطيع مواردها العادية أداؤها . وتحتم

(١) راجع قرار القاضى هولز فى قضية شركة الموز الامريكية ضد شركة الفواكه المتحدة .
القرار رقم ٢١٣ من مجموعة القرارات الامريكية ٣٤٧ ص ٣٥٨ (١٩٠٩) ، حيث يقول
« ان السيادة حقيقة صافية » ، وفى قضية أخرى رقم ٢٥٧ من المجموعة رقم ٤١٩
ص ٤٣٢ (١٩٢١) حيث يقول « ان السيادة قضية سلطان وليس ثمة من سلطان
انسانى بلا حدود » .
(د المؤلف)

عليها أن تعنى بالأحوال الصحية فى مدينها للحيلولة دون تكرار الأوبئة والأمراض السارية فى أراضيها . وكان عليها أن تبيع أو توجر الى الولايات المتحدة الأرضى اللازمة للمحطات البحرية أو محطات تزويد البواخر بالفحم ، فى نقاط يتم الاتفاق عليها مع رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية ، ولا ريب فى أن هذه النصوص قيدت الى درجة غير مألوفة من حرية الحكومة الكويتية فى شئونها الداخلية والخارجية (١) ، وفرضت عليها التنازل عن سيادتها على بعض الأجزاء من الأرضى الكويتية الى أمريكا . ولكن لما كانت هذه القيود لم تضع الحكومة الامريكية محل الحكومة الكويتية كالسلطة العليا فى تشريع القوانين وتنفيذها ضمن الأرضى الكويتية ، فان هذه النصوص لم تؤثر على سيادة كوبا (٢) .

لكن الوضع ليس على هذا النحو من السهولة بالنسبة الى المسادة الثالثة من معاهدة هافانا التى تنص على ما يلى : « توافق حكومة كوبا على أن فى وسع حكومة الولايات المتحدة الامريكية أن تمارس الحق فى التدخل لحماية استقلال كوبا ، وللابقاء على طراز الحكم الصالح لحماية الأرواح والممتلكات والحريات الفردية فى البلاد » ويعطى هذا النص للولايات المتحدة ، الحق فى أن تتسلم الحكم فى كوبا ، وأن تقضى على السيادة الكويتية فى أوضاع عامة تجعل هذا الحق وقفا على مشيئة الولايات المتحدة فى هذا الصدد ، كلية وبلا حدود أو قيود . ولو أرادت حكومة الولايات المتحدة أن تفيد من هذا الحق الى أقصى مداه ، وأن تفرض سيطرتها بصورة دائمة على الحكم فى كوبا ، فان كوبا ، لن تكون فى هذه الحالة أكثر سيادة من

(١) لا ريب فى أن مثل هذه الشروط المهيئة التى فرضتها هذه المعاهدة على الحكومة الكويتية ، والتى ظلت الولايات المتحدة تمارسها ممارسة فعلية فى العهد السابق فى كوبا ، منتقصة من حريتها ، وفارضة عليها امبرياليتهما الاقتصادية ، هى من أهم الأسباب التى أدت الى الثورة فى كوبا ، وقيام الكاستروية . ولا ريب أيضا فى أن هناك معاهدات كثيرة ماثلة بين الولايات المتحدة وبين عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية . تبجلها فى موقف الوصى على سياساتها الداخلية والخارجية ، وهى ما بدأت شعوب أمريكا اللاتينية تحاول التخلص منها ، بعد أن تحقق للكاستروية انتصارها .

(٢) أنا أختلف مع المؤلف فى هذا القول . الا اذا كان ما يعنيه بالسيادة هو السيادة الشكلية ليس الا ، فهذه النصوص تنتقص فى الواقع والحقيقة من سيادة كوبا ، وتجعلها فى موضع التبعية للولايات المتحدة ، اذ تعطى لها حق الاشراف على شئونها الداخلية والخارجية ، وهى توغل فى فرض هذه السيادة ايغالا كبيرا يفوق حتى ما كانت الدول الاستعمارية تفرضه فى معاهدات الحماية على الدول التى تمنحها الاستقلال الصورى .

(العرب)

الأقاليم الهندية في ظل الحكم البريطاني (١) • ولو أن الولايات المتحدة ، امتنعت من الناحية الأخرى عن استخدام هذا الحق الذي تنص عليه المادة الثالثة من معاهدة هافانا ، فإن سيادة كوبا كانت ستظل سليمة لم تمس ، لأن الحكومة الكويتية كانت ستظل فعلا في عمليات سن القوانين وتنفيذها ، حرة دائما من السيطرة الأجنبية ، مهما كانت الاحتمالات القانونية لهذه السيطرة الأجنبية •

لكن الولايات المتحدة أفادت بالفعل من الحق الذي نصت عليه المادة الثالثة من معاهدة هافانا ، وأخضعت الأرض الكويتية لاحتلالها العسكري بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٩ • وكانت القوات المسلحة الأمريكية ، لا الحكومة الكويتية ، هي التي تمارس السلطة الفعلية ضمن الأرض الكويتية ابان تلك الفترة • ولهذا لم تعد الحكومة الكويتية ذات سيادة على الاطلاق في تلك الآونة • وقد اعتمد تقرير ما اذا كانت الحكومة الكويتية قد استعادت سيادتها فوراً بعد جلاء القوات الأمريكية في عام ١٩٠٩ ، على تقويم النيات السياسية المقبلة للحكومة الأمريكية بالنسبة الى كوبا • ويمكن الرد على هذا التساؤل بالاجاب القاطع ، في حالة واحدة ليس الا ، وهي أن تكون حكومة الولايات المتحدة قد أوضحت في عام ١٩٠٩ ، ايضاحاً قاطعاً ، بأنها ستمتنع في المستقبل ، عن الافادة من المادة الثالثة من معاهدة كوبا وتطبيقها • أما في حالة عدم وجود مثل هذا الايضاح للنيات المقبلة ، فإن الرد على هذا السؤال في عام ١٩٠٩ ، يمكن أن يستمد من الايحاءات التي كانت تظهر عن اتجاهات السياسة الأمريكية في المستقبل ، فهل كان من المحتمل أن تسير الولايات المتحدة على سياسة الامتناع هذه بالرغم من حقوقها التعاهدية في التدخل في الشئون الكويتية؟ لو كان هذا من المحتمل ، لعادت السيادة في كوبا الى الحكومة الكويتية • أو هل كان من المتوقع أن تسير الولايات المتحدة من الناحية الأخرى ، على سياسة اللجوء الى المادة الثالثة من المعاهدة ، لتقرير كافة الخلافات التي قد تنشأ بينها وبين الحكومة الكويتية لمصلحتها ؟ في مثل هذه الحالة تكون السلطة العليا داخل الأراضي الكويتية قد انتقلت الى الولايات المتحدة • ولم يرد على هذا السؤال ، بشكل قاطع محدود على أي حال الا في معاهدة الواحد والثلاثين من مايو عام

(١) اذا كانت الولايات المتحدة لم تفرض سيطرتها الشكلية الدائمة على كوبا في عهدنا السابق ، كما كانت بريطانيا تفعل في مستعمراتها ، فإن ذلك يعود الى الخلاف بين أسلوبيين في الامبريالية ، ولا يعود في الواقع الى خلاف في المبادئ أو المفاهيم •
(العرب)

١٩٣٤ ، التي ألغت المادة الثالثة من معاهدة كوبا ، وأعادت الى حكومة كوبا سيادتها الكاملة (الامريكية) (١) .

وقد يضيّق بنا المجال هنا عن تحليل الوضع الذي كان قائما بين عامي ١٩٠٩ و ١٩٣٤ ، لتقرير المكان الذي كانت تمثل فيه السيادة في كوبا في تلك الفترة . لكن ما يهمنا هنا أكثر من أى شىء آخر ، هو أن نذكر أن ممارسة السيادة حقيقة سياسية تحددها التعابير القانونية وتعينها . ولهذا فإن تقريرها قد يعتمد أيضا على تحولات متدرجة في ممارسة السلطان السياسى من حكومة الى حكومة أخرى . ويمكن اكتشافها على أى حال ، عن طريق تقويم الوضع السياسى ، لا عن طريق تفسير النصوص القانونية (٢) .

٣ - سبق لنا أن بينا حتى الآن أن كم الالتزامات القانونية التي تربط الدولة نفسها بها ، فى علاقاتها مع الدول الأخرى ، لا يمكن أن يؤثر وحده على سيادتها ، لكن هذا القول يتطلب المزيد من الايضاح على ضوء المناقشة السابقة ، وبالرغم من صحة القول بأن الدولة لا تفقد سيادتها عن طريق تحديد حريتها فى العمل ، بعقد عدد كبير من المعاهدات الدولية ، فانها تفقد هذه السيادة ، اذا لم تعد حريتها فى العمل ، تتسع لتشمل أعمال سن القوانين وتشريعها التي بدونها لا يمكن لأية حكومة فى ظل الأوضاع المعاصرة أن تحتفظ بسلطانها ضمن أراضيها القومية . ويعنى هذا بعبارة أخرى أن كم الالتزامات القانونية لا يقرر موضوع السيادة . وانما يقررها تأثير هذه الالتزامات على نوعية السيطرة الحكومية السياسية ، وهناك ثلاثة أمثلة تاريخية توضح هذه القضية تمام الايضاح ، وهى موقف الدول فرادى فى ظل الاقتراح الأمريكى بفرض الرقابة الدولية على الطاقة الذرية ، والعلاقات بين الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن والدول الأخرى الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وأخيرا موقف الدول فرادى من الانحرافات عن مبدأ الاجماع فى المنظمات الدولية الأخرى غير مجلس الأمن .

(١) لكن كوبا ظلت بعد هذه المعاهدة فى موقف التبعية من الحكومة الأمريكية بفضل سلطانها الاقتصادى عليها ، وبفضل قاعدة جواتنامو البحرية العسكرية التي أقامت على أرضها ، الى أن قامت ثورة كاسترو فحررت البلاد تحريرا كاملا من السيطرة الأمريكية .

(العرب)

(٢) يمكن اختبار قيمة القاعدة التي بحثنا فيها فى النص ، بتحليل الأوضاع فى بعض البلاد ، كدول جامعة الشعوب العربية ومصر (قبل استقلالها طبعا) ، والفلبين فى مختلف الفترات والمراحل التاريخية .

(المؤلف)

(١) الاقتراح الأمريكى للرقابة الدولية على الطاقة الذرية

يمكن تجزئة الاقتراح الأمريكى للرقابة الدولية على الطاقة الذرية ، والمسمى بمشروع انشميسون - باروخ - ليلينثال لعام ١٩٤٦ ، بالنسبة الى أهداف بحثنا الى جزأين ، الادارة والرقابة كجزء ، والاجراءات التنفيذية كجزء آخر . ونص الاقتراح على اقامة وكالة دولية يطلق عليها اسم سلطة التطوير الذرية . وستكون مهمتها ، منع صناعة الأسلحة الذرية واستخدامها فى اعمال الدمار الشاملة ، وتشجيع استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية . وعلى السلطة رغبة منها فى تحقيق اهدافها ان تفرض « رقابة ادارية أو ملكية لجميع أعمال الطاقة الذرية التى قد تؤلف خطرا على أمن العالم » وان يكون لها الحق فى « السيطرة والتفتيش والترخيص لجميع نشاطات الطاقة الذرية الاخرى » ، أى تلك التى توجه لأهداف سلمية . ويمكن على سبيل القول بان الاقتراح الأمريكى يعطى السلطة المقترحة الصلاحيات التالية :

(أ) الحصول على الإشراف الكامل والشامل ، أو على ملكية جميع موارد اليورانيوم والثوريوم وغيرها من المواد التى تؤلف مصادر للطاقة الذرية حيثما وجدت ، فى كميات يمكن أن تكون خطيرة ، سواء أكانت على شكل مواد أولية ، أم مواد مستخرجة أو مكررة أو أى شكل آخر .

(ب) القيام بأبحاث وتحريات مستمرة وأعمال مسح لمصادر الطاقة الذرية فى جميع أرجاء العالم ، كإجراء يساعد الممارسة الصحيحة لأعمال السلطة الأنفة الذكر ، أو غير ذلك من مهامها وصلاحياتها .

(ج) الحصول على جميع التسهيلات اللازمة لإنتاج اليورانيوم (٢٣٥) والبلوتونيوم ، وغيرها من المواد القابلة للتدوير ، وإقامة هذه التسهيلات وحيازتها وإدارتها إدارة كاملة وشاملة ، طبقا لما تعدده السلطة نفسها ، وتأمين كميات من المواد القابلة للتدوير ، تكفى لتحقيق أهداف السلطة .

(د) تحديد وتقرير جميع المرافق والنشاطات الأخرى فى حقل الطاقة الذرية بالطريقة التى يوضحها الميثاق ، والتى تؤلف خطرا ، اذا لم تكن إشراف السلطة وراقبتها ، والإشراف والسيطرة الادارية الكاملة على جميع هذه النشاطات والمرافق .

(هـ) الحق فى الوصول بحرية الى جميع المرافق الأخرى والقدرة على السيطرة عليها وترخيصها وتفتيشها ، اذا كانت هذه المرافق تملك أو تستخدم أو تنتج المواد التى تؤلف مصدرا للطاقة الذرية ، وجميع النشاطات الأخرى التى تستخدم أو تنتج أو تستطيع استخدام الطاقة الذرية وإنتاجها .

(و) الحق الوحيد فى البحث العلمى فى حقل التفجيرات الذرية .

(د) تعزيز وتشجيع الاستثمار الاخطر والتوزيع الواسع للطاقة الذرية لأهداف
نافعة بموجب ترخيصات خاصة تصدرها السلطة او أية اجراءات مناسبة
أخرى .

(ح) مع التقيد بنصوص المعاهدات والميثاق ، الحق في اتخاذ الاجراءات الضرورية
الأخرى واصدار النظم والقواعد المتعلقة بأعمالها (١) .

ولعل الظاهرة البارزة في هذه النصوص ، هي الفناء مبدأ
« اللانفاذية » للأرض القومية ، وذلك من ناحية انتاج الطاقة الذرية في
جميع المجالات المعنية واستخدامها . فلا وجود للمحدود القومية عند
« سلطة التطوير الذرية » . وفي وسع رجالها ان يذهبوا حيث يشاءون
مفتشين ، ومراقبين ومسيطرين ، وقائمين بالبحوث العلمية ، ومقيمين
الانشاءات ومنتهجين ومصدرين التعليمات والقواعد والانظمة . . انه « عالم
واحد » بالنسبة اليهم ، يمارسون فيه السلطة العليا في سن القوانين ،
شريطة التقيد بالميثاق المقترح للسلطة الذرية ، أى الذى يجرى بموجبه
تأليف هذه « السلطة » وقيامها بأعمالها كاية وكالة حكومية أخرى .
فهل تغدو « السلطة » والحالة هذه حكومة عالمية تمارس صلاحياتها ضمن
اراضى الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة ، فتبطل بذلك سيادة هذه
الدول الموقعة ؟ ان الرد على هذا السؤال يعتمد على التوزيع الفعلى
للسلطان بين « السلطة الذرية » وبين الحكومات القومية التى ستقوم بإداء
واجباتها ضمن أراضيها .

واذا جاز للانسان ان يفترض ، كما يفترض البعض حقا ، ان الطاقة
الذرية ، ستصبح عما قريب المصدر الرئيسى للقوة فى حضارتنا وان
أعمال التفتيش والمراقبة والاشراف ، لا يمكن ، اذا أريد لها ان تكون
فعالة ، ان تنحصر فى المصادر المعروفة من المواد الأولية والطاقة ، بل
يجب أن تشمل جميع المؤسسات الصناعية عند الدول الموقعة على
الميثاق المقترح ، كمواضع محتملة لابعائها ، فلا يمكن للانسان ان ينكر
والحالة هذه كحقيقة سياسية ، ان سلطان « السلطة الذرية » ستكون هي
العليا والمتفوقة ، فى المناطق التى تعمل فيها . وفى مثل هذه الحالة ،
لا بد أن تفقد جميع الحكومات القومية ، سيادتها ، مهما كان استقلالها
الذاتى عظيما وواسعا فى جميع المجالات الأخرى غير مجال الطاقة الذرية
وبينما تظل مهمة السلطة الذرية محصورة فى ناحية واحدة معينة من
النشاط الحكومى ، فانها تصبح هي المسيطرة والمتفوقة فى ذلك الميدان ،

(١) - وثائق الأمم المتحدة - لجنة الطاقة الذرية رقم (١) ١٤ يونيو ١٩٤٦ .

وتحتل مكانة بارزة في الصناعة والاقتصاد والعلم والنشاطات الاجتماعية والحياة السياسية للدول المعنية . وتصبح هذه الدول كلها ملتزمة التزاما قانونيا ، بموجب الميثاق العالمى المقترح للطاقة الذرية ، بان تخضع فى النهاية جميع أنشطتها القومية والمهمة على الصعيد الاجتماعى لأوامر السلطة وإجراءاتها . وسيكون للسلطة الذرية بموجب سلطاتها القانونية التى يخولها إياها الميثاق . السلطة العليا ضمن الاراضى الاقليمية القومية للدول الموقعة على الميثاق وتكون بذلك هى صاحبة السيادة .

أما اذا افترض الانسان على أى حال ، كما يميل معظم المراقبين الى الافتراض ، بأن المهام الادارية ، والاشرفية للسلطة ، ستظل ، فى المستقبل القريب على الأقل محصورة حصرا دقيقا فى العمليات الفعلية وفى تأثيرها على الحياة القومية للدول الموقعة ، فان حكومات هذه الدول ، ستحتفظ بمزية حاسمة فى موضوع توزيع السلطان ، وبذلك لا تفقد سيادتها بموجب الانشطة الادارية والاشرفية للسلطة الذرية . ولن تختلف صلاحيات هذه السلطة فى مثل هذه الحالة عن صلاحيات المنظمات الدولية الاخرى وسلطانها ، كسلطة الدانوب الدولية (١) التى كانت تمارس سلطات معينة ضمن الاراضى الاقليمية للدول المشتركة فيها ، وان كانت أنشطتها ، لا تؤثر نتيجة الطبيعة المحدودة للغاية لصلاحياتها ، على سيادة هذه الدول المعنية ولا تمسها .

ولا يختلف الوضع بالنسبة الى تنفيذ قرارات السلطة الذرية ، اختلافا أساسيا عن الوضع الذى رأيناه بالنسبة الى مجالى الادارة والرقابة ويجعل الاقتراح الأمريكى من مجلس الأمن الدولى للأمم المتحدة الوكالة التنفيذية الاولى لقرارات السلطة . وهو يتصور اشكالا من الاجراءات التنفيذية تطبق بصورة خاصة على الانتاج المحظور ، وعلى استخدام الطاقة الذرية ، وهى اجراءات لم ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة بصورة واضحة جلية . لكن مجلس الأمن الذى يعمل طبقا لما عنته الولايات المتحدة فى اقتراحها ، لا يشبه مطلقا مجلس الامن الذى تصورته الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من ميثاق الامم المتحدة . فلقد أصرت الولايات المتحدة على ان حق النقض (الفيتو) المعطى للأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، يجب ألا يطبق مطلقا على التدابير والاجراءات التنفيذية التى يجب أن يعمل معها فى حالة مخالفة قرارات السلطة . وأصرت كذلك على ان

(١) تأسست هذه السلطة بمقتضى معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ لتتولى ادارة الشطر الفعلى

من النهر ، وقد خرجت ألمانيا منها فى عام ١٩٣٦ ثم انحلت نهائيا فى عام ١٩٤٠ .

(المرب)

أى اقتراح بمجموع سبعة أعضاء من المجلس لا فرق بين عضو دائم وغير دائم ، يجب أن يكون كافيا لدفع أجهزة التنفيذ للأمم المتحدة الى العمل والحركة . وقد عني هذا الاقتراح بعبارة أخرى ، انه لو اقترعت سبع دول من مجموع اعضاء مجلس الأمن الذين يعدون أحد عشر ، على وجوب تطبيق اجراء تنفيذى معين من بعض الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة أو منها كلها ، ضد دولة أخرى ، فان جميع الدول الاعضاء ملزمة الزاما قانونيا بتنفيذ ذلك القرار الذى اتخذه مجلس الأمن . ويجعل اقتراح الولايات المتحدة من مجلس الأمن ، وكالة مركزية أعلى من الدول القومية ، على صعيد تنفيذ قرارات سلطة التطوير الذرية .

والمعروف أن مجلس الأمن لا يملك فى حد ذاته وسائل التنفيذ ، بل ان عليه أن يلجأ الى الاجراءات التى تتخذها السلطة وعلى اخلاص الدول الاعضاء فى أداء التزاماتها القانونية بموجب المادة الواحدة والاربعين وما يتلوها من مواد ميثاق الأمم المتحدة . واذا ما طبق هذا الشرط الاخير، فلن تظل هناك عقبة مادية فى طريق الاجراءات التنفيذية الفعلية . اذ مع زوال اجماع الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن كشرط أساسى فى اجراءات التنفيذ . وهو شرط يصعب تحقيقه كما سبق لنا أن رأينا ، فى جميع الظروف والاضاع ، بل وهو مستحيل الآن كل الاستحالة ، تزول العقبة الكأداء التى تقف فى طريق هذه الاجراءات التنفيذية . ويصبح مجلس الأمن فى مثل هذه الحالة نظريا وعمليا ، أى من ناحيتى القانون والتطبيق ، السلطة العليا بالنسبة الى تنفيذ قرارات سلطة التطوير الذرية .

وهنا يبرز السؤال عما اذا كانت هذه الترتيبات ستجعل من مجلس الأمن الوكالة التنفيذية لحكومة عالمية ، تتجاوز حدود السيادة القومية وتتفوق عليها ، أو لا . لكن الرد على هذا السؤال ، يجب أن يكون أيضا على ضوء توزع السلطان بين مجلس الأمن والحكومات القومية . وهنا تنطبق الاعتبارات السابقة التى بحثناها ، والمتصلة بموضوعى الادارة والاشراف . فلو أصبحت الطاقة الذرية هى المسيطرة على كل شئ ، والشاملة لكل مجال . والمتفوقة فى أهميتها ، فان السيادة لا بد وأن تنتقل من الحكومات القومية الى حكومة عالمية ، تتألف من سلطة التطوير الذرية ومن مجلس الأمن الدولى . أما اذا ظل أثر الطاقة الذرية من الناحية الاخرى ضعيفا ، وظلت أهميتها محدودة تحديدا كبيرا ، فان مجلس الأمن سيظل منفذا دور أى من الوكالات الدولية المتخصصة . ويملك عن طريق الاتفاق المشترك السلطة على أن يطلب الى الدول على انفراد ، أداء بعض الاجراءات التنفيذية المحدودة .

ب - الاقتراع بالأغلبية في المنظمات الدولية

كثيرا ما قيل ، ان الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة ، قد احتفظت للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بسيادتهم بينما انتزعت هذه السيادة من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ولا ريب في أن نص هذه الفقرة نفسها في المادة المذكورة ، هي التي توحى بمثل هذا التفسير ، اذ ان مبدأ الأغلبية يحل بالنسبة الى العلاقات بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وبين أعضاء هذا المجلس جميعا وبين الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة محل مبدأ الاجماع . ويعنى هذا بعبارة أخرى ان « موافقة أصوات سبعة من أعضاء مجلس الأمن ، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة » تلزم جميع الأعضاء الآخرين في المجلس ، كما تلزم جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ايضا . فلو كان في مكنة هذا الاقتراع بالأكثرية ، أن يضع اجهزة تنفيذ القوانين لدى الدول الاعضاء فرادى تحت تصرف الأمم المتحدة لتطبيقها ضد أى من الدول المشاكسة والمعاندة ، فان مجلس الأمن يصبح صاحب السلطة العليا على الدول الاعضاء التي ليست من الأعضاء الدائمين في المجلس . ويكون المجلس في هذه الحالة ، لا حكومات هذه الدول ، صاحب السيادة . ولكن بينما تكون هذه النتيجة ممكنة من الناحية القانونية بموجب الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة ، بالاشتراك مع المواد التاسعة والثلاثين والواحدة والأربعين والثانية والأربعين من الميثاق (١) ، فان تحقيقها فعلا ، يعتمد على ثلاثة شروط سياسية لا يوجد أى منها في الوقت الحاضر ، ولا يحتمل ان توجد في وقت واحد في المستقبل القريب ايضا .

أول هذه الشروط ، ان يكون هناك اجماع بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، كمظهر قانوني للانسجام السياسى بينهم ، وليتمكن المجلس من البروز كجهاز عامل لتطبيق القوانين وتنفيذها . أما الشرط الثانى فهو ان تكون القوات العسكرية التي تتعهد الدول الاعضاء بموجب المادة الثالثة والأربعين وما يتلوها من مواد بوضعها تحت تصرف مجلس الأمن ، ضخمة الى الحد الذى يجعل قوات الأمم المتحدة التي يجب توفيرها في أية نقطة معينة ، متفوقة تفوقا كاملا على قوات الدولة المخالفة للقانون . ويعنى هذا أن من الواجب توزيع القوات العسكرية في العالم بحيث تكون قوات الأمم المتحدة أقوى من القوات القومية لاية دولة واحدة

(١) راجع نصوص هذه المواد في ذيل الجزء الأخير من هذا الكتاب .

أو أية مجموعة من الدول • ويقضى الشرط الثالث ، بأن تنفذ كل دولة من الدول الاعضاء التزاماتها بموجب الميثاق ، ولا سيما بموجب الاتفاقات العسكرية بمنتهى الصديق والاخلاص • وعلى الدول كلها أن تضحي بمصالحها القومية في سبيل المصلحة العامة للأمم المتحدة كما يحددها مجلس الامن • ولو تحققت هذه الشروط الثلاثة اليوم ، أو كان في الامكان تحقيقها في المستقبل القريب ، فان في وسع المرء ان يقول ان ميثاق الأمم المتحدة قد أزال ، أو انه في طريق ازالة السيادة القومية للدول الاعضاء من غير الدائمين في مجلس الأمن • لكن المفهوم القانوني وحده للسيادة ، يستطيع تجاهل هذه الشروط ذات الطبيعة السياسية ، واستخلاص النتائج التي يريدها من النصوص القانونية ليس الا •

وكثيرا ما نسمع ايضا من يقول نتيجة اتجاهات قانونية مماثلة في الرأي ، أن اللاتكافؤ في التمثيل ، وقرارات الاغلبية في الوكالات والجهزة الدولية ، يتعارضان مع سيادة الدول المعنية تمام التعارض • ولقد كانت هذه الاقوال وما صاحبها من حجج هي التي قضت على جميع الاقتراحات لاقامة محكمة عدل دولية أصيلة وصحيحة في مؤتمرى السلام في لاهاي بالفشل • واستخدمت هذه الحجج أيضا ، وعلى نطاق واسع في الاعتراض على انضمام الولايات المتحدة الى عصبة الأمم والى محكمة العدل الدولية الدائمة • لكن مثل هذا التأكيد العام المقتصر الى التخصيص ، يحتاج الى بعض المزايا السياسية لتأهيله ، وهي مزايا يكون التمثيل اللامتكافئ وحكم الاغلبية على ضوءها ، متناقضين أو غير متناقضين مع السيادة • ويعتمد تقرير وجود التناقض او عدمه على ما اذا كان هذا الانحراف عن قاعدة الاجماع • قد نقل او لم ينقل السلطة العليا من الحكومات القومية الى وكالة دولية •

وبالاضافة الى محكمة العدل الدولية التي يستحيل فيها كما سبق لنا ان رأينا تحقيق مبدأ الاجماع ، هناك عدد كبير من الوكالات والجهزة الدولية التي تؤدي اعمالا تشريعية وادارية وتنفيذية ، وتنحرف عن مبدأ الاجماع ولا تلتزم به • فهناك عدد من المنظمات الادارية الدولية كاتحاد البريد العالمى ، والاتحاد البرقى الدولى ، واتحاد المواصلات اللاسلكية ، والمكتب الدولى للموازين والمقاييس ، سمحت للمستعمرات التابعة لبعض الدول الاعضاء بالاشتراك فيها مع اعطائها حق الاقتراع ، مما يعطى لكل واحدة من هذه الدول ذات المستعمرات • الحق في أكثر من صوت واحد • وهناك منظمات دولية اخرى كالاتحاد الدولى للمواصلات السلكية ، يسمح لبعض الدول لاسباب سياسية واضحة ، باكثر من صوت واحد ،

بالإضافة الى اصوات المستعمرات التابعة لها . وهكذا فان المادة الواحدة والعشرين من النظام الداخلى لمؤتمر مدريد لعام ١٩٣٢ ، وهو النظام الذى أقره مؤتمر القاهرة لعام ١٩٣٨ ، كنظام داخلى عام لجميع مؤتمرات المواصلات السلوكية التالية قد منح ثلاثة اصوات لكل من فرنسا وبريطانيا (بما فيها الهند) ، وصوتين لكل من بلجيكا والمانيا وايطاليا واليابان وهولندا والبرتغال والاتحاد السوفياتى وأسبانيا والولايات المتحدة الامريكية ، مع صوت واحد ليس الا ، لجميع الدول الاخرى .

وتقرر عدة منظمات دولية القوة الاقتراعية للدول الاعضاء فيها على أساس اشتراكاتها المالية فى موازنتها . وقد منح المؤتمر الذى عقد لاقامة مؤسسة الزراعة الدولية على هذا الاساس ، بريطانيا اثنين وعشرين صوتا ، والولايات المتحدة واحدا وعشرين وفرنسا تسعة عشر صوتا وهلم جرا . وتربط الاتفاقات الدولية التى أبرزت صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتنمية الى حيز الوجود ، بين قوة الدولة العضو الاقتراعية وبين اسهامها المالى فى موازنتيهما . وكان من نتيجة هذا ان اصبحت الولايات المتحدة تملك فى هاتين المنظميتين قوة اقتراعية تعادل مائة ضعف ما تملكه اقل الدول اسهاما فى الموازنتين المذكورتين .

ويظل أوضح التحديات لقاعدة الاجماع على أى حال ، النص الصريح الواضح على قاعدة الاغلبية . ويوجد هذا النص على سبيل المثال فى اتحاد البريد العالمى ، واللجنة الدولية لنهر الدانوب ، ومنظمة الزراعة والاعذية الدولية ، والمنظمة الدولية للطيران المدنى والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة . وتنص المادة الثامنة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة ، على صوت واحد فى الجمعية العامة لكل دولة من الدول الاعضاء ، وان تؤخذ القرارات باغلبية الدول الحاضرة والمقترعة . أما القرارات التى تعتبرها الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة ، من « المسائل الهامة » فتتطلب اغلبية الثلثين .

ويمثل مجلس الأمن الدولى تكوينه وفى اجراءاته الاقتراعية خروجاً على مبدأ المساواة فى القوة الاقتراعية . وتنص المادة السابعة والعشرون من الميثاق على أن لكل دولة عضو فى مجلس الأمن صوتاً واحداً ، وعلى ان قراراته فى المسائل الاجرائية تكون باقتراع على الموافقة يصدر عن سبع من مجموع دوله الاحدى عشرة . لكن العضوية الدائمة تضافى على الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة بموجب المادة الثالثة والعشرين تفوقاً آلياً ترتيباً فى قرارات المجلس على

الدول غير الدائمة الست فى عضوية المجلس ، والتي تنتجها الجمعية العامة لمدة عامين . ويتعزز هذا التفوق تعزيزا كبيرا بحق الاعضاء الدائمين فى نقض القرارات غير الاجرائية التي يتخذها مجلس الأمن تنفيذًا للفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين .

ويجب أن يستلهم تقويم الاثر الذى يتركه هذا الخروج عن مبدأ المساواة فى القوة الاقتراعية على سيادة الدول المعنية أيضا توجيهه من القاعدة التي تعدد المكان الذى توجد فيه سلطة سن القوانين واصدارها فى اراضى تلك الدول ، نتيجة هذا الخروج عن مبدأ المساواة . والشئ البالغ الاهمية هنا ايضا ، هو تحديد نوعية المسائل المختلفة والمنظمات التي تتعدهم فيها المساواة فى الاقتراع ، لا تحديد كمها أو عددها . فهناك حقيقة واقعية ، وهى ان التزام اية دولة التزاما قانونيا بتنفيذ قرار الاغلبية فى أية منظمة دولية بالنسبة الى تحديد ثمن الطوابع على الرسائل فى المواصلات الدولية ، لا يؤثر على نوعية تلك الدولة بوصفها صاحبة السلطة العليا فى سن القوانين وتنفيذها فى اراضيها القومية . لكن الدولة تكون قد وافقت على التخلي عن حريتها فى العمل فى ناحية معينة، كانت حقوقها السيادية تضمن لها ، لو لم تقم هذه الموافقة ، استمرار هذه الحرية . ومع ذلك فان هذه الدولة لا تكون قد تخلت عن سيادتها بأى حال من الاحوال .

ولو خضعت الدولة بموافقتها لاقتراع الاكثرية فى عمل اية وكالة دولية فى قضايا تتعلق بتعديلات الدستور واعلان الحرب وعقد الصلح ، وتقرير حجم القوات المسلحة وطريقة تشكيلها وانشطتها ، وتشكيل الحكومة والسياسات المالية التي تتبعها فان هذه الدولة تكون قد تخلت عن سيادتها . ويكون السلطان السياسى الحاسم ، قد تحمل بموجب الاتفاق الدولى الذى يقيم قاعدة الاغلبية ، من الحكومة القومية الى الوكالة الدولية . ولا تعود الحكومة القومية هى صاحبة السلطة العليا ، وانما تصبح الوكالة الدولية هى السلطة العليا فى سن القوانين وتشريعها فى الاراضى القومية لتلك الدولة .

ويجب أن يكون من الواضح مما قلناه ، ان ليس ثمة مجال فى المسرح الدولى المعاصر ، يسمح للخروج على قاعدة الاجماع بالتأثير على سيادة الدول فرادى . ويحاط الفصل الدولى ، بضمانات وافية تحول بين المسائل ذات الاهمية السياسية البالغة وبين الفصل فيها بقرارات الاغلبية فى المحكمة الدولية . وتستطيع اقتراعات الاغلبية فى المنظمات

الادارية الدولية التصرف فى القضايا ذات الصبغة الفنية ليس الا ، أى القضايا التى لا أهمية لها فى توزيع السلطان بين الحكومات القومية أو بين الحكومات القومية والوكالات الدولية . ولقد تحدث الاستاذ لوتر باخت بمنتهى الحكمة عن موضوع اقتراع الاغلبية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وقال ٠٠ « ويجب فى تقويمنا للآثر الذى خلفه الخروج على مبادئ الاجماع التقليدية فى سيادة الدول الاعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان نذكر ان الجمعية لا تملك أية صلاحيات اتخاذ قرارات تلزم الأمم المتحدة » (١) ، ولا يتناول قرار الاغلبية الدقيق لمجلس الأمن طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين من الميثاق ، الا المسائل الاجرائية التى لا تؤثر على السلطة العليا للدول الاعضاء ضمن أراضيها . أما احتمالات التجاوز على السيادة القومية لسيادة مجلس الأمن التى ينص عليها بصورة قانونية فى الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين فهى عاجزة كما سبق لنا ان اوضحنا عن التحقيق فى الوقت الحاضر ، وفى المستقبل القريب ايضا .

٥ - هل تجزأ السيادة ؟

وصلنا بحديثنا الى آخر بل وأهم نقطة من نقاط سوء الفهم التى اضفت صفة الغموض على مشكلة السيادة فى عالمنا الحديث ، وهى الاعتقاد بان السيادة لا يمكن ان تجزأ . ولا ريب فى ان ايضاح سوء الفهم هذا ، قد يساعدنا فى تقويم الدور الذى تلعبه السيادة ، بل ويلعبه القانون الدولى بوجه عام فى السياسات الدولية المعاصرة ، ولقد سمعنا من يقول المرة تلو المرة ، ان علينا ان « نتخلى عن جزء من سيادتنا » الى اية منظمة دولية حرصا منا على السلام العالمى ، وان علينا ان « نشارك » فى سيادتنا مثل هذه المنظمة ، بحيث يكون لها « قدر محدود من السيادة » بينما نحفظ لانفسنا بجوهر السيادة ، أو العكس بالعكس ، وان هناك دولا تتمتع بما يشبه السيادة أو بنصف سيادة . وسنحاول ان نبين ان مفهوم السيادة المجزأة يخالف المنطق ، وغير معقول من الناحية السياسية ، وانه من العلام البارزة على التباين القائم بين العلاقات الصورية والعلاقات الفعلية القائمة بين القانون الدولى والسياسات الدولية فى النظام الدولى الحديث .

واذا كانت السيادة تعنى السلطة العليا ، فان من المنطق ان تكون

جهتان أو أكثر ، سواء آكانت الجهة منهما تمثل شخصا أم مجموعة من الاشخاص أم جهازا . ذات سيادة فى نفس المكان والزمان . فالسلطة العليا تكون منفوقة بحكم الضرورة المنطقية على كل ما سواها ، ولا يمكن أن تكون ثمة سلطة أخرى أعلى منها ، أو تكافئها وتقف ماثلة لها . واذا كان رئيس الجمهورية الامريكية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة فان من السخف المنطقي ان يقال ، بان هناك شخصا آخر . ولنقل انه وزير الدفاع مثلا ، يشترك معه فى السلطة العليا على القوات المسلحة . وقد يقسم الدستور السلطة العليا بين الموظفين على أسس علمية ، كما كانت السلطة العليا تقسم فى عقائد القرون الوسطى بين البابا والامبراطور ، كأن يكون رئيس الجمهورية مثلا ، مسئولا مسئولية عليا عن تنظيم القوات المسلحة وتموينها ، وأن يكون وزير الدفاع مسئولا عن عملياتها العسكرية . ولو صح ان هذا التقسيم الفعلى فى السلطة قائم حقا ، وكان هناك توزع فى المهمات والواجبات ، فلن يكون ثمة قائد أعلى ، اذ لن يكون هناك من يملك فى يديه السلطة الكاملة المطلقة والشاملة على القوات المسلحة . ولا يمكن لمنصب القائد الأعلى ان يكون قائما او موجودا من الناحية المنطقية . فاما ان يكون رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، ويكون صاحب السلطة المطلقة ، أو يكون هناك شخص آخر يتولاها ، او لا يكون على الاطلاق . ومثل هذه الاحتمالات البديلة ، مفهومة من الناحية المنطقية ، وان كان بعضها على الاقل ، ليس عمليا من الناحية السياسية . لكن الحقيقة السليمة منطقيا ، والعملية سياسيا ، هى انه لا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية وشخص آخر ، فى الوقت نفسه . قائدين مطلقين للقوات المسلحة ، ويملكان فى وقت واحد سلطات نهائية .

ولا ريب فى ان دراسة ما تؤديه السلطة ذات السيادة فى الدولة من مهام سياسية فعلية ، ستوضح لنا ان السيادة لا يمكن أن تجزأ من ناحية الواقع السياسى . فالسيادة تجسد السلطة العليا فى سن القوانين وتنفيذها . وتكون السلطة ضمن الدولة هى العليا وهى صاحبة السيادة بعبارة أخرى ، اذا كانت المسئولية تقع عليها فى حالة وقوع خلاف بين الجهات التى تسن القوانين ، فى اتخاذ القرار النهائى الملزم ، واذا كانت هى المسئولة النهائية عن تنفيذ قوانين البلاد فى حالة وقوع أزمة فى التنفيذ كقيام ثورة أو حرب أهلية . فهذه المسئولية لابد أن تكون متركزة فى ناحية واحدة او غير موجودة على الاطلاق . اذ لا يمكن ان تتركز هنا ، وهناك فى وقت واحد . ولقد ذكر القاضى سوثرلند فى

قراره فى القضية التى اثيرت بين الحكومة الامريكية وبين « اتحاد كيرتيس رايت للتصدير » ما نصه ٠٠ « لا يمكن للسيادة ان تبقى اذا لم تكن هناك ارادة عليا ماثلة فى مكان ما ٠ ولا يمكن لمكان السيادة ان يظل موضع الشك ومفتقرا الى التحديد » (١) ، ولو لم تكن السيادة متركزة فى جهة معينة ، وهناك بعض الدساتير كدستور الجمهورية الفرنسية الرابعة مثلا ، لا تحدد مكان السيادة ، فان احدى السلطات الدستورية فى اوقات الازمات الدستورية ، لا بد أن تفتصب المسؤولية ، والا خلقت الثورة شخصا ك نابوليون مثلا أو جهة كمجلس مفوضى الشعب ، لحمل السلطة العليا ، وانهاء حالة الفوضى ، وتثبيت دعائم الأمن والنظام . أما اذا كان موضع السيادة محاطا بالغموض والابهام ، لان الدستور نفسه قابل لشتى التفسيرات المختلفة بصدد تلك النقطة بالذات ، فان الصراع ، السياسى أو العسكرى بين المطالبين بالسلطة العليا لا بد أن ينشأ وان يقرر هذه القضية بشكل أو بآخر ٠ ولا ريب فى ان الصراع الذى وقع بين الحكومة الامريكية الاتحادية وبين حكومات بعض الولايات والذى ادى الى الحرب الاهلية ، التى فصلت فى القضية لمصلحة الحكومة الاتحادية ، يعتبر نموذجا بارزا لهذا الوضع الذى نتحدث عنه ٠

ولم يشك أحد من اعضاء المؤتمر الدستورى الامريكى لعام ١٧٨٧ باستثناء عضو واحد (٢) فى الحقيقة البسيطة المجردة ، وهى ان من السخف المنطقى ، واللاعلمية السياسية القول بتجزئة السيادة ٠ فلقد كان هناك من يؤمن بأن السيادة يجب أن تكون فى حكومات الولايات ، وكان هناك من يؤمن بأنها يجب ان تكون فى حكومة مركزية ، ولكنهم جميعا كانوا على قناعة من انها يجب ان تكون هنا او هنالك ، وانها لا يمكن ان تجزأ بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات ٠ وكتب ماديسون (٣) الى راندولف فى الثامن من ابريل عام ١٧٨٧ يقول ٠٠ « اعتقد ان من النقاط الاساسية ، ان الاستقلال الفردى للولايات يتعارض تعارضا كاملا ومطلقا مع فكرة السيادة المجتمعة » (٤) ، وأعلن جيمس ويلسون فى خطاب القاء

(١) القرار رقم ٢٩٩ ، مجموعة القرارات الامريكية ٣٠٤ ص ٣١٦ و ٣١٧ (١٩٣٦) ٠

(٢) العضو هو الدكتور ويليام جونسون ٠ راجع (مناقشات اقرار الدستور الامريكى ، المجلد الخامس) واشنطن ١٨٤٥) ص ٢٢١ ٠

(٣) جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦) - كاتب وسياسى أمريكى ٠ اشترك مع هاميلتون دوجي فى اعداد كتاب « الاتحادى » ٠ أصبح وزيرا للخارجية بين عام ١٨٠١ و ١٨٠٨ فى عهد الرئيس جيفرسون الذى خلقه فى رئاسة الجمهورية بين عامى ١٨٠٩ و ١٨١٧ ٠

(٤) نفس المصدر ص ١٠٧

فى المؤتمر . . « لقد قيل لنا بان سيادة الولايات تعنى المساواة بينها .
ولما كان كل انسان بالفعل هو سيد نفسه ، فان الناس والحالة هذه
متساوون طبيعيا . ولكن هل يستطيع الانسان الاحتفاظ بتساويه مع
الآخرين عندما يصبح عضوا فى حكومة مدنية؟ لا ، انه لا يستطيع . وهذا
ما يحدث بالنسبة الى الولاية ذات السيادة عندما تصبح عضوا فى حكومة
اتحادية ، واذا كانت ولاية نيوجيرسى لا تريد ان تتخلى عن سيادتها ، فان
من العبث التحدث عن حكومة اتحادية » (١) ويقول هامليتون (٢) . .
« لا يمكن لسيادتين أن يتعايشا ضمن الحدود نفسها » (٣) .

لكن ماديسون . كان الرجل الذى أشار باصبعه الى العنصر
الكفى للسلطة السياسية ، كتنقيض الى حد ما للالتزامات التعاهدية ،
وبين الخصائص المميزة لسيادة الحكومة ، وانها تتعارض مع سيادة
الولايات التابعة لها . وراح يعلن فى خطاب ألقاه فى الثامن والعشرين من
يونيو ، فى قاعة المؤتمر .

« يقوم خطأ فى التفكير المستمد من التساوى فى السيادة بين الولايات
فى تشكيل التعاهدات والمواثيق ، فى عنصر الخلط المائل بين المعاهدات حيث
نص على واجبات محددة معينة ترتبط فيها الأطراف المعنية ، وعلى قواعد معينة ،
تتحكم فى القاضعين لها أثناء تعاملهم بصورة متبادلة ، وبين المواثيق التى تنص
على خلق سلطة تكون أعلى من هذه الأطراف اذ تسن لها القوانين اللازمة لحكمها .
فلو قررت فرنسا وانجلترا واسبانيا أن تدخل فى معاهدات لتنظيم شئون الاتجار
ومشاكلها مع امير موناكو ، ومع أربع أو خمس من الدول الأوروبية الصغيرة ذات
السيادة ، فانها لا تتردد مطلقا ، فى معاملتها على أساس المساواة ، ولا تتوانى
لحظة واحدة عن وضع الأنظمة بصورة متبادلة ولكن هل يظل الوضع على حاله ،
فلو قررت فرنسا وانجلترا واسبانيا أن تدخل فى معاهدات لتنظيم شئون الاتجار
لو أن مجلس هذه المعاهدة كان سيتألف من نواب عن الدول المشتركة فيها لهم
السلطة والحق فى جمع الضرائب والأموال ، وتعبئة القوات العسكرية وتقرير
قيمة النقد وما شابه ذلك من الأمور » (٤) .

ولقد ألفت الدساتير الديمقراطية ، ولاسيما تلك التى تتألف من
أنظمة من الكواجيج والمعايير ، سستارا متعمدا من الفموض على مشكلة

(١) نفس المصدر ص ١٧٧ .

(٢) اليكزاندرو هامليتون (١٧٥٧ - ١٨٠٤) - سياسى أمريكى كان عضوا فى المؤتمر الاتحادى
لوضع الدستور ، وكان من أشد المدافعين عن وجوب قيام حكومة مركزية . اشترك مع
ماديسون وجرى فى كتابه «الاتحادى» . عمل وزيرا للمالية وزعيما لحزب الاتحاديين فى
عهد الرئيس واشنطن . وكان له نفوذ ضخم فى الشئون الخارجية والمالية .

(٣) نفس المصدر ص ٢٠٢ و ١٩٩ . كرر الدكتور جونسون نفس الفكرة ، عندما قال « ان
السيادة يجب أن تكون واحدة فى مجتمع واحد » .

(٤) نفس المصدر ص ٢٥٠ راجع أيضا باترسون - نفس المصدر ص ١٩٤ .

السيادة ، وتجاهلت الحاجة الى تعيين مركز للسلطة السيادية بصورة محددة . اذ بالرغم من أن أهم ما تعنى به هذه الدساتير ، خلق الوسائل التى تضمن تحديد السلطان الشخصى والإشراف عليه ، إلا أن أوضح حالة للسيادة المحددة المكان ، هى سلطة شخصية « العملاق » (ليفيانان) التى خلقها هوبس (١) ، والتى جعل منها ، لامصدر القانون وحده ، بل ومصدر السنن الاخلاقية والاعراف ايضا ، وهكذا نجد أن العقائد الدستورية الشعبية ، وهى تخشى ، ولها الحق فى ذلك من السلطان اللامحدود للملك المطلق ، ومن أخطار الحكم الشخصى الفردى ، تخطت بين إخضاع السلطة السيادية للإشراف القانونى وبين الكوابح السياسية بما فيها من ازالة لتلك السلطة . وهى فى محاولتها أن تجعل من الديمقراطية «حكومة قوانين لا اشخاص» تنسى أنه لابد فى كل دولة ، ديمقراطية ام غير ديمقراطية ، من وجود رجل او مجموعة من الرجال ، تلقى على عاتقه او عواتقهم المسؤولية النهائية فى ممارسة السلطة السياسية ، ولما كانت هذه المسؤولية ، تظل كامنة فى الحكم الديمقراطى وغير مرئية فى الاوقات العادية ، ولا تظهر الا فى شبكة الاجراءات الدستورية والقواعد القانونية ، فان الرأى السائد ، هو أن هذه المسؤولية غير موجودة اطلاقا ، وان السلطة العليا فى سن القوانين وتنفيذها ، التى كانت تقع على مسؤولية شخص واحد هو الملك او السلطان ، قد اضحت الآن موزعة على عدد من الاجهزة المنسقة المختلفة فى الحكومة ، وأنه لم يعد هناك نتيجة لذلك ، شخص واحد يحتل السلطة العليا ، او أن هذه السلطة ، يجب أن تكون فى ايدى الشعب فى مجموعه ، وهو عاجز بالطبع عن القيام بأى عمل ، لكن هذه المسؤولية النهائية تفرض وجودها فى اوقات الازمات كما حدث فى عهود لينكولن (٢)

(١) توماس هوبس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) - فيلسوف بريطانى ، درس فى جامعة اكسفورد تلتخص فلسفته السياسية فى كتابه « العملاق » بأن الشهوات والرغبات التى تحرك الانسان ، ولما كان جميع الناس يندفعون فى سبيل تحقيق رغباتهم ، تفقد الايتارية مفقودة ، ويكون الصراع هو أساس الحياة ، ولذا يتحتم على الانسان أن يجد العلاج ، بالاتفاق مع رفاقه على الاذعان لسلطة أقوى وهى الحكومة ، وقد قام بترجمة الالباذة والأوديسا الى الانجليزية .

(٢) ابراهام لينكولن (١٨٠٩ - ١٨٦٥) - رئيس جمهورية أمريكا . واحد الأبطال الوطنيين فى تاريخها القصير . ولد فى ماشوسيتس . ثم انتقل مع والده بعد وفاة أمه الى انديانا .

ولم يتلق العلم فى صباه . زار نيواورليان فثارت نفسه على معاملة العبيد ودرس القانون بعد الخامسة والعشرين ، وأصبح عضوا فى الكونجرس عام ١٨٤٦ ، =

والرئيسين روزفلت (١) وويلسون (٢) ، وتترك للنظريات الدستورية فيما بعد ، المهمة الشاقة في الخلاص من تلك المسئولية المفروضة بعد انتهاء الظروف الطارئة التي فرضتها .

ومن الواجب في الحكومات الاتحادية ، سواء اكانت ملكية ام ديمقراطية ، تأمين الرضا المذهبي لكل دولة من الدول التي اشتركت في تأليف هذا الاتحاد . اذ انها كانت قبل الدخول فيه ذات سيادة مالم يثبت ان فقدتها ، وان كانت عزوفة عن الاعترافات بفقدتها ، وتؤدي الممارسة السياسية لتحقيق هذه الغاية الى تطوير النظام من النفاق الدستوري ، يضيف على موظفي كل دولة من الدول المؤلفة للاتحاد وشعاراتها ، مظاهر التكريم التي لا تكون الا لموظفي وشعارات الدول ذات السيادة ، ويستخدم المفاهيم والوسائل الدستورية التي لا معنى لها الا في الدول ذات السيادة (٣) . ولما كان من المحال من الناحيتين السياسية ، والدستورية انكار الحقيقة الواقعة وهي ان الدولة الاتحادية هي صاحبة السيادة ، ولما كان من المحال من الناحية النفسية الاعتراف ، بأن هذه الدول على انفراد ، لم تعد ذات سيادة ، فان النظرية الدستورية ، تلجأ الى مجرد تجزئة السيادة بين الحكومة الاتحادية وبين الدول التي تؤلفها ، محاولة بذلك ، التوفيق بين الواقع السياسي وبين الاشارات السياسية . وهكذا نجد ان هاميلتون وماديسون ، اللذين كانا قد اعلنا

= وأصبح بعد ذلك رئيسا للجمهورية ، دافع عن حرية العبيد ، وخاض بسببهم الحرب الأهلية التي انتصر فيها .

(١) الرئيسان روزفلت أي ثيودور روزفلت ، وفرانكلين ديلاانو روزفلت . وقد ولد الأول في مدينة نيويورك في عام ١٨٥٨ وتوفي في عام ١٩١٩ . وهو الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة . خاض في عهده غمار الحرب الامبريانية الامريكية ، واشترك في الحملة العسكرية في كوبا . درس في جامعة هارفرد . وكتب عدة مؤلفات منها « التاريخ البحري » و « احتلال الغرب » . أصبح نائبا في عام ١٨٨١ ودعا الى الإصلاح ، انتخب حاكما لولاية نيويورك . ثم نائبا لرئيس الجمهورية في عام ١٩٠١ . وعندما اغتيل الرئيس ماكينلي أصبح رئيسا للجمهورية وأعيد انتخابه ، شقت قناة بناما في عهده ، ونال جائزة نوبل .

أما الثاني فهو الرئيس فرانكلين روزفلت . ولد عام ١٨٨٢ وتوفي في عام ١٩٤٥ انتخب ثلاث مرات للرئاسة . وقد اشترك في الحرب العالمية الثانية .

(٢) وودرو ويلسون (١٨٥٦ ~ ١٩٢٤) الرئيس الثامن والعشرون . اشتهر بنقاطه الأربع عشرة التي قدمها الى مؤتمر الصلح في فرساي . أدخل الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى .

(٣) تشرح الاجراءات الدستورية في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي وفي ألمانيا في ظل دستور ١٨٧١ هذه النقطة شرحا وافيا .

واصرأ على عدم تجزئة السيادة في خطبهما في المؤتمر الدستوري لعام ١٧٨٧ ، راحا يؤكدان بنفس الاصرار ، وبعد نحو من عام ، على مبدأ تجزئة السيادة ، عندما حاولا في المقالات التي نشرها في كتاب « الاتحادى » اقتناع الولايات المختلفة بان فى وسعها الاحتفاظ بسيادتها ، حتى ولو انها تخلت للحكومة الاتحادية عن السلطات السيادية التى نص عليها الدستور الجديد . (١)

ولقد حققت عقيدة السيادة المجزأة تقبلا واسعا النطاق فى ميدان الطلاقات الدولية بسبب الحاجة الماثلة الى اقامة جسر مذهبى بين الواقع السياسى والاثيرات السياسية ، فالدولة القومية من الناحية الاولى ، هى الى حد اكبر من اى وقت مضى المصدر الغالب للقيم القانونية والمعنوية للفرد ، وهى الهدف النهائى الذى يعود اليه فى ولاءاته الدنيوية . ولهذا فقد غدا سلطانها بين الدول الاخرى ، والحفاظ على سيادتها . هما اهم مايعنى به الفرد على الصعيد السياسى فى الشؤون الدولية . لكن هذا السلطان وتلك السيادة . وهما يضطرعان من الناحية الاخرى ، فى ظل الأوضاع الحضارية الراهنة مع سلطان الدول الاخرى وسيادتها ، وهما مصدر الخطر الذى يهدد الوجود الحضارى ، ويهدد معه ، الدول القومية نفسها .

وهكذا نجد ان الانسانيين والساسة ، راحوا منذ الحروب النابليونية يبحثون بمنتهى الشدة والالاحاح عن وسائل تجنب الحروب الذاتية التدمير التى يخطفها الصراع على السلطان بين الدول القومية .

(١) للمزيد من الاطلاع على الظاهرة العامة للتباين بين نظريات السيادة والواقع السياسى للسيادة ، راجع كتاب « تاريخ نظرية السيادة منذ ايام روسو حتى اليوم » لى . اى . ميريام (نيويورك - مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٠٠) حيث يقول فى ص ١٦١ : « ولهذا عكس الدستور الحقائق والنظرية السياسية للعصر فى تجزئته الظاهرة للصلاحيات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، وفى فشله فى تحديد المصدر النهائى للسلطان السيادةى تحديدا واضحا وصريحا » .

راجع ايضا كتاب « مقالات فى الحكم » لايرنست باركر (مطبعة جامعة اوكسفورد لعام ١٩٤٥) حيث يقول فى ص ٨٨ و ٨٩ : « وقد يقال على سبيل التقيد ، ان فرنسا وهى تنادى بعقيدة السيادة القومية تمارس فى الواقع نظاما للسيادة البرلمانية ، بينما تمارس بريطانيا وهى تنادى بعقيدة السيادة البرلمانية نظاما لسيادة الحكومة . فكلتا الدولتين لا تمارس ما تنادى به ، بل وتعمل عكسه ، وبينما تقوم وزارة لا تتظاهر بالسلطان فى بريطانيا ولكنها تمارس السيطرة على البرلمان ، يقوم برلمان مسيطر فى فرنسا ، يتولى الاشراف على سلسلة من الوزارات » .

(المؤلف)

ولكن اتضح يوما بعد آخر ، ولاسيما في السنوات الأخيرة ، ان السيادة القومية نفسها هي العقبة الكأداء ، التي احبطت حتى الآن جميع المحاولات لكبح جماح الصراع على السلطان في الميدان الدولي . وسيظل خطر الحرب ماثلا كشيء حتمي ، ولاسيما في الظروف الخلقية والسياسية والتقنية التي يعيشها عصرنا ، طالما ان الحكومات القومية ستظل هي السلطة العليا في سن القوانين وتنفيذها (١) . وهكذا نجد ان الواقع السياسي المتمثل في الحرب الداتية التدمير ، يواجه الإيثار السياسي في الحفاظ على السيادة القومية . فبينما يتوق الناس في كل مكان الى تحرير أنفسهم من خطر الحرب ، نجد انهم تواقون في الوقت نفسه الى الحفاظ على سيادات دولهم القومية ، ولكن اذا كان ثمن السلام ، التخلي عن شطر من السيادة ، لا عنها كلها . واذا كان تخفيف خطر الحرب واحتمالها ، يتطلب من الدولة القومية ان تشارك معها في سيادتها منظمة دولية ، دون أن تعطى هذه السيادة كلها ، فان في وسع الانسان أن يتوقع قيام السلام والسيادة القومية جنباً الى جنب .

وجرى استفتاء للرأى العام في الولايات المتحدة في ربيع عام ١٩٤٧ وكان السؤال الذى دار الاستفتاء حوله . . . « اتود أن ترى الولايات المتحدة تشترك في حركة ترمى الى اقامة قوة شرطة دولية للحفاظ على السلام العالمى ؟ » . وقد رد خمسة وسبعون في المائة من الذين جرى استفتاءهم على هذا السؤال بالإيجاب ، لكن خمسة عشر في المائة فقط من مجموع السكان وسبعة عشر في المائة من الذين أيدوا وجود القوة الدولية ، أظهروا رغبتهم في الموافقة على أن تكون قوات الولايات المتحدة المسلحة اصغر من قوة الشرطة الدولية . « وكان ثلاثة عشر في المائة فقط

(١) أعتقد أن هذه العبارات وما تلاها من المؤلف ، إنما تعبر عن آمال طوبائية بالنسبة الى الظروف الدولية الراهنة ليس الا . فمن المتعذر بل من المستحيل ، التخلي عن السيادة القومية ، في عصر لا تزال فيه الرأسمالية مسيطرة على أكثر من نصف العالم ، تعمل بحوافزها الإمبريالية ، ونتائجها الختية الاستعمارية ، على استعباد الشعوب والسيطرة على حياتها ومقدراتها ، وابتزاز خيراتها وثرواتها ، وتسير على سياسات مكيفلية تجعل الغاية مبررة للواسطة .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة انحرافات خطيرة من جانب هذه الدول حتى عن مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها ، وخروجاً على الحقوق الانسانية الطبيعية ، مما يؤدى الى رفض هذا المنحى الذى يشير اليه المؤلف وليست قضية فلسطين ، ومشكلة الكونجو ، ومشاكل الاستعمار والفرقة العنصرية في افريقيا والجنوب المحتل وغيرها الا نماذج على هذا الخروج وتلك الانحرافات .

(العرب)

من جميع السكان راغبين فى أن تشترك الولايات المتحدة فى قوة الشرطة الدولية وأن تكون قواتها المسلحة اقل عددا من هذه القوة الدولية» (١). ويعنى هذا انه بالرغم من وجود اغلبيه كبيره من الشعب الامريكى تؤيد وجود منظمة دولية قادرة على منع الحروب ، فان الاقلية الصغيرة فقط من هؤلاء المؤيدين بل ومن الشعب الامريكى فى مجموعه ، كانت على استعداد لتحويل السلطة العليا فى سن القوانين وتنفيذها ، اى لتحويل السيادة من الولايات المتحدة الى المنظمة الدولية . وكانت الاغلبيه تريد الامرين معا ، اى انها تريد تجزئة السيادة . والعل من المهم فى هذا الصدد ، انه بالرغم من ان (٣٢) فى المائة من الذين ابدوا قيام قوة الشرطة الدولية ، كانوا يريدون ان تظل القوات الامريكية المسلحة اكبر منها عددا ، فان (٤١) فى المائة ، وهى اعلى نسبة فى الفئات التى اعربت عن رأيها فى الموضوع كله ، كانوا يريدون أن تتساوى القوة الدولية فى عددها مع القوات الامريكية المسلحة وكان هؤلاء يريدون تجزئة السيادة تجزئة عادلة ومتساوية ، أى بالاحتفاظ بخمسين فى المائة منها فى أيدي الولايات المتحدة ، ومنح خمسين فى المائة منها الى المنظمة الدولية .

والايمان بالسيادة المجزأة مظهر مذهبى لهذا التناقض بين الواقع السياسى والاثار السياسى . وتجعل عقيدة تجزئة السيادة ، فى الامكان التوفيق من الناحية الفكرية ، لا بين ما يبدو متعذرا على التوفيق من الناحية المنطقية فحسب كالتخلى عن السيادة مع الاحتفاظ بها ، بل وبين ماتثبت التجارب استحالة التوفيق فيه فى ظل أوضاع الحضارة العصرية اى بين السيادة القومية والتنظيم الدولى ، واذا مانحينا موضوع الحقيقة النظرية او واقع التجربة السياسية جانبا ، فان القول بالتخلى عن «جزء من السيادة القومية» بقصد الحفاظ على السلام ، يماثل النصيحة بأن يفلق الانسان عينيه ، وان يحلم بان فى وسعه ان يأكل كمكته وان يحتفظ بها فى وقت واحد .

(١) « الينسكو والرأى العام اليوم » (شيكاغو - مركز بحوث الرأى العام القومى ١٩٤٧ ، التقرير رقم ٣٥ ص ١٢ وما بعدها . وقد اسفرت عدة عمليات استفتاء مماثلة جرت بعد الحرب العالمية الثانية فى الولايات المتحدة وبريطانيا عن نتائج متناقضة مماثلة . راجع كتاب « السلام والرأى العام » دراسة للجماهير « (لندن ونيسويورك وتورنتو - لونجمانز ، جرين وشركاهما ١٩٤٧) .

القسم السابع

السياسة المالية في أواسط القرن العشرين



الفترة الخلفية الجديدة للعالمية القومية

١ - القومية قديما وحديثا • (١)

علنا نكون قد أصبحنا قادرين الآن على الرد على السؤال الذى سبق لنا أن وجهناه ، عندما أشرنا الى التقاليد الفكرية والحلقة للعالم الغربى ووصفناها بأنها القوة التى استطاعت عن طريق توازن القوى ، الإبقاء على النظام الدولى الحديث منذ انتهاء الحروب الدينية حتى الحرب العالمية الأولى • ولكن ترى ماذا بقى من هذا التراث حتى الآن ؟ هذا هو السؤال الذى وجهناه آنذاك • وما طراز الاجماع الذى يوجد العالم فى هذه الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ؟

والرد الوحيد على هذا السؤال ، هو أن القيود المفروضة على الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولى ، هى أضعف اليوم ، مما كانت عليه فى أى يوم مضى من تاريخ النظام الحديث للدولة • وقد استعاض عن المجتمع الدولى الواحد الذى ساد القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بعدد من المجتمعات القومية التى تؤمن لأعضائها ، أعلى درجات الاندماج الاجتماعى • وقد أدى هذا الى زوال الاخلاق الدولية التى أبقت فى القرون الماضية على تطلعات الدول فرادى الى السلطات ضمن حدود معينة باستثناء بعض القيود الجزئية البسيطة ، لتحل محلها اخلاقيات الأمم الفردية • ولا تكفى هذه الاخلاقيات بعدم الاعتراف بوجود التزامات

(١) يعيد هذا الجزء من البحث مياغة ما سبق قوله فى موضوع القومية والعالمية التى تتخذ صدارة القومية مع بحوث جديدة وعميقة •

خلقية غير التزاماتها أو فوقها فحسب بل وتزعم لنفسها الصفة العالمية ، واعتراف العالم بأسره بها . وليس الرأي العام العالمى ، الا خيالا مذهبيا يفتقر حتى الى جوهر القيم العامة والانعكاسات التى اشتركت فيها حتى الارستقراطية الدولية فى العصور الأخرى . فالقسم الأكبر من قواعد القانون الدولى مدينة بوجودها الى السيادة الفردية للأمم . ولعل احاطة هذه السيادة بالضمانات القانونية هي احدى المهمات الرئيسية للمقاة على عاتق القانون الدولى ، فهو بدلا من الحد من تطلعات السلطان عند الأمم كلا على انفراد ، يحاول أن يتأكد ، من ان مركز السلطان لكل أمة ، لن يتأثر تأثيرا مناوئا ، بأية التزامات قانونية قد تتعهد بها هذه الأمة فى علاقاتها مع الأمم الأخرى . ولا ريب فى أن السيادة تمثل فى القانون الدولى ما تمثله الأخلاق القومية فى حقل السنن الأخلاقية وما يمثلها الرأي العام القومى فى ملكوت الاعراف . فالسيادة تشير فى المحتوى القانونى الى الدولة على انها الهدف الذى تتجه اليه الولاءات الدنيوية النهائية للأفراد ، وانها القوة الاجتماعية الأقوى ، والسلطة العليا التى تضع القوانين للمواطنين الأفراد وتنفذها .

فالقوى فوق القومية ، كالدانات العالمية ، والفلسفات الانسانية والعقيدة العالمية ، وغير ذلك من الروابط الشخصية الأخرى والنظم والمنظمات التى تربط الأفراد وتشددهم معا عبر الحدود القومية أصبحت اليوم أضعف بكثير من القوى التى توحد الشعب ضمن الحدود القومية المحددة ، وتفصله عن بقية الأمم فى المحيط الانسانى . وهذا الاضعاف للقوى فوق القومية ، التى لا بد من أن تكون قوية لتفرض قيودا فعالة على سياسات الدول الخارجية . ليس الا الثمرة الفرعية السلبية ، للقوة الايجابية العظمى التى تصوغ الصورة السياسية لعصرنا ، وهى صورة القومية . فالقومية المرتبطة فى واقعها بالسياسات الخارجية للدول على انفراد ، لا تستطيع كبح جماح هذه السياسات ، لأنها هى فى حاجة الى ما يكبح جماحها . ولم يقتصر عملها على اضعاف القيود التى ورثناها عن العصور السابقة اضعافا بالغا أو حتى على القضاء عليها ، وانما تعدى ذلك الى أنها زودت تطلعات السلطان عند كل دولة من الدول ، بالضمير الصالح الذى يعززها ، بل وبالحماسة شبه الدينية أيضا . وقد أوجت للدول فرادى بالتعطش الى السيطرة العالمية ، وبالقوة اللازمة لتحقيق هذه السيطرة ، وهو تعطش لم تكن قومية القرن التاسع عشر تعرف عنه شيئا على الاطلاق (١) .

(١) يبدو أن المؤلف فى تحليله هنا. كان لا يزال متأثرا بالغ التأثير بالتبار القومى المتعصب =

وتختلف قومية منتصف القرن العشرين ، اخلافا جوهريا عن القوميات التقليدية التي حملت هذا الاسم في الماضي ، والتي بلغت ذروتها في الحركات القومية وفي نشوء الدول القومية في القرن التاسع عشر (١) فلقد كانت القومية التقليدية تسعى الى تحرير الأمم من السيطرة الأجنبية ، واقامة دولة لكل قومية منها . وكان هذا الهدف يعتبر مشروعا لا لامة واحدة فحسب ، بل ولجميع الأمم أيضا . وكانت الأمم عندما توحد شعوبها أو أفرادها في دولة واحدة ، تحس بالرضا من تحقيق تطلعاتها القومية . وكان المجال متسعا لظهور أى عدد من القوميات يتفق مع عدد الأمم الراغبة في اقامة دول لها ، أو الحفاظ على دولها القائمة .

ولقد كانت الصراعات الدولية التي خاضت قوميات القرن التاسع عشر غمارها والحالة هذه تبدو في شكلين ، أولهما : الصراع بين قومية ما ودولة سيدة أجنبية ، كالصراعات بين الشعوب البلقانية وبين الامبراطورية العثمانية (٢) وبين الشعوب السلافية المقيمة على حوض الدانوب وبين الامبراطورية النمساوية المجرية (٣) ، والصراع بين

= القائم على الأسس العنصرية الذى مثلته النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا في حقبة بين الحربين العالميتين . فهو يتحدث هنا عن القومية العدوانية الفاشية الامبريالية ، ولا يتحدث عن القومية التي تبعد عن العنصرية بعد الارض عن السماء والتي نسميها نحن بالقومية المفتحة لا المغلقة . وتتجه القومية المفتحة في مجالها الخارجى الى استعادة الاستقلال ، لبعض شعوبها ان كانت محرومة منه ، وتدعمه بالنسبة الى الشعوب التي حققت . وهي في هذا أبعد ما تكون عن العنصرية التوسعية . اذ انها تمثل ، كالقومية العربية اليوم مثلا . وفي اتجاهها الاشتراكي العلمى ، حركة انسانية ، خيرة وواعية ، تنأى عن المناهات العنصرية والرجمة المتعصبة ، وتتوق بمعطياتها السخية ومقوماتها الصحيحة والسليمة ، ونظرتها الانسانية الواعية الى خلق المجتمع المفتوح ، المتطور مع مفاهيم التقدم الحضارى التي تستند الى الأسس العلمية الشاملة ، نهى والحالة هذه عامل تلاحم لا تنافر في بناء المجتمع الانسانى السليم المتحرر من عوامل الاستغلال والسيطرة ، والقائم على التعاون الحر بين الشعوب الحرة العاملة على تحقيق الحياة الانسانية الفضل .

(١) يشير المؤلف هنا الى الحركات التي حفل بها القرن التاسع عشر وأدت الى وحدتى ألمانيا وإيطاليا ، واستقلال عدد من الدول كاليونان وبلجيكا ورومانيا وغيرها .

(٢) كانت الامبراطورية العثمانية تسيطر على جميع البلاد البلقانية منذ فتوحاتها الضخمة في القرن السادس عشر . وقد شرعت الشعوب البلقانية تنثور عليها مطالبة باستقلالها منذ أوائل القرن التاسع عشر ، اذ كانت اليونان هي البادئة بالثورة في عام ١٨٢١ . ويتبين من هذا أن الثورات البلقانية كانت ثورات تحررية .

(المحرر)

(٣) كانت الامبراطورية النمساوية المجرية تسيطر على عدد من الشعوب السلافية بينها =

البولنديين والروس ، وثانيهما : الصراع بين القوميات المختلفة حول تحديد مناطق سيطرتها ، كالصراعات بين الألمان من ناحية والبولنديين والفرنسيين من الناحية الأخرى (١) . ولقد نشأت الصراعات الدولية في القرن التاسع عشر ، أما بسبب الخلاف في تفسير المبدأ القومي ، أو بسبب رفض هذا المبدأ رفضا باتا . وكان الأمل متركزا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، انه بعد تحقيق التطلعات القومية عند الأمم لاقامة دولها القومية ، سيقوم مجتمع من الأمم الراضية يجد في المبادئ القانونية والخلقية لحق تقرير المصير الدولي الوسيلة اللازمة للحفاظ عليه (٢) .

ولا ريب في ان اطلاق الاسم نفسه على الحوافز التي أوحى للقوميات المضطهدة والمتنافسة في القرن التاسع عشر ، بصراعاتها ، والحوافز التي تدفع الدول الكبرى في أواسط القرن العشرين الى هذه المعارك القاتلة فيما بينها ، هو في حد ذاته اخفاء للتبدل الجوهرى الذى حدث والذي يفصل عصرنا الحالى عن العصر الذى سبقه . فهناك جامع مشترك واحد ليس الا بين قومية اليوم التى تعتبر في الواقع عالمية تحمل صفة القومية، وبين قومية القرن التاسع عشر ، وهو اعتبار ، الأمة ، الهدف الأخير الذى تتجه اليه الولاءات والأعمال السياسية . لكن وجه التشابه ينتهى عند هذا الحد . فالأمة بالنسبة الى قومية القرن التاسع عشر ، هى الهدف النهائى والغائى للعمل السياسى ، وهى الحد الأقصى للتطور السياسى ، الذى تقف وراءه قوميات أخرى لها أهداف مماثلة ، ومبررات مشابهة . أما بالنسبة الى العالمية القومية لأواسط القرن العشرين ، فليست الأمة الا نقطة البداية ، لرسالة عالمية ، تصل غايتها النهائية الى حدود العالم السياسى كله . وفى حين كانت قومية القرن التاسع عشر ، تسعى الى إيجاد

= التشييك والسلوفاك واليوجوسلاف والكردانيون والروتنيون وغيرهم . وكانت هذه الشعوب تعمل دائبة منذ القرن التاسع عشر على التحرر من السيطرة النمساوية لاقامة دول خاصة بها ، ولانسيا بما أن اجتاحت الروح القومية القارة الأوروبية بأسرها .

(١) كانت كل من فرنسا وبولنده بعد الحرب الكونية الأولى تسيطران على مناطق جميع سكانها أو معظمهم من الألمان . وقد اتخذ هتلر من الدعوة لتحرير هذه الشعوب الألمانية وضماها الى ألمانيا الستار لحركته الفاشية العنصرية .

(٢) كان هم القائمين على أمور الصلح في فرساي ارضاء النزعات القومية في أوروبا وحدها ، مع التنكر للنزعات القومية عند الأمم المغلوبة . أما النزعات القومية للشعوب التى تستعمرها الدول الكبرى المنتصرة ، كالشعب العربى مثلا وغيره من شعوب القارتين الافريقية والاسيوية فلم يكن لها وزن أو شأن عند الدول المنتصرة التى اجتمعت لرسم خريطة العالم في فرساي .

أمة واحدة فى كل دولة ليس الا ، نجد ان العالمية القومية فى عصرنا تدعى الحق لأمة واحدة ذات دولة واحدة فى ان تفرض قيمها ومقاييس عملها على الأمم الأخرى .

ولا يؤدى ادماج عدد من الأمم فى اتحاد فوق القوميات الى اضعاف هذا الشر أو تلطيفه وانما يؤدى الى تفاقمه وازدياد خطره . فأمم أوروبا الغربية مثلا ، هى أضعف من الناحيتين الروحية والسياسية ، من أن تجعل نفسها قادرة وحدها على أن تؤلف نقاط الانطلاق القعالة للعالمية القومية . ولقد انقضى الوقت الذى كان فيه الفرنسيون أو الألمان يحملون فيه فى ان يصوغوا العالم على الصورة التى يريدونها (١) . ولكن لو تمكنت أمم أوروبا الغربية من أن تتعد وأن تؤلف وحدة سياسية وعسكرية جديدة ، ذات طاقات ضخمة ، فانها تستطيع أن تكتسب روحا متمصبة جديدة تشترك فيها جميع أمم أوروبا الغربية وأن تنافس العالميات القومية الأخرى للأمم الثانية (٢) . ومن الواضح كل الوضوح ان الدولة القومية التقليدية أصبحت منسوخة اليوم نتيجة الأوضاع التقنية والعسكرية لعالمنا المعاصر . ولكن محاولة الاستعاضة عنها بوحدة أكبر تفضيلها فى الانسجام مع هذه الأوضاع ، تتطلب الحرص ، على ألا يكون البديل مجرد أداة أكثر فاعلية فى تحقيق أهداف القومية العدوانية لعصرنا هذا .

ولعل من خصائص العالمية القومية التابعة من الطبيعة والتطلعات العالمية ، انها بالرغم من اتصالها بأمة واحدة ، لا ترتبط بأمة معينة . فلقد كان الاتحاد السوفياتى الاداة التى أرادت الشيوعية عن طريقها السيطرة على العالم . ولكن أهناك من يستطيع القول ان الصين أو أية دولة شيوعية أخرى ، لن تحل محل الاتحاد السوفياتى فى هذه المحاولة ، وفى آسيا على الأقل ؟ (٣) . فلقد نبعت قومية القرن التاسع عشر فى الواقع

(١) يشعر المؤلف هنا الى مساعى كل من نابليون فى مستهل القرن التاسع عشر وهتلر فى الربع الثانى من القرن العشرين لخلق ما أسمياه بالنظام الجديد فى أوروبا على أن تكون فرنسا هى المسيطرة فى نظام نابليون ، وأن تكون ألمانيا بوصفها وطن «العنصر السيد» على حد تعبير الفلسفة النصرية النازية ، هى السيدة فى نظام هتلر الجديد .

(٢) جرت محاولات منه انتهاء الحرب العالمية الثانية لتحقيق الوحدة الأوروبية ، وكان ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا من غلاة الداعين لها ، وقد تمثلت فى البرلمان الاوروبى وميثاق الوحدة الأوروبية ، واتحاد دول البنيلوكس ، والوحدة الاقتصادية الاوربية والسوق الأوروبية المشتركة ، وغيرها من المظاهر السياسية والاقتصادية .

(العرب)

(٣) كانت تكهنات المؤلف الذى وضع كتابه فى عام ١٩٥٤ فى محلها . فها هى الصين تتطلع =

من الطبيعة الخاصة ، والتطلعات المعينة لأمة واحدة ، ولم يكن فى الامكان الفصل بينها دون أن تفقد هذه القومية معناها وواجباتها . لكن القومية العالمية فى عصرنا هذا تختلف فى هذا الصدد عن القومية السابقة كل الاختلاف . فهى دين علمانى ، عالمى فى تفسيره لطبيعة الانسان ومصيره ، وفيما يمتنيه من انقاذ البشرية وخلصها . وقد تحمل أمة معينة مشعل هذا الدين فى وقت معين ، ولكن فى وسع أية أمة أن تحمله من ناحية المبدأ . وهكذا فان التطلع الى السيطرة العالمية تحت ستار القومية الصليبية التحمسة الجديدة قد تتحول من أمة الى أخرى طبقا لأوضاع الروح والسلطان .

٢ - المعركة من أجل السيطرة على العقول :

وأضافت القوة المعنوية الجديدة للعالمية القومية ، حدودا وآفاقا جديدة لتكوين السياسات الدولية ، وأعنى بها آفاق الحرب النفسية أو الدعائية . ولم يكن ثمة جديد بالطبع فى استخدام الدعاية لخدمة السياسة الخارجية ، اذ انها كانت تستخدم فى مثل هذه الأهداف من وقت الى آخر ، ومنذ أقدم عصور التاريخ . فلقد كانت الاحزاب المسيطرة على دول المدن الاغريقية والايطالية تحاول أن تكسب معاركها السياسية، عن طريق تأمين العون لسياساتها الخارجية من الأجانب الذين يعطفون على فلسفاتنا السياسية ، وعن طريق كسب الأنصار بينهم لقضاياها . وتطور استغلال مشاعر العطف الدينية والفلسفية ، وتعبئة العاطفين سياسيا ودينيا من الأجانب إبان الصراعات الدينية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر وحروب الثورة الفرنسية ، الى سلاح قوى من أسلحة الحرب السياسية والعسكرية . وكان فى مكنة الامبروتستانتى الذى يستطيع أن يحول السكان فى بلاد خصمه الكاثوليكى الى عقيدته البروتستانتية ، أو يستغل مشاعر العطف الدينية عند الأقلية البروتستانتية فى بلاد خصمه فى خدمة أهدافه السياسية والعسكرية ، أن يكسب المعركة ان لم نقل الحرب كلها ، دون أن يطلق عيارا ناريا واحدا . وكان المعتنق لأفكار الثورة الفرنسية يتحول الى مؤيد فعال لسياسات فرنسا الثورية الخارجية بصورة آلية .

= الآن لا الى منافسة الاتحاد السوفياتى فى زعامة العالم الشيوعى فحسب بل وفى زعامته المطلقة . وقد أشارت بركات اليوم بالذات الى أن زعماء الصين طلبوا من القيادة السوفياتية الجديدة ، اتباع الطريق التى يرسمها ماوتسى تونج .

لكن الدعاية العصرية تختلف من ناحية الكم ومن ناحية الكيف ،
اختلافا كبيرا عن الدعاية في العصور السابقة . فلقد توسع مداها بسبب
التقنية العصرية وفاعليتها الى حد كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .
وقد غدت أداة مستقلة من أدوات السياسة الخارجية ، تنسق تنسيقا كاملا
مع الأدوات التقليدية في الدبلوماسية والقوة العسكرية . فالشيوعي
أينما كان ، اذا استثنينا يوجوسلافيا ، يؤيد السياسات الخارجية للاتحاد
السوفياتي ، في حين يقف مؤيد الديمقراطية موقفا متعارضا مع سياسات
الاتحاد السوفياتي الخارجية ، هذا اذا لم يكن مدافعا فعلا كل الفاعلية
عن سياسات الولايات المتحدة الخارجية . (١) وكلما ازداد عدد
الشيوعيين ، اشتد التأييد الذي تلقاه سياسات الاتحاد السوفياتي
الخارجية ، كما ان نجاح الولايات المتحدة الامريكية في سياساتها الخارجية
يعتمد على قوة المعتقدات الديمقراطية في العالم وانتشارها . وقد تقرر
نتيجة أية معركة انتخابية السير المقبل للسياسة الخارجية للبلاد التي جرت
فيها هذه المعركة . فلو فاز الحزب الشيوعي ، فان هذه البلاد ، ستقف
الى جانب الاتحاد السوفياتي ، أما اذا فازت الأحزاب الديمقراطية ، فان
هذه البلاد اما أن تؤيد الولايات المتحدة ، أو تتخذ موقف اللاتزام .
ولا ريب في ان احباط مثل هذه التطورات المعادية في التوزيع الداخلي
للسلطان في البلاد الاخرى ، وتشجيع التطورات الموالية ، هما العاملان
الأساسيان اللذان يسيطران على اهتمام الدولتين المتصارعتين في معركة
السيطرة على ولايات الناس عن طريق الفلسفات السياسية (٢) .

(١) يحتاج هذا القول من جانب المؤلف الى أكثر من تعليق ، على أن تتناول هذه التعليقات
أكثر من نقطة واحدة . فهناك أولا فرق كبير بين مفهوم الديمقراطية عند المؤلف ، وبين
مفهومها في الفكر الاشتراكي ، ومن هنا لا يجوز اطلاق مثل هذا الحكم العام من جانب
المؤلف . فالديمقراطية الامريكية مثلا ، لا تعتبر ديمقراطية في مفهومنا الاشتراكي وحتى
الانساني . إذ هل يمكن لدولة تؤمن حقا بالديمقراطية أن تسخر قواتها وأسلحتها
الضخمة ، للاعتداء على حرية شعب كـشعب الكونجو تحت ستار ما يسمى « بالعمل
الانساني » . وذلك لضمان سيطرة عملاء الاستعمار على هذا الشعب ، لانهم يطمنون
للاستعمار مصالحه الاحتكارية ، والاستغلالية في البلاد . وهل يمكن لدولة تؤمن حقا
بالديمقراطية ، أن تفرق بين الانسان وأخيه الانسان حتى في بلادها ، كما تفعل أمريكا
مع السود الذين يضطهدون على أسس عنصرية في البلاد التي يمثلها المؤلف بأنها حاملة
لواء الديمقراطية ؟

(٢) لعل أوضح دليل على ما يقوله المؤلف هنا ، هو ما تبذله الولايات المتحدة من نفوذ
ضخم ، وما تنفقه من اموال طائلة ، في الماوك الانتخابية التي تجري في بعض البلاد ،
كإيطاليا مثلا ، لضمان فوز الأحزاب اليمينية وغير الشيوعية ، ولا ريب أيضا في أن =

وتؤلف الحرب النفسية أو الدعاية الاداة الثالثة بعد الدبلوماسية والقوة العسكرية ، التي تحاول السياسة الخارجية عن طريقها تحقيق أهدافها . ومهما كانت الاداة التي تستخدمها السياسة الخارجية فان هدفها واحد دائما ، وهو الترويج لمصالح الدولة التي تتبعها عن طريق تغيير أفكار الخصم . وتحقيقا لهذه الغاية تستخدم الدبلوماسية ما فى الوعود والوعيد من قوة الاقناع ، وذلك على صعيد ارضاء المصالح ورفضها وتستخدم القوة العسكرية ، ما يتركه العنف من أثر فعلى ومادى على قدرة الخصم على متابعة بعض أهدافه الميينة ، وتستخدم الدعاية ، خلق المعتقدات الفكرية والقيم المعنوية والايثارات العاطفية ، فى دعم مصالح الدولة التي تلجأ اليها . وعلى هذا الأساس تكون السياسة الخارجية كلها ، صراعا من أجل السيطرة على العقول ، لكن الدعاية لا تكون أداة فى هذا الصراع ، الا من ناحية ما تبذله من محاولة لصياغة هذه العقول ، بصورة مباشرة ، بدلا من تحقيق ذلك عن طريق وسيط يتمثل فى استخدام المصالح الذى تجسده الدبلوماسية أو العنف المادى الذى يتجسد فى القوة العسكرية .

وللدبلوماسية والحرب ، تاريخ طويل ومستمر ، ومن هنا كان الفهم النظرى لمبادئهما ، واسع النطاق . أما الدعاية كسلاح مستقل من أسلحة السياسة الخارجية فشيء مبتكر جديد ، ولذا فان نظريتها وتطبيقها ، يحملان طابع الافتقار الى التجربة .

(أ) ثلاثة مبادئ للدعاية

ما هي المبادئ الأساسية التي يجب أن توجه الصراع من أجل السيطرة على العقول ، وهو الصراع الذى يخاض بالأسلحة الدعائية ؟ هناك ثلاث قضايا يحيط بها الغموض من ناحية النظرية ، ويصاحبها سوء التصرف من ناحية التطبيق وهى فى حاجة الى الشرح والايضاح ، أولاها : العلاقة بين محتوى الدعاية وفعاليتها ، وثانيتهما : العلاقة بين الدعاية وبين تجارب الناس - الذين تحاول الوصول اليهم - الحياتية ومصالحهم ، وثالثتهما : العلاقة بين الدعاية وبين السياسة الخارجية التي تعمل الدعاية كأداة من أدواتها .

= ما تمارسه أمريكا من وسائل تحت ستار ما يسمى بحاربة الشيوعية ، فى أكثر من بلد من بلاد العالم ، هو خير برهان على ما يحاول المؤلف اظهاره هنا .

(المغرب)

١ - لا يعود السبب في نجاح الفلسفات العظيمة التي استحوذت على خيال الناس وسيطرت عليهم ودفعتهم في الماضي الى العمل السياسي - كالفكر الثورتين الامريكية والفرنسية وشعارات الدعويين البلشفية والفاشية ، الى صدق هذه الفلسفات ، بل الى ايمان الناس بصدقها ، وذلك لأنها أتاحت للناس الذين وجهت اليهم ، تحقيق ما كانوا ينتظرونه ، على صعيدى المعرفة والعمل في وقت واحد . وليس ثمة من يشك في ان نظريات النازيين العنصرية كانت خاطئة ، لكن حجج المحترمين من علماء الأجناس البشرية في معارضتها ، تبددت تمام التبدد في صراعها ، مع تلك النظريات الداعية الى السيطرة على عقول الجماهير . ويتعارض التفسير الاقتصادي للاستعمار والحرب ، تعارضا واضحا مع الحقائق المعروفة ، لكن ايمان الجماهير به ، من النوع الذى لا يستأصل (١) .

ولا شأن لافتقار هذه النظريات الواضح للصحة ، بنجاحها أو فشلها . فلا ريب في ان العامل الحاسم الذى حقق لها النجاح ، هو قدرتها على ارضاء الحاجات الفكرية والسياسية العميقة عند الجماهير . فالنزعة السيادية الخائبة الآمال عند الشعب الألماني . تمسكت بالنظريات العنصرية كأداة تقييم الدليل عند أفرادها ، بالرغم من جميع المظاهر التي تخالفها على ان هذا الشعب متفوق بجبلته على الشعوب الأخرى ، وانه لو تحققت له السياسات الصحيحة الصالحة ، فانه سيصبح متفوقا على تلك الشعوب في الواقع أيضا . ولاثبات هذا التفوق الألماني ، فرضت النظريات العنصرية على الشعب الألماني ، كخطوة أولى ، ان يحاول إبراز تفوقه على الأقليات التي تقييم ضمن حدوده أولا ، وعندما تحقق النجاح الختمى لهذه المحاولة ، كان هذا النجاح ، الدليل الاختبارى الذى اعتمده الألمان لاثبات صحة النظريات العنصرية نفسها .

(١) بالرغم من ايماننا بصحة رأى المؤلف بالنسبة الى نظريات التفوق العنصرى وحدهما ، بانها خاطئة كل الخطأ . الا اننا نعتقد ان المؤلف لم يوفق كل التوفيق في دحضها . اذ انه لم يعتمد على الطريقة الموضوعية في اظهار خطئها ، التي يتطلبها كتاب علمى ككتابه هذا ، اذ اكتفى ، باصدار حكمه على ضلالها دون أن يقيم الدليل على صحة حكمه هذا . يضاف الى هذا أنه جمعها وهي الخاطئة في نظرنا ، الى نظريات أخرى ، يمارسها هو ، وتتهلّق بالتفسير الاقتصادي الذى أورده كارل ماركس للاستعمار والحروب ، ثم نفاها كلها ، دون أن يناقشها . ودون أن يبين الاسباب التي اعتمد عليها في نفيها . مع أن هذا الجمع بين نظريتين ، مختلفتان كل الاختلاف في جوهرهما ومحتواهما ، واصدار حكم واحد عليهما ، أمر يخالف البحث العلمى الذى كان حريا بالمؤلف أن يتمسك به في مناقشاته .

(العرب)

ويرضى التفسير الاقتصادي للاستعمار والحرب من الناحية الأخرى، حاجات سياسية وفكرية تحس بها الجماهير احساسا عميقا . فعقول الجماهير ، وهي تقف حائرة أمام التعقيد المذهل للعلاقات الدولية فى عصرنا ، تتوق الى تفسير يجمع بين البساطة والقدرة على الاقتناع . ولا ريب فى ان التفسير الاقتصادى ، قد أراح عقول الجماهير ، عن طريق تأمين التعليل البسيط والمقنع . لكن النظريات الاقتصادية ، تؤدى فى حقل العمل السياسى المهمة نفسها التى تؤدىها النظريات العنصرية . فهى تؤمن تعابير من أمثال « دعاة الحرب فى وول ستريت (١) و « صانعى العتاد الحربى » ، لاستخدامهما كشعارات فى العمل السياسى ، لتحقيق أهداف تطبيقية . وفى الامكان تطبيقا لهذه النظرية اتخاذ الاجراءات الكفيلة « بانتزاع الأرباح من الحروب » أو تحديد الاتجار مع الدول المتحاربة . واذا ما تحققت هذه الاجراءات ، فقد الاستعمار والحرب ما فيهما من تهديد ، وبات فى وسع عقول الجماهير ان ترتاح وترضى ، بعد أن عرفت ما وراء السياسة الدولية كلها ، وبعد ان شعرت بأنها تعمل طبقا لمعرفتها بدخائل هذه السياسة (٢) .

وليس ثمة من ترابط صحيح بين حقائق الفلسفة السياسية وبين قوة أثرها كدعايات سياسية . وكثيرا ما تستطيع الفلسفة السياسية الخاطئة فى افتراضاتها واستنتاجاتها السيطرة على عقول الجماهير الكبيرة، فى حين تعجز الفلسفة السياسية المتفوقة فى صحتها عن تحقيق ذلك . ولا يمكن للفلسفة السياسية الصادقة أن تعتمد فقط على ما فى حقائقها من قوة ذاتية فى كسب معركة السيطرة على العقول . وعليها عوضا عن ذلك أن تبحث عن علاقة معينة تربط بين حقائقها وبين العقول البشرية التى تنشده التأثير عليها . ولا يكون تأمين هذه العلاقة الا عن طريق التجارب الحياتية والمصالح التى تقرر مدى تقبل الناس للأفكار السياسية .

٢ - تزعم الفلسفات السياسية انها تملك الحقائق التى تصلح لكل

(١) وول ستريت ، هو حى المال وكبار رجال الأعمال والاحتكارات الرأسمالية فى نيويورك
(٢) ليس ثمة ما هو أكثر سذاجة من هذا الشرح لنظرية التفسير المادى للاستعمار والحروب والتاريخ . واعتقد أن المؤلف ، وهو ليس من السذاجة على هذا النحو ، بل هو من غزارة العلم الى حد كبير ، قد لجأ الى هذه الطريقة ، شعورا منه ، بالسجى عن مناقشة هذه النظرية مناقشة علمية صحيحة يقف فيها موقف المعارض لها . ولذا فقد أثر هذا الأسلوب الساذج لنفى نظرية علمية لها مكانتها البارزة فى الفكر الاشتراكى .

(العرب)

زَمان ومكان ، وإن كان الناس لا يتقبلون إلا أفكارا معينة في أوقات محددة . وذلك طبقا للظروف والاضاع التي يعيشون فيها . وتختلف هذه الظروف كما سبق لنا ان رأينا من قبل (١) ، اختلافا كبيرا ، لا بالنسبة الى الزمان فحسب ، بل وبالنسبة الى الانماط المختلفة من الناس الذين يعيشون في فترة تاريخية واحدة .

ولقد حققت الشيوعية النجاح ، في كل مكان اتفقت اتجاهاتها في المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع ما ينشده أهل ذلك المكان من ازالة اللاتكافؤ بينهم ويعتبرونه من أكثر تطلعاتهم الحاحا . ونجحت الفلسفة الغربية (٢) ، في كل مكان احتلت فيه الحرية السياسية المكان الاول في تطلعات الجماهير . وهكذا نجد ان الشيوعية قد خسرت المعركة للسيطرة على عقول الناس في الاوربتين الوسطى والشرقية ، كما نجد ان الديمقراطية قد هزمت الى حد كبير في آسيا (٣) . ففي بلاد أوروبا الوسطى والشرقية ، لم تستطع وعود المساواة الشيوعية أن تغلب على التجارب الحياتية التي مرت بها شعوب هذه البلاد مع طغيان الجيش الاحمر ، والشرطة السرية السوفياتية . ولم تنجح الشيوعية في هذه البلاد الا عند تلك الفئات من السكان التي مثل التشوق الى المساواة ولا سيما في المجال الاقتصادي ، العنصر المتفوق في تجاربها الحياتية ، والعامل الذي يفوز بالاولوية عندها والافضلية في اهتمامها على عامل الحرية (٤) .

- (١) راجع الفصل السابع عشر من القسم الخامس من هذا الكتاب .
 (٢) لا أدري ما الذي يعسب المؤلف بالفلسفة الغربية ، إذ أن هذا التعبير لا يمتنع عقائدية واضحة محددة في مفاهيمها النظرية ووسائلها التطبيقية . تسود العالم العربي كله ، إلا اذا كان معنى به ، النظريات العامة للاقتصاد الرأسمالي . فالعروف أن هناك عقائدات مختلفة في التفكير الغربي . نتردد بين الفانية اليمينية المطرقة وبين الانسـتراكية الديمقراطية ، ونضم الاحزاب الدينية والمحافظة ، والرايـدكاله ، والليبرالته ، وغيرها من الاتجاهات العقائدية التي يملها التقسيم الحربي في أي بلد متعدد الاحـسـزاب كإيطاليا أو فرنسا قبل جمهورية ديـجول ذات النزعة السلطوية .
 (٣) تكفي نظرة واحدة الى الواقع في دول أوروبا الشرقية والوسطى ، للتدليل على تهبط المؤلف في آرائه هذه ، التي تبعد في صحتها ودقتها عن آرائه الأخرى في كتابه... نظرا لرغبته الواضحة في الحملة على الشيوعية ، دون أي تأييد علمي لحملته . فجميع دول أوروبا الشرقية ، ومعظم الدول في أوروبا الوسطى . اذا استثنينا ألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا ، تدين بالمذهب الشيوعي ، وتقوم فيها أنظمة حكم شيوعية .

(الحرب)

- (٤) يحاول المؤلف هنا ، أن يقلل من أثر العامل الاقتصادي ، في حياة الشعوب ، كما =

ولقد خسرت الديمقراطية من الناحية الأخرى في آسيا ، لان ماتنادي به ، كان ينأى تمام النأى عن تجارب شعوب آسيا الحياتية ومصالحها . فكل ما تنشده هذه الشعوب ، هو التحرر من الاستعمار الغربى ، والعدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق الحياة الاقتصادية الفضلى . وكيف يمكن للديمقراطية أن تنجح في صراع الأفكار ، طالما ان فلسفتها الديمقراطية تتناقض مع التجارب الحياتية لهذه الشعوب ؟ وكيف يمكن لعقول الناس في الهند الصينية مثلا ، أن تتأثر بشعارات بركات الديمقراطية ونعائها وشورور الطغيان الروسى ، وهي تؤمن ، عن خطأ أو عن صواب (١) ، بأن قلعة الديمقراطية التي يراد منها أن تقف الى جانبها تمثل مركزا أماميا أخيرا من مراكز الاستعمار الغربى . ولقد ظهرت أهمية الدعاية السياسية التي تنفصل انفصالا كاملا عن التجارب الحياتية للانسان العادى ، فى مقال رائع نشرته صحيفة « شيكاجو ديلي نيوز » فى عددها الصادر فى الثلاثين من سبتمبر عام ١٩٥٠ ، بتوقيع فريد منباركس ، جاء فيه ... « زوت قبل إيام ، مزارعا صغرا على مقربة من سايجون ... »

وطلبت اليه عن طريق مترجمى ، أن يقول لى رايه فى احتمال مجيـء الأمريكان الى الهند الصينية فقال ...

« ان البيض يساعدون البيض ، انكم تعطون البنادق الى الفرنسيين ليقتلوا »

يحاول تجزئة مفهوم الحرية ، مع أنها لا يمكن أن تجزا . فلا يمكن للحرية السياسية أن تتحقق فى أى بلاد ، كما قال الميثاق ، الا بوجود الحرية الاجتماعية ، أى تحرر ارادة الفرد من العوز والفاقة . وفى هذا يقول الميثاق « ان الديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشرافية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين » انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما ، أو بدون أى منهما ، لا تستطيع الحرية أن تحلق الى أفلاك الغد المرتقب »

(١) تمكنت الفيتنامية من تحرير القسم الشمالى من فييتنام من قبضة الاستعمار ، وأقامت جمهوريتها الحرة المستقلة . وسارع الأمريكيون الى الحلول محل الفرنسيين فى فييتنام الجنوبية ، وحاولوا وما زالوا يحاولون عن طريق أعوانهم من أمثال نجو ديم والجنرال خانه ، ورئيس الحكومة الحالى ، وتحت ستار مقاومة الشيوعية فرض سيطرتهم على البلاد ، ووقف الروح التحررية فيها . وأنفقوا مئات ملايين الدولارات وأوقدوا القوات والطائرات لتحقيق هذه الغاية ، ولكنهم منوا بالفشل . وليس أدل على فحشهم من انتصارات الفيت كونج ، وهذه المظاهرات التي تقع كل يوم فى سايجون ويتبين من كل هذا أن شعب فييتنام لا يؤمن ببركات الديمقراطية التي حملت أمريكا لواعها عندهم بعد فرنسا ، وهو حق فى ايمانه هذا الذى يحاول المؤلف التشكيك فيه بقوله « عن خطأ أو عن صواب » ، اذ أين الخطأ ، وهو يرى الحقيقة بعينه مائلة فى بلاده .

(المرعب)

يا أبناء شمسي ، ونحن نريد أن نخلص من جميع الأجانب ... وما هم
الفييتمنه ، يخرجون الفرنسيين من بلادنا ببطء .

« قلت للرجل ... » ولكن ألا تعرف أن ثمة رجلا أبيض وراء الفييتمنه ؟
ألا تعرف أن هوشى منه ، يتلقى أوامره من الروس ؟

« فرد الرجل ... » رأيت في سايجون الأمريكيين والفرنسيين ، ولكني
لم أسمع بوجود رجال من البيض مع الفييتمنه ؟ .

ولعل ما يبرز أهمية هذه القصة ، هو أنها تعكس الى حد كبير موقف
آسيا من الافكار الغربية . ولم يكن هذا الانعكاس أكثر تطرفا ، أو أكثر
حفلا بالنتائج السيئة للغرب ، منه في الصين ، إذ لم يكن هناك مكان في
العالم ، برز فيه التناقض بين الفلسفات النظرية وبين تجارب الحياة
الواقعية للشعب ، مثل بروزه في الصين . فلقد أضاعت الولايات المتحدة
تاريخها الطويل في مكافحة الاستعمار الذي امتد أكثر من قرن كامل ،
وفقدت كل ما كان لها من انطباعات حسنة في الصين ، بضربة واحدة ،
أي عندما استخدمت الاسلحة الأمريكية في قتل الصينيين ، وعندما قامت
الطائرات الأمريكية بالقاء قنابلها على مدن الصين الساحلية (١) . ولقد
صورت رسالة نشرتها مجلة «الاكونوميست» اللندنية ، الغارات الأمريكية
على مدينة شانجهاى الصينية على النحو التالي :

« صورت الصحف هذه الغارات بأنها من عمل « الامبرياليين الأمريكيين »
ومن عمل « بقايا الاذناب الرجعية » في تايبوان ، وبينما أدت الغارات الى ازالة
كل ما تبقى من ايمان عند الناس في تشيان كاتشيك ، ولاسيما عند غير المثقفين،
أسفرت هذه الغارات أيضا عن استبعاد كل ما تبقى من ايمان بأمريكا لدى الجهات
التي كانت لا تزال تؤمن بها » .

(١) ترجع أسطورة التاريخ الأمريكي في مكافحة الاستعمار ، الى حرب الاستقلال الأمريكية ،
والى تاريخ أمريكا الطويل ، في اخراج المستعمرين الأوروبيين في القارة الأمريكية ،
ونقاط الرئيس ويلسون الاربعة عشر في مؤتمر الصلح في باريس في عام ١٩١٩
الداعية الى اعطاء حق تقرير المصير لجميع الشعوب . لكن طبيعة النظام الأمريكي كنظام
رأسمالي ، تجعل حرب الاستقلال ، ثورة قامت بها البورجوازية الوطنية من المستوطنين
ضد الرأسمالية الكبيرة في البلد الأم ، للحلول محلها في استغلال ثروات البلاد ،
وتجعل تصرفات أمريكا المتخذة صورة مناهضة الاستعمار مستوحاة من هذا المبدأ . لكن
التناقضات الامبريالية لا تلبث أن تزول ، اذا ما أحست المصالح الاحتكارية الرأسمالية
بالخطر يهددها ، وأنداك تتحد في محاربة الاتجاهات التحررية . ولصل ما وقع في
الكونجو مؤخرا من تحالف أمريكا والاستعمار البلجيكي القديم في محاربة الثورة
الكونجولية ، وغزو البلاد ، يؤكد هذه الحقيقة كل التأييد ، بالإضافة الى عشرات الأمثلة
الآخري التي وقعت في كل مكان في العالم .

ولم تكن هنا أيضا أية صلة بين المزايا الكامنة فى الافكار الامريكية من ناحية صحتها ومن ناحية ما فيها من خير ، وبين النجاح أو الفشل فى حرب الافكار . فالهمم هنا ، ولعله الذى يقرر كل شئ أيضا ، هو عدم التطابق بين الدعايات الديمقراطية وبين التجارب الحياتية العقلية للانسان العادى ، بل وتناقضهما . فلقد جعلت السياسات التى أيدتها الولايات المتحدة ، أو بدت مؤيدة لها ، النجاح أمرا مستحيلا لافكارها فى حرب الدعاية .

٣ - على السياسات السياسية أن تحقق ثلاثة واجبات للحرب النفسية . عليها ، أولا : أن تحدد بمنتهى الوضوح أهدافها ، والوسائل التى تعتمز تحقيقها عن طريقها . وعليها ثانيا : أن تقرر نوعية التطلعات الشعبية السائدة عند الجماهير التى ستوجه الدعاية اليها ، بالنسبة الى أهدافها وأساليبها . وعليها ثالثا : أن تقرر المدى الذى تكون فيه الحرب النفسية قادرة على تأييد سياساتها السياسية .

ويرجع الضعف النفسى للغرب فى آسيا ، بالاضافة الى الاسباب الاخرى التى تولينا بسطها ، الى الضعف المائل فى سياساتها السياسية ، اذ لما كان الغرب مفتقرا الى تحديد أهدافه والوسائل التى يسعى الى الوصول اليها عن طريقها ، فان سياساته النفسية ، كانت مفرطة كل الافراط فى ميلها الى اخفاء هذا الغموض فى سياساتها ، وراء التعميمات فى الحديث عن الديمقراطية . وهكذا نجد أن الدعايات الغربية ركزت جهودها على التأكيد على فضائل الديمقراطية وحقائقها ، وعلى ترديد شروء البلشفية وأضاليلها .

وأدى هذا النزوع نفسه الى المطلقات الفلسفية والخلقية ، الى الحيلولة دون القيام ببحوث موضوعية لتبين حقيقة ما يريده الآخرون . ولما كنا نحن نحس بالطمأنينة كما نحس ، الى حد كبير ، من وجود الضمان لحياتنا من شروء الموت عن طريق العنف أو الافتقار الى المأوى والغذاء ، فاننا نحاول اقناع أنفسنا ، بأن هذه الحاجات العضوية الحياتية مؤمنة للجميع ، وان تأمينها حقيقة مسلمة ، لا يمكن انكارها . ولما كنا قد حرصنا كل الحرص على حماية الحياة لأنفسنا ، فاننا ركزنا تفكيرنا وجهودنا على الحفاظ على الحرية ونشدان السعادة . ولما كانت هذه النتيجة طبيعية بالنسبة اليها ، فاننا نجعل من هذه التجربة المحددة التى تنصنا وحدنا ، والخاضعة لأوضاع زمانية ومكانية محددة مبدءا عالمى الشمول ، نقول بوجوده وتطبيقه فى كل زمان ومكان . وهكذا نجد

أنفسنا نميل ولو من قبيل الاستنتاج ليس الا ، الى اعتبار ان ما نراه نحن كحقيقة مسلم بها ، هي في الواقع حقيقة يسلم بها الآخرون أيضا ، وان ما نسعى نحن الى تحقيقه ، هو الهدف الذي تتركز عليه تطلعات الانسانية كلها . ولكننا سبق ان أوضحنا ، كيف ان التجارب الحياتية المختلفة للناس ، قد أقامت على أسس من الخصائص النفسية المشتركة ، بنيات مختلفة من التطلعات السياسية المختلفة والمتباينة أيضا .

ويتبين من كل هذا ، أن قدرة الديمقراطية الغربية على التحدث حديثا مؤثرا فعلا ، الى شعوب أوروبا وآسيا ، تعتمد قبل كل شيء على قدرتها على اقامة علاقتين مختلفتين ، أولاهما : بين تطلعات هذه الشعوب وبين السياسات السياسية للغرب ، وثانيتهما : بين هذه السياسات وبين نشرها ، عن طريق البث والاذاعة . وهناك أوضاع يكون الاتفاق فيها بين هذه العوامل الثلاثة أمرا سهلا على التناول . فلقد كان شن الحرب السياسية على ألمانيا النازية في البلاد الاوربية التي تحتلها ابان الحرب العالمية الثانية قضية سهلة نسبيا ، اذ كانت التطلعات الشعبية واضحة التحديد ، كما كانت السياسات التي تتبعها الامم المتحدة واضحة أيضا . وكان الفريقان يسعيان الى تحطيم ألمانيا النازية ، وكان من السهل التعبير عن هذا الهدف في عبارات واضحة . وعلى هذا النحو أيضا تكون السياسات العسكرية والسياسية الهادفة الى الابقاء على الاوضاع الاقليمية القائمة في أوروبا مقابل رغبة روسيا في التوسع ، تعرب عن تطلعات شعوب أوروبا الغربية التي يعبر عنها فعليا في شكل عقيدة ترومان(١) ومشروع مارشال(٢) وحلف الاطلسي . ولكن هذه الحرب النفسية ليست نلي هذا النحر من البساطة ، لا في أوروبا الشرقية ولا في آسيا ولا في الاتحاد السوفياتي نفسه . فهناك مشكلتان أساسيتان تواجهانها في هذه المناطق ، وتتعلق أولاهما ، بالتناقض القائم بين السياسات السياسية المعنية التي تتبع في منطقة ، وطراز الحرب النفسية التي تشن في منطقة

-
- (١) حدد الرئيس الأسبق ترومان هذه العقيدة في خطاب ألقاه في الكونجرس في شهر مارس عام ١٩٤٧ . مؤيدا مشروع قانون بتقديم العون المالي الى تركيا واليونان . وتبنى السياسة التي أصبحت تسمى « بعقيدة ترومان » في الواقع « حصر » الشيوعية عن طريق تقديم العون الى الحكومات التي تنشدهم « العدوان الجاعى » .
- (٢) مشروع مارشال ، هو المشروع الذي وضعه الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية لتقديم المساعدات الى دول أوروبا الغربية .

(المغرب)

أخرى . أما المشكلة الثانية ، فتنشأ من استحالة دعم سياسة سياسية معنية عن طريق الحرب النفسية وحدها دون غيرها .

ويمكن شرح المشكلة الأولى عن طريق العلاقات بين ما يعتبر عادة هدف السياسة الأمريكية في أوروبا الشرقية ، وبين هدف حربنا النفسية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي . وقد يكون الهدف من سياستنا في أوروبا الشرقية ، بوجه التحديد ، تحرير شعوب أوروبا الشرقية من السيطرة الروسية . أما هدفنا من حربنا السياسية بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فمناشدة الشعب الروسى من وراء ظهر حكومته السوفياتية تأييد أهدافنا الحقيقية ، لكي نرغم الاتحاد السوفياتي على تعديل سياساته عن طريق ضغط الرأي العام الروسى على هذه الحكومة . لكن الهدف من تحرير أوروبا الشرقية ، ولاسيما فيما يتعلق ببولندا ودول البلطيق ، يقف موقف التعارض من التطلعات القومية لروسيا منذ قرون عدة ، وهى تطلعات لم يقم بصدها أى خلاف بين الشعب وحكومته أبدا . ولا ريب فى أن اتباع مثل هذه السياسة فى أوروبا الشرقية وهى تهدف إلى تحطيم تطلعات الشعب الروسى وحكومته معا ، لا بد وأن تضيق أى أمل أن وجد هذا الأمل ، فى التفريق بين الشعب الروسى وحكومته عن طريق الحرب النفسية . ومن واجب السياسة العامة الشاملة فى مثل هذه الأوضاع أن تقيم نظاما للأولوية فى الأهداف ، وأن تخضع أهداف الحرب السياسية لأهداف السياسة السياسية أو بالعكس .

ويواجه الاتحاد السوفياتي المشكلة نفسها بالنسبة إلى سياساته تجاه بولندا وألمانيا الشرقية . فلا ريب فى أن الاعتراف بخسب الأودر - نيسيس (١) كحد دائم . لا بد وأن يصيب الحرب الدعاية الروسية فى ألمانيا الشرقية ، بالعجز . ولو رغبت روسيا فى تعديل هذا الحد ، لشركت أثرا مماثلا فى بولندا . ولما واجهت السياسة السوفياتية هذه المشكلة ، راحت تقرر أن من الأهم بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي ، فى الوقت الحاضر على الأقل ، الإبقاء على سيطرتها السياسية على بولنده وتعزيزها عن طريق الظهور بمظهر المدافع عن تطلعات البولنديين القومية ، من أن تكسب ولاء سكان ألمانيا الشرقية عن طريق إرضاء تطلعاتهم القومية إلى حدها .

(١) اسم نهرين يقعان بين ألمانيا وبولنده ، وتطالب بولنده بهما كحد بينها وبين ألمانيا فى حين ترى النانية انهما يقعان فى الارض الألمانية .

وهناك مثل بارز آخر على المشكلة الثانية يبدو في تأثير الدعاية للتدخل الأمريكى فى الحرب الكورية . فمهما كانت مبررات هذا التدخل على صعيد القانون الدولى ، ومهما كانت المصالح الأمريكية القومية والمصالح البعيدة المدى للشعب الكورى نفسه (١) ، فإن آثار هذا التدخل النفسى الفورية كانت فى غير مصلحة الولايات المتحدة . وقد ظهر هذا بوضوح فى جنوب كوريا ، حيث لم تكن هناك أدلة مادية على وجود تدخل روسى ، يراها الرجل العادى ويلمسها بصورة صريحة وواضحة ، وحيث ما قاله الفلاح الهندى - الصينى للمستتر سباركسى، ينطبق تماما عليها . وفى حين استقبل الناس فى بيونجيانج قوات الامم المتحدة استقبالا حماسيا لانها حررتهم من الروس ، فإن هذه القوات لم تجد فى سيودل التى حل بها الخراب مثل هذا الترحاب . ولعل المهم على صعيد مناقشتنا الحالية ، هو ان الولايات المتحدة كانت عاجزة عن معاكسة الضرر النفسى الذى أنزله تدخلها بغضبتها بإجراءات نفسية مضادة وفورية . ولا يمكن ازالة مظاهر التدخل الابيض فى شتوون آسيا ، بالشكل التقليدى للامبريالية الغربية ، كما لا تزول بوسائل الحرب السياسية ، وانما بسياسات سياسية وعسكرية واقتصادية ، تقيم الدليل فى التجارب الحياتية للشعب الكورى على وجسود أهداف لا امبريالية وديمقراطية للسياسة الأمريكية . وفى أوضاع كهذه ، لا يكون الرد الفورى على العجز النفسى فى سياسة عسكرية أو سياسية معينة فى شكل دعاية ، وانما فى شكل سياسات تقيم الأوضاع النفسية التى لا بد منها لوجود دعاية ناجحة .

وتحتل المساعدات الاقتصادية والفنية للبلاد المتخلفة على هذا الصعيد أهمية خاصة . فمثل هذه المساعدات تختلف عن الدعاية المجردة فى أنها أفعال لا مجرد أقوال ، أو وعود . فبدلا من التحدث الى الشعوب عما تستطيع أن تفعله ، أو عما يفعله غيرها ، فانها تجعل الوعود الدعائية صحيحة لدى هذه الشعوب وفى حاضرها لا فى مستقبلها . ولكن على هذه المساعدات الاقتصادية والفنية لكى تكون فعالة تماما كسلاح من أسلحة

(١) لا نعتقد أن المصلحة الحقيقية للشعب الكورى ، تقوم فيعاملته أمريكا فيها من تجزئتها الى جمهوريتين أولاها شيوعية ، والاخرى يفرض عليها نظام موال للغرب كل الموالاة ، وانما تمثل المصلحة الحقيقية ، فى اجراء استفتاء للشعب الكورى ، لا بد وأن يطالب بوحدة كوريا بأكملها ، على أن يقوم فيها نظام الحكم الذى ترضيه أغلبية الشعب الكورى ، دون أى تدخل من هذا الجانب أو ذاك . لكن كوريا أصبحت نتيجة للسياسة الأمريكية ميدانا من ميادين الحرب الباردة بين الكتلتين الدوليتين المتصارعتين .
(المغرب)

الدعاية ، أن تؤمن متطلبين أوليين (١) . عليها أولا أن تقيّد الشعب الذى تقسم اليه ، لا على المدى الطويل فحسب ، بل وفائدة فورية ، وبطريقة تفهمها الشعوب التى تتلقى العون . ومن الواجب ثانيا إبراز المصدر الاجنبى للمساعدة ابرازا واضحا أمام متلقيها . وهنا تلعب الدعاية ، بمعناها الصحيح ، دورها الاساسى ، فى اصفاء الفضل على الوكالة الاجنبية التى صدر العون عنها (٢) ، مع الربط ربطا واضحا بين هذه المساعدة وبين الفلسفة العامة لسياسات تلك الوكالة الاجنبية وطبيعتها .

وعلى هذا فان الصراع على عقول الناس ، مهمة فى منتهى المكر والتعقيد . وليس ثمة ما هو أسهل ، ولا أكثر يقينا من التأييد الشعبى فى بلادنا ، ولا ما هو أكثر ثقة من الفشل فى الخارج من معالجة مثل هذه القضايا بروح الاساليب الخطابية المرتجلة التى عرفتها ثورة الرابع من يوليو (٣) وقد تكون الفلسفة البسيطة واساليب الحملات الصليبية المتعصبة والخلقية ، نافعة ، بل ولا غنى عنها فى المهام الداخلية التى تتلخص فى حشد الرأى العام وراء سياسة معينة ومقررة ، لكنها أسلحة مفلولة فى صراع الدول على السيطرة على عقول الناس . وليست الدعاية مجرد صراع بين الخير والشر ليس الا ، أو بين الحقيقة والخطأ ، وانما هى أيضا صراع بين السلطان والسلطان . وفى مثل هذا الصراع ، لاتنصر الفضيلة والحقيقة ولا تتغلبان ، بمجرد نقلهما الى الناس ، وانما يجب أن تنقلا فى سيل متدفق ومستمر من السياسات السياسية التى تجعلهما مقبولين

(١) يتبين مما يقوله المؤلف هنا أنه يدعو ، ولو بصورة لا مباشرة الى المساعدات المشروطة فهو يعتبرها سلاحا من أسلحة الدعاية ، أى انها سلاح ذرائعى يفسد منه الوصول الى غاية ، وهذه الغاية هى التأثير بدعاية الدولة التى تقدم المساعدة ، أى التأثير باتجاهاتها السياسية وأهدافها ، وبالتالي التحول الى موقف التبعية لها . لكن الدول المتحررة وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة ترفض رفضا باتا المساعدات اذا كانت مشروطة ، وترفضها الا اذا كانت متحررة من كل قيد أو شرط .

(٢) تختلف نظرة المؤلف الى المساعدات هنا عن نظرة الدول النامية اليها ، وهى النظرة التى افضحت مواقف الدول النامية منها فى مؤتمر جنيف الأخير . فهو يعتبر ولو بصورة لا مباشرة ان المساعدات مئة من الدول المتطورة على الدول المتخلفة ، فى حين ترى الدول النامية فيها حقا لها مستثمرا عند الدول المتقدمة التى مكنتها الظروف الدولية السابقة بما فيها الظروف الاستعمارية من استغلال خيرات البلاد المختلفة ، وأن هذا الاستغلال آلف دينا على الدول المتقدمة أن تسدده الى المجتمع الدولى .

(٣) أى ثورة الاستقلال الامريكى .

ومعقولين ، وقابلين للتصديق . ولا ريب فى ان اعتبار المهمة النفسية للديمقراطية فى الصراع مع البلشفية ، انها قبل كل شيء ، مشكلة تقنية ، تتعلق باختراق الستار الحديدي ، لتنتقل الى العسالم الذى يقف وراءه بأسره ، الحقائق الخالدة للديمقراطية ، هو خطأ ما بعده من خطأ . فليست الحرب السياسية الا الانعكاس فى ملكوت الافكار للسياسات العسكرية والسياسية التى تنشده دعمها وقد تكون فى الواقع أسوأ من هذه السياسات ، ولكنها لا يمكن أن تكون أحسن منها بأى حال من الاحوال . وهى تستمد قوتها مما فى هذه السياسات من مزايا وخصائص . وهى قد تربح معها أو قد تفشل . ولكى يكون نداء النصر فى الصراع من أجل السيطرة على العقول فعلا ومؤثرا ، عليه أن يعتبر نفسه كل شيء ، نداء للسياسات العسكرية والسياسية التى تصنع النصر وتحققه . ولا ريب فى ان الافعال تتحدث هنا أيضا بصوت أكثر ارتفاعا من صوت الاقوال .

ولا ريب فى أن هذا الصراع على السيطرة على عقول الناس ، وهو يعكس ادعاءات متقابلة للسيطرة العالمية من جانب الدول المختلفة ، قد وجه الضربة القاضية الميته لذلك النظام الاجتماعى للتشابكات والعلاقات الدولية الذى ظل حيا ثلاثة قرون يجمع الدول برغم ما بينها من تنافس تحت سقف واحد من القيم المشتركة والمعايير العالمية للعمل . وقد أدى انهيار ذلك السقف الى تحطيم المستوى المشترك لجميع دول العالم ، وأصبحت كل واحدة منها تشهر انها الاقوى منها كلها ، تريد أن تؤكد لنفسها الحق فى بناء هذا العالم من جديد ، ولكن على طريقته هى . وتحت انقاض ذلك السقف ، يقف ذلك الجهاز الذى أبقي على جدران ذلك المأوى الدولى قائمة وأعنى به توازن القوى .

التوازن الجديد للقوى

لا ريب فى أن تحطيم ذلك الاجماع الفكرى والخلقى الذى ظل يكبح جماع الصراع على السلطان مدة تزيد على ثلاثة القرون • قد حرم توازن القوى من تلك الحيوية الأساسية التى جعلت منه فى الماضى مبدأ حيا من مبادئ السياسة الدولية • وجنبا الى جنب مع هذا الانحسار فى تلك الحيوية الأساسية ، مر نظام توازن القوى فى ثلاث مراحل من مراحل التبدل التكويني ، أعاقمت عملياته وعرقلتها •

١ - اللامرونة فى التوازن الجديد للقوى

(١) التقليل من عدد الدول العظمى

يقوم أكثر التبدلات التكوينية وضوحا فى نظام توازن القوى ، وأكثرها فاعلية فى تعويق عملياته ، فى ذلك التقليل الجذرى من عدد اللاعبين المشتركين فى اللعبة • وفى نهاية حرب الثلاثين سنة مثلا ، كانت الامبراطورية الرومانية تتألف من تسعمائة دولة مستقلة ، جاءت معاهدة ديستفاليا فى عام ١٦٤٨ فخففتها الى ٣٥٥ • وجاء التدخل النابليونى الذى برز أكثر ما برز فى الاصلاحات التى أملت املاء على مجلس ريجنسبرج فى عام ١٨٠٣ ، فأزال من الوجود أكثر من مائتين من هذه الدولات الألمانية المستقلة • وعندما تم تأليف الاتحاد التعاونى الألمانى (الكونفيداريستين) فى عام ١٨١٥ ، كان عدد الدول الألمانية المستقلة ذات السيادة قد انخفض الى ست وثلاثين دولة اشتركت فى الاتحاد • وأزال توحيد ايطاليا فى عام ١٨٥٩ من الوجود سبع دول مستقلة ذات سيادة ، كما أزال توحيد ألمانيا فى عام ١٨٧١ أربعاً وعشرين دولة •

وعندما انتهت حروب نابليون فى عام ١٨١٥ ، كانت هناك ثمانى دول تحتل منزلة الدول العظمى على الصعيد الدبلوماسى ، وهى النمسا ، وفرنسا وبريطانيا والبرتغال وروسيا وبروسيا وأسبانيا والسويد . ولما كانت البرتغال وأسبانيا والسويد قد منحت هذه المنزلة ، بدافع الكياسة التقليدية ليس الا ، ولما كان لابد أن تضيق هذه المنزلة التى لا تستحقها فى وقت قريب ، فإن عدد الدول العظمى قد هبط فى الواقع الى خمس دول . وقد انضمت اليها فى ستينات القرن الماضى كل من ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية . لتحذو اليابان حذوهما فى نهاية القرن .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كانت هناك بالفعل ثمانى دول عظمى تقع اثنتان منها لأول مرة فى التاريخ الحديث ، خارج القارة الأوروبية كلية ، وهى النمسا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا واليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية . وشهدت نهاية تلك الحرب ، النمسا وقد اختفت نهائيا من قائمة الدول العظمى ، فى حين اختفت منها مؤقتا كل من ألمانيا وروسيا . ولم تمض حقتان ، أى فى مطلع الحرب العالمية الثانية ، حتى بات فى وسع الانسسان أن يعد سبعا من الدول العظمى ، بعد أن استعادت ألمانيا والاتحاد السوفيتى مكانتيهما فى المنزلة الاولى من دول العالم العظمى ، فى حين احتفظت الدول الاخرى بنفس المركز الذى كان لها . وقد شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية هذ الرقم ينخفض الى ثلاث دول ، وهى بريطانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فى حين عوملت الصين وفرنسا بسبب ماضيها وطاقاتها فى المفاوضات والتنظيمات وكأنهما من الدول العظمى . لكن سلطان بريطانيا ، مالبث أن تدهور أيضا الى الحد الذى جعلها ، أقل بكثير من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سلطانا ، اذ أن هاتين الدولتين تستحقان بسبب تفوقهما الهائل على الدول التى تليهما فى الترتيب والمنزلة ، أن تسميا من الدول « فوق العظمى » .

وأدى هذا الهبوط فى عدد الدول القادرة على أن تؤدى دورا رئيسيا فى السياسات الدولية ، الى احداث أثر فى افساد توازن القوى . وقد تزايد هذا الأثر وتضاعف من جراء الهبوط فى العدد المطلق للدول الموجودة ، نتيجة تسويات عامى ١٦٤٨ و ١٨٠٣ ، والوحدات القومية التى شهدها القرن التاسع عشر . وقد اضطرب أمر هذا الهبوط بصورة مؤقتة فى عام ١٩١٩ ، نتيجة خلق دول جديدة فى الأوربتين الوسطى والشرقية ، اذ أن هذه الدول ، اما أن تكون فى المدة التى انقضت بعد هذا التاريخ قد

اختفت كدول من خارطة العالم ، كما وقع لدول البلطيق مثلا (١) أو تكون قد توقفت على أى حال ، عن أن تكون عاملا مستقلا فى السياسات الدولية . ولاريب فى أن هذه التطورات قد أفقدت ميزان القوى الكثير من مرونته وافتقاره الى الثبات ، وأفقدته بالتالى الكثير من فاعليته الكابحة بالنسبة الى الدول ، المتورطة تورطا فعليا فى الصراع من أجل السلطان .

ولقد كان توازن القوى يعمل عمله فى الماضى ، عن طريق الأحلاف التى تعقد بين عدد من الدول . وبالرغم من اختلاف الدول الرئيسية فى سلطاتها وقوتها ، الا أنها كانت تقف فى صف واحد من الفخامة والحجم . فلقد كانت النمسا وفرنسا ، وبريطانيا العظمى وروسيا والسويد فى القرن الثامن عشر ، تمت الى نفس الطبقة من ناحية سلطاتها النسبية . وكان الارتفاع والهبوط فى درجة قوتها يؤثران بالطبع على مراكزها فى التسلسل الفعلى للدول العظمى ، ولكنهما لا يؤثران مطلقا على مواقفها كدول كبرى . وكان ثمانية من اللاعبين من الدرجة الأولى يشتركون فى مباريات سياسات القوة بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٤٠ ، ستة منهم من أوروبا ، وهم يزاولون اللعبة باستمرار . ولم يكن فى وسع أى لاعب فى مثل هذه الظروف أن يمضى بعيدا فى تطلعاته الى السلطان ، الا اذا كان واثقا من تأييد واحد أو آخر من زملائه فى اللعب ، ولم يكن فى وسع أحد ، أن يثق ثقة دائمة وعامة من وجود هذا التأييد . ولم تكن هناك فى الواقع دولة واحدة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لم تكن مرغبة على التراجع من موقعها الامامى ، والرجوع بخطواتها ، لأنها لم تلق العون الدبلوماسى أو العسكرى الذى كانت تتوقعه من الدول الأخرى . وقد صبح هذا بصورة خاصة بالنسبة الى روسيا فى القرن التاسع عشر . ولو أن ألمانيا من الناحية الأخرى ، قد تنكرت لقواعد اللعبة ، ولم تعط النمسا حرية العمل فى عام ١٩١٤ فى تعاملها مع مملكة الصرب ، فليس ثمة من شك فى أن النمسا ما كانت لتجرؤ ، على أن تمضى بعيدا فى اجراءاتها ، ولكن فى الامكان على الغالب تجنب الحرب العالمية الأولى (٢) .

(١) كانت روسيا القيصرية تحتل دول البلطيق ، التى نالت استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . وقد تمكنت ألمانيا فى بداية هجومها على الاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٤١ ، من احتلال هذه الدول التى كان الاتحاد السوفياتى قد ضمها اليه منذ عام ١٩٣٩ بعد اتفاقية مع ألمانيا . ثم استعادها الاتحاد السوفياتى ابان الحرب ، وأصبحت ولا تزال جزءا من أراضيه . (العرب)

(٢) كانت هناك أسباب عدة كامنة ، ويعود بعضها الى عهد بعيد للحرب العالمية الأولى . لكن مقتل أرشيدوق النمسا فى مدينة سيرايجيفو فى بلاد الصرب ، كان الشرارة التى =

وكلما زاد عدد اللاعبين الفعليين ، زاد عدد التجمعات الدولية المحتملة وزاد أيضا الشك في تركيب التجمعات التي ستتعارض وفي الدور الذي سيؤديه كل لاعب فرد فعلا في هذه التجمعات . ولقد رفض كل من غليوم في عام ١٩١٤ وهتلر في عام ١٩٣٩ ، ان يصادقا ان بريطانيا العظمى ستدخل الحرب ، وان الولايات المتحدة ستنتظم ايضا في النهاية الى صفوف اعدائهما ، كما ان الرجلين معا اساءا تقدير أثر التدخل الامريكى في الحرب . ومن الواضح ان هذا الخطأ في الحسابات عن تحديد الدول التي ستحارب وعن المواقف التي ستتخذها ، قد عنت لألمانيا الفرق بين النصر والهزيمة . وعندما تكون أحلاف الدول المتعارضة في مواقفها متعادلة تقريبا ، فان الحسابات من هذا الطراز ، تكون في الغالب متقاربة ، ويكون تخلف عضو متوقع في الحلف عن العمل أو اضافة عضو آخر غير متوقع الى الحلف الآخر ، مؤثرا كل التأثير ان لم يكن حاسما على توازن القوى . وهكذا عندما كان الامراء يبدلون احلافهم في القرن الثامن عشر بمنتهى السهولة ، كانت مثل هذه الحسابات لاتتميز في العادة عن الحُدس ، المفتقر الى الدقة . وترتب على هذا ان الميوعة الفائقة في توازن القوى الناشئة عن عدم الركون بصورة مطلقة الى الاحلاف ، جعلت من الشروط الأولية على جميع اللاعبين في المباراة الدولية ، ان يكونوا في منتهى الحذر والحيلة في حركاتهم على لوحة شطرنج السياسات الدولية ، ولما كانت المجازفات صعبة على الحُدس والتخمين ، فقد وجدوا انفسهم مرغمين على التقليل منها الى أقصى حد ممكن . وكان من المهم كل الاهمية في الحرب العالمية الاولى ، بالنسبة الى النتيجة النهائية للصراع ، أن تقرر ايطاليا ، ما اذا كانت ستظل على الحياد ، او انها ستدخل الحرب الى جانب الحلفاء . ولعل ادراك هذه الاهمية هو الذى دفع الفريقين المتحاربين الى بذل أقصى الجهود عن طريق التنافس في اغداق الوعود بالتوسم الاقليمي للتأثير على قرار ايطاليا الاخير . وقد انطبق نفس هذا الوضع ولكن بنسبة اقل ، على بعض الدول الاضعف من ايطاليا ، كاليونان مثلا .

= الهيت نيران الحرب . فقد اتخذت النمسا من هذا الحادث ذريعة لفرض شروطها القاسية التي تبلغ حدود التبعية على مملكة صربيا الصغيرة ، وهي شروط ، كان قبولها يعنى اذاعة هذه البلاد لاستقلالها ، فرفضتها معتمدة على تأييد روسيا ، ولو لم تكن النمسا معتمدة في تشدهما على ألمانيا التي أيدها ، لما تطرفت في مطالبها ، ولكان في الامكان تجنب الحرب العالمية الأولى .

ب - استقطاب السلطان

من هذا الشكل فى توازن القوى فى السنوات الاخيرة نرى مراحل من التحول الجذرى . ففي الحرب العالمية الثانية كانت قرارات بعض الدول كإيطاليا وإسبانيا أو تركيا أو حتى فرنسا ، فى الانضمام الى هذا الجانب أو ذاك أو عدم الانضمام الى أى منهما ، مجرد أحداث ، يرحب بها الفريقان المتحاربان أو يخشيانها ، ولكنها لا تستطيع لا من قريب ولا من بعيد أن تحول النصر الى هزيمة أو الهزيمة الى نصر ، فلقد كان التباين فى القوة بين دول الدرجة الاولى - كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى وبريطانيا واليابان وألمانيا - من ناحية ، وبين جميع الدول الباقية من الناحية الاخرى عظيما الى الحد الذى بات فيه تخلف حليف عن معسكر أو اضافة حليف آخر الى المعسكر الثانى ، لا يحدث اضطرابا ملحوظا فى توازن القوى ، ولا يؤثر بالتالى ، تأثيرا ماديا على النتيجة النهائية للصراع . وقد يؤدى التبدل فى التحالفات ، الى ارتفاع احدى الكفتين بعض الشيء فى ميزان القوى ، أو رجحان الكفة الاخرى ، لكن هذه التبدلات لم تكن قادرة على أن تعكس الصلة بين الكفتين وهى صلة يقررها ثقل دول الصف الاول . وكان موقف الدول الرئيسية وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، وبريطانيا من ناحية ، وألمانيا واليابان من الناحية الاخرى ، هو الذى يهم وهو الذى يقرر ميزان القوى (١) . ولقد غدا هذا الوضع الذى ظهر لأول مرة فى الحرب العالمية الثانية ، واضحا كل الوضوح الآن فى الاستقطاب العالمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، وأصبح المظهر الغالب المسيطر على السياسة الدولية كلها . وباتت قوة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتى بالنسبة الى قوة حلفائهما الفعليين أو المحتملين ، طاغية الى الحد ، الذى يجعل ثقلهما وحده هو العامل المقرر فى توازن القوى

(١) اعتقد أن المؤلف قد أخطأ فى تقديره هذا بالنسبة الى فرنسا وإيطاليا . فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، كانت فرنسا تعتبر من الدول العظمى تماما ، بل وكانت تعتبر أقوى دولة عسكرية فى جانب الحلفاء الغربيين . ولعل هذا التقدير هو الذى جعل قيادتها العسكرية تتولى القيادة العليا للحلفاء الغربيين . ولذا فقد جاء انهيارها ضربة قاصمة للمعسكر الغربى .

وكانت ايطالية موسوليسى تعتبر أيضا فى الصف الاول بين الدول العظمى ، فقد تمكنت من إيهام العالم بقوتها العسكرية . ولعل هذا هو السبب الذى دعا بريطانيا وفرنسا الى الاستماتة للحيلولة دون دخولها الحرب الى جانب ألمانيا . ولم يخلف ضعفها العسكرى الا بعد حملتها الفاشلة على اليونان وعزائمها فى الصحراء الغربية .

(الحرب)

بينهما • ولا يمكن لهذا التوازن أن يتأثر تأثيرا حاسما ، بوقوع تبدلات في موقف واحد أو أكثر من الدول الحليفة لهما ، وذلك بالنسبة الى المستقبل القريب على الأقل ، وهكذا تحول توازن السلطان من استقطاب متعدد الاطراف ، الى استقطاب ثنائي •

ج - الميل الى نظام الكتلتين

وقد اختفت نتيجة لهذا كله ، تلك الميوعة في توازن القوى ، واختفى معها ، ما كان لها من تأثير رادع على تطلعات السلطان عند الدول القيادية الرئيسية على المسرح الدولي • فهناك الآن دولتان متفوقتان متعارضتان ، وتعتبر كل منهما أقوى من أية دولة أخرى أو حتى من مجموعة من الدول الأخرى • وقد لا تجد أى منهما نفسها مضطرة الى الخوف من المفاجأة من مواقف حلفائها ، واحتمال تحولها • وقد أدى هذا التباين الضخم فى القوة بين الدول الرئيسية والدول الأقل شأنًا ، الى أن أصبحت الأخيرة خاقدة للقدره على التأثير على الميزان من ناحية ، وإلى أن تفقد من الناحية الأخرى وإلى حد كبير ، حريتها فى التحرك ، وهى الحرية التى كانت تمكنها فى الماضى من أن تلعب أدوارا فى منتهى الأهمية ، وكثيرا ما تكون حاسمة فى ميزان القوى • وما كان ينطبق فى الماضى على عدد صغير للغاية من الدول ، كدول أمريكا اللاتينية بالنسبة الى علاقاتها مع الولايات المتحدة أو كالبرتغال بالنسبة الى علاقتها ببريطانيا العظمى ، ينطبق الآن على معظم الدول • أى انها تدور فى فلك هذا أو ذاك من العملاتين الكبيرين اللذين يستطيعان عن طريق تفوقهما الهائل فى القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ارغامها على اتخاذ هذا الموقف بالرغم من رغبتها وارادتها وليس من قبيل الصدفة العارضة والحالة هذه ان نتحدث عن « الاتباع » عندما نشير الى الحلفاء العاجزين والمغلوبين على أمرهم لهذا الجانب أو ذاك (١) •

(١) عندما وضع المؤلف كتابه هذا فى عام ١٩٥٤ لم تكن سياسة عدم الانحياز التى تمخضت بشكل واضح عن مؤتمر بانكوك ، قد ظهرت بشكل قوى على مسرح السياسة الدولية ، وكان المعسكر الغربى يفرض أجلاله العسكرية فرضا على الدول الصغيرة ، كمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وحلف الأطلسى وحلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا • فلم يكن غريبا والحالة هذه أن يقول المؤلف هنا ما قاله ، لاسيما وان هذه الاحصلاف قد فرضت فرضا على الشعوب ، وان بعضها قد فرض فرضا على بعض الحكومات • لكن سياسة الانحياز التى اعتنقتها ثورة عبد الناصر ، وأمنت بها دول أخرى

ولم تعد لرغبات هذه الدول الصغيرة ، على النقيض مما كان متبعاً في الماضي أى وزن على الصعيد الدولى . فقد باتت ارادة الدول فوق العظمى وبعض الظروف الاخرى التى تخرج على نطاق قدرتها ، هى التى تقرر لها مواقفها واحلافها السياسية والعسكرية . ولم تعد هناك فى الوقت الحاضر الا حالتان محتملتان لانتقال احدى الدول من محور الى آخر . واولى هاتين الحالتين ، ان يقع هناك تبدل جذرى فى توزيع السلطان نتيجة حرب من الحروب ، تؤدى الى تخفيف قبضة احدى الدولتين فوق العظميين على احدى حلفائها . ولا ريب فى ان التحول المتدرج للصين من المعسكر الغربى الى المعسكر الشيوعى ، بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، كنتيجة ل فراغ القوة الذى خلفته هزيمة اليابان من ناحية وانتصارات الشيوعيين فى الحرب الاهلية الصينية يعتبر مثلاً بارزاً على هذا الطراز .

أما الاحتمال الثانى ، فهو أن تتخلى احدى الدولتين فوق العظميين ، طوعاً عن امساكها باحدى حلفائها . ولا ريب فى ان طرد يوجوسلافيا من المعسكر السوفياتى فى عام ١٩٤٧ مثل على هذا الاحتمال الثانى . وبالرغم من خطأ هذه الخطوة التى خطتها روسيا من وجهة النظر الروسية ، فان فى وسع الانسان ان يتصور وضعاً مماثلاً لهذا ، كذلك الوضع الذى واجهه بريطانيا فى عام ١٩٤٧ ، عندما تحتم عليها كدولة فوق العظمى ان توازن بين أوجه الضعف فى حلف مؤكّد يضمها مع المزايا التى تحصل عليها من تخليها عنه ، لتقرر بعد ذلك ان مكاسبها من الانسحاب اكبر من تلك التى قد تجنيها من التمسك بمركز يكلفها الكثير من النفقات والاضطراب (١) .

ولم تعد الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتى فى حاجة الى التخوف والحذر كما كانتا تفعلان ابان الحرب العالمية الثانية ، مخافة ان يؤدى تخلف

= فى مؤتمر باندونج كالهند واندونيسيا وسيلان ويوجوسلافيا ، ما ليشت أن أصبحت السياسة الرسمية والفعلية لمعظم شعوب العالم المتحررة من الاستعمار ، رغبة من هذه الشعوب فى تحرير سياستها من قيود التبعية التى يفرضها عليها المؤلف .

(المغرب)

(١) اشارة هنا الى انسحاب بريطانيا من الهند وبورما وسيلان فى هذا التساويغ كفاتحة لتخليها عن موقفها كاحدى الدول فوق العظمى . فقد وازنت بريطانيا بين الفوائد التى قد تجنيها من الاحتفاظ بمركزها هذا وبمستعمراتها تلك وبين الاخطار والمقارم التى قد تتعرض لها من هذا الاحتفاظ ، فوجدت أن من الخير لها أن تسحب ، لاسمياً وانهاستعجز حتماً عن الصمود فى وجه التيار الوطنى الذى يحتاج العالم للتحرر من وبقة الاستعمار .

(المغرب)

دولة رئيسية حليفة لهما وتخليها الى خلق الاضطراب في ميزان القوى .
فلقد انقضى العهد الذي كان فيه التحول المستمر في الاحلاف والتجمعات
الدولية ، يتطلب الحذر الدائم ، والشكوك والحيطه . وهو العهد الذي
وصل ذروته في القرن الثامن عشر ، وانتهى مع مجيء الحرب العالمية
الثانية .

لكن هذا التطور ، لايعني ان الدول فوق العظمى ، لم تعد تجد
ما تخشى عليه من حلفائها . فبالرغم من ان هؤلاء الحلفاء لايسـتطيعون
الخروج على محاورهم في الوقت الذي يختارونه ، فان في وسعهم ان يظلوا
فيها اما كمؤيدين مخلصين وفعالين لسياسات الدول فوق العظمى ، أو
كأسرى مسلوبى الارادة ، خواريين في تأييدهم الذي لايمكن الركون اليه .
وقد يكون في وسعهم في احسن الاحتمالات الانتقال من قلب المحور
ومركزه الى هوامشه ، مخفيين بذلك من سيطرة الدولة فوق العظمى على
محورها ، ومنتقصين من فائدتهم ونفعهم في هذا المحور .

وبالنسبة الى التحالفات في كل من الجانبين ضمن الاطار المرن لتوازن
القوى ، تستطيع الدول فوق العظمى ان تجد في حلفائها اما مصدرا للقوة
او للضعف . وكان السؤال الذي يمثل امام الدول العظمى ، قبل الحرب
العالمية الثانية ، هو ما هي السبل للحفاظ على حلفائنا ؟ أما اليوم وعلى
سبيل المفارقة ، فان السؤال الذي يواجه الدول فوق العظمى بالنسبة
الى حلفائها ، هو كيف يمكن لنا ان نجعل حلفاءنا شركاء راغبين وفعالين
في سياساتنا ؟ وكيف يمكن لنا ان نحفظ بهم كذلك ، ؟ . ويتطلب هذا
الاهتمام سياسات مرنة وناجحة من جانب الدول فوق العظمى . فسلطانها
هو الطاغى على حلفائها ، ولكن لهذا السلطان قيوده وحدوده . وقد تكون
الى حد كبير ، وغير مسبوق ، سيادة سياساتها ومصيرها ، ولكنها ليست
كاملة السيادة هذه . فعليها ضمن حدود معينة ان تكيف سـياساتها
لتتوافق مع رغبات حلفائها ، اذا ارادت ان تستمد الحد الاقصى من القوة
في دعمها لها .

(د) الدول اللاملتزمة

واذا ما اعتبرنا ان الدول الملتزمة تقف موقفا صامدا في المحاور التي
تنتمي اليها ، فان العنصر الوحيد للميوعة في توازن القوى ، يتمثل في
الحركات المتوقعة من الدول اللاملتزمة . فالى أى جانب سـتتميل الدول
العربية والهند واندونيسيا والهند الصينية ، هذا اذا عدنا لأكـثر الدول

اللاملتزمة أهمية فى النهاية ؟ (١) والى أى جانب ستميل المانيا الغربية واليابان فى النهاية مع العلم بأنهما ظلتا ملتزمتين الى جانب الغرب حتى عام ١٩٥٣ بدافع القسر العسكري لا بدافع الاختيار الارادى ؟ ولا ريب فى ان تطور توازن القوى فى المستقبل القريب سيعتمد الى حد كبير على الخط الذى ستسير فيه هذه الدول وغيرها من الدول اللاملتزمة . فالمستقبل البعيد وحده يستطيع الرد على التساؤل عما اذا كانت الاوضاع السياسية والتقنية ، ستسمح بظهور مراكز جديدة للسلطان تستطيع ان تتحرك بصورة مستقلة عن هذا الجانب أو ذاك . ولو قدر لهذا التطور ان يقع ، وفى وسع الانسان أن يتصوره ، بالنسبة الى الصين أو الى المانيا الموحدة ، فإن النظام الراهن ذا القطبين فى السياسات العالمية سيعود ولا شك الى النظام التقليدى المتعدد الاطراف (٢) .

٢ - اختفاء المرجح

ليس التبدل الثانى فى تركيب توازن القوى الذى نشهده فى هذه الايام ، الا النتيجة الطبيعية والحتمية للتبدل الاول الذى فرغنا من الحديث عنه ، واعنى به اختفاء المرجح أو القابض على ناصية الميزان . ولقد مكن التفوق البحرى ، والمناعة المفترضة ضد الغزو الاجنبى بريطانيا العظمى من أن تؤدى لمدة تزيد على القرون الثلاثة هذا الواجب لميزان القوى . أما اليوم ، فلم تعد بريطانيا قادرة على اداء هذه المهمة ، اذ ان الولايات المتحدة تفوقت عليها الى حد كبير فى القوة البحرية ، وادت التقنيات الحديثة ، الى حرمان الاساطيل من سيادتها التى لاتنازع على البحار . ولم تؤد القوة

(١) لقد أثرت الدول التى أشار اليها المؤلف هنا البقاء على سياسة عدم الانحياز ، التى وجلت دولا أخرى تبعتها ، فبلغ عندها كما ظهر فى المؤتمر الاخير لدول عدم الانحياز الذى عقد فى القاهرة فى شهر أكتوبر الماضى سبعا وخمسين دولة ، وهو رقم سيرتفع بعد تحرر دول جديدة فى افريقيا ، وبعد توسع الميل الى سياسة عدم الانحياز لدى الدول الامريكية اللاتينية ، اذ اثبتت انها السياسة الصحيحة التى تخلفها السلام العالمى .

(٢) لا ريب فى أن تكهنات المؤلف عن الصين قد تحققت حتى الآن . وان كانت لم تتحقق بعد بالنسبة الى وحدة ألمانيا بسبب موقف الكتلتين المتصارعتين منها . فقد تمكنت الصين فى سنوات عدة من توطيد أقدام ثورتها فى قطع أشواط بعسدة فى مضار التقدم ، وأصبحت ولاسيما بعد دخولها النادى النووى ، تؤلف عنصرا ضخما له قيمته فى ميدان توازن القوى على الصعيد العالمى .

(المغرب)

الجوية الى انهاء ما كانت تتمتع به الجزر البريطانية من مناعة واستعصاء على الاعتداء الخارجى فحسب ، وانما حولت تكثف السكان والصناعات فى ارض صغيرة نسبيا كانجلترا مثلا وعلى مقربة من قارة كبيرة من ميزة نافعة الى مصدر ضعف واضح .

وفى الصراع العظيم بين فرنسا واسرة هابسبورج (١) ، والذي تبلور حوله النظام الدولى الحديث حتى « الثورة الدبلوماسية » لعام ١٧٥٦ (٢) عندما تحالفت فرنسا مع آل هابسبورج ضد بروسيا ، كانت بريطانيا قادرة على ان تلعب دور المرجح بما فيه من سيطرة وكبح ، لأنها كانت على جانب كبير من القوة اذا ما قورنت بالمتنافسين وحلفائهما ، بحيث تستطيع ضمان النصر للجانب الذى تنضم اليه وينطبق هذا القول أيضا على الحروب النابليونية وعلى القرن التاسع عشر بطوله ، ومستهل القرن العشرين أيضا . ولكن بريطانيا لم تعد تحتل اليوم مثل هذا المركز الحاسم ، فقد انتهى دورها كمرجح للتوازن الدولى ، مخلفة النظام الدولى الحديث بدون الفوائد التى كان يضيفها على ذلك النظام فى الماضى من كوابح وتهذئة ، وكان حياد بريطانيا العظمى او تحالفها مع المانيا واليابان بدلا من تحالفها مع الأمم المتحدة ، حتى فى الحرب العالمية الاخيرة كفيل بأن يعنى لهذه الأمم المتحدة الفرق بين النصر والهزيمة . أما اليوم وبالنسبة الى الاتجاهات المحتملة فى تقنية الحرب وتوزيع القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فقد لا يمثل موقف بريطانيا فى الصراع المسلح بين هاتين الدولتين تأثيرا حاسما على النتيجة النهائية . ولو شئنا استخدام التعبيرات المجازية لتوازن السلطان ، ففى وسعنا أن نقول بشئ من الحشونة التى لاتخلو من الحقيقة ، انه فى الوقت الذى تمثّل فيه قوة الاتحاد السوفياتى فى الكفة الروسية سبعين رطلا مثلا ، تمثل قوة الولايات

(١) هى الأسرة المالكة التى حكمت النمسا بين عامى ١٢٨٢ ، ١٩١٨ ، والتى لعبت دورا بارزا فى التاريخ الاوروبى الحديث ، حتى القرن التاسع عشر عندما حلت قوة المانيا محلها فى الاهمية الدولية .

(٢) عندما نشبت حرب السنوات السبع فى عام ١٧٥٦ وقع تحول فى شكل التحالفات الفرنسية اذ اتحدت فرنسا مع عدوتها التقليدية النمسا ومعهما روسيا وسكسونيا والسويد واسبانيا ضد الدولة البروسية القوية الجديدة التى حالفها بريطانيا وامارة هانوفر ، وقد دارت معارك هذه الحرب التى نشبت بسبب المنافسة الاستعمارية بين انجلترا وفرنسا وبسبب المنافسة بين النمسا وبروسيا على السيطرة على المانيا فى أوروبا وأمريكا الشمالية والهند .

المتحدة في الكفة الامريكية سبعين رطلا أيضا ، في حين تمثل قوة بريطانيا في نفس الكفة عشرة اطلال ، وتمثل قوة سائر الدول الحليفة لأمريكا أو التي يحتمل ان تتحالف معها ، عشرين رطلا . ويتضح من هذا انه لو رفع الثقل الانجليزى من هذه الكفة فان الاثقال الباقية في الكفة الامريكية ستظل اكبر من الاثقال الموجودة في الكفة الروسية (١) .

ويتضح من كل ما قلناه ، ان تدهور القوة النسبية لبريطانيا وما نشأ عنه من عجزها عن الاحتفاظ بمركزها المهم في توازن القوى ، لم يكن حادثا وحيدا ، متعلقا ببريطانيا العظمى وحدها ، وانما كان ثمرة تبدل تكويني اثر على اعمال توازن القوى في جميع مظاهره واشكاله . ولذا يستحيل على اية دولة اخرى والحالة هذه عن ان تترث بريطانيا الموقف المسيطر والممتاز الذى ظلت تحتفظ به أمدا طويلا . وليست القضية في ان سلطان المرجح التقليدى قد تدهور وأصيب بالانهلال ، مجزا اياه عن مواصلة اداء دوره التقليدى ، وانما القضية هي ان مركز هذا المرجح لم يعد موجودا في تركيب توازن القوى نفسه (٢) . قمع وجود عملاقين من القوة بحيث يستطيعان تقرير موقف الميزان بقوتها وحدهما ، لم تعد هناك فرصة لوجود دولة ثالثة أو قوة ثالثة تستطيع ان تفرض اثرا حاسما . ولعل من العبث والحالة هذه ، فى الوقت الحاضر على الاقل ، ان نأمل في ان تتمكن دولة اخرى ، أو مجموعة من الدول ، في احتلال المركز الذى أخلته بريطانيا .

(١) يبدو أن المؤلف فى حسابه هذا ، قد تجاهل تمام التجاهل ، قوة الدول الاشتراكية الاخرى التى تتحالف مع الاتحاد السوفياتى ، ولم يحسب لها أى ثقل فى الميزان الدولى . فى حين حسب عشرين رطلا للدول الغربية الأخرى ، باستثناء بريطانيا التى تتحالف مع الولايات المتحدة ، وهو تجاهل يفقد هذا الحساب دقته الموضوعية .

يضاف الى هذا أن المؤلف لم يحسب أى وزن لقوة الصين الشعبية ، ولعله كان حقا فى هذا اذا عرفنا أنه وضع كتابه هذا قبل عام ١٩٥٤ . لكن هذا الوضع تبدل كل التبدل فى السنوات الاخيرة ، وأصبح للصين وزنها وشأها فى توازن القوى ولا سيما فى القارة الآسيوية حيث لعبت فى السنوات الاخيرة دورا بارزا فى السياسات الدولية فى تلك المنطقة .

(٢) قد لا تستطيع دول عدم الانحياز أن تؤدي دور المرجح ، لأنها لا تريد اداءه من ناحية ، ولأن هذا الدور يتعارض مع فلسفة اللانحياز نفسها ونظرياتها ، الا أن فى وسع هذه الدول أن تؤدي دورا هاما فى الحفاظ على السلام العالمى من ناحية ، وتمتعة الرأى العام العالمى ضد الحرب من الناحية الثانية ، والجيلولة دون حصول أى من الكتلتين المتصارعتين على قواعد ومراكز تفيد منها فى تعزيز قواها فى الصراع الدولى على السلطان

(المرب)

فى الناحية الثالثة .

ولقد ساورت مثل هذه الآمال بعض الوقت عددا من الدول أو عددا من المجموعات الدولية ، كالهند واندونيسيا والدول العربية والامريكية اللاتينية التي لم تقف موقف الالتزام الكامل او المحدد من اى من الكتلتين الشرقية والغربية . وفى وسع مثل هذه الدول فى الواقع ان تحتل مركز « القوة الثالثة » عن طريق الوقوف بمنأى عن الاصطراعات السياسية والعسكرية الرئيسية بين الشرق والغرب ، والحفاظ على موقفها من عدم الالتزام بصورة كاملة ومحددة . وبالنظر الى التباين الكبير فى القوة بينها وبين الدولتين فوق العظميين ، فان من الصعب علينا ان نرى كيف يمكن لها ان تأمل فى المزيد . وبالرغم من ان من المتيسر القول على شكل اليقين بأن آمال هذه الدول فى ان تؤدى دورا حاسما كقوة ثالثة فى التوازن الدولى للقوى ، لايمكن ان يتحقق ، الا ان فى الامكان القول بكل اطمئنان وثقة ، بأن امالها هذه لن تتحقق فى المستقبل القريب على الاقل .

ويصح هذا أيضا حتى بالنسبة الى الأمل الذى يعرب عنه كثيرون من السياسة ، فى دول اوربا الغربية التى تصل طاقات القوة لديها الى حد قريب من قوة الدولتين فوق العظميين ، فلقد نادى الجنرال ديغول مثلا فى عدد من الخطب البليغة والمقنعة بقيام أوربا متحدة تؤدى دور « القوة الثالثة » كمرجع مهدىء وكابح للتوازن بين جبروت الشرق وجبروت الغرب (١) . فلقد قال فى الثامن والعشرين من يوليو عام ١٩٤٦ فى خطاب القاه ما نصه :

(١) كانت مثل هذه الآراء نظرية عند الجنرال ديغول فى تلك الايام ، اذ أنه كان خارج الحكم . أما اليوم وبعد أن غدا صاحب السلطة المطلقة فى فرنسا بعد تعديل دستور الجمهورية الخامسة ، وأصبح هو الوجه لسياساتها ، فقد غدت هذه الآراء تحمل طابع السعى الى التحقيق ، فهو يؤمن بوجوب قيام كتلة أوربية قوية تتحرر من نفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها وتؤدى دور « القوة الثالثة » ، وكان إيمانه هذا هو الذى دفعه الى عقد الاتفاق الألماني الفرنسي قبل نحو من عامين والى حمل لواء السوق الأوروبية المشتركة . العمل على تنفيذها ، مع قيام « قوة نووية ضاربة » ومستقلة لفرنسا ، ويبدو انه سياساته هذه هى التى أثارت أمريكا فجعلتها تنادى بقوة نووية متعددة الاطراف لدول حلف الأطلسي ، وهو ما يمارضه ديغول أشد المارضة خوفا من تسليح ألمانيا نوويا . ويتوقع المراقبون أن يؤدى الخلاف بين ديغول والولايات المتحدة الى تطورات خطيرة فى المستقبل القريب قد يكون منها إلغاء الاتفاق الألماني - الفرنسي أو انسحاب فرنسا من «سوق الأوروبية المشتركة وحتى من حلف الأطلسي» .

« ليس ثمة من شك في أن وجه العالم ، قد تغير في كل صورة من الصور عما كان عليه قبل حرب الثلاثين سنة هذه . فقبل نحو من ثلث قرن كنا نعيش في عالم يضم ستا أو ثمانيا من الدول العظمى ، تسدو متكافئة في قوتها وسلطانها ، وقد اشتركت كل منها عن طريق اتفاقات مكررة ومتباينة مع الدول الاخرى وتمكنت من اقامة توازن للقوى في كل مكان تقريبا ، مكن الدول الاقل قوة منها أن تجد ضمانة نسبية لنفسها ، اذكان يعترف بالقانون الدولي ويحترم ، لاسيما وان من ينتهكه ، لابد وأن يواجه تحالفا للمصالح المادية والمعنوية . وكانت الخطط السوقية في النهاية ، في مثل هذا الوضع لا تعد وترسم ، بالنسبة الى الصراعات المقبلة الا على أساس ما قد ينتج عنها من دمار سريع ومحدود . »

« لكن زوبعة مخيفة اجتاحت العالم ، وفي وسعنا أن نجرد حساباتها الآن وإن نعداها في قائمة واحدة ، وعندما نأخذ في حسابنا انهيار المانيا واليابان ، وما لحق بأوروبا كلها من ضعف ، يتبين لنا أن روسيا السوفياتية والولايات المتحدة ، قد أصبحتا الآن وحدهما ، تحتلان المرتبة الأولى . وبدا وكأن قدر العالم الذي ابتسم في العصور الحديثة ردحا من الزمن للإمبراطورية الرومانية المقدسة (١) ، ولاسبانيا وفرنسا وبريطانيا والرايخ الالمانى . مضلعا على كل منها ، طرازا من التفوق ، قد شاء الآن أن يجزىء نعمة وعطاياه على دولتين . وقد نشأ عن هذه المشيئة عامل تجزلة حل محل التوازن الدولي القديم . »

وبعد أن أشار الى ما تثيره الاتجاهات التوسعية عند الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من مخاوف وقلق (٢) ، آثار ديجول موضوع إعادة التوازن الدولي الى الاستقرار وقال :

(١) الامبراطورية الرومانية المقدسة من ٩٦٢ الى ١٨٠٦ . وحدة سياسية في أوروبا الغربية كانت تدعى لنفسها خلافة الامبراطورية الرومانية القديمة التي انتهت في عام ٤٧٦ ، بسقوط رومة في أيدي البرابرة الجرمان . وظلت هذه الامبراطورية تمثل حتى القرن السادس عشر ، جامعة للشعوب الاوربية . وإن كانت الدول الاوربية لم تعترف بسيادتها . وفقدت كل أهمية سياسية لها نتيجة حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ ~ ١٦٤٨) وحلت نهائيا في عام ١٨٠٦ أي على أيدي نابليون .

(٢) من الاشياء التي اتضحت في مذكرات الجنرال ديجول ، ان الجنرال حمل منذ أيام الحرب العالمية الثانية ، وعندما كان زعيم الفرنسيين الاحرار ، عداء للولايات المتحدة التي واصلت الاعتراف بحكومة فيشي في تلك الايام بالرغم من تعاونها مع الالمان . ورفضت الاعتراف بفرنسا الحرة التي يقودها ديجول . وقد تزايد هذا الشعور العدائي نتيجة تخوف الجنرال من نيات الولايات المتحدة التوسعية وسعيها الى الحلول محل فرنسا في كثير من مستعمراتها في جزر الهند الغربية وجزر المحيط الهادى والصينية .

(المغرب)

« إذن من يستطيع إعادة التوازن ، اذا لم يكن العالم القديم هو الذي
سيعود الى فرضه بين الدولتين الجدينتين ؟ وفي وسع أوروبا القديمة التي ظلت
لرؤنا طويلة تتولى دور الموجه للعالم ، أن تؤلف في قلب هذا العالم الذي يتجه
الآن الى التقسيم الى عالمين ، العنصر الضروري من التفهم والتعويض » .

« وتملك دول الغرب القديم ، شرايينها الحياتية في بحر الشمال والبحر
المتوسط ونهر الراين ، وهي واقعة من الناحية الجغرافية بين الكتلتين الضخمتين
واذا ما قررت هذه الدول الحفاظ على استقلالها الذي لا بد وأن يتعرض تعرضا
خطيرا للخطر في حالة نشوب صراع عالمي ، فانها ستجد نفسها مشدودة الى
بعضها البعض في الناحيتين المادية والمعنوية ، نتيجة الجهود الضخمة التي يبذلها
الروس من ناحية والتوسع الحر الذي يمارسه الامريكيون من الناحية الاخرى .
ولو تمكنت هذه الدول ، من توحيد سياساتها ، بالرغم مما يقوم بينها من
مشاكل ومتاعب متناقلة من جيل الى جيل ، فانها تستطيع ان تفرض ثقلها في
ميزان القوى العالمية ، بسبب ما لها من موارد في بلادها نفسها ، وفي الممتلكات
الواسعة التي يربطها المصير اليها (١) ، لتنتشر نفوذها وانشطتها على اوسع
نطاق في العالم » (٢) .

لكن السبب الذي يجعل دول أوروبا الغربية عاجزة عن تحقيق هذه
المهمة لا يمثل في ضعف هذه الدول بالنسبة الى الولايات المتحدة والاتحاد
السوفياتي ليس الا . فلقد نسي الجنرال ديغول في اقواله قبل كل شيء
وفي تقديراته ، ان الحقيقة الحاسمة التي مكنت بريطانيا العظمى من الاسهام
اسهاما نافعا في الاستقرار والسلام ، هو انها كانت بعيدة من الناحية
الجغرافية عن مراكز الاحتكاك والصراع ، وانها لم تكن صاحبة مصلحة
فعلية في القضايا التي تدور حولها هذه الصراعات ، وان الفرصة اتاحت
لها لارضاء تطلعاتها الى السلطان في مناطق تقع وراء البحار ، وكانت

(١) كانت النظرية الاستعمارية القديمة لا تزال تسيطر على عقل ديغول ، عندما قال هذا
الكلام ، اذ كان يرى أن المستعمرات الفرنسية مرتبطة ارتباطا مضيئيا ووجوديا بفرنسا
وقد ظهر هذا الاتجاه جليا في تفكيره في مذكراته التي وضعها . ولكن لا بد أن تكون
أحداث حقبة الخمسين ، واجتياح روح التحرر الوطني لجميع المستعمرات الفرنسية مما
ألهب عددا من الثورات التحررية التي تقف ثورة الجزائر في طليعتها . قد أثرت على
هذا التفكير وجعلته يتجه اتجاهاً أكثر تطابقاً مع الواقع .

(٢) عند النيويورك تايمز في ٢٩ يوليو ١٩٤٦ . الصفحة الاولى . وهناك خطاب مماثلة
نشرت في الصحيفة المذكورة في عديدها الصادرين في ٣٠ يونيو ١٩٤٧ و ١٠ يوليو
١٩٤٧ .

بعيدة بصورة عامة عن متناول الدول الرئيسية المتصارعة على السلطان (١) .

ولا ريب في ان هذا البعد « المثلث الزوايا » بالاضافة الى موارد السلطان التي كانت متاحة لبريطانيا ، هي التي مكنتها من ان تلعب دور « المرجح » في توازن القوى . لكن دول أوروبا ليست بعيدة اليوم عن مراكز النزاع في اى من هذه الابعاد الثلاثة ، بل انها على النقيض من ذلك ، متورطة كل التورط في كل منها ، فهي تمثل في الوقت نفسه ، ميدان المعركة في الصراع الذي قد يقع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كما تمثل الجائزة التي يطمع فيها المنتصر في هذا الصراع . ولا يمكن لهذه الدول أن تنأى بمصلحتها نأيا جوهريا ، عن انتصار هذا الجانب أو ذاك وليس في وسعها في الوقت نفسه أن تنشُد ارضاء مصالحها السياسية الجوهريّة في أى مكان خارج القارة الأوروبية نفسها . ولا ريب في ان هذه الاسباب هي التي تجعل الدول الأوروبية عاجزة عن التمتع « بالبعد » والترفع ، وحرية التناور ، التي لا يمكن بدونها لاية « قوة ثالثة » ان توجد ، لكدولة متفرجة لا ملتزمة ، ولا كمرجح في ميزان القوى بين الدول الاخرى .

٣ - زوال الحدود الاستعمارية

تصل بنا هذه المناقشة الى تبديل ثالث في تركيب توازن القوى ، واعني به اختفاء الحدود الاستعمارية ، فتوازن القوى لا يدين بأثره المطلق والكابح الذي فرضه في العهد القديم ، الى الاجواء الخلقية التي كان يعمل فيها أو الى الاساليب التي اتبعها فحسب ، وانما يدين به ايضا الى حد كبير ، الى الظروف الواقعية ، في ان الدول التي كانت تسهم فيه ، لم

(١) اعتقد ان المؤلف قد خالف الحقيقة هنا في نقطتين ، الاولى قوله ، بأن بريطانيا قد أسهمت اسهاما نافعا في الاستقرار والسلام . اذ لو راجعنا تاريخ الحروب الأوروبية كلها منذ القرن السادس عشر ، حتى اليوم ، لوجدنا أنه لم تكن هناك حرب واحدة ، باستثناء حرب النمسا وبروسيا في عام ١٨٦٦ ، وحرب السبعين بين فرنسا وألمانيا ، لم تكن بريطانيا طرفا فيها . وكان الدور الذي تمثله بريطانيا في هذه الحروب ، هو المسمى الى الميلولة دون ظهور دولة أوروبية قوية واحدة تستطيع فرض سيطرتها على أوروبا ومناقشتها في مستعمراتها في آسيا وإفريقيا . ومن هنا يتبين خطأ المؤلف الثاني في قوله ، بأن بريطانيا لم تكن صاحبة « مصلحة فعلية » في هذه الحروب ، اذ أن مصالحها كانت قائمة ، وهي منع ظهور دولة أخرى قوية تنافسها في سلطاتها (المغرب)

تكن فى حاجة الا نادرا ، لبذل طاقتها وحيوياتها القومية كلها ، فى الصراعات العسكرية والسياسية التى كانت تشتبك فيها مع بعضها البعض . فلقد كانت الدول فى تلك الآونة تشدد السلطان عن طريق التوسع الاقليمى ، الذى كان يعتبر رمز السلطان القومى ولبابه ، فاغتصاب الارض من الجار القوى ، طريقة واحدة من طرائق اكتساب السلطان ، ولقد كانت هناك فرصة أخرى اقل خطرا ومغامرة لتحقيق هذه الغاية ، وقد امتنتها المساحات الشاسعة الفسيحة فى ثلاث قارات ، وهى امريكا والامريكتان الشمالية والجنوبية ، وذلك الجزء من آسيا الواقع على اطراف المحيطات الشرقية .

وجدت بريطانيا طيلة عهد توازن القوى الطويل ، فى هذه الفرصة المصدر الرئيسى لسلطانها ، ولنايتها عن القضايا التى كانت تورط الدول الاخرى فى نزاعات مستمرة . وبددت اسبانيا قواها فى محاولة استغلال تلك الفرصة ، فقضت على نفسها كقوة يحسب لها حسابا فى الصراع من أجل السلطان ، وقد اجتذب هذا الاتجاه الذى احتل عند بريطانيا واسبانيا المنزلة الاولى فى اهتمامهما المستمر ، حيويات الدول الاخرى وانشطتها ، اما بصورة حينية أو الى حد اقل . وتمثل سياسات فرنسا فى القرن الثامن عشر ، امثلة واضحة على الاثر المتبادل للتوسع الاستعمارى والهجمات الامبريالية على توازن القوى ، اذ كلما ازدادت الامبريالية الفرنسية قوة وعنقا ، قل اهتمامها بالتوسع الاستعمارى والعكس بالعكس . ولقد ظلت الولايات المتحدة وروسيا مراحل طويلة من تاريخهما منصرفتين كل الانصراف الى مهمة دفع حدودهما الى الامام فى مناطق الفراغ السياسية (١) فى قارتيهما ، ولذا فلم تقوما بدور فعال طيلة هذه المدة فى ميدان توازن القوى . وكانت الملكية النمساوية منهمكة كل الانهماك طيلة القرن التاسع عشر بصورة خاصة فى الحفظ على سيطرتها على القوميات غير الالمانية القلقة فى الاوربتين الوسطى والجنوبية الشرقية وهى القوميات التى تؤلف القسم الاكبر من امبراطوريتها

(١) قصة الفراغ السيامى هذه : قصة استعمارية قديمة وحديثة . عانى منها وطننا العربى الكبير فى الماضى ، وتمثلت امامه بشكلها البشع فى نهاية عام ١٩٥٦ وبداية عام ١٩٥٧ ، عندما طلع علينا مبدأ ايزنهاور الذى نادى بوجود فراغ سيامى فى المنطقة العربية ، يعد انهيار النفوذ البريطانى اثر العدوان الثلاثى الفاشل على مصر ، وبأن على السياسة الامريكية أن تملأه مخافة تسرب الشيوعية اليه ، وكان رد الرئيس عبد الناصر القاطع على هذا المبدأ بأن لا فراغ فى المنطقة العربية ، وان الأمة العربية هى وحدها التى تملأ هذا الفراغ ان وجد .

لتستطيع القيام بأكثر من جولات قصيرة في ميدان السياسة العالمية يضاف الى هذا ان خطر العدوان التركي (١) ظل حتى منتصف القرن الثامن عشر يحد من حرية النمسا في الحركة ، على لوحة شطرنج السياسات الدولية . وكان على بروسيا أخيراً بوصفها أحدث دولة وافدة الى حلقة الدول العظمى أن تقتنع بالدفاع عن مركزها كدولة عظمى والحفاظ عليه . يضاف الى هذا انها كانت اضعف من الناحية الداخلية ، واقل صلاحاً من ناحية الموقع الجغرافي للتفكير في برنامج من التوسع اللامحدود . وظلت سياسة بسمارك حتى بعد ان تمكن من ان يجعل السلطة البروسية هي الغالبة في ألمانيا ، والسلطان الألماني هو المتفوق في أوربا محصورة في الحفاظ على هذا السلطان ، لا في توسيعه .

وكان استقرار الوضع القائم في أوربا في الفترة التي انصرمت بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، الثمرة المباشرة للاخطار التي تنطوي عليها اية حركة مهما كانت بسيطة لدفع حدود الدول العظمى الى الامام من ناحية ، وللفرصة المتاحة لتبدل الاوضاع القائمة في المناطق البعيدة دون استشارة خطر حرب عالمية من الناحية الاخرى . وفي هذا الصدد يقول الاستاذ توينبي :

« كانت اية حركة تقوم بها اية دولة في قلب مجموعة الدول التي تؤلف توازن القوى على الصعيد العالمي ، لضمان توسعها ، تراقب مراقبة صريحة مشغولة بالغيرة والحسد من الدول الاخرى المجاورة لها التي تبادر الى دفعها والرد عليها ، وكان فرض السيادة على بضعة أقدام مربعة من الأرض وعلى بضعة مئات من الناس ، كفيل بأن يفتق موضوع صراع يمتاز بالعنف والاصرار والعدا ٠٠٠ وكان في وسع اية موهبة سياسية مهما كانت متوسطة الكفاية أن تحقق المعجزات في مثل هذه الظروف الحبيطة . وكان في وسع الولايات المتحدة أن تنشر سلطانها دون أن تلقى معارضة عبر القارة الامريكية الشمالية من المحيط الاطلسي الى المحيط الهادي ، وفي وسع روسيا أن تمد سلطانها عبر آسيا من بحر البلطيق الى المحيط الهادي ، في عصر ، كانت الفراهة السياسية في أقصى حدودها في فرنسا ؛ ألمانيا ، عاجزة عن امتلاك الانزاس أو بوئين (٢) ، دون اية مقاومة او معارضة » (٣) .

(١) وصلت جيوش الامبراطورية العثمانية مرتين الى اسوار مدينة فيينا عاصمة الامبراطورية (٢) كانت مقاطعة الانزاس مصدر الخلاف الدائم بين ألمانيا وفرنسا منذ القرن التاسع عشر ، النمساوية وكانت المرة الاخيرة منهما في عام ١٦٨٨ كما كانت مقاطعة بوئين على الحدود البولندية ، مصدر النزاع بين ألمانيا وجاراتها في الشرق .

(٣) كتاب « دراسة في التاريخ » للأستاذ أرنولد توينبي (لندن ، نيويورك ، تونتر . مطبعة جامعة إكسفورد لعام ١٩٣٤) الجزء الثالث ص ٣٠٢ .

— المغرب —

وانتهى مع توحيد المانيا فى عام ١٨٧٠ ، تثبيت اقدام الدول العظمى ، ولم يعد فى امكان أى منها ، تحقيق أى مكسب اقليمى جديد فى أوروبا ، الا على حساب حلفائها أو الدول العظمى الاخرى . ولهذا فقد ظلت القضايا الكبرى فى السياسات العالمية ولمدة اربع حقب تالية مرتبطة باسماء افريقية كمصر ومراكش وتونس والكونجو وجنوب افريقيا ، وباسماء الامبراطوريات الآسيوية العاجزة والضعيفة كالصين وفارس . وكانت الحروب المحلية تنشأ بسبب هذه القضايا ، كحرب البوير بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ بين بريطانيا وجمهورية البوير (١) . وكالحرب الروسية - اليابانية بين عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ (٢) ، والحرب الروسية التركية لعام ١٨٧٧ (٣) والحرب الايطالية - التركية بين عامى ١٩١١ و ١٩١٢ (٤) ولكن علينا ان نلاحظ ان جميع هذه الحروب قد نشبت بين احدى الدول الكبرى وبين دولة من الدول التى يصح ان يطلق عليها اسم « الدول الهامشية » (٥) ، أى الدولة التى تؤلف هدف التوسع عند الدولة العظمى أو بينها وبين دولة أخرى تنافسها ، كالحال بالنسبة الى اليابان . ولم تكن الدولة العظمى ، تجد فى اية حالة من هذه الحالات نفسها مضطرة الى حمل السلاح ضد دولة عظمى أخرى ، اثناء سعيها للتوسع فى المجالات السياسية « الحالية » فى افريقيا وآسيا .

وكان فى مكنة سياسة التعويض هنا ان تحقق أكبر قدر من النجاح اذ كانت هناك اراض « خالية » (٦) وفسيحة على الصعيد السياسى تستطيع الدولة فيها ان ترضى رغباتها من ناحية . وان تسمح للدول

(١) هى حرب نشبت بين بريطانيا من ناحية بوصفها الدولة المستعمرة ، وبين المستوطنين الهولنديين فى افريقيا الجنوبية المسخين بالبوير . ولم يكن فيها أى وزن للشعوب الافريقية التى يستعبدان الفريقان المتنازعان وكان ونستون تشرشل ، أحد الذين اشتركوا فى هذه الحرب .

(٢) حرب نشبت بين روسيا القيصرية واليابان ، نتيجة للتنافس بينهما على استعمار كوريا وميناء بورت آرثر . وقد انتهت بفوز اليابان .

(٣) حرب نشبت بين روسيا وتركيا بسبب أطماع الأولى فى اراضى الامبراطورية العثمانية فى القفقاس وآسيا الصغرى والبلقان . وقد انتهت بمؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ .

(٤) حرب نشبت بسبب أطماع الاستعمار الايطالى الجديد فى احتلال طرابلس وبرقة ، رغبة منها فى دخول ميدان الاستعمار العالمى .

(٥) يعنى الدول التى لا وزن لها فى الميدان الدولى .

(٦) عودة الى الحديث عن « الفراغ » والخلو ، مع ان جميع هذه البلاد ، فيها أهلها وشعوبها الذين لم يكن يحسب لهم حساب فى الميزان الدولى الذى تقرره مطامع الدول العظمى .

(الحرب)

الآخري ، باشباع هذه المطامع من الناحية الآخري . فلقد كان هناك دائما ، مجال فسيح للترضية ، دون ان تعرض الدولة مصالحها الحيوية للخطر ، وللتراجع مع الاحتفاظ بالكرامة ، كما كان المجال متسعا ايضا للاتقاء والمجانبة والتسوية . ونتج عن هذا ، ان غدت الفترة بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، فترة مساومات دبلوماسية ، واتجار باراضي الشعوب الآخري ، وتأجيل للمنازعات ، واتقاء للصراعات المكشوفة على القضايا ، كما كانت فترة سلام متصل بين الدول العظمى .

ولعل من الأهمية بمكان كبير ، ان أكثر قضية من هذه القضايا الكبرى الحاحا وتفجرا في تلك الفترة ، كانت أقرب الى الدول العظمى من الناحية الجغرافية ، وأكثر اتصالا مباشرا بتوزع القوى العسكرية والسياسية بينها ، بالرغم من وقوعها في « هوامشها » وعلى جوانبها ، من أية قضايا أخرى كبيرة في تلك الحقبة . وأعني بهذه القضية ما تسمى عادة بالمسألة الشرقية أو المشكلة البلقانية . وكانت تتركز في طريقة توزيع ارث الامبراطورية العثمانية في القارة الأوروبية . وقد نشأ عن هذه المشكلة اللهب الساعر الذي أشعل الحرب العالمية الأولى . وكان لابد للمشكلة البلقانية من أن تؤدي أكثر من أية قضية أخرى في تلك الفترة الى الصراع المكشوف بين الدول العظمى ، لاسيما وان المصالح الحيوية لاحدى هذه الدول وهي النمسا ، كانت تتأثر تأثرا مباشرا بالتطلعات القومية لصربيا . ومع ذلك فأنا أشك في حتمية هذه النتيجة ووقوعها . ففي وسع الانسان أن يقول ، وأن يكون في قوله الكثير من الصدق ، بأنه لو عالجته الدول العظمى الآخري ، ولاسيما ألمانيا المشكلة البلقانية في عام ١٩١٤ ، بالطريقة الناجحة نفسها التي عالجتها في مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ ، أى عن طريق الاعتراف بطبيعتها الهامشية ، وعدم اقحام الدول الكبرى في صراع حولها ، لكان في الامكان تجنب وقوع الحرب العالمية الأولى (١) .

(١) يرى كثيرون من المؤرخين على عكس هذا الرأي تماما ، اذ يعتقدون أن مشكلة اغتيال الارشيدون لم تكن الا الشرارة التي أشعلت نيران الحرب التي كان لا بد من وقوعها لأسباب كثيرة أخرى . وهم يدللون على ذلك ، بأن العالم كان قد انقسم الى معسكرين قبل مدة طويلة ، وان هذين المعسكرين كانا ينتظران أية فرصة لاشعال الحرب ، وقد وجدها في حادث الاغتيال .

(الحرب)

فعندما أعلن بسمارك في عام ١٨٧٦ (١) ، انه بالنسبة الى مصالح ألمانيا ، فان البلقان كله لا يساوى «قلامة ظفر من جندى واحد من الرماة البوميرانيين» (٢) ، كان السياسى الالماني البارع يؤكد الطبيعة الهامشية للمشكلة البلقانية بالنسبة الى مصالح ألمانيا السياسية والعسكرية . وعندما أعلنت الحكومة الالمانية فى يوليو عام ١٩١٤ ، انها ستساعد النمسا فى أية خطوات تقرر اتخاذها ضد صربيا ، فانها وقفت فى ذلك موقفا معانسا تماما لموقف بسمارك ، دون أى سبب أو مبرر صحيح وصادق . فلقد ربطت ألمانيا نفسها بمصلحة بروسيا فى القضاء على صربيا وكأنها مصلحتها، فى حين ربطت روسيا نفسها بالدفاع عن استقلال الدولة البلقانية الصغيرة . وهكذا تحول نزاع وقع على هامش النظام الدولى الاوروبى الى صراع هدد بالتأثير على التوزيع الشامل للقوى والسلطان ضمن اطار ذلك النظام كله .

وباتت المساومات مستحيلة ان لم يكن التساوم يدور حول مصالح الدول المتساومة نفسها . ولم يعد فى الامكان تقديم التساهلات والتنازلات على حساب الآخرين ، اذ ان الربط بين مصالح الدولة العظمى نفسها ، وبين مصالح الدول الصغرى المعنية ، قد أحال هذه التساهلات والتنازلات ، برغم أنها على حساب الآخرين فى ظاهرها الى تساهلات وتنازلات على حساب الدولة العظمى نفسها . ولم يعد فى الامكان تأجيل الصراع ، اذ ان معظم الدول الكبرى كما سبق لنا أن رأينا من قبل ، كانت تخشى أن يؤدى التأجيل الى تقوية الجانب الآخر فى الصراع المسلح الذى سيوقع ، والذي كان ينظر الى وقوعه كشيء حتمى . اذ عندما تنقل القضايا من الهامش الى مركز حلقة الدول العظمى ، لا يعود ثمة مجال الى اتقائها أو تنحيها جانبا ، فلم يعد ثمة حيز فارغ تستطيع الدولة أن تخطو اليه لتجنب المشكلة . وقد تحتم على روسيا أن تواجه الاصرار النمساوى - الالماني على تسوية القضية الصربية حسب مشيئة النمسا . وكان على فرنسا نتيجة ذلك أن تواجه مطالبة روسيا بتطبيق الحلف الفرنسى - الروسى ، وكان على ألمانيا أن تواجه أنشطة ذلك الحلف ومبادرته الى

(١) ألقى بسمارك هذا الخطاب فى الجلسة التى عقدها الرايخستاج الالماني فى الخامس من ديسمبر عام ١٨٧٦ .

(٢) بوميرانيا ، هى احدى المقاطعات التى تكونت منها الوحدة الالمانية ، وهناك مقاطعتان تحملان هذا الاسم وهما بوميرانيا الشرقية وبوميرانيا الغربية .

الحركة ، كما كان على بريطانيا أن تواجه الخطر الذى هدد بلجيكا . ولم يعد هناك مجال لاتقاء هذه القضايا أو تنجيتها جانبا الا بشمن باهظ ، وهو التسليم بما تعتبره كل دولة من الدول من مصالحها الحيوية .

وبن ما تحقق فى يونيو عام ١٩١٤ ، كخطأ الى حد ما من أخطاء الدبلوماسية ، قد أصبح الان النتيجة الحتمية للتبدلات التكوينية فى توازن القوى . فلقد كان فى مكة الدول العظمى فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الاولى ، أن تميل بمنافساتها من حدودها المشتركة الى المناطق الهامشية ، والى الأحيزة السياسية الخالية ، اذ أن جميع الدول المشتركة اشتراكا فعليا فى توازن القوى ، كانت- كما سبق لنا ان رأينا- من الدول الاوربية ، وكانت الانتقال الرئيسية فى هذا التوازن قائمة فى أوروبا . وليس القول بوجود هوامش من الاحيزة السياسية الخالية فى تلك الفترة الا طريقة سلبية مجردة للقول بان توازن القوى كان فى تلك الفترة ، محاطا بالحدود الجغرافية من ناحيته الكمية والكيفية . ولما كان توازن القوى ، قد أصبح عالمي الشمول اليوم ، بعد أن انتقلت أثقاله الرئيسية الى ثلاث قارات مختلفة ، فان الانفصال بين دائرة الدول الكبرى ومركزها من ناحية ، وبين أطرافها والأحيزة الخالية القائمة وراها من الناحية الاخرى ، لا بد وأن يختفى بحكم الضرورة والحتمية . ولا ريب فى ان هامش توازن القوى يتطابق اليوم مع حدود الكرة الارضية كلها .

٤ - الثورة الاستعمارية

وهكذا بات ما كان فى السابق هامشا فى السياسة العالمية يميل الى أن يغدو أحد مراكزها ، بل أحد مسارحها الرئيسية حيث تخاض معركة الصراع بين الدولتين فوق العظميين ، على صعيد السيطرة على الاراضى الاقليمية وعقول الناس . وهناك عاملان كانا سببا فى هذا التحول ، وأولهما ثورة البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة فى العالم على مستعمرها السابقين ، وثانيهما الميل المتأصل والفطرى لدى النظام الثنائى الاستقطاب الى التحول الى نظام الكتلتين .

فلقد أعقبت اختفاء الحدود الاستعمارية ، أى استهلاك التوسع الاستعماري لأغراضه وقوة اندفاعه بل وسارت معها أحيانا جنبا الى جنب حركة فورية وعكسية ، قامت بها الشعوب التى استهدفت للتوسع الاستعماري ، فى محاولة منها لاستعادة استقلالها ، وتحقيق تبدل جوهرى

فى العلاقات بين الاقوام البيضاء والملونة فى العالم . ولما كان المد الاعلى هو فى الوقت نفسه المرحلة الاخيرة فى اندفاع المحيط الى الامام ، وبداية المرحلة التالية فى انحساره ، فان الفراغ من مرحلة التوسع الاستعمارى لا بد وأن تمثل بداية النهاية بالنسبة الى الاستعمار نفسه . فلقد حدث أنه فى الوقت الذى وصلت الدول الاستعمارية الكبرى الى حدود توسعها الاستعمارى ، وصلت هذه الدول أيضا الى الحد النهائى بسلطانها المتفوق فى العالم . ويتضح من هذا بوجه خاص ومحدد ان شروع الدول الاوربية فى الهبوط والتدهور سياسيا وعسكريا كان السبب فى الثورة الاستعمارية ثم أصبح بالتالى ، والى حد كبير نتيجتها الحتمية .

ولو لم يتفق اختفاء الحدود الاستعمارية من الناحية الزمنية مع هبوط أوربا وتدهورها كمركز القوة والسلطان فى العالم ، لكانت الثورة الاستعمارية التى تشير اليوم الى نقطة من أهم نقاط التحول فى التاريخ العالمى ، اذا ما درست على ضوء الماضى ، مجرد سلسلة جديدة فاشلة فى الثورات الاستعمارية تشبه تلك التى سبقتها فى فشلها . لكن تدهور الدول الاوربية الرئيسية وهبوط قوتها ، كما ظهر بوضوح ، فى الهزائم التى منيت بها هذه الدول على أيدى اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، استفزا الشعوب المستعمرة الى الثورة ، وحققا النجاح لثوراتها فعلا ، أو جعلوا هذا النجاح أمرا حتميا فى المستقبل القريب . وهكذا بات ما كان يبدو مستحيلا فى عام ١٩٤٤ ، حقيقة يسلم بها بعد حقبة واحدة من الزمن ، كانسحاب بريطانيا التلقائى من يورما وسيلان والهند والباكستان ومصر (١) ، وطردها من ايران ، وانسحاب هولنده القسرى من أندونيسيا ، وقتال المؤخرة الذى خاضته بريطانيا فى الملايو وفرنسا فى الهند الصينية ، لا بقصد الاحتفاظ بحكهما فى تلك البلاد بل برغبتها فى تسليمها الى حكام من الوطنيين تتولىان هما اختيارهم ، وأخيرا ، القلق الذى تنفارت درجاته ومظاهره ، والذى يبقى على القارة الافريقية فى حالة غليان واضطراب مستمرين (٢) .

(١) يكثر الكتاب الغربيون عن جهل أو تجاهل ، من الحديث عن انسحاب بريطانيا التلقائى من الهند ومصر وغيرها من البلاد ، متحدثين فقط عن الظاهر ، بينما الحقيقة كل الحقيقة أن بريطانيا انسحبت من هذه البلاد ، لأنها وجدت نفسها عاجزة عن البقاء فيها رغم ارادة شعوبها التى لم تتوقف لحظة واحدة ومنذ أمد طويل عن النضال ضد الاستعمار البريطانى .

(العرب)

(٢) كتب المؤلف هذا فى عام ١٩٥٤ ، وكانت الثورة الافريقية فى مراحلها الأولى =

وقد أدت هذه الثورة الاستعمارية التي نشأت عن ضعف أوروبا بدورها الى المزيد من اضعاف هذه القارة . فلقد نشأ التفوق السياسى لأوروبا فى العصور الحديثة الى حد كبير عن تفوقها على الشعوب الملونة وهىطرتها عليها . وكانت الفروق التقنية والاقتصادية والعسكرية بين الرجل الاوروبى الابيض ، وبين الرجل الملون فى افريقيا وآسيا هى التى سمحت لأوروبا بتحقيق سيطرتها على العالم والاحتفاظ بهذه السيطرة أبدا ما . وأدى اختفاء هذه السيطرة وزوالها ، الى نضوب موارد القوة من عسكرية واقتصادية وسياسية، لدى الدول الاوربية التى تستطيع الاعتماد عليها ، فى سد ما تعانيه من نقص فى أعداد السكان ومساحات الاراضى ، ووفرة الموارد الطبيعية .

ولكن بالرغم من ان تدهور القوة الاوربية قد أمن فرصة النجاس للثورة الاستعمارية ، الا انه لم يكن الحافز عليها . فالثورة الاستعمارية ، كغيرها من الثورات الأصلية انما نبعت من التحدى الخلقى للعالم ، على النحو الذى كان فيه . ولا ريب فى ان هذا القول ينطبق بصورة خاصة على أكثر هذه الثورات نضوجا فى مظهرها وهى ثورة آسيا (١) .

ويمكن اعتبار التحدى الخلقى الذى انطلق من آسيا انتصارا فى جوهره ، لثالية الغرب وآرائه الخلقية . فهذا التحدى يتخذ سبيله ويشق طريقه تحت شعار مبدئين خلفيين هما الحق القومى فى تقرير المصير والعدالة الاجتماعية . ولقد كان هذان المبدآن من الأفكار التى اما أنها وجهت سياسات الغرب الداخلية والدولية مدة قرن كامل ، أو انها كانت تطبق على الأقل فى تبرير العمل السياسى . ولقد حمل الغرب فى ذيل فتوحاته الى آسيا بالإضافة الى علومه وتقنياته وتنظيماته السياسية ، مبادئه فى الاخلاق السياسية . وعلمت دول الغرب شعوب آسيا ، عن طريق المثل الذى تضربه ، ان التطور الكامل للملكات الفرد وأعماله ، يعتمد على قدرة الأمة التى ينتمى إليها فى تقرير مصايرها السياسية والحضارية

بعد ، واذا صح أن أربعينات القرن كانت حقبة الثورة الآسيوية ، فان خمسينات القرن ومستهل ستيناته ، كانت حقبة الثورة الافريقية . وها نحن نشهد القارة الافريقية وقد تحرر معظمها ولم يبق منها الا جزء ما زال يعاني من استعمار البرتغال والمستوطنين البيض ، وان كانت الثورة فيه لا تخبر أبدا . ولا ريب فى أن المؤلف وقد أضفى معة النضوج على الثورة الآسيوية لم يكن قد رأى بعد ثورات المريكا لأن هذه الثورات لم تكن قد وقعت بعد .

(العرب)

(١) انظر الهامش السابق .

بمحض ارادتها ومشيتها ، وان هذه الحرية القسومية شيء طيب يجب النضال من أجله . ولا ريب في ان الشعوب الاسيوية قد تعلمت هذا الدرس (١) . وعلم الغرب شعوب آسيا أيضا ان الفاقة والشقاء ليسا لعنتين من لعنات السماء ، يجب على الانسان أن يتقبلهما باستكانة وسلبية ، بل انهما من صنع الانسان ، ويمكن علاجهما عن طريق الانسان أيضا (٢) . وقد تعلمت شعوب آسيا هذا الدرس كذلك . ولا ريب في ان هذين المبدأين من تقرير المصير القومي والعدالة الاجتماعية هما اللذان تستخدمهما آسيا سلاحا الآن ضد الغرب ، مستنكرة سياسات الغرب الاقتصادية والسياسية وثائرة عليها تحت شعار المطالبة بتطبيق معايير الغرب الخلقية نفسها .

٥ - احتمالات نظام الاستقطاب الثنائي

أحدثت الثورة الاستعمارية في آسيا تبديلا عميقا كل العمق في العلاقات الخلقية والعسكرية والسياسية بين آسيا وبقية أرجاء العالم . واذا ما نظرنا إليها على ضوء الاستقطاب الحالي في السياسات العالمية الراهنة ، فاننا نجد انها خلقت كما هو الواقع ، أرضا محايدة من النواحي الخلقية والعسكرية والسياسية . ليست ملتزمة التزاما كليا أو متينا مع هذا الجانب أو ذاك . ولكن هل تحتضن هذه الدول الجديدة الشيوعية

(١) يحاول المؤلف هنا أن يقول : ان الغرب هو صاحب الفضل على الشعوب المستعمرة في ثورتها عليه ، اذ انه ، كما يقول ، هو الذي علمها معنى الحرية القومية ، وحققا القومي في تقرير المصير . ويبدو لي ان المؤلف يحاول الخلط هنا بين مثالية بعض مفكرى الغرب وفلاسفته . وبين سياسة الدول الاستعمارية الغربية ، مع ان الفرق بين هذا الخيال المثالي وبين الواقع الاستعماري ، كان سببا رئيسيا في نقمة الشعوب المستعمرة على مستعمرها . يضاف الى هذا ان هذه المثاليات جزءا من التراث الحضاري الانساني ، ولا فضل للغرب المستعمر في نقلها الى الشعوب المستعمرة لأن من حقها أن تصل اليه . ولم يكن في وسعه أن يحول بينها وبينه بعد التقدم العلمي والتقني الذي ساد العالم كله .

(٢) لم يكن الغرب وحده هو صاحب الفضل في الدعوة الى العدالة الاجتماعية ، فهناك أولا الحضارات الشرقية القديمة التي تدعو الى هذه العدالة . ويكفي أن نلقي نظرة واحدة على ما انتطوى عليه الاسلام من دعوة الى العدالة الاجتماعية لتبين هذه الحقيقة . يضاف الى هذا ان هذه الدعوة لم تكتسب طابع النظرية العلمية الحديثة الا على يدى كارل ماركس .

(العرب)

أم الديمقراطية ؟ وهل تحالف من الناحيتين السياسية والعسكرية مع
موسكو أو مع واشنطن ؟ هذا هو التحدي الذي تظهر به الدول اللامتزمة
في العالم كله ، ولا سيما في معارضة اذسيويه ، مواجهة بين الدولتين فوق
العظميين .

ولم نتوان هاتان الدولتان عن قبول هذا التحدي ، اذ ان النظام
السياسي الثنائي الاستقطاب يميل دائما وبصورة فطرية الى التحول الى
نظام اثنائين . ولما كانت ميوعة نظام الاستقطاب المتعدد الاطراف قد
اختفت ، وحددت الدول التي كانت مشتركة فيه أحلافها بصورة مستقرة
في أحد المدارين الجديدين ، فان حل ما تستطيع الدولتان فوق العظميين
أن تفعله ، لزيادة قوتيهما على صعيد الارض والسكان والموارد الطبيعية ،
هو أن تجرا الى فلكيهما أكثر ما يمكنهما من الدول اللامتزمة . ولا تنح
لهما المرونة وحرية العمل الا في تلك المناطق التي لم تحدد موقفها بعد
بصورة حاسمة من هذا الفلك أو ذاك ، أو في تلك المناطق الاخرى التي
انضمت الى أحد الفلكين تحت وطأة التهديد بالاحتلال العسكري . فهنا
تستطيع الدولتان العملاقان أن تتقدما وأن تتراجعا ، وأن تساوما وأن
تناورا (١) . فالمجال ما زال قائما للاحتلال سواء آكان خلقيا أم سياسيا
أم عسكريا . فالدولة فوق العظمى التي تستطلع ضم الهند أو المانيا
المتحدة الى جانبها ، تحقق نصرا حاسما في الصراع بين الشرق والغرب .
وهكذا نجد ان الدولتين فوق العظميين قد صبتا في المجالات اللامتزمة ،
كل ما لديهما من موارد وقوى خلقية واقتصادية وعسكرية وسياسية ، في
محاولة منهن لتحويل هذه المجالات الى كتلتين ضخمتين تشتركان في
حدودهما ، وتقفان من بعضهما موقف التعارض في زوايا الدنيا الاربع .

(ا) احتمال الانهيار والتفكك

لكن الآمال نفسها ، التي تستهوي الدولتين فوق العظميين الى تحويل
نظام الاستقطاب الثنائي الى نظام الكتلتين ، تنفر الدول الاخرى اللامتزمة ،

(١) لكن هذا الحلم الذي ساور المؤلف قد ثبت بطلانه بعد التجارب التي مرت بها الدولتان
المذكورتان مع عدد كبير من دول عدم الانحياز التي ثبتت على موقفها وسياساتها . ولا
ريب في أن موقف الجمهورية العربية المتحدة وصمودها على سياستها اللانحازية بالرغم
من كل ما تعرضت له من ضغط وتهديد ووعيد وعدوان فعلي ، هو خير مثل على ما نقول .
(المغرب)

وأمثال ألمانيا واليابان اللتين تلتزمان تحت ضغط قوة السلاح ، منه كل النفور . ولا ريب في أن معارضة هذا التحول ، وهي كامنة كاحتمال قوى ، في النظام السياسي الثنائي الاستقطاب ، تخلق احتمالا آخر .

فالدول اللاملتزمة نرفض الالتزام ، في حين تسعى تلك التي التزمت تحت وطأة الضغط والاكراه بالقوة العسكرية ، الى استعادة حريتها ومشيتها في الاختيار . وعلى صعيد هذه الاوضاع لا بد لثورة الشعوب الآسيوية أن تحمل على المدى البعيد أبعد المغازي وأخطرها بالنسبة الى بقية أرجاء العالم (١) . ففي القارة الآسيوية ، توجد أمم تحظى بالمساحات الشاسعة من الاراضي ، والموارد الطبيعية الغنية ، والاعداد الضخمة من السكان ، وهي تتطلع الى سد متطلباتها الاولية ، وقد شرعت في استخدام سلطاتها السياسية والتقنية (التكنولوجيا) الحديثة ، والافكار المذهبية الحديثة ، لتحقيق غاياتها . وهكذا نجد ان أكثر من بليون من الناس كانوا حتى اليوم ، الاداة التي تتلاعب بها سياسات الآخرين ، يدخلون الآن ميدان السياسات الدولية كمسهمين فعالين فيه . وفي وسع الانسان أن يتوقع أن تصبح هذه الجماهير الضخمة المستفيقة ، مدفوعة بروح الاستقلال والعدالة الاجتماعية ، ان عاجلا وان آجلا ، حائزة لتلك الادوات التقنية الحديثة من أدوات الدمار والسيطرة ، التي كانت حتى عهد قريب احتكارا فعليا للغرب .

ولا ريب في ان مثل هذا التطور ، بل مثل هذا التحول في توزيع السكان ، سيفوق في أهميته بالنسبة الى التاريخ العالمي ، جميع العوامل الاخرى . فهو قد يعني تماما انتهاء ذلك الاستقطاب الثنائي المتمركز في واشنطن وموسكو ، والذي يترك اثاره على كل شيء في السياسات العالمية . اذ في حين لايزال الاتحاد السوفياتي يعتبر الزعيم السياسي والتقني والحلقي

(١) كانت النتيجة الفورية الاولى لثورة الشعوب الآسيوية وثورة بعض الشعوب الافريقية كشعب مصر ، وشعب المغرب العربي ، الحافز للشعوب الافريقية الاخرى جنوب الصحراء ، على المضي في ثورتها للتحرر من الاستعمار القريب . وأسفرت هذه الثورة التحررية عن استقلال معظم بلاد القارة الافريقية في النصف الثاني من الخمسينات وفي مستهل الستينات . وليس ممة من ريب في أن بقية شعوب القارة التي ما زالت تروّج تحت نير الاستعمار الابيض ستنال حريتها بفضل جهادها وتضحياتها ، كما ستعكس ثورتها على شعوب القارة الامريكية اللاتينية التي تعاني من الامبريالية الامريكية .

للمسيوعية، فإن الصين على الصعيد العدي للسكان، لا الاتحاد السوفياتي، هي التي تعتبر اليوم الدولة الشيوعية القيادية في عالمنا الراهن(١) .

ففي نظام الاستقطاب الثنائي نفسه ، احتمال كامن يوحى بتفسخ هذا النظام وتوقع انهياره . فمعارضة الدول اللاملتزمة، وتلك التي يفرض الالتزام عليها فرضا ، لما في القطبين السياسيين الممثلين في واشنطن وموسكو من استهواء وجاذبية ، تسير في الاتجاه نفسه ، الذي تسير فيه الاتجاهات النابذة (الطردية المركزية) ، التي توجد عند بعض الدول الملتزمة الاخرى ، كتشيكوسلوفاكيا وايطاليا ، والتي تود لو تمكنت من التغلب على ذلك الاستهواء (٢) . ولا ريب في ان ظهور مركز للسلطان من بين الدول اللاملتزمة ، يكون من القوة بحيث يستطيع اجتذاب الاعضاء الهامشين في المحورين ، سيكون بمثابة النذير ، الذي يقرع أجراس الموت لنظام الاستقطاب الثنائي نفسه .

ونجد من هذا ان نظام الاستقطاب الثنائي ، يضم والحالة هذه احتمالين متناقضين ، أولهما الميل الى التمدد والتحول الى نظام الكتلتين عن طريق امتصاص الدول اللاملتزمة في العالم وضماها ، وثانيهما الميل الى التحلل والتفسخ تحت ضغط القوى النابذة ، الطاردة من المركز ، وضغط الجاذبية المتمثلة في المراكز الجديدة للسلطان في الخارج . وقد

(١) كان هذا في عام ١٩٥٤ عندما وضع المؤلف كتابه . أما اليوم فقد اختلف الوضع كثيرا، ولا سيما بعد أن دخلت الصين في النادي النووي ، وفجرت أولى قنابلها الذرية . وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ما زال الدولة العظمى في المعسكر الشيوعي ، واحدي الدولتين فوق العظمين في العالم ، بفضل انتصاراته العلمية والتقنية ، وضخامة موارده العسكرية والاقتصادية . الا أن الصين الشعبية لم تعد تتترف له بهذه الزعامة ، وهي مدب منه موهب المناوأة المعاندية والعملية ، ضمن المعسكر الشيوعي نفسه ، لأنها أصبحت بفضل ثورتها ، وسرعة تقدمها ، قوة ضخمة يحسب لها حسابا كبيرا في الميزان العالمي ، ولا ريب في أنها أصبحت صاحبة النفوذ الكبير في منطقة جنوب شرق آسيا ، حيث يقوم الاصطراع بينها وبين المصالح الامريكية .

(٢) لا أدري لم اختار المؤلف هاتين الدولتين بالذات . فنحن لم نسمع عن ان تشيكوسلوفاكيا قد تمردت في أي وقت من الاوقات على الكتلة الشرقية التي تنتمي اليها أو انها حاولت الخروج عليها ، ولقد وقعت بعض حوادث التمرد في بعض البلاد الاشتراكية الاخرى ولكن لم يقع شيء من هذا القبيل في تشيكوسلوفاكيا . أما بالنسبة الى ايطاليا ، فليس من شك في أن احزاب اليسار وبينها الحزب الشيوعي بالطبع تعارض انضمام ايطاليا الى الكتلة الغربية. فالحزب الاشتراكي مثلا يؤثر أن تنضم ايطاليا الى الدول اللامتحاذرة على أن تظل عضوا في الحلف الاطلسي والكتلة الغربية .

(المغرب)

لا يتحقق أى من هذين الاحتمالين فى المستقبل القريب • ولا ريب فى انهما كاحتمالين بعيدى المدى ، لا بد وأن يلفتا نظر السياسات الدولية واهتماماتها ، نظرية وتطبيقا •

ب - استمرار الحرب الباردة

وإذا ما انتقلنا من الاحتمالات البعيدة المدى ، الى تلك القريبة المدى، وجدنا ان من المحتمل بقاء كتلتين دوليتين تترئزان على دولتين فوق العظميين ، مسيطرتين على حلبة السياسات الدولية • وتواجه هاتان الكتلتان الواحدة منها الاخرى ، وكأنهما مصارعان فى حلبة صغيرة ضيقة • ففى وسعهما أن يتقدما ، وأن يتقابلا فيما يشبه المباراة ، كما أن فى وسعهما أن يتراجعا ، وأن تسمح الواحدة منهما للآخرى بالتقدم فيما تعتبره أرضا ، ثمينة غالية • فلقد باتت تلك المناورات المتعددة الاطراف والمتنوعة الصور التى كان سادة التوازن الدولى وأساتذته يحاولون عن طريقها اما دفع الصراعات المسلحة واستبعادها كلية ، أو جعلها على الاقل قصيرة وحاسمة وان كانت محدودة فى مجالها ، وذلك عن طريق الاحلاف والاحلاف المضادة ، وتحول المحالفات ، طبقا لانتهاز أحسن الفرص أو دفع اكبر الاخطار ، واستبعاد القضايا التى يمكن أن يثور النزاع حولها أو تأجيلها ، والانحراف بالمنافسات من الجبهات الامامية المكشوفة الى الجبهات الاستعمارية الخلفية ، كلها من شئون الماضى • واختفى معها فى عالم النسيان ما كانت تتميز به العقول من مكر وابداع ، ويتجسد فيه الذكاء من حسابات دقيقة ، وما كان يتخذ من قرارات جريئة وشاملة ، كلها كانت من متطلبات الاشتراك فى اللعبة الدولية • واختفت مع طرائق العمل هذه ، وما صاحبها من مواقف فكرية ، تلك المرونة القادرة على ضبط نفسها ، وتلك الميول الرتيبة الآلية ، التى سبق لنا ان تحدثنا عنها فى العلاقات المضطربة بين الدول ، أما لتعود الى ما كانت عليه من توازن فى الماضى ، أو لاقامة توازن جديد •

ولم تبق هناك أمام العملاقين اللذين يقرران اليوم سير الشئون الدولية الا سياسة واحدة ، وهى ان يزيد كل منهما من قوته ، وقوة حلفائه • وقد حدد كل لاعب له وزنه وموقفه من الصراع (١) ، وليس ثمة

(١) لا أدري لم هذه الاستهانة من جانب المؤلف بالدول اللامتناهزة ، التى تمثل بالرغم من ضعف عدد كبير منها على الصعيد العسكرى ، ربع سكان المعمورة • ولا ريب فى أن لبعضها الآن وزنا كبيرا على الصعيد الدولى وفى عالم القوة والسلطان •

أمل في المستقبل القريب في أن يتحول عن الجانب الذي هو فيه الى الجانب الآخر . ولما كانت القضايا الرئيسية التي يشتد النزاع حولها ، بين مد وجذر ، ودفع وجذب ، تعتبر ذات أهمية قصوى لمصلحة الفريقين المتنافسين ، فإن كل فريق منهما يشعر بحاجة الى الصمود في موقفه ، وتصيح سياسة الترضية عن طريق الاخذ والعطاء ، صورة من صور الضعف التي لا يرضى بها أيهما .

وفي حين كانت الحرب تعتبر من قبل طبقا للتعريف التقليدي الذي جاء به فيلسوف الحرب الالماني كلوزويتز clousewitz (١) استمرارا للدبلوماسية ولكن بطرق أخرى ، فإن فن الدبلوماسية قد تحول اليوم الى شكل آخر ومختلف عن فنون الحرب . فتحن نعيش بعبرة أخرى في عصر الحرب الباردة ، أى في العصر الذي تنشده فيه أهداف الحروب ولو مؤقتا بطرق أخرى غير الطرق العنيفة . وتكون المزايا الخاصة للعقل الدبلوماسي في مثل هذه الحالة ، أشياء لا نفع فيها ولا جدوى ، اذ انها لا تجد مجالا تعمل فيه ، وترى نفسها في معظم الاوضاع في مركز أدنى من الطراز العسكري للتفكير . واذا ما وقع اضطراب في ميزان القوى ، فإن التوازن لا يعود الى وضعه السابق ، الا عن طريق زيادة القوة العسكرية لدى الجانب الاضعف . ولكن لما لم تكن هناك مرييات أخرى مهمة في الصورة بالاضافة الى القوة الفطرية الكامنة عند العلاقات نفسها ، فإن من حق كل من الجانبين أن يخشى أن يقوم الجانب الاقوى مؤقتا باستخدام تفوقه لازالة الخطر الذي يهدده من الجانب الآخر ، اما عن طريق الضغط العسكري والاقتصادي العنيف أو عن طريق حرب الابادة .

وهكذا نجد ان الوضع الدولي قد تحول الى المنظر البدائي الذي الفتة الانسانية ، وهو منظر عملاقين ، ينظر الواحد منهما الى الآخر بعين الشك والحذر . وهما لا يألوان جهدا في زيادة طاقاتهما العسكرية للوصول بها حتى الذروة ، طالما ان هذه القوة هي جل ما يمكنهما الاعتماد عليه . ويتأهب الفريقان معا لكي يوجه كل منهما الضربة الحاسمة ، اذ ان واحدا منهما لا بد وأن يوجهها . وهكذا تصبح كلمة السر في الدبلوماسية

(١) كارل فون كلوزويتز (١٧٨٠ - ١٨٣١) - قائد عسكري الماني ، وكان في فنون السوفية الحربية . كان لنخفته الرائعة في الحرب ، أثر هائل على الخطط العسكرية السوفية والتعبوية . وعلى نظرية الحرب وفنها .

(الحرب)

الجديدة ، دمر أو تتعرض للتدمير ، وافتح أو تتعرض بلادك للفتح ، واحصر أو تتعرض أنت للحصر .

ولا تنبع هذه الحالة السياسية التي تسود العالم اليوم بحكم الضرورة من أساليب التوازن الجديد للقوى وحيله . فلقد أدى التبدل في تكوين توازن القوى الى أن يصبح وجود تعارض معاد بين كتلتين دوليتين هائلتين ، أمرا محتمل الوقوع ، ولكنه ليس بالشيء الحتمي على الإطلاق . فعلى النقيض من ذلك يعتبر التوازن الدولي الجديد للقوى ، جهازا يضم في ذاته احتمالات لحير لا نظير له ، ولشر لا سابق له على الإطلاق . ولا يعتمد تقرير وقوع أى من هذين الاحتمالين على أساليب توازن القوى وحيله ، وانما يعتمد على القوى المادية والمعنوية التي تستخدم الجهاز في تحقيق أهدافها وغاياتها .

ج - التعايش السلمى

كان الفيلسوف الفرنسى فينيلون (١) فى نصيحته التي قدمها الى حفيد لويس الرابع عشر ، والتي اقتبسنا فقرات منها فى فصل سابق ، قد حدد وجود أشكال مختلفة لتوازن القوى . وكان فى تقويمه لما فى هذه الاشكال من مزايا وأوجه ضعف ، قد أضفى الشئ العاطر على التعارض الذى يقوم بين دولتين تتكافأان فى قوتهما ، واعتبره الطراز النموذجي الكامل لتوازن القوى . فهو يقول :

« ويتمثل الشكل الرابع فى وجود دولة تتكافأ فى قوتها مع دولة أخرى ، وتحاول الحفاظ على هذا التكافؤ لما فيه خير السلامة العامة . ولعل أسعد المواقف بالنسبة الى أية دولة وأكثرها حكمة ، هو أن تكون هذه الدولة بلا مطامع . تجعلها رغبة فى أن تتخل عن مبدأ السلامة العامة . ففي مثل هذه الحالة تكون الدولة هى الحكم المشترك ، وتكون جميع جاراتها صديقة لها ، أما تلك التي لا تصادقها فتتعرض للشكوك من جانب جميع الدول الأخرى . وهى لا تقوم بعمل ، اذا كان هذا العمل لا يهدف فى ظاهره الى خير شعبها وجاراتها . وهى تزداد قوة يوما بعد يوما ، واذا ما حققت النجاح ولا بد من نجاحها على المدى الطويل بفضل سياستها الحكيمة ، فانها ستكون صاحبة قوة ذاتية ، وعندها المزيد من الاحلاف عن الدولة التي تفار منها . وعليها أن تتمسك ايضا بالمزيد من الاعتدال الحكيم المتانى الذى ظهر فى سعيها للحفاظ على التوازن وصيانة السلامة المشتركة . وعلى الدولة هذه ايضا أن تذكر دائما الشئور التي يتعتم

(١) فرانسوا فينيلون (١٦٥١ - ١٧١٥) - مؤرخ وعالم فرنسى فى اللاهوت . كان رئيسا لاصاقفة كمبريه .

عليها أن تحتملها ثلثا لفتوحاتها الكبرى ، سواء في داخلها أو في خارجها ،
وإن تعرف أن هذه الفتوحات ليست مثمرة على الإطلاق . وإن المخاطر التي
تتعرض لها عند القيام بها كبيرة ، وأخيرا إن إقامة الإمبراطوريات العظيمة ، أمر
يخلو من كل قيمة وفائدة ومعنى ، بالإضافة إلى أن حياتها لن تكون طويلة ، وإن
سقوطها يترك أضرارا ضخمة .

« ولما كان المرء لا يستطيع أن يأمل في ألا تسيء الدولة المتفوقة ، على
غيرها ، التصرف في تلوقها هذا ، قبل انقضاء مدة طويلة ، فإن على الأمير العاقل
والعادل ، ألا يرغب أبدا في أن يخلف لمن يخلّفونه ، وهم في الغالب أقل
اعتدالا منه ، التعرض المستمر للأغراء العنيف الذي يخلقه التفوق الذي تكثر
الدعاية عنه . فعليه لمصلحة خلفائه وشعبه ، أن يحصر نفسه في طراز من
التكافؤ مع الآخرين » (١) .

ولا ريب في أن توزيع السلطان الذي تصوره فينيلون يشبهه إلى
حد كبير وواضح توزيع السلطان القائم اليوم بين الولايات المتحدة والاتحاد
السوفييتي . فهو توزيع يقوم على احتمال التكافؤ مع شيء من الرجحان في
الوقت الحاضر في كفة الولايات المتحدة . لكن النتائج النافعة التي
تصورها الفيلسوف الفرنسي ، فشلت في أن تصاحب هذا التكافؤ المحتمل
بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ويبدو أنها لن تتحقق في
المستقبل القريب أيضا . وعلينا أن نبحث عن السبب في هذا الفشل في
طبيعة الحرب العصرية ، التي مرت تحت تأثير العالمية القومية والتقنية
الحديثة بتبدلات واسعة النطاق . ولا ريب في أننا نجد في هذه النقطة
بالذات التبدل السادس والآخر من التبدلات الجوهرية التي تميز
السياسات العالمية في أواسط القرن العشرين عن السياسات الدولية في
العصور السابقة .

(١) المصدر السابق نفسه . ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

الحرب الجماعية القائمة

سبق لنا ان بينا ان الحرب في عصرنا قد تحولت الى حرب شاملة جماعية في أربع نواح مختلفة تتصل أولا بذلك القطاع من السكان الذي يرتبط ارتباطا كليا في عواطفه ومعتقداته بالحروب التي تخوضها دولته وثانيا بذلك القطاع من السكان الذي يسهم اسهاما فعلييا في الحرب وثالثا بذلك القطاع من السكان الذي يتأثر بالحرب تأثرا مباشرا ، ورابعا بالاهداف التي تسعى الحرب الى تحقيقها . وعندما وضع فينيلون كتابه في بداية القرن الثامن عشر ، كانت الحرب محدودة في هذه النواحي كلها ، وكانت محدودة كذلك ، منذ بداية النظام الدولي الحديث .

وعلىنا أن نضرب مثالا واضحا على هذا الطراز المحدود من الحرب ، بالحروب الإيطالية التي وقعت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . فلقد كانت هذه الحروب تخاض بقوات من المرتزقة التي لا يهتم أفرادها قبل كل شيء إلا بالمال ، ولذا لم يكونوا تواقين للتضحية بأرواحهم في المعركة ، ولا راغبين في استثارة هذه التضحية وتعريض أنفسهم للخطر ، عن طريق قتل الكثيرين من أعدائهم . يضاف إلى هذا ان قادة هذه القوات المرتزقة في الجيوش المتحاربة ، لم يكونوا ليرغبوا في التضحية بجنودهم اذ ان هؤلاء الجنود يؤلفون رأسالمهم الذي يشتغلون به . فلقد استثمروا أموالهم في الجيوش التي جمعوها من المرتزقة ، وكان جل همهم أن يحتفظوا بهذه الجيوش كمشاريع مربحة قائمة . ولم يكن هؤلاء القادة يرغبون أيضا في قتل العدد الكبير من جنود أعدائهم ، اذ أن أخذهم أسرى عمل أكثر ربحا ، اذ يمكن بيعهم طلبا للفدية ، او تأجيرهم لجنود في الجيوش التي كانوا يعملون فيها ، بينما يؤدي قتلهم الى وقف كل احتمال للربح عن هذا الطريق . ولم يكن القادة أيضا يرغبون في خوض معارك حاسمة وحروب إبادة ، اذ ان توقف الحروب ، وزوال الاعداء ، يعني توقف العمل ، وتوقف الربح . واسفر هذا الوضع عن تحول الحروب الإيطالية

الى حد كبير الى مناورات بارعة ، وحيل تعبوية ماهرة لارغام العدو على التخلي عن مواقعه والانسحاب منها ، مخلفا وراءه الاسرى ، لا القتل أو الجرحى (١) . وهكذا نجد في وسع مكيا في التحدث عن عدد كبير من معارك القرن الخامس عشر ، وكان لبعضها أهمية تاريخية كبرى ، ومع ذلك لم يقتل في هذه المعارك أحد ، وأن قتل فرجل واحد ليس الا ، وكان قتله بطريق الخطأ لا نتيجة عمل العدو .

وقد يكون مكيا في قد بالغ في وصفه ، ولكن ليس ثمة من شك في ان هذه الحروب (٢) ، كانت مظاهر لطراز محدد من الحرب ، كان سائدا في تلك الايام . وظل سائدا طيلة العصور الحديثة وحتى نشوب الحرب العالمية الاولى ، باستثناء بعض الحروب الدينية وحروب نابليون . ولا ريب في ان احد كبار القادة العسكريين في القرن الثامن عشر وهو المارشال دي ساكس ، كان يدافع عن نفس المبادئ الحربية التي وجهت قادة جيوش المرتزقة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر عندما قال : « انا لا أميل مطلقا الى المعارك ، ولا سيما في بداية الحروب » .

(١) راجع وصف هذه الجيوش في كتاب « تاريخ فن الحرب في القرون الوسطى » للسير تشارلز اومان (لندن - ميتوين وشركاه ١٩٢٤) . الجزء الثاني ص ٣٠٤ . حيث يقول : « ولم تكن هناك حزازات أو عداوات قومية أو دينية بين المتحاربين ، بل ولم تكن بينهم بصورة عامة كراهيات شخصية ، وان كان بعض قادة المرتزقة يفارون من البعض الآخر ، أو توجد بينهم أحقاد قديمة ناشئة عن الخديعة أو الاحتيال . ولكن الجنود المرتزقة الذين يحاربون اليوم في معسكرين متعادين ، كانوا على الغالب قد عملوا جنبا الى جنب في معسكر واحد في الماضي ولاكثر من مرة ، انه أن عامل الدفع والمال هو الذي يقرر انتماءهم الى هذا الجانب أو ذاك . وكثيرا ما يكونون من الأصدقاء القدامى مع الجنود الذين يحاربونهم الآن . يضاف الى هذا ، أنه حتى لو لم يكن هذا الوضع قائما ، فان جميع المرتزقة ، اخوة في السلاح الى حد كبير ، وهم يشتركون في كراهية الطفلة أو اليورجوازين الذين يعملون في خدمتهم . وكان الأسير يعتبر صيدا ثمينا للجندي المرتزق ، لا بالنسبة الى جواده أو دروعه أو سلاحه فحسب ، بل وبالنسبة الى فديته ايضا ، أما القتل فلا يساوى شيئا . ولذا أصبحت الانتصارات مهزلة ، فالجيش المهزوم تعبوا لا يذلل أى جهه للفرار ، لأن التسليم لا يعنى أكثر من خسارة مادية . وهناك احتمال آخر ، وهو أن يعرض المنتصر على رجال الجيش المنهزم ، التجنيد في صفوفه ، وفي هذه الحالة ، لا يخسر الأسير حتى جواده أو سلاحه » .

(المؤلف)

(٢) كان معاصرو مكيا يميزون بين الحروب « الطيبة » والحروب « الشريرة » ، وكانوا يطلقون الاسم الأول على طراز الحروب التي تحدثنا عنها في النص هنا ، بينما يطلقون الاسم الثاني على الحروب التي يخوضها السويسريون ولا سيما أثناء اشتباكهم مع المشاة الألمان الذين لم يكونوا يقولون عنهم ضراوة .

وانى لعلى ثقة أيضا بأن فى وسع القائد القدير أن يشن الحروب طيلة حياته دون أن يجد نفسه مضطرا لحوض معركة واحدة . . . وكتب دانيال ديفو (Daniel Defoe) (١) فى نهاية ذلك القرن يقول . . . « من المؤلف فى هذه الايام أن نجد جيوشا يضم الواحد منها نحو من خمسين ألف رجل ، وأن يقف جيشان يعدان مثل هذا الرقم الواحد منهما أمام الآخر ، فتتقضى الحملة كلها فى حفر الخنادق ، أو كما يقال فى مراقبة الواحد منهما للآخر ، لينتقل كل منهما بعد ذلك الى تكتاته الشتوية » (٢) . وكتب الايرل اون تشستر فيلد فى الثانى عشر من يناير عام ١٧٥٧ فى رسالة الى ولده ، يصف فيها حروب تلك الايام على النحو التالى :

« وحتى الحرب ، فانها تغاض بجبن ، فى هذا العصر المنحل ، فالأحياء تسلم ، والذين يستولى عليها ، والناس يوفرون ، وحتى فى عواصف الحرب الهائلة ، لا تستطيع المرأة أن تعلم فى متعة الاعتداء عليها » (٣) .

وعندما انتهت تلك الفترة من الحروب المحدودة ، راح الماريشال فوشى (٤) يلخص فى المحاضرات التى ألقاها فى الكلية العسكرية الفرنسية ، الطرازين القديم والحديث — الطراز الشامل — فى الحرب ويقول . . .

« حقا لقد بدأت حقبة جديدة . . . هى حقبة الحروب القومية التى تمتص فى الصراع جميع موارد الأمة ، والتى لا تهدف الى مصالح أسر مالكة ، ولا الى احتلال مقاطعة أو امتلاكها ، وانما الى الدفاع عن الأفكار الفلسفية التى تؤمن بها الأمة أو نشرها ، أولا ، والدفاع عن مبادئ الاستقلال والوحدة ، والثانيا اللامادية من مختلف الصور والأشكال ثانيا . وقد قدر لهذه الحروب الجديدة أن تستثير اهتمام كل جندي وتنتفع بأعماله ، وأن تفيد من الأحاسيس والشاعر

(١) دانيال ديفو (١٦٥٩ — ١٧٣١) كاتب انجليزى اشتهر بقصته المعروفة « روبنصون كروزو » . درس دراسة طبية وتطوع فى جيش الملك ويليام . وضع عددا من الكتب بينها . . « الانجليزى الأصيل » ، و « تاريخ اتحاد بريطانيا العظمى » و « نداء الى الشرف والواجب » و « مذكرات فارس » و « العشيق المخطوطة » .

(٢) مقتبسة من مقال « الحروب المحدودة وتقدم الحضارة الأوروبية بين عامى ١٦٤٠ و ١٧٤٠ مجلة السياسة . المجلد السادس) يوليو ١٩٤٤ (ص ٢٧٧ .

(٣) كتاب « رسائل الايرل تشيستر فيلد الى ولده » من اعداد شارل ستراشى (نيويورك بوتنام وأولاده ١٩٠١) الجزء الثانى ص ٣٢١ .

(٤) فرديناند فوشى (١٨٥١ — ١٩٢٩) ماريشال فرنسا . أصبح القائد الأعلى للحلفاء فى الحرب العالمية الاولى فى مارس عام ١٩١٨ .

(المغرب)

التي لم يكن يعترف بها من قبل ، كعناصر تؤلف القوة ... فهي تنتزع الانتفاع
ضخما من الناحية الأولى بالقتل البشرية الضخمة التي تلهبها المشاعر القوية ،
وهي تمتص كل نشاط من أنشطة المجتمع ، وتكيف حاجاتها كل ما في الجهاز
من أجزاء مادية ، كالخسوف والتسموم والانتفاع من الأرض ، والتسلح ،
والعسكرات ، وهلم جرا

« أما الحرب القديمة من الناحية الأخرى ، فكانت تتمثل ، اذا استثنينا
حروب القرن الثامن عشر في الافادة المنظمة والمرتبة من تلك الأجزاء المادية التي
أصبحت الأساس في الأجهزة المختلفة ، مع اختلافها بالطبع ، باختلاف الأزمنة ،
وان كانت تهدف دائما الى السيطرة على استخدام الجنود للحفاظ على الجيش ،
وعلى ممتلكات السلطان دون أن تكثر بالقضية التي تعارب من أجلها ، مع
وجود حد من المزايا المهنية ، ولا سيما بالنسبة الى الروح والتقليدين
العسكريين » (١) .

ولعل من المهم على هذا الصعيد ، أن التعبير الذي استعمله
فينيلون في مستهل القرن الثامن عشر ، لتصوير معارك الحروب الدينية ،
عندما قال ... « عليك أن تقهر الآخرين أو يقهروك » قد عاد الى الظهور
في تصوير فوشي للحروب الشاملة الجديدة التي تميز بها القرن العشرين
عندما قال ... ان ما يقرره السلاح هو الحكم الوحيد ذو الاهمية ،
اذ أنه الشيء الوحيد الذي يجعل احد الجانبين منتصرا والجانب
الأخر مهزوما . فهو وحده القادر على تغيير أوضاع الخصمين ، بحيث
يغدو احدهما سيد ارادته وأعماله ، بينما يظل الآخر خاضعا لارادة
خصمه ... ولو أن الجانب المهزوم ، لا يطلب التفاهم الا عندما تفشل
لديه سائر وسائل النقاش الأخرى ، فان هدف الغالب هو ان يحطم
كل مألديه من هذه الوسائل » (٢)

١ - الحروب الجماعية الشاملة للسكان

هناك عاملان احدهما خلقى ، والآخر اختبأرى ، يوضحان تمام
الايضاح ، ارتباط الكتل البشرية من المواطنين الافراد ، ارتباطا كاملا ،
على صعيد الحروب العصرية الجديدة ، بالحروب التي تخوضها بلادهم .
ويتعلق العامل الخلقى ببعث عقيدة الحرب العادلة في القرن

(١) كتاب « مبادئ الحرب » لمرديناند فوش (نيويورك - اش . كر . فلي ١٩١٨) .

ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢ - ٤٣ و ص ٣٩ .

العشرين . ويعنى هذا التمييز بين الفريقين المتحاربين اللذين يكون لاسهام أحدهما ما يبرره على صعيد الاخلاق والقانون ، ولا يكون للآخر اى مسوغ قانونى أو خلقى فى حمل السلاح . وقد سيطرت هذه العقيدة على العصور الوسطى ، ولكنها مع ظهور النظام الدولى الحديث ضعفت الى ان بلغت حد الاختفاء . ولقد تحدث الاستاذ باليس Ballis عن تطور هذه العقيدة فى القرن السادس عشر فقال ٠٠٠ « لقد اختفت فكرة اساتذة القرون الوسطى عن الحرب العادلة تمام الاختفاء أى أن يلحق الذنب فيها على جانب ويكون الحق الى الجانب الآخر . وحلت محلها فكرة أخرى ، وهى أن يشن ذو السلطان الحرب ، متخذاً لنفسه صفة المدعى والقاضى فى آن واحد . ومضى الاستاذ باليس بعد ذلك يقول ٠٠ « وأسفر عن هذا أن العقيدة الجديدة وسعت فى فرص الافتاء بحيث تصبح كل حرب فى النهاية ، حرباً عادلة » (١)

وظل التمييز بين الحرب للعادلة والحرب الظالمة طيلة فترة الحروب المحدودة ، غامضاً فى معظم الحالات ، الى ان هجر نهائياً فى القرن التاسع عشر ، عندما أصبحت الحرب مجرد حقيقة ، يخضع السر فيها لبعض القواعد القانونية والخلقية المعينة ، وان كانت كل دولة تشترك فيها صاحبة حق قانونى وخلقى فى ان تفيد من هذه القواعد حسب رغبتها وتقديرها . وهكذا أصبحت الحرب على هذا الصعيد ، أداة للسياسات القومية أو لسياسات الاسر المالكة بصورة خاصة ، وتستخدم اما كرفيق للدبلوماسية أو كبديل عنها ، حسب ما تراه الحكومة موافقاً لمصالحها .

وكان من المستحيل بالطبع ان تربط جماهير الشعب كلها انفسها كل الربط يمثل هذه الحروب . فهذا الربط يتطلب قضية اخلاقية ، لابد من خوض الحرب للدفاع عنها أو تحقيقها . وكان لابد للحرب بعبارة أخرى فى ان تكون عادلة بالنسبة الى فريق ، وظالمة بالنسبة الى الفريق الآخر ، وذلك لضمان استفزاز الحماسة المعنوية عند الشعب لتأييد قضيته وللوقوف موقفا عاطفيا معاديا من قضية العدو . وقد يرغب المغامرون من الجنود المرتزقة والمحترفون بالتضحية بأرواحهم دون وجود مثل هذا المبرر . ولكن المواطنين لا يرغبون فى ذلك حتماً اذا لم يوجد المبرر وقد أمنت الظاهرة القومية فى حروب نابليون وفى حروب الوندتين

(١) كتاب « الوضع القانونى للحرب - التبدلات فى النظرية والتطبيق منذ أيام افلاطون حتى أيام فاتيل » لويليام باليس (لاهاى - نيجهرن ١٩٣٧) ص ١٠٢ - ١٠٣ .

الالمانية والايطالية في القرن التاسع عشر . والعالية القومية في الحريين العالميتين في القرن العشرين مبدأ العدالة هذا ، كما اعادت الى الجماهير مع ذلك المبدأ ، العواطف والحماسات التي تدفع المحاربين الى الرغبة في الفتح والموت في سبيل فكرة .

وتمثلت الاداة التي استخدمتها فكرتا القومية والقومية العنصرية في تحقيق نصرهما ، في الخدمة العسكرية الشاملة عن طريق التجنيد الالزامي العام . ولم يكن ينتظر من المرتزقة أو الدهماء من الناس الذين تفرض عليهم الخدمة العسكرية أو حتى الطيبين من أبناء الشعب الذين تختطفهم الاعمال العسكرية ، والذين كانوا يؤلفون جميعا ، رجال القوات المسلحة في عصر الحرب المحدودة قبل حلول القرن التاسع عشر أن يستلهموا في تصرفاتهم الاعتبارات المثالية والخلقية . وكان جل همهم ينصرف الى تجنب خوض المعارك ، والبقاء على قيد الحياة بعيدين عن أخطار الحروب ، وهو اهتمام يتفق كل الاتفاق مع رغبة قادتهم في الإبقاء على استثماراتهم المالية في هذه الجيوش المرتزقة سليمة . عن طريق الإبقاء عليها بعيدة عن الخطر ، ومحاولة كسب الحروب عن طريق التناور لا عن طريق القتال الفعلي . وكان ثلثا جيش فريديريك (١) الكبير البروسي من المرتزقة الاجانب ، كما كان ثلث الجيش البروسي الذي قاوم جيوش الثورة الفرنسية في عام ١٧٩٢ يتألف من المرتزقة أيضا ، وكانت مناوراته التفاهة والخلالية في البراعة ، تهدف أول ما تهدف الى تجنب الاشتباك في المعارك ، وتتفق مع معنويات جنوده الذين لم يكونوا يعرفون حقيقة ما يحاربون من أجله ، أو حقيقة مايقاتلون . وتحدث الدوق ويلنجتون (٢) ، عن جيوش فرنسا وانجلترا في تلك الايام فقال . . . « لا ريب في أن نظام التجنيد الالزامي عند الفرنسيين ، يضمن للجيش نماذج رائعة من الجنود ، بينما يضم جيشنا حشالة أهل الارض لا أكثر ولا أقل » .

(١) فريديريك الثاني أو الكبير . ملك بروسيا بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٨٦) - تمكن عن طريق أساليبه البارة في الحرب ولا سيما في حرب الوراثة النمساوية (١٧٤٠ - ١٧٤٨) وحرب السبع سنوات (١٧٥٦ - ١٧٦٣) من أن يجعل من بروسيا أول دولة عسكرية في أوروبا .

(٢) الدوق ارثر ويلسلي ويلنجتون (١٧٦٩ - ١٨٥٢) - قائد عسكري وسياسي بريطاني كبير . قاد جيوش بريطانيا والحلفاء ضد نابليون (١٨٠٨ - ١٨١٥) ، انتصر في معركة واترلو المشهورة على نابليون في عام ١٨١٥ . أصبح رئيسا لوزراء بريطانيا بين عامي ١٨٢٨ و ١٨٣٠ م ، ووزيرا لخارجيتها بين عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٥ .

(العرب)

وكان القرار في المارك في عهد الحروب المحدودة ، شيئا مألوفاً لا للأفراد فحسب ، بل ولوحدات عسكرية يكاملها . فلقد كان في وسع الجندي المرتزق ، أو الجيش المرتزق كله ، أن يخدم هذا السيد في الربيع ، وأن يخدم سيداً آخر في الخريف ، إذ إن الفوائد المادية المتوقعة ، هي التي تقرر هذه الخدمة ليس إلا . وكان مثل هذا التحول متوقعا ، ومعقولا ، إذا كان العقد الذي يربط الجيش المرتزق ساريا لفصل واحد معين ، لكن الجيش ما كان ليتورع عن السير في هذا الطريق ، مهما كانت الالتزامات التعاقدية التي تربطه ، إذا لم يكن راضيا عن أوضاع عمله مع سيده القديم أو عن الأجور التي يتقاضاها منه .

وكان مثل هذا التحول ، يعتبر إجراء فعالا في مثل هذه النزاعات العمالية على الأجور وأوضاع العمل ، بين جيوش المرتزقة ومستأجريها ، في أوقات الأزمات التي تتخذ شكل معارك أو حصارات عسكرية ، عن طريق الاتصال بمستأجر جديد . ففي حصار بارما في عام ١٥٢١ ، تخلى نحو من ثلاثة آلاف جندي إيطالي عن الجيش الفرنسي الذي كانوا يعملون فيه ، وتحولوا إلى الجانب الآخر المعادي . وفي أكتوبر عام ١٥٢١ هبط عدد الوحدة السويسرية في الجيش الفرنسي في إيطاليا ، في غضون بضعة أسابيع ، عن طريق الفرار من الخدمة العسكرية من عشرين ألفا إلى ستة آلاف رجل . وراحت الوحدة السويسرية الجديدة في الجيش الفرنسي ، تضرب في الربيع التالي ، أي في عام ١٥٢٢ ، في نفس اليوم السابق لمعركة بيكوكا ، فارضة إرادتها ، على خطة الفرنسيين في المعركة ، مما أدى إلى فشل الهجوم السويسري ، وخسارة الجيش الفرنسي كله للمعركة . ويقال إن الوحدات الألمانية في المعسكر المقابل في نفس المعركة ، طلبت أجورا مضاعفة ، لتقوم بهجوم مضاد ، لم يكن ذلك المعسكر يتوقعه أو يتوقع زيادة أجور هذه الوحدات وتخلي ستة آلاف من السويسريين وألفان من الإيطاليين عن الجيش الفرنسي الذي كانوا يعملون فيه قبل أيام قليلة من معركة بافيا في عام ١٥٢٥ ، بالرغم من أنهم كانوا قد قبضوا مرتباتهم كاملة . وأدت هذه الحيثانة إلى تخفيض قوة الجيش الفرنسي في المعركة بنسبة الثلث على الأقل .

وألفت الحروب الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، تحول جيوش يكاملها من هذا الجانب إلى ذاك أو بالعكس ، المرة ، المرة ، وكانت الخسائر التي تمنى بها الجيوش في القرن الثامن عشر من جراء مثل هذا التحول ، تفوق الخسائر التي تمنى بها في المعارك الفعلية ، وكان مثل هذا الإجراء منتشرا ومألوفاً بحيث لم يكن من مصلحة الجيوش

أن تعسكر أو تناور في أراضٍ تتعذر فيها الرؤية ومراقبة الهاربين ، أو تنظم صفوفها إلا في تشكيلات متماسكة ومتقاربة . . واضطر فريديريك الكبير ، رغبة منه في الإبقاء على العدد الكافي من الجنود في ميسادين القتال ، إلى دفع مكافآت سخية ، إلى المتخلفين أو الهاربين من الجنود المرتزقة ، إذا عادوا إلى وحداتهم في غضون ستة أشهر من تهريبهم منها .

وكان من المؤلف استخدام الخدمة العسكرية كعقاب بديل عن السجن لمرتكبي الجرائم . وقد دأب أمراء مقلطعة هيسي (١) ، الذين كانوا يعارضون في تطبيق عقوبة الإعدام ، على إرسال المجرمين الذين يستحقون هذه العقوبة إلى الوحدات العسكرية للعمل فيها ، وكان من الشائع على الاستعمال أيضا ، إعطاء الخيار للمقصرين في أداء ديونهم ، بين قضاء مدة السجن كعقاب على تخلفهم عن الدفع ، وبين الخدمة في الجيش . وكانت نظرة الزرابة التي ينظر بها عادة إلى هذه الجيوش ، متفقة مع أوضاعها المعنوية ، والخلقية . ولقد صور معاصر لفريديريك الكبير أوضاع هذه الجيوش من المرتزقة ، فقال « أنها لم تكن مدفوعة إلى القتال ، لا بروح الوطنية ، ولا بروح الولاء للأمير الذي تقاتل في صفوف جيوشه » . وكان الانضباط الفولاذي الصارم والطمع في المكافآت والفنائم ، هو الذي يبقى على تماسك هذه الجيوش ، ولم يكن في الإمكان اتباع سبيل غير هذا السبيل . بالنظر إلى جذور هذه الجيوش الاجتماعية ، ومكانتها ، وطبيعة الحروب التي تخوضها (٢) .

(١) إحدى الإمارات في غرب ألمانيا ، وتضم مقاطعات الراين وستار كينبرج وأوبرهيسين . ومن أشهر مدنها كاسيل وفرانكفورت ويسبادن وهمبورج وماربورج . وقد حاول الحلفاء الغربيون بعد الحرب العالمية الأولى أن يجعلوا منها دولة مستقلة ولكنها ما لبثت أن عادت إلى حظيرة الرايخ .

(العرب)

(٢) هناك وصف نشر دون توقيع في المجلد الأول من مجلة « أدنبرة ريفيو » بتاريخ يناير عام ١٨٠٣ ، وفي الصفحة ٣٥٧ ، يتحدث عن شكل آخر من أشكال الحرب المحدودة التي يرع فيها البريطانيون ، وقد جاء فيه : « تكون تلك الدول التي تتضرر أكثر من غيرها بالعمليات الحربية ، هي في الوقت نفسه أغنى الدول بما تملكه من قاذف . وقد ابتكرت هذه الدول طرازا من البذل النقدي عن الحرب تماما كالبدل النقدي عن المطلوبين للخدمة العسكرية ، وقد مهد هذا البذل الطريق إلى قيام هذه الدول بتحويل المعارك عن أيديها ، عن طريق دفع أموال إلى حليفاتها الأقل منها ثراء لتقاتل عوضا عنها في أماكن نائية عن بلادها هي . وأصبحت العمليات الحربية عن هذا الطريق أقل ضررا ، كما وضع الأساس الفعلي للغائنا المتدرج . فهي تضحي ببضعة ملايين من الجنيتيات وبعض الأرواح التي لا تقع فيها من جنود حليفاتها ، لتضمن بقاء أوضاع السلام مزدهرة =

وكان من الضروري لضمان وجود جيش قادر على ربط نفسه كل الربط بقضية الحرب ، أن تكون هناك قضية في وسعها توحيد حشد كبير من الجماهير وراءها ، وأن يكون ثمة جيش منسجم كل الانسجام في نظراته الى تلك القضية . فعندما كان الكاثوليك والبروتستانت يخوضون حروبهم ضد بعضهم البعض حول موضوع أى من المذاهبين يجب أن يتغلب ويسيطر ، كانت القضية الموحدة لحيوشهما ، ولجماهير الناس وراءها متبلورة تمام التبلور . وعندما كانت الحروب تقع فى عهد الحروب المحدودة بسبب النزاع على وراثة عرش ، أو تملك مقاطعة أو مدينة أو بسبب الامجاد للملك أو السلطان ، كان هذان الشرطان الاوليان متوافرين عند ذلك الشطر من النبلاء الذين يعتبرون الخدمة العسكرية دفاعا عن الملك أو السلطان ، حقا وراثيا من حقوقهم ، لكنهما لم يكونا متوافرين عند غيرهم . وعندما وقفت فرنسا كلها وقفة رجل واحد ، دفاعا عن الحريات الثورية التى حققتها فى عهد الثورة الفرنسية ضد العدوان الاجنبى كان هناك جيش متحد وراء قضية يخلص لها كل الاخلاص ويستعد كل جندي فيه للموت فى سبيلها . وكان القانون الفرنسى الذى صدر فى عام ١٧٩٣ ، والذي فرض الخدمة العسكرية الالزامية على جميع القادرين الذين تتراوح اعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين ، الاعتراف القانونى الاول لطبيعة الحرب الجديدة .

وبالرغم من ان جيشا يتم تشكيله عن طريق الخدمة العسكرية الالزامية الشاملة ، قد لا يربط نفسه كل الربط بالقضية التى يحارب من اجلها ، الا انه يمكن القول بكثير من الاطمئنان والثقة ، بان الجيش الذى يؤلف على هذه الطريقة ، هو وحده ، القادر كقاعدة عامة ، على مثل هذا الربط ، ولعله ليس من قبيل الصدفة العارضة ، أن يكون عهد الحرب المحددة متفقا على الغالب ومتزامنا مع مفهوم للحرب يمتاز بعدم الاكتراث من الناحية الخلقية ، اذ تخوضها الجيوش المتعددة الاجناس ، ولا رابط يشدها الى بعضها الى الالزام من ناحية وحسب المفارقة والمال من الناحية الأخرى . أما الحرب الجماعية الشاملة

= فى بلادها ، وهى تتبع أحيانا سياسة ايثار شراء الهزيمة بعيدا عن أرضها ، على النصر على هذه الارض ، ودفع الشمن لهزيمة حليفاتها على كسب النصر فى بلادها ، لتفتم عن طريق هذه السياسة السلامة ، وانماء مواردها ، وزيادة سلطانها الفعلى ، وكلها تتحقق لها عن طريق استمرار تمتعها ببركات السلام وتعمه ، دون أن ترى فى الحرب الفعلية أية جدوى لمصالحها .

(المؤلف)

فتتزامن من الناحية الأخرى مع ظهور ميسادرة الأمة كلها الى الحرب ،
متشعبة بفكرة عدالة الحرب التي تخوضها .

وكان من الطبيعي بعد انتهاء عهد الحروب النابليونية ، وعودة أسرة آل بوربون (١) الى الحكم في فرنسا مع سياساتهم الخارجية الوراثة ، ان يلقي التجنيد الالزامي في فرنسا ، وألا يعود الى التطبيق الا في عهد الجمهورية الثالثة . (٢) وقد حققت قوانين عام ١٨٠٧ والاعوام التي تلتها لبروسيا ما حققه قانون عام ١٧٩٣ لفرنسا . فقد ألغت هذه القوانين نظام استئجار المرتزقة . وحظرت تجنيد الاجانب ، ثم بلغت ذروتها في قانون عام ١٨١٤ ، الذي فرض على كل مواطن واجب الدفاع عن بلاده . وقد استخدمت كل من فرنسا الثورة ، وبروسية حروب التحرير ، التجنيد الالزامي كأداة لتعبئة الروح القومية ضد العدوان الاجنبي ، الذي تمثل بالنسبة الى فرنسا في بروسية العهد البائد ، والى بروسية بفرنسة الامبريالية النابليونية .

٢ ب الحروب الجماعية الشاملة التي تشنها الشعوب

وعندما تغيرت طبيعة الحرب في القرن العشرين من جديد ، وتحولت اهدافها من التحرر الوطني والوحدة الى العالمية القومية ، توسع مدى اشتراك السكان جميعا في الحرب بصورة مماثلة . ولم يعد الرجال القادرون على السلاح وحدهم يجندون في الجيوش بل غدت الدول الجماعية تجند النساء والاطفال أيضا . أما في البلاد اللاجماعية ، فان الوحدات النسائية الاضافية في جيوشها ، انما تعبأ على أساس التطوع لا الالزام . لكن جميع القوى الانتاجية في الأمة ، تعبأ في كل مكان في العالم للاغراض الحربية . وبينما كانت الحرب . في عهود الحروب المحدودة ، لاتهم مجموع السكان بوجه عام ، الا بقدر ما تؤثر عليهم من زيادة في الضرائب ، فان حروب القرن العشرين أصبحت تهم كل الناس ،

(١) الأسرة المالكة في فرنسا ، وكانت لها فروع حاكمة في اسبانيا ، وفي نابولي وصقلية في إيطاليا ، وبارما ، حكمت فرنسا منذ نهاية القرن السادس عشر حتى عام ١٨٤٨ باستثناء فترة الثورة الفرنسية وعهد نابليون أي في عام ١٧٨٩ الى عام ١٨١٥ .

(٢) الجمهورية الفرنسية الثالثة ، ظهرت في فرنسا بعد سقوط نابليون الثالث في عام ١٨٧٠ ، وظلت قائمة فيها حتى قيام حكم فيشي في ظل الاحتلال النازي في عام ١٩٤٠ .

لا من ناحية الترابط القومى فحسب بل ومن ناحية الاسهام الاقتصادى والعسكرى ايضا .

وهناك عاملان يعتبران من اسباب هذا التطور ، اولهما الزيادة فى حجم الجيوش وتوسعها ، وثانيهما تألية الحرب واسلحتها . فلقد تضخمت احجام الجيوش تضخما هائلا فى القرن العشرين ، من ناحية الاطلاق ، وناحية النسبة لمجموع السكان . ولم تكن اعداد الجيوش بالرغم من تزايدها المستمر ، تعدو فى القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . عشرات الالوف . ووصلت اعداد بعض الجيوش فى فترة الحروب النابليونية بضع مئات الالوف من الناس . وتخطى العدد فى الحرب العالمية الاولى ، بالنسبة الى بعض الجيوش ، رقم المليون ، أما الحرب العالمية الثانية فقد شهدت ، جيوشا تجاوزت عشرة ملايين .

ويتناسب عدد السكان الذين يعملون فى الخدمة العسكرية فى مختلف هذه الفترات فى التاريخ الحديث تناسباً طردياً ومماثلاً مع هذه الارقام المطلقة . وكانت تعبئة نسبة واحد فى المائة من مجموع السكان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، تعتبر عملاً هائلاً لا يتحقق الا فيما ندر . وكانت القاعدة العامة فى تلك الفترة تعبئة مالا يزيد على ثلث واحد فى المائة من مجموع السكان . ودعمت الدول الاوربية العظمى فى الحرب العالمية الاولى نسبة (١٤) فى المائة من مجموع سكانها الى حمل السلاح . أما فى الحرب العالمية الثانية فقد هبطت هذه النسبة بعض الشيء بالنسبة الى الدول الرئيسية المتحاربة . ولم تتعد العشرة فى المائة على الغالب الا عند الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتى والمانيا . وقد نشأ هذا الهبوط الى حد كبير عن الزيادة الهائلة فى تألية الحرب .

وتتطلب تألية السلاح والتموين والنقل والمواصلات ، مع الزيادة فى اعداد الجيوش ، اذ ان نسبة العشرة فى المائة من السكان ظلت تمثل عشرة أضعاف الحد الأقصى للعدد الذى تحقق فى الحروب السابقة ، استغلال الطاقة الانتاجية لجميع السكان من العمال ، هذا اذا ارادت الدول الابقاء على جيوشها صالحة للحرب . وكان يقدر دائماً ، بان الاحتفاظ بجندى واحد فى خط القتال يتطلب الجهود الانتاجية لاثني عشر رجلاً على الأقل . ولقد تجاوزت القوات المسلحة للدول العسكرية الكبرى فى الحرب العالمية الثانية كالمانيا والاتحاد السوفياتى والولايات

المتحدة عشرة ملايين جندي لكل منها . ولو أخذ المرء في عين اعتباره ، ان جزءا من هذه القوات فقط كان يضم المحاربين الفعليين وان الشطر الاكبر منها يؤلف القوات المساعدة . فان هذا الاعتبار ايضا يحمله على الادراك بان غالبية الشعب العامل في كل من هذه الدول ، كانت تستخدم في الاعمال المدنية أى في تزويد القوات المسلحة بالسلاح ووسائل النقل والمواصلات والملابس والقداء . وهكذا نرى ان الحرب العصرية . قد فدت بالفعل حربا شاملة تشنها الشعوب بكاملها .

٣ - الحروب الجماعية الشاملة ضد الشعوب

لم تعد الحرب جماعية بالنسبة الى أن كل انسان أصبح معرضا للاشتراك فيها فحسب ، بل وبالنسبة الى ان كل انسان أصبح معرضا لأن يكون ضحية لها ايضا ، ولا ريب في ان الارقام المقارنة لحسائر الحرب ، بالرغم من افتقارها الى الدقة التفصيلية ، تلقي اضواء واضحة على هذه النقطة ، ولو أخذنا فرنسا كمثال على اعتبار انها الدولة التي خاضت في التاريخ الحديث ، جميع الحروب العظمى التي وقعت بصورة منظمة ، ورحنا ندرس النسب المئوية محسوبة على اساس الحقب ، للسكان الفرنسيين الذين قتلوا او جرحوا في الحروب التي وقعت بين عامي ١٦٣٠ و ١٩١٩ ، نجد ان الحد الاقصى من هذه النسبة بلغ في الفترة الواقعة بين عامي ١٦٣٠ و ١٧٨٩ ، أى حتى وقوع الثورة الفرنسية ٠٠٥٨٪ وان الحد الأدنى في الفترة نفسها لم يتعد ٠.١٪ ، أما في الحقب الثلاث الواقعة بين عامي ١٧٩٠ و ١٨١٩ وهي فترة حروب نابليون فقد ارتفعت هذه النسبة الى ١٢٤٨ في المائة للحقبة الأولى و ١٠١٩ في المائة للحقبة الثانية و ١٢٥٤ للحقبة الثالثة . بينما هبطت في الحقبة بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢٩ الى ٠.١ في المائة نتيجة العودة الى السياسات الخارجية التقليدية للاسر المالكة ، وبينما كانت الارقام لا تبقى من القرن التاسع عشر متفقة مع الصورة العامة للفترة كلها ، فان الرقم في الحقبة الثانية من القرن العشرين، التي تمثل الحرب العالمية الأولى ، ارتفعت الى ١٥ في المائة تقريبا . ولعل من المهم ايضا ان نلاحظ ايضا انه في الوقت الذي خلت فيه حقبة واحدة فقط في الفترة بين عامي ١٦٣٠ و ١٨٢٩ من الحروب ، وهي حقبة ١٧٢٠ - ١٧٢٩ ، ولم تقع فيها أية خسائر حربية على الاطلاق ، فان هناك خمس حقوب مماثلة

فى القرن التاسع عشر وحده ، خلّت من الحروب والخسائر الحربية ، وهى
حقب التوسع الاستعمارى .

وتظهر عين الصورة تقريبا عندما ندرس ارقام الوفيات فى الخدمة
العسكرية بالنسبة الى القرون . فهذه الارقام بالنسبة الى بريطانيا
العظمى ، تظهر انحناء كبيرا يتمثل فى الهبوط فى القرن التاسع عشر ،
والارتفاع ارتفاعا عموديا وفجائيا فى القرن العشرين . فلقد كانت
نسبة الوفيات فى الخدمة العسكرية فى بريطانيا العظمى فى القرن
السابع عشر ، خمسة عشر فى الالف من مجموع الوفيات لجميع فئات
السكان ، واربعة عشر فى الالف فى القرن الثامن عشر ، وستة فى
الالف فى القرن التاسع عشر وثمانية وأربعين فى الالف فى القرن
العشرين حتى عام ١٩٣٠ . وتظهر الارقام المماثلة فى فرنسا ، ارتفاعا
كبيرا أيضا فى القرن الثامن عشر ، ولا تظهر أى هبوط فى القرن التاسع
عشر بسبب الانقطاع الذى أحدثته حروب نابليون فى عهد الحروب
المحدودة ، فقد كانت الارقام بنسبة احدى عشر فى القرن السابع عشر
وسبعة وعشرين فى القرن الثامن عشر وثلاثين فى القرن التاسع عشر
وثلاثة وستين للقرن العشرين حتى عام ١٩٣٠ . ولعل ما فى الحرب
الحديثة من قوة تدميرية ، تبدو بوضوح أكثر من هذه الارقام اذا أخذنا
بعين الاعتبار الحقيقة الواقعة ، وهى ان معظم الخسائر الحربية كانت تنجم
فى القرون السابقة عن المرض لا عن العمل العسكرى . ولاريب فى أن
الخسائر الناتجة عن العمل العسكرى قد ارتفعت ارتفاعا هائلا فى
القرن العشرين .

وكانت الخسائر التى منى بها السكان المدنيون من جراء الاعمال
الحربية فى القرون العشرين ، ضخمة الى حد لم يسبق له مثيل فى
الحروب السابقة منذ أيام الحروب الدينية . وليس ثمة من شك فى أن
مجموع الخسائر فى الأرواح بين المدنيين نتيجة الأعمال العسكرية فى
الحروب العالمية الثانية يفوق مجموع خسائر الجنود عند جميع الدول .
ويقدر عدد المدنيين الذين فقدوا أرواحهم من جراء مظالم النازيين فى
البلاد المحتلة وحدها ، بما يزيد على الاثنى عشر مليونا من الناس .
وبينما لم تصل خسائر العسكريين فى فرنسا فى الحرب العالمية الثانية
رقم خمسة عشر فى المائة الذى وصلته فى الحرب الأولى ، فان حصة
المدنيين من مجموع الخسائر ارتفعت ارتفاعا هائلا . ويصدق نفس
القول على الاتحاد السوفياتى الذى خسر من مجموع السكان ما يصل

حدود نسبة العشرة في المائة في الحرب العالمية الثانية (١) . ويتضح من هذا أن الاتجاه الى الزيادة الهائلة في قوة الحرب العصرية التدميرية قد استمر في الظهور . ولاريب في أن اختراع الطرائق التدميرية الحديثة في صناعة الحرب ، كالأسلحة التي لم تستخدم على الإطلاق في الحروب السابقة ، كحرب الجراثيم مثلاً ، أو تلك التي استخدمت على نطاق ضيق كالغازات السامة والصواريخ الموجهة والقنابل الذرية ، تضمن استمرار السرعة في ذلك الاتجاه ، بالنسبة الى المدنيين والعسكريين على حد سواء .

٤ - تالية الحرب

ليس ثمة من شك في أن الزيادة الهائلة في قوة الحرب التدميرية في القرن العشرين بالنسبة الى المحاربين والمدنيين على حد سواء انما نشأت عن تالية صناعة الحرب . وتتمثل نتائج هذه التالية في صورة مزدوجة ، وهي القدرة أولاً على اباده عدد لا مئيل له من الأعداء عن طريق عملية واحدة ليس الا ، والزيادة في الأثر المضاعف لأي سلاح ، مع صلاحه للعمل على مسافات بعيدة . وقد بدأ هذا التطور المزدوج منذ القرن الرابع عشر ، نتيجة اختراع البارود ، واستخدامه في سلاح المدفعية . لكن هذه التطورات لم تسرع في سيرها الى حد كبير جداً الا في القرن التاسع عشر ، وقد وصلت في عصرنا هذا الى الاسراع اسراعاً هائلاً في هذه الاتجاهات بحيث أصبحت تمثل ثورة عنيفة في تقنية الحرب وأساليبها .

(١) تالية السلاح

يمثل تاريخ المدفعية البطة الهائل في هذه التطورات في القرون الستة الأولى منذ ظهور هذه التطورات ، والسرعة الضخمة التي حققتها في القرن السابع الأخير . وكانت المدافع التي استخدمها الأتراك

(١) للاطلاع على الأرقام المتضاربة عن خسائر الروس ، راجع كتاب « سكان أوروبا في فترة ما بين الحربين » لدادلي كيرك (سلسلة مطبوعات عصبة الأمم - السلسلة الثقافية - السلسلة الاقتصادية والمالية لعام ١٩٤٦ - المجلد الثاني - الكتاب الثامن . ص ٦٩ و ص ٧٠) . وراجع « السجل العالمي » لعام ١٩٤٦ ص ٤٤ ولعام ١٩٤٧ ص ٥٢١ ولعام ١٩٤٨ ص ٥٥٢ ولعام ١٩٤٩ ص ٣٢٦ . والأرقام المدونة أعلاه مستمدة من الأرقام الثابتة في هذه المصادر .
(المؤلف)

العثمانيون في حصار القسطنطينية في عام ١٤٥٣ ، من النوع الذي يطلق قذائف تزن في مجموعها سبعمائة رطل ولمسافة ميل واحد ، وبمعدل سبع طلقات في النهار وطلقة واحدة في الليل . وظهرت في عام ١٦٥٠ مدافع تزن قنابلها تسعة أرتال ، ولمسافة (١٧٥) ياردة ، في حين كانت المدافع التي استعملت بعد مائتي عام تطلق قنابل زنتها تسعة أرتال أيضا ولكن لمسافة ثلاثمائة ياردة . وكانت المدفعية تعتبر في نهاية القرن الثامن عشر ، عند معظم الدول باستثناء فرنسا ، سلاحا ثانويا ، ولا يليق بالدول استعماله . وكان فريدريك الكبير نفسه يتسائل دائما وبشيء من الزراية والاستخفاف ، عن قيمة المدفعية كسلاح ، وعن أهمية الدقة في تصويب المدافع . ولكننا ما لبثنا أن سمعنا نابليون نفسه ، يقول بعد عدة حقبة ليس الا ، أن « المدفعية هي سلاح الحرب الوحيد » ، ولاريب في أن فاعليتها قد ازدادت في القرن الذي تلا هذا القول ، بمعدل عشرة أضعاف .

وظل الاستخفاف بهذا السلاح الذي يعتبر أقوى الأسلحة ، والذي يمثل تالية الحرب تمثيلا صادقا ، ظاهرة تقليدية في الجيش البروسي مدة طويلة . وقد يكون لهذا الاستخفاف مبرراته في القرن الثامن عشر ، نظرا لما كانت تمتاز به المدافع من بطء في عملية تعبئتها ، ومن افتقار الى الدقة في اصابة أهدافها ، ومن ضيق في مدى عملها ، وهو مدى لم يتعد حدود ألفي ياردة على أي حال . لكن لقرن التاسع عشر ما لبث أن شهد تقدما هائلا في سرعة اطلاق النيران ، وفي اتساع مدى الأسلحة النارية ، وهو تقدم كان بمثابة الطليعة للثورة التي تحققت في القرن العشرين . وبينما كان عدد القنابل التي يطلقها ألف رجل يعملون في المدافع « المحشوة » في عام ١٨٥٠ في الدقيقة الواحدة لا يعدو خمسمائة قنبلة ، تنطلق لدى لا يتجاوز مدى القوة النارية لبنادق القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، أي بمعدل ثلاثمائة ياردة ، نجد أن هذا العدد أصبح بالنسبة للمدافع الزناد ألف قنبلة ولمسافة (٢٢٠٠) ياردة ، وألفي قنبلة ولمسافة (٢٧٠٠) ياردة في عام ١٨٦٦ وستة آلاف قنبلة وألفي قنبلة ولمسافة (٢٧٠٠) ياردة في عام ١٨٦٦ وستة آلاف قنبلة ولمسافة ٤٤٠٠ ياردة في عام ١٩١٣ ، وهكذا نجد أن سرعة اطلاق ولمسافة ٤٤٠٠ ياردة في عام ١٩١٣ بنسبة عشرين ضعفا ، بينما توسع المدى بنسبة ستة عشر ضعفا . وها نحن نشهد اليوم مدافع رشاشة تطلق ألف عيار في الدقيقة الواحدة أي بمعدل مليون طلقة لألف رجل ، بينما لم تكن تزيد على عشرة آلاف طلقة في الدقيقة

لألف رجل فى عام ١٩١٣ . وأصبح فى وسع البنادق شبه الأوتوماتيكية كبنادق « جاراند » مثلا أن تطلق مائة طلقة دقيقة التصويب فى الدقيقة أى بنسبة عشرة أضعاف ما كانت عليه أسرع الأسلحة الصغيرة المماثلة فى عام ١٩١٣ (١) .

ولارىب فى أن ضخامة التقدم الذى طرأ على الأسلحة النارية بين عامى ١٨٥٠ و ١٩١٣ ، وهول هذا التقدم بين عامى ١٩١٣ و ١٩٣٨ يظهران بوضوح اذا ما قورنا بالتقدم البطيء الذى طرأ على هذه الأسلحة طيلة ثلاثة قرون تمتد بين عامى ١٥٥٠ و ١٨٥٠ . فلقد كان أبعد مدى تصل اليه قنابل المدافع اليدوية فى منتصف القرن السادس عشر لا يتجاوز مائة ياردة ، وكانت السرعة لا تعدو طلقتين فى الدقيقة الواحدة . وكان الحد الأقصى فى المدى الذى وصلت اليه المدفعية الثقيلة فى الحرب العالمية الأولى - مع بعض الافتقار الى الدقة فى التصويب ومع السرعة فى تلف المدافع ، اذ كان المدفع يصبح غير صالح للعمل بعد ثلاثين طلقة - ستة وسبعين ميلا ، وقد حققته المدافع الألمانية من عيار (١٨ر٤ بوصة) . وفى وسعنا أن نقول ، على سبيل المقارنة ، أنه عند وضع هذا الكتاب (عام ١٩٥٤) ، كانت هناك صواريخ موجهة ، تسير بقوة الاندفاع الذاتى حاملة المتفجرات لمسافة تزيد على المائتين والخمسين ميلا ، وان العمل يجرى بسرعة فى اعداد الصواريخ العابرة للقارات . وكان المدى الذى تصل اليه الطائرات المحملة من قاذفات القنابل بشحناتها والقادرة على العودة الى قواعدها بعد أداء مهمتها ، فى نهاية الحرب العالمية الثانية نحو (١٥٠٠) ميل ، وقد ارتفع هذا الرقم منذ ذلك الحين فبلغ الآن نحو من أربعة آلاف ميل . ونجد من هذا كله ، أنه فى الوقت الذى لم تكن فيه أية دولة فى مستهل قرننا الحالى ، قادرة على مهاجمة أية نقطة فى أراضى الدولة المعادية لها اذا كانت هذه النقطة تبعد أكثر من بضعة أميال ، أصبحت هذه المسافة فى الحرب العالمية الأولى ستة وسبعين ميلا بالنسبة الى المدفعية وبضع مئات من الأميال بالنسبة الى الطائرات التى كانت تفتقر الى الفاعلية فى التصويب والقدرة على حمل شحنات كبيرة ، ثم ارتفعت الى حدود ألف وخمسمائة

(١) تعتبر هذه الأرقام نظرية ، من حيث أنها تشير الى الحد الأقصى الذى يمكن تحقيقه فى أحسن الظروف والأوضاع . وقد لا أجد حاجة الى القول ، بأنه فى ظل الأوضاع الحربية الفعلية ، تكون هذه الأرقام أقل بكثير ، لكن النسبة بينها تظل على أى حال واحدة تقريبا فى ظل الأوضاع النظرية .

ميل فى الحرب العالمية الثانية ، والى ما يزيد على أربعة آلاف ميل فى يومنا هذا .

أما اذا كان المرء لا يعتبر مدى الطائرة بالنسبة الى قدرتها على العودة الى القاعدة التى تنطلق منها ، بل فى حدودها المطلقة ، فان هذا المدى كسلاح من أسلحة الحرب ، أصبح ، من الناحية العملية ، لا محدودا . فليس ثمة مكان فى العالم اليوم ، لا يمكن الوصول اليه من الجو ، من أى مكان آخر فى العالم ، اذا أخذنا بعين الاعتبار ، أن الطائرة لن تعود الى قاعدتها . ولو شئنا التحديد أمكننا القول بوجه خاص أن المسافة بين نيويورك وموسكو عن طريق الدائرة القطبية لا تعدو ٤٨٠٠ ميل بينما لا تزيد المسافة بين أية مدينة كبرى فى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي وبين أية مدينة فى أراضى الدولة الأخرى على ستة آلاف ميل . ويتبين من هذا أن فى وسع الطائرة الأمريكية أو الروسية ، حتى ولو لم تظر فى أحسن الظروف والأوضاع أن تحمل شحنات كبيرة من القنابل ، وأن تلقىها على أية مدينة كبرى فى أراضى الدولة الأخرى ، أو فى أراضى أية دولة ثالثة . ونستنتج من هذا أن الحرب أصبحت فى أواسط القرن العشرين جماعية شاملة ، من حيث أن الكرة الأرضية كلها . باتت معرضة لأن تغدو مسرحا للعمليات الحربية التى تشاء أية دولة مجهزة كل التجهيز بأسلحة العصر التقنية الحديثة ، شنها عليها .

وقد يعنى اتساع مدى أسلحة الحرب ليشمل العالم بأسره ، الكثير بالنسبة الى طبيعة الحرب العصرية وتأثيرها على السياسات العالمية المعاصرة ، أولا تعنى شيئا ، إذ أن هذا يعتمد على ما اذا كانت الزيادة فى قوة الحرب التدميرية قد سارت جنبا الى جنب مع اتساع المدى أولا . لكن الزيادة الهائلة التى وقعت بالفعل فى قوة الحرب التدميرية فى هذا القرن ، ولا سيما فى حقبة الخمسين سنة ، قد أحوالت الحرب العصرية ، نتيجة احتمالات المدى الشامل الجماعى للأسلحة ، الى حرب جماعية شاملة فعلا .

وكانت العملية العسكرية من جانب واحد ، حتى اختراع المدفعية ومع استثناء الحرب البحرية ، قضية ازالة عدد واحد من الوجود ليس الا . وكانت ضربة السيف الواحدة ، أو رمية واحدة من الرمح أو الحربة ، أو الطلقة الواحدة من الغدادة . لا تقتل أو تجرح الا عددا واحدا ، ولم تؤد الخطوة الأولى فى طريق تآلية الحرب فى نهاية القرون الوسطى عن طريق اختراع البارود واستخدامه فى الحرب ، الى أية زيادة فورية فى البداية فى نسبة ما يقع نتيجة العملية الحربية الواحدة ضد عدو واحد

من ضحايا ، بل ادت على العكس الى نقص فوري ، فحشو الغدارة المدفعية الأولى واطلاقها ، كانا يتطلبان مثلاً نحواً من ستين حركة مختلفة لا يستطيع أداءها رجل واحد ، بل تحتاج الى عدة رجال . يضاف الى هذا ، ان الاصابة لم تكن دقيقة في الغالب ، وان نسبة ضئيلة للغاية من الطلقات كانت تصيب اهدافها مؤدية الى ازالة شخص واحد من الوجود ليس الا . ثم وجد المدفع البدائي . وكان هذا المدفع يحتاج الى عدد كبير من الرجال ، لنقله واعداده ، وحشوه ، واطلاقه . وكانت اصاباته التي تفتقر الى الدقة غالباً تضعف من قيمة الجهد المجموعى الذى بذل فى استخدامه . فاذا أصابت القذيفة هدفها ، فان عدد الضحايا ، ما كان ليربو فى أحسن الأحوال على عشرة أشخاص .

لكن هذا الوضع تبدل تبديلاً سريعاً للغاية ، نتيجة اختراع ، الانواع المحسنة من المدافع الرشاشة فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر . فقد بات فى وسع رجل واحد عن طريق هذا السلاح ان يطلق مئات الطلقات ، محدثاً أبلغ الأثر ونتائج ما كانت تتحقق ابداً فى ظل أوضاع القتال الفعلية ، أى عن طريق اصابة عدد من الاعداء فى عملية واحدة ، يعادل عدد الطلقات التى تطلق . وأدت التحسينات الجذرية فى المدفعية ، وقد بدأت فى الوقت نفسه الذى اخترعت فيه المدافع الرشاشة ، وما أعقب ذلك من تطورات هائلة فى ميادين الحروب الجوية وحرب الغازات ، الى زيادة ضخمة فى أعداد الاعداء الذى يمكن لرجل واحد أو لقلة من الرجال ازلتهم من الوجود لعملية واحدة ليس الا . لكن هذه الأعداد ظلت تحسب بالمثلثات فى الحرب العالمية الأولى ، التى نجمت الحسائر الهائلة فيها على الغالب من المدافع الرشاشة التى كانت تحصد المشاة المهاجمين . ولم يزد عدد الضحايا فى أية اصابة مباشرة لبناء ضخم حتى فى أيام الحرب العالمية الثانية كلها على الالف ، كما قدر أن عدد القنابل التى القيت من الجو طيلة أيام الحرب كلها ، كان معادلاً تقريباً لمجموع الحسائر فى الارواح الناتجة عن القصف الجوى .

لكن الحرب الذرية (١) ، وحرب الجراثيم المحتملة ، أحدثتا على هذا الصعيد ثورة لا تقل فى ضخامتها ان لم تزد ، على الثورة التى أحدثتها

(١) نحن لا نشير عند حديثنا عن الحرب النووية أو الاسلحة النووية ، الى القنابل النووية وحدها ، بل الى جميع مشتقات الطاقة النووية المستخدمة كاسلحة فى الحرب ، كالقذائف المدفعية النووية والقنابل الهيدروجينية ، والاشعاع الذرى والفبار الذرى والتبازات النرية .

اكتشاف للمدفح الرشاش قبل بضع حقب من الزمن . فقد تمكن بضعة رجال القوا قبلة ذرية واحدة فى نهاية الحرب العالمية الثانية من قتل وشل ما يزيد على مائة ألف من أعدائهم . ولما كانت القنبلة الذرية تزيد فى طاقاتها التفجيرية مع مرور السنين زيادة هائلة ، ولما كانت الوسائل الدفاعية ضدها ما زالت على حالها من العجز والشلل ، فان الضحايا المحتملين لقبلة ذرية واحدة ، تلقى على منطقة يتكتف السكان فيها تكتفا كبيرا ، لا بد وأن يعدوا بالملايين . ويقول بعض الواسعى المعرفة والإطلاع أن القوة التدميرية لنحو من عشر قنابل من أقوى القنابل الذرية تعادل القوة التدميرية لكل ما القى فى الحرب العالمية الثانية من قنابل ، ومن جميع الدول . ومن المعتقد أن احتمالات التدمير الجماعى الكامنة فى حرب الجراثيم ، تفوق حتى تلك المتوقعة من أضخم القنابل الذرية ، إذ أن نشر وحدة واحدة أو مجموعة صغيرة من وحدات الاسلحة الجرثومية فى أماكن ذات أهمية سوقية ، قد يخلق من الأثرة ما يؤثر على عدد لا يعد ولا يحصى من الناس .

لكن الاسلحة القادرة على تحطيم ملايين الناس فى أى مكان فى العالم ، لا تستطيع أن تفعل أكثر من هذا وهى والحالة هذه لا تعدو أن تكون مجرد عناصر سلبية فى الاوضاع السياسية والعسكرية على حد سواء . وقد يكون فى مكنة هذه الاسلحة تحطيم ارادة العدو وقدرته على المقاومة ، لمدة محددة من الزمن ، ولكنها عاجزة فى حد ذاتها عن الاحتلال ، وعن القدرة على الاحتفاظ بما تم احتلاله . وسيتطلب جنى ثمار الحرب الجماعية الشاملة وتحويلها الى مكاسب سياسية دائمة تألية وسائل النقل والمواصلات .

ب - تألية وسائل النقل والمواصلات

لم يكن فى التقدم الذى تحقق فى الحقب الاخيرة فى ميدان التألية، ما هو أكثر اثارة الى الدهول ، من التطورات التى حدثت فى ميدان النقل والمواصلات من ناحية السرعة والسهولة . ويمكن القول عن ثقة وطمأنينة، بأن ما تحقق فى هذا المضمار من تقدم فى النصف الأول من القرن العشرين يفوق الى حد كبير ما تحقق فى جميع عصور التاريخ السابقة . وكثيرا ما قيل بأن مدة الثلاثة عشر يوما التى استغرقها السير (روبرت بيل (١) فى

(١) السير روبرت بيل (١٧٨٨ - ١٨٥٠) - سياسى بريطانى مشهور . كان وزيرا للداخلية بين عامى ١٨٢٢ و ١٨٢٧ ورئيسا للوزراء بين عامى ١٨٢٤ و ١٨٣٥ وبين عامى ١٨٤١ و ١٨٤٦ .

عام ١٨٣٤ ، فى الاسراع من رومة الى لندن لحضور اجتماع لمجلس الوزراء
هى عين المدة التى كان يقضيها أى موظف روماني قبل سبعة عشر قرنا فى
الانتقال من مكان عمله فى بريطانيا الى رومة . وكانت السرعة القصوى
للتنقل برا أو بحرا طيلة عهود التاريخ وحتى أواسط القرن التاسع عشر،
لا تعدو عشرة أميال تقريبا ، وهى سرعة لم تتحقق أبدا فى وسائط
النقل البرى . فلما جاء مستهل القرن العشرين ، كانت هذه السرعة قد
ارتفعت عن طريق السكك الحديدية فى وسائط النقل البرى الى خمسة
وستين ميلا فى الساعة بالنسبة الى أسرع القطارات ، وهى سرعة تبلغ
سنة أضعاف ونصف أقصى سرعة تحققت طيلة عصور التاريخ . وجاءت
البواخر ، فجعلت سرعة النقل البحرى بمعدل ستة وثلاثين ميلا فى الساعة
أى بمعدل ثلاثة أضعاف ونصف لأقصى سرعة بحرية سابقة . وقد تجاوزا
الحد الأقصى من سرعة الطائرات اليوم التى يمكن التنقل فيها فى أحسن
الاحتمالات ستمائة ميل فى الساعة (١) أى بمعدل عشرة أضعاف وعشرين
ضعفا لأقصى سرعة للنقل البرى والبحرى قبل أربع حقب ، وستين ضعفا
لما كانت عليه سرعة النقل قبل قرن واحد من الزمن .

وكان الانتقال من بوسطن الى نيويورك التى لا تتجاوز المسافة بينهما
مائتى ميل ، يستغرق فى عام ١٧٩٠ أربعة أيام ، فى أحسن فصول السنة
واسهلها على الانتقال . أما اليوم فقد غدت هذه الايام الاربعة كافية
للدوران حول الكرة الارضية (٢) ، فى أى وقت من أوقات السنة . ولقد
اضحى البعد بين موسكو ونيويورك على صعيد سرعة الانتقال، معادلا اليوم
لما كان عليه البعد بين نيويورك وفيلادلفيا قبل قرن ونصف القرن .
وأصبحت الكرة الارضية كلها اليوم ، أصغر مساحة زمنية من
أراضى الولايات الثلاث عشرة التى تألفت منها الولايات المتحدة الأمريكية
عند تأسيسها . ولعل خير ايضاح للسرعة التى وقع فيها هذا التطور فى
السنوات القليلة الاخيرة . هذا اذا استبعدنا مؤقتا الآمال التى تتعلق بها
المراقبون الحبراء بالنسبة الى المستقبل القريب يتمثل فى السؤال الذى

(١) أصبحت هذه السرعة أيضا عادية جدا بعد عشر سنوات من وضع المؤلف كتابه هذا ،
فهناك طائرات اليوم تتجاوز سرعتها ضعف سرعة الصوت ، هذا اذا لم تقل شيئا عن
الصواريخ عابرات الفضاء .

(العرب)

(٢) أصبحت الأقمار وسفن الفضاء تدور اليوم حول الكرة الارضية مرة فى كل ربع ساعة .
أى أن معدل السرعة قد زاد (٢٨٤) مرة عما كان عليه فى عام ١٩٥٤ ، أى قبل عشر
سنوات .

(العرب)

وجهه الاستاذ ستالى فى عام ١٩٣٩ عندما كان يناقش عين المشاكل التى نتناولها فى بحثنا اليوم ، اذ قال ٠٠٠ « ترى أمن المستحيل أن تصبح سرعة ثلاثمائة ميل فى الساعة فى وسائط النقل سرعة ممكنة بعد خمسة وعشرين عاما » (١) . فها نحن نرى أن سرعة التنقل فى عام ١٩٥٤ ، فى أسرع طائرات الركاب العادية قد غدت ضعف ما توقع الاستاذ سالى ، لن تصل اليه فى عام ١٩٦٤ (٢) .

ولا ريب فى أن أهمية التقدم الآلى فى وسائط نقل الركاب تقابلها أهمية مماثلة فى التقدم الآلى فى وسائط نقل البضائع ، اذ أن الوسائل الآلية المستخدمة فى كلتا الحالتين واحدة تماما . وقد يمثل الفرق الوحيد فى أن سرعة التطور الآلى فى وسائط نقل البضائع كانت أكبر من سرعتها بالنسبة الى وسائط نقل الركاب ، وذلك بالنسبة الى انخفاضها فى البداية الأولى بالنسبة الى الثانية . فبينما غدا نقل البضائع يتم الآن بنفس السهولة التى يتم فيها نقل الركاب ، باستثناء السلع الثقيلة جدا وأقصى سرعة يتم نقلها فيها ، كانت قيود السعة والقوة ، تفرض قبل اختراع السكك الحديدية على نقل السلع مصاعب وقيودا تفوق تلك المفروضة على نقل الاشخاص . فقد ضاعف ادخال السكك الحديدية فى ألمانيا قبل منتصف القرن التاسع عشر من سرعة نقل السلع بنسبة ثمانية أضعاف ، بينما لم تزد النسبة فى نقل الركاب فى المدة نفسها على خمسة أضعاف .

وكان التقدم المائل فى حقول المواصلات الشفوية والخطية أكبر بكثير من التقدم فى وسائل النقل . فقد تعدى التقدم الآلى فى هذا المجال ، حدود ما تحقق من تقدم فى نقل الاشخاص والسلع بنسبة هائلة . فلقد كانت سرعة نقل الاتصالات الشفوية والخطية قبل اختراع البرق والهاتف والأسلاك الممتدة تحت البحار ، مرتبطة بسرعة انتقال الاشخاص التى يحملونها . ويعنى هذا ، ان الطريقة الوحيدة لنقل هذه الاتصالات كانت اذا استثنينا الارشادات المرئية ، هى الطرق العادية للنقل . وقد خفضت اختراعات القرن التاسع عشر من السرعة المطلوبة لنقل مثل هذه الاتصالات من الايام والأسابيع الى السيارات . ويمكن الارسال الاذاعى والتلفزيونى ان تتم عملية النقل والاستلام فى نفس الوقت الذى يكون فيه الارسال .

(١) يوجين ستالى فى كتابه « الاقتصاد العالمى فى مرحلة التحول » (نيويورك - مجلس العلاقات الاقتصادية لعام ١٩٣٩) ص ١٩ .

(٢) أصبحت سرعة النقل العادى للركاب فى عام ١٩٦٤ فى الواقع أربعة أضعاف ما توقعه الاستاذ سالى تقريبا .

٥ - الحرب لأهداف جماعية شاملة

وأدت هذه التطورات الآلية ، الى أن يصبح احتلال العالم تقنيا ، امرا ممكنا ، كما أدت الى أن يصبح الاحتفاظ بالعالم المحتل أمرا ممكنا من الناحية التقنية أيضا . ولا يعنى هذا انه لم تكن ثمة امبراطوريات عظمى فى الماضى فلقد كانت هناك الامبراطورية المقدونية التى امتدت من البحر الادرياتي الى نهر السند ، والامبراطورية الرومانية التى امتدت من الجزر البريطانية الى القفقاس ، وفتوحات نابليون التى امتدت من حدود جبل طارق الى مدينة موسكو . لكن جميع هذه الامبراطوريات اما انها لم تعمر طويلا ، أو انها عمرت نتيجة دافع واحد ، وهو وجود تفاوت ضخم فى الحضارة ، على الصعيد التقنى وغير التقنى ، لمصلحة الدولة الحاكمة وبينها وبين الشعوب التابعة . ويوضح اتساع الامبراطورية الرومانية هذه النقطة تمام الايضاح فمعظم تحركاتها كانت تشبه حركات التوسع الاستعمارى الحديث فى الأحيزة الحالية سياسيا (١) أكثر من شبهها بالحركات التى تقسم بين الدول المتنافسة من الدرجة الأولى أما الامبراطوريات الأخرى فلم تعمر طويلا ، كما انها عجزت عن احتلال العالم المعروف سياسيا فى عهدها ، وذلك لانها كانت تفتقر الى تلك الموارد التقنية اللازمة لاختضاع العدد الكبير من الشعوب المتفرقة فى مساحات وآماد شاسعة من الارض ، وضمان السيطرة الدائمة عليها .

ويمكن تحديد الشروط الرئيسية التقنية التى لا بد منها فى ضمان قيام امبراطورية واسعة ومستقرة على الصعيد العالمى فى ثلاثة متطلبات وهى (١) فرض الاندماج الاجتماعى عن طريق سلطة مركزية تسيطر على عقول الشعوب التابعة للامبراطورية و (٢) إيجاد قوة منظمة متفوقة قادرة على العمل فوراً فى أية نقطة فى الامبراطورية تصبح مهددة بالانفصال . و (٣) ضمان الدوام والوجود الكلى لوسائل السيطرة والتنفيذ فى

(١) أعتقد ان فى الإمكان توجيه النقد الى المؤلف فى هذا القطاع من بحثه فى نقطتين أساسيتين اولاهما اعماله الحديث عن الدولة العربية التى فاقت فى اتساعها الامبراطوريات التى ذكرها ، والتى عمرت من الناحية الزمنية مدة أطول مما عمرته امبراطوريتا المقدونيين ونابليون وان كانت أقصر مما عمرته امبراطورية الرومان ، اذ عاشت نحواً من قرنين ونصف القرن كاملة غير مجزأة ، تمثل أقوى قوة فى العالم فى ذلك الحين .

أما النقطة الأخرى ، فهى عودته الى الإشارة الى الأحيزة الحالية سياسيا ، وهى نقطة سبق لنا أن رددنا عليها فى هامش سابق ، وقلنا انها تمثل اتجاها امبراليا واضحا .

جميع أرجاء الامبراطورية . ولم تكن هذه المتطلبات الاساسية متوافرة فى الماضى للامبراطوريات على الصعيدين العسكرى والسياسى ، ولكنها أصبحت فى حيز الامكان فى يومنا هذا .

فلقد كانت وسائل المواصلات فى تلك الايام غير آلية ، أما حينما وجد نوع آلى منها ، فإن هذا الموجود كان فرديا الى حد كبير ، ومفتقرا الى المركزية . ولم يكن فى الامكان نقل الافكار الا عن طريق العبارات الشفوية والرسائل ، أو عن طريق المطابع البدائية التى نان فى وسع الفرد أن يديرها ويعمل بها فى بيته . وكان يتحتم على الطامع فى فتح العالم ، أن ينافس على قدم المساواة عددا غير محدود من المنافسين . وكان فى وسعه أن يزج فى السجن بمنافسيه ، أو يحكم عليهم بالاعدام ، اذا استطاع تبينهم ، وإلقاء القبض عليهم . ولكنه لم يكن قادرا على خنق أصواتهم عن طريق احتكار كلى أو جزئى لجمع الانباء وتوزيعها ، واحتكار الصحافة والاذاعة والاشرطة السينمائية فلقد كان فى وسع القديس بولس قبل تسعة عشر قرنا من الزمن أن ينتقل من مدينة الى أخرى . وأن يبعث برسائله الى أهل كورنثية ورومة ، ناشرا انجيله ، وهو عين ما كان فى وسع ممثلى الديانة الرسمية للامبراطورية الرومانية أن يفعلوه . وعندما أعدم بولس ، ترك الالوف من حواريه وتلاميذه ، يعملون ما عمله ، بصورة ينافسون فيها ممثلى الدولة منافسة أكثر فاعلية وأوسع انتشارا . ترى ها الذى كان فى وسع بولس الرسول أن يفعله فى امبراطورية الغد العالمية ، اذا لم تكن لديه الصحيفة أو المجلة التى تنشر له رسائله ، ولا شبكة الاذاعة التى تنقل مواعظه ، ولا الاشرطة الاخبارية والانباء التليفزيونية التى تبقى على حب الجماهير له ، أو اذا لم يكن لديه مكتب البريد الذى ينقل له رسائله ، أو اذا لم يكن فى وسعه الحصول على جواز سفر يتخطى به الحدود التى تقف فى طريقه ؟

وكانت وسائل العنف كما سبق لنا أن رأينا من قبل ، فى تلك العصور السابقة ، غير آلية الى حد كبير ، وكانت على الغالب فردية ولا مركزية . وكان الطامع فى اقامة امبراطورية عالمية ، يلتقى بالذين يطمع فى اخضاعهم لسيطرته . فيحول بينهم وبين التنظيم المتفوق والتدريب مخافة أن يصبحوا فى وضع يعادل وضعه تقريبا . فكلما الجانبين يملك نفس الأسلحة التى يستطيع عن طريقها أن يقتل وأن يقنّف وأن يطلق النار . ويتحتم على الفاتح اذا أراد الاحتفاظ بامبراطوريته ، أن يحقق المستحيل تقريبا ، عن طريق اقامة تفوق فعلى فى القوى المنظمة فى جميع أرجاء الامبراطورية يحارب بها جميع الخصوم المتوقعين . فلقد كان فى

وسع سكان مدريد مثلا ، في الثالث من مايو عام ١٨٠٨ ، أن يشمروا في وجه محتليهم من الفرنسيين نفس الاسلحة التي يملكها هؤلاء ، وأن يطردوهم من المدينة . أما اليوم فقد بات في وسع حكومة الامبراطورية العالمية اذا ما سمعت بقيام وضع مماثل عن طريق الاذاعة ، أن تبعث في غضبون ساعات بسرب من قاذفات القنابل ، وبمشرات طائرات النقل محملة بالمظليين ومدافع الهاون والدبابات والاسلحة التي تحتكرها كليا أو جزئيا الى المدينة المتمردة ، وأن تخدم الفتنة فيها بمنتهى السهولة . ولا ريب في أن التهديد باستخدام مثل هذه القوة الطاغية القادرة على توجيه الضربة في أى مكان في العالم ، وفي أية لحظة ، سيثبط عزائم كل من يفكر في القيام بمثل هذه الثورة حتى قبل الاقدام عليها .

وأخيرا فان تأليفة وسائل النقل قد أراحت الطامع في تأسيس الامبراطورية من الاعتماد على الظروف المناخية والموتية والأوضاع الجغرافية، التي حطمت نابليون وحالت دون من يقلون عنه حركية وإطامعا من القادة، حتى من تحقيق أى فكرة في الاحتلال العالمي . وكان من أكبر العوائق وأهمها في تحقيق الفتح العالمي على هذا الصعيد الحاجة الى وقف القتال ، في الأسابيع الأخيرة من الحريف وفي الشتاء وفي مطلع الربيع ، اذ كان من المستحيل حماية الجيوش في الميدان من سلاح الطقس السيء ، وتأمين ما تحتاج اليه من ضرورات الحياة وأسلحة الحرب . وكان يترتب على هذا أن العدو اذا لم يقهر قهرا كاملا لا يفيد معه أى علاج ، في حملة واحدة يجد الفرصة متاحة أمامه ، لاعداد نفسه لحملة ثانية في الفصل المقبل من الفصول الصالحة للقتال . وكانت الحروب والحالة هذه أشبه بمباراة في الملاكمة ، تقطع الفواصل جولاتها ويكون كل فاصل منها طويلا الى الحد الذي يضمن عودة الملاك الأضعف الى الحلبة ، اذا لم يكن قد قضى عليه بالضربة القاضية . وكان التفكير في فتح العالم في مثل هذه الأوضاع والظروف حماقة ما بعدها حماقة ، اذ يتحتم على الفاتح أن يعيد في الفصل الجديد ما سبق له أن فعله في الفصل السابق . ولما كان النصر ، يعود الى انهاء المجهور نسبيا ، أكثر من انبثاقه عن الفتح والابادة من جانب من المنتصر ، فان المنتصر هذا يكون قد أصبح أيضا في وضع لا يمكنه من ناحية امتلاك الموارد اللازمة لمواجهة أعداء جدد ، من القيام بحملة جديدة في كل ربيع جديد الى أن يحقق مطامحه في فتح العالم .

وحتى لو فرضنا أن هذا الطامع في الفتح العالمي ، كان من القوة بحيث يستطيع الشروع في السير في طريق الفتح العالمي ، فانه يستطيع المضي بعيدا في هذا الطريق . فبالنظرة الى عجزه عن الاحتفاظ بتفوقه

الفعل في قواته المسلحة في جميع المناطق التي احتلها، يجد نفسه مضطرا، وباستمرار، الى مواجهة احتمالات الثورة التي تعد وتنفذ دون أن يكون قادرا على مواجهتها في الوقت المناسب. فلقد كان بطء المواصلات، والمتاعب التقنية في النقل، تجعل من المتصذر على أي طامع في الفتح العالمي، في تثبيت أقدامه في أية فتوحات دائمة قد تكون أوضاعه قد مكنته من فتحها. وكلما وسع في حدود امبراطوريته، زادت احتمالات سقوطه وانهاره. فعندما وصلت امبراطورية نابليون في عام ١٨١٢، الى سميت قوتها وسلطانها، كانت في الوقت نفسه قد أصبحت أقرب الى التفسخ من أي وقت مضى منذ قيامها. اذ بينما كان نابليون يحارب عند أطراف ممتلكاته، محاولا دفعها الى الامام بعيدا عن منابع سلطانه وقوته في فرنسا، كان ضحايا فتوحاته السابقة يعدون عدتهم وراءه لتحرير أنفسهم من ربقته. وعندما وجهت هذه الضحايا ضربتها، مثلقة العون من الموارد الكبيرة اللامتزمة وغير خاضعة لسلطانه، في بريطانيا العظمى وروسيا، كان الشطر الاكبر من جيوش نابليون بعيدا عن مراكز الثورة، وكان لابد من نقله بسرعة الى ميادين الثورة متحديا فصل الشتاء القارص، ومحتلا الحسائر الهائلة، ليغلب هذا الجيش على أمره في النقطة التي اختارها المغلوبون على أمرهم، لا الفاتح الذي يسيطر على بلادهم.

أما اليوم فان المتطلع الى الفتح العالمي، يجد تحت تصرفه من الموارد التقنية ما يكفي لتثبيت أقدامه الى حد كبير في المناطق التي فاز باحتلالها، اذ أن تحت تصرفه في كل مكان وفي جميع الاوقات دون اكتراث بالفصول والابعاد، تلك القوى المنظمة التي تحدثنا عنها من قبل والمائلة في البلاد التي تمكن من احتلالها. فالثورة البدائية التي قد تقع على بعد ألف ميل من أقرب مركز يحشد فيه قواته الجوية، تكون قد حدثت في الواقع على بعد عشرين ميلا ليس الا على صعيد التقنية التي كانت معروفة في عهد نابليون في وسائل النقل وعلى بعد خطوات ليس الا على صعيد تقنية عصر نابليون في موضوع المواصلات. وهذا يعني بعبارة أخرى، ان في وسع الفاتح المحتل، أن يضع جميع وسائل الاعلام الجماهيرية الواسعة والحديثة على الفور في موضع العمل، لاقتناع العصاة بالعدول عن تمردهم ومشروعهم. وفي وسعه في غضون بضع ساعات أن يستخدم تفوقه في القوة المنظمة في الضغط على الثائرين (١).

(١) يشرح فشل المؤامرة التي جرت ضد هتلر في عام ١٩٤٤، ما تملكه الحكومة من تفوق هائل ضخم في وجه أية محاولة للثورة، حتى ولو كان القانون بها يمثلون شطرا من القوات المسلحة. وهو يظهر الأهمية الحاسمة بصورة خاصة لأساليب (المواصلات) =

ونصل من هذا الى الاستنتاج ، بأنه فى حالة تحقيق فتح من
 المفتوحات ، فان الاحتلال يصبح دائما ، من وجهه نظر الاحتمالات التقنية
 من ناحية ، واذا تجاهلنا ، بالطبع ، الأخطاء التى قد تقع فيها حكومة الاحتلال ،
 أو وجود مساعدة خارجيه من قوة متفوقة ، أو الاحداث السياسية
 والعسكرية العارضة التى قد تقع داخل الامبراطورية انفتاحة نفسها .
 ويتضح من هذا ، أنه اذا تمت السيطرة على شعب ، فان هذا الشعب
 سيظل خاضعا للسيطرة ، اذ أنه لا يملك الوسائل الكافية للثورة ، كما
 أن الفرص المتاحة للفتح عن طريق سيطرته الاحتكارية على وسائل
 المواصلات ، تمكنه من حرمان الشعب الثائر من ارادته للثورة (١) . وفى
 هذا يقول آدموند بيرك (٢) ، « اذا كان فى وسعنا أن نحتمل انسانا
 يحدثنا عن قصته أثناء الليل وأطراف النهار ، فاننا سنصبح فى غضون
 اثنى عشر شهرا خاضعين لهذا الانسان الذى يغدو سيدا لنا (٣) » .

ولم تعد هناك أية عقبات تقنية تستطيع الوقوف اليوم فى طريق
 قيام الامبراطورية الشاملة ، اذا تمكنت الدولة الحاكمة من الإبقاء على
 تفوقها فى وسائل السيطرة التقنية . فالدولة التى تحتكر الطاقة الذرية
 والوسائل الرئيسية للنقل والمواصلات تستطيع أن تحتل العالم ، وأن
 تبقى على احتلالها هذا ، شريطة أن تتمكن من الإبقاء على تلك السيطرة وذلك
 الاحتكار . ففى وسعها أولا أن تصوغ عقول المواطنين فى امبراطوريتها
 العالمية فى وضع من التبعية الجماعية ، التى مثلت المجتمعات الجماعية فى
 الماضى القريب والحاضر الراهن ، نماذج منها . فوجود حكومة فعالة معقولة

= الجماهيرية الحديثة التى تسيطر عليها الحكومة . فلقد كان مجرد انطلاق صوت هتلر
 من الاذاعة الى الشعب ، والى عدد من زعماء الثورة ، كافيا لقلب القضية لمصلحة الحكومة
 (راجع كتاب آلان دالاس عن « الحركة السرية فى ألمانيا » - نيويورك مكملان وشركاء
 ١٩٤٧) .
 - المؤلف -

(١) أثبتت تجارب الثورات التحررية الأخيرة فى أفريقيا وآسيا فساد هذه النظرية ، التى
 يضعها المؤلف وخطلها ، اذ أن معظم هذه الثورات قد حققت النجاح ، رغم التفوق التقنى
 الموجود لدى الدول الاستعمارية . ولعل ثورة المليون شهيد فى الجزائر ، هى خير مثل
 على ما نقول . ويبدو ان المؤلف قد تجاهل عاملا أساسيا وهو ارادة الشعوب على التحرر
 مهما كانت القوى التى تواجهها من الضخامة ومن التقدم التقنى . (العرب)

(٢) آدموند بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) سياسى بريطانى وفيلسوف سياسى . كان من
 المحافظين رغم وجود بعض الاتجاهات الليبرالية فى تفكيره .

(العرب)

(٣) مجموعة مؤلفات بيرك « آراء فى الشؤون الفرنسية » (بوسطن - ليتل ، براون
 وشركاهما لعام ١٨٨٩) الجزء السادس ص ٣٢٨ .

يضمن الابقاء على تجزئة الارادة على الثورة ، كما يضمن على الاقل ،
الا تكون هناك أهمية سياسية أو عسكرية لهذه الثورة . وستقابل كل
محاولة للثورة ثانيا ببرد فعل عنيف وسريع من قوة متفوقة ، فيقتضى عليها
بالفشل من بدايتها . وأخيرا فان التقنيات الحديثة تجعل فى الامكان نشر
السيطرة على العقول والاعمال فى كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية ،
دون اهتمام بالأوضاع المناخية والجغرافية .

٦ - التآلية الجماعية الشاملة والحرب الجماعية والسيطرة الجماعية :

قد لا يكون تحليلنا لتآلية الحرب العصرية وآثارها العسكرية
والسياسية كاملا اذا لم نعلم بدرس التآلية الشاملة للثقافة الغربية ، التى
تؤلف تآلية الحرب مظهرا واحدا ومعينا من مظاهرها ليس آلا . فلولا تلك
التآلية الشاملة ، لما تمكنت الدول الحديثة أبدا من دفع جيوش ضخمة الى
الميدان وتأمين ما تحتاج اليه هذه الجيوش من مؤن وأسلحة . فالحرب
الجماعية الشاملة ، تفترض وجود تآلية شاملة ، ولا يمكن للحرب أن تكون
جماعية ، الا بقدر ما تكون التآلية عند الدول التى تخوضها شاملة .

وكانت جميع الحركات الحربية تنفذ منذ بداية التاريخ حتى الحرب
الاهلية الامريكية (عام ١٨٦٠) ، والحرب الفرنسية - البروسية لعام
١٨٧٠ ، بالقوة البدنية العضلية . فلقد كان الرجال يحملون أنفسهم
ومعداتهم الحربية اما عن طريق عضلاتهم هم أو عن طريق عضلات الحيوانات
التي يستخدمونها . وكان الجيش الالماني فى عام ١٨٧٠ هو أول من
استخدم السكك الحديدية بصورة منتظمة كواسطة للنقل ، بعد ان كانت
قد استخدمت بصورة عارضة فى الحرب الاهلية الامريكية قبل ذلك بعشر
سنوات . وهكذا حقق الألمان ميزة سوقية وتعبوية مهمة على الفرنسيين .

وفى حرب البوير التى وقعت فى وقت لاحق ، أى فى عام ١٨٩٩ ،
استخدم نحو من اثنين وثلاثين تورا فى جر مدفع من عيار خمس بوصات .
وكان لا بد أن تمتاز هذه الحرب التى تكون الحركة فيها على هذا النحو من
البطء ، والتى تخضع لمثل هذه القيود الطبيعية على الاعداد التى يعجز
الجهد البشرى عن تذليلها ، ومثل هذه المتطلبات اللازمة لتأمين العلف
لحيوانات الجر ، ونقله ، بالبطء واثارة المتاعب . ولا ريب فى أن الطاقات
الجديدة التى لا تؤمنها العضلات وانما يؤمنها الفحم والماء والزيت فى شكل
الآلة البخارية والرجل والمولد الكهربى وآلات الضغط الذاتى هى التى
ضاعفت القوة الانتاجية للرجال فى أوقات السلم والحرب مرات عديدة .

ويتحدث الأستاذ جيمس فيرجريف ، عن بريطانيا بوجه خاص • فيشرح بوضوح ما آداه الفحم من اسهام فى هذا التطور ويقول ٠٠٠

« وفى هذا العالم من الزارع والمراعى والمدن التجارية الصغيرة ، والموانى القليلة ، ومراكز الحكومة الكبيرة ، برزت قبل نحو من قرن ونصف قرن ، تبشير الثورة الصناعية • وشرع فى استخدام الفحم الذى كان يستعمل حتى تلك الايام ، هنا وهناك فى بعض الاغراض المنزلية ، فى ادارة الآلات التى تؤدى من العمل ما يفوق ما يؤديه الانسان أو الحيوان أو حتى مجموعة من الناس والحيوانات • وشرع الانسان فى تسخير الطاقات الخارجية لآداء الامور التى كان يؤدها حتى تلك الايام بيديه ..

وهكذا ظهر هذا المستودع الجديد للطاقة • وهو ليس من الطاقات الغذائية على الإطلاق ، وانما بات يستغنى فى عمل أمور ما كان فى الامكان عملها من قبل • وبات فى وسع الانسان أن يستغنى الطاقة على نطاق أوسع مما كان فى وسعه أن يفعل ٠٠٠٠ فلما لبسه تعد له حتى آخر خيط ، ولم يعد يصنع فى البيت من الملابس إلا الثنزير اليسير • والطعام يعد الى حد كبير ويهيا لمائدته ، بحيث باتت أعمال الاعداد هذه ، تتم خارج البيت الى حد كبير ، وبات اعداد الطعام فى المدن الكبرى ، على نطاق واسع صناعة كبيرة ، بحيث أصبح فى وسع الانسان أن يحصل فى أية ساعات من ساعات الليل أو النهار ، على الوجبة التى تنفق مع امكاناته المادية ومع شهيته ٠٠٠

٠٠ ويقال ان الفحم الذى يستغنى فى مصانعنا وحدها ، مع استثناء الاستعمالات الاخرى ، يعادل فى الطاقة التى يولدها ، طاقة نحو من (١٧٥) مليون عامل مجد ، وبصورة نافعة يمجز العمال عن تأمينها بأيديهم • ولقد حققت بلاد الاغريق ما حقته فى مجالات العظمة والسلطان فى جميع نواحي التقدم الانسانى ، عن طريق العمل الذى تؤديه طبقة العبيد • وكان لكل اغريقى حر ، ولكل أسرة اغريقية حرة ، خمسة من العبيد تقريبا ، لا يخطر ذكركم فى بال أى انسان وهو يتحدث عن الاغريق ، بالرغم من الحقيقة الواقعة وهى أنهم كانوا وإلى حد كبير المصدر الفعلى لمعظم الطاقة الاغريقية • أما فى بريطانيا ، ففى وسعنا ان نقول الآن ان لدى كل أسرة بريطانية أكثر من عشرين عبدا يؤمنون الطاقة ، ولكنهم

لا يتطلبون أى غذاء ، ولا يجسئون بنى شىء مما كان يحس به العبيد من إجهاد ويأس ودموع (١) • وفى بريطانيا التى تضم نحو من خمسة وأربعين مليوناً من الرجال والنساء والأطفال ، تدار المصانع بقوة (١٧٥) مليون قوة انسان • وإذا ما قورنت هذه القوة الهائلة بالطاقة التى تؤمن للآلات التى تصنع الأشياء وتحرك بالوسائل الآلية المجردة ، فإن الطاقة البدنية التى يؤمنها اقل من عشرين مليوناً من الرجال والنساء تصبح اقل أهمية من أن تذكر • فلقد غلبنا شعباً من المهندسين ، ومن الأزرار الحركة ، والرافعات والزيت والتشعيع والرزم ، مما يجعل الآلة الاجتماعية العظمى ، تعمل بصورة أكثر نعمة وسهولة ، فالعبيد

(١) يقصد ان الطاقة التى يولدها الفحم تعادل بالنسبة الى كل أسرة طاقه عشرين عبدا •

اللابشريون يطحنون قمحتنا ، ويصنعون ملابسنا ، ويعملون لنا غذاءنا من أطراف المعمورة ، ويعملوننا هنا وهناك ، للعمل واللعب ، ويطبعون لنا أنباءنا وكتب حكمتنا ومعارفنا ، ويؤفون لنا مالا عد له ولا حصر من الخدمات التي لم يكن قدامى الاغريق يعلمون بها ٠٠٠ اما في الولايات المتحدة فهناك خمسون من الأرقاء اللابشريين ، يعملون لكل رجل وامرأة وطفل في الولايات المتحدة » (١) .

وأدت هذه التآلية الى وفور هائلة في العمالة . ولقد ذكر الاستاذ فيرجريف في هذا الصدد أيضا ما نصه ٠٠٠ « هبطت نسبة الوقت الانساني اللازم لانتاج الكيلة من الذرة الهندية بين عامي ١٨٥٥ و ١٨٩٤ ، من أربع ساعات الى نصف الساعة . وهبطت نسبة الوقت الانساني اللازم لانتاج الكيلة من الحنطة بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٩٦ من ثلاث ساعات الى عشر دقائق » (٢) وكان انتاج المزارع الامريكية في عام ١٩٥٢ أضخم انتاج في تاريخ أمريكا ، في حين كان عدد الناس العاملين في الزراعة في العام نفسه أقل من عددهم ، في أكثر من ثمانين عاما . وفي حين تبلغ نسبة العاملين في الزراعة في البلاد المختلفة تقنيا تسعين في المائة من مجموع السكان ، نجد أن نسبة العاملين في الزراعة في الولايات المتحدة الامريكية قد هبطت من خمسين في المائة في عام ١٨٧٠ الى أقل من عشرين في المائة في عام ١٩٤٠ . وفي حين كان عدد العاملين في تربية الماشية والدواجن يبلغ ثلث عدد السكان في الولايات المتحدة بين عامي ١٩١٠ و ١٩١٤ وينتجون ١٢ر٤ في المائة من مجموع الدخل القومي ، نجد أن عدد العاملين قد هبط في عام ١٩٤١ الى ٢٢ر٧ في المائة من مجموع السكان ينتجون ٧ر٨ في المائة من مجموع الدخل ، وانه عاد فهبط في عام ١٩٥٢ الى ١٥ر٩ في المائة من مجموع السكان ينتجون ٦ر٤ في المائة من مجموع الدخل القومي .

ويعرض الاستاذ هورنيل هارت الامثلة التالية ، لشرح هذه الاتجاهات عينها في الصناعة فيقول ٠٠٠

« كان القزل يتم حتى عام ١٧٣٠ باليد تماما ، وكان القزال لا يعمل الا في خيف واحد ، في نفس الوقت ، ويعاني في ذلك الكثير من الجهد والماء . لكن الآلة احدثت ثورة هائلة في عمليات القزل في غضون المائتين عام الاخيرة ، بحيث بات في وسع العامل أن يهتم بنحو من (١٢٥) مقزلا في وقت واحد ، تدور كلها بسرعة عشرة آلاف دورة في الدقيقة . ففي الفلبين حيث لا تزال الصناعة في مرحلة العمل اليدوي ، يقوم نحو من مائتي عامل او ثلاثمائة بأعداد

(١) كتاب « الجغرافيا والسلطان العالمي » - الطبعة الثامنة (مطبعة جامعة لندن لعام ١٩٤١)

ص ٣١٤ - ٣١٧ وص ٣٢٦ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .

حمولة سفينة من لباب جوز الهند المجلف ، أما في سان فرانسيسكو ، حيث يمثل اقتصاد عصر الآلة ، يقوم ستة عشر رجلا بتفريغ حمولة سفينة في ربع المدة اللازمة لتعبئتها . وتكون فاعلية الرجال الذين يعملون بالآلات خمسين ضعف فاعلية الرجال الذين يعملون بأيديهم . وتؤدي آلة جرافة تدار بالبخار عمل مائتين من العمال غير الفنين ، بينما تحل آلة من آلات نفخ الزجاج محل ستمالة عامل من العمال المهرة ، وتنتج آلة أوتوماتيكية لصناعة « اللهب » الكهربائية ما كان ينتجه ألفان من العمال من قبل « (١٧) » .

ففي أواسط القرن التاسع عشر ، كان الانسان يؤدي (٢٢) في المائة من العمل الفعلي في الولايات المتحدة الامريكية ، بينما كانت الحيوانات تؤدي (٥١) في المائة من هذا العمل ، وتؤدي المبتكرات الآلية (٢٧) في المائة منه . أما في عام ١٩٠٠ فكانت الارقام بمعدل ١٥ في المائة للانسان و ٣٣ في المائة للحيوان و ٤٨ في المائة للآلات . وفي عام ١٩٤٨ بلغت النسبة ٤ في المائة للانسان و (٢) في المائة للحيوان و ٩٤ في المائة للآلات . وأدت هذه الثورة الآلية الى مضاعفة انتاج السلع بالنسبة الى ساعة العمل الواحدة بمعدل خمسة أضعاف في غضون تلك الفترة :

وأدى ظهور بعض العمليات الصناعية الى الاستغناء نهائيا عن العمل الانساني فيها : ويصح هذا بوجه خاص على انتاج الطاقة الكهربائية من الماء ، اذ أن هذا الانتاج يتم دون وجود أى عامل واحد ، ويكون ضبطه عن طريق الاجهزة الكهربائية الدقيقة والذاتية الحركة . وأصبح انتاج الورق عملا آليا بكل الآلية ، ابتداء من اسالة سائل الورق الى الآلة ، وانتهاء بظهور لفاته خارجة منها . وينطبق نفس القول أيضا على طباعة الصحف ابتداء بتزويد الآلات بالورق الابيض ، وانتهاء بخروج الصحف منها مطبوعة ومطوية . وأدت صناعات الحرير والنسيج والصلب والسيارات وانتاج الأغذية المعلبة ، وتنقية الدقيق وتكريره ، الى استخدام الآلات بصورة مماثلة أدت الى مضاعفة القوة الانتاجية ، والى التقليل من الحاجة الى العمل اليدوى . ولما كانت هناك افتقار نسبى الى التآلية فى بعض العمليات الانتاجية فان النتائج الكلية للتآلية ، أقل أهمية الى حد ما من الصورة التى تبرزها هذه الامثلة التى عددناها ، والتى تبثل اتجاها عاما وجذريا فى بعض ميادين الانتاج الهامة ، مما يشير الى وقوع ثورة لعلها أعظم الثورات فى التاريخ الانبسانى ، فى العمليات الانتاجية الانسانية . ولا ريب فى أن هذه الثورة فى العمليات الانتاجية فى العصر الحديث

(١) كتاب « اساليب التقدم الاجتماعى » (نيويورك - هنرى هولت وشركاه لعام ١٩٣١) .

هشى التى جعلت فى الامكان تحقيق الحرب الجماعية ، والسيطرة على النطاق العالمى . فلقد كانت الحتمية قبل ظهور هذه الثورة ، تفرض على الحرب أن تكون محدودة فى نواحيها التقنية . فلم تكن الطاقة الانتاجية لدى أى أمة من الأمم كافية لتأمين الغذاء والكساء والمأوى لابنائها من ناحية وللإبقاء على جيوش كبيرة ضخمة ، مزودة بمعدات الحرب ، مدة طويلة من الزمن من الناحية الأخرى . يضاف الى هذا أن الاقتصاديات القومية كانت تعمل على مستوى لا يرتفع كثيرا عن مستوى الكفاف ، بحيث كان من المستحيل بالنسبة الى أية أمة أن تزيد فى حصة القوات المسلحة من الانتاج القومى الى حد كبير وواضح دون أن تعرض بذلك وجود أبنائها وقوتهم الى الخطر البالغ . ولم يكن من المستغرب بالنسبة الى أية حكومة من حكومات القرنين السابع عشر والثامن عشر ، أن تنفق ما يعادل أو ما يزيد على ثلثى موازنتها القومية على الأغراض الحربية . فقد استهلكت انفقات الحربية فى بعض الحالات فى تلك الفترة ما يزيد على تسعين فى المائة من موارد الحكومة ، وذلك لأن الاتفاق على الأغراض الحربية كان يحتل مكان الصدارة بالنسبة الى نواحي الاتفاق الأخرى ، كما أن الانتاج القومى كان من الضالة بحيث لا تستطيع الحكومة أن تفرض ضرائب ثقيلة عليه لتأمين الاتفاق على الأغراض الأخرى . ولذا فلم يكن من قبيل الصدفة العارضة أن تمتنى جميع المحاولات التى جرت قبل القرن التاسع عشر لفرض الخدمة العسكرية الإلزامية بانقشال إذ أن ضرورة الإبقاء على عملية الانتاج القومى سائرة فى طريقها ، كانت تتطلب استثناء الطبقات المنتجة من السكان من هذه الخدمة . وهكذا كانت عمليات التجنيد تقتصر على الفئات التى تعجز عن العمل فى المشاريع الانتاجية وعلى النبلاء الذين كانوا يعزفون عن العمل فيها .

وقد تركت الثورة الصناعية ولا سيما تالية العمليات الزراعية والصناعية فى القرن العشرين أثرا مثلث الاطراف على طبيعة الحرب والسياسات الدولية . فلقد أدت أولا الى زيادة مجمل القوة الانتاجية عند الدول الصناعية الكبرى زيادة هائلة . وأدت أيضا الى التقليل جذريا فى الحصة النسبية للعمل البشرى فى العمليات الانتاجية . وأدت أخيرا مع اكتشاف الاساليب الجديدة فى الطب وحفظ الصحة العامة الى زيادة عدد السكان فى جميع الدول زيادات كبيرة لم يسبق لها نظير فى التاريخ . لكن الزيادة المتحققة فى القوة الانتاجية ، تفوق الى حد كبير الزيادة الناتجة فى الطلب على الانتاج القومى ، عن ارتفاع مستويات الحياة من ناحية . وعن زيادة عدد المستهلكين من الناحية الأخرى . وهكذا باتت الوفور الفائضة فى القوة الانتاجية ، متوافرة لاهداف جديدة أخرى ، وبات فى الامكان توجيهها وصيها فى تحقيق الحرب الجماعية الشاملة . وبات فى الامكان الآن

أيضاً استخدام الطاقة الجديدة التي خلقتها الآلة ، والكثير من الطاقة البشرية التي كانت تصرف حتى قبل قرن ونصف من الزمن في عملية الإبقاء على الحياة والأود ، في الاهداف العسكرية ، اما مباشرة عن طريق الخدمة العسكرية أو لا مباشرة عن طريق الانتاج الصناعى .

ولم تعد الطاقة البشرية المتوافرة للحرب الآن طاقة عضلية ليس الا . فلقد خفف عصر الآلة الى حد كبير للغاية من الأعباء الفكرية والحلقية التي كان الانسان يحتملها في تأمين انغذاء والكساء والحماية من عناصر المرض لنفسه ولمن يعولهم ، والتي كان الجهد الذى يبذله فى سبيلها يمتص منه معظم طاقاته وحيويته . يضاف الى هذا أن عصر الآلة ، قد أمن لمعظم الناس قدرا كبيرا من أوقات الراحة التي لم يكن يتمتع بها من قبل الا عدد قليل ومحدود منهم . لكن المفارقة الكبرى تمثل فى أن عصر الآلة بعمله هذا ، قد حرر طاقات فكرية وخلقية هائلة ، راح بعضها يعمل فى سبيل خلق عالم أفضل ، بينما راح بعضها الآخر يعد العدة لشن الحرب الجماعية الشاملة . ولا ريب فى أن هذا الترابط بين انقوى البشرية والمادية التي حررها عصر الآلة وخلقها ، هو الذى أضفى على الحرب صورتها الجماعية الشاملة .

ولا ريب أنه هو الذى أضفى على هذه الحرب الجماعية ذلك الحافز العالمى الشمول ، الذى لا يرضى باقل من السيطرة على العالم . فلقد أخذ الانسان الحديث يتطلع بعد أن تحررت طاقاته الفكرية والحلقية قبل كل شيء من التفكير فى أعباء هذه الحياة ، كما تحرر من كل تأثير يصرفه الى التفكير فى الحياة الأخرى ، الى الفتح ، والغزو ، غزو الطبيعة ، وغزو غيره من الناس . وهكذا فان عصر الآلة الذى ينبع من الاكتفاء الذاتى للعقل الانسانى ، قد صب فى الانسان الحديث ، الثقة بأن فى وسعه أن يتخذ نفسه بجهوده هو وسدها ، فى كل زمان ومكان . وتحولت الديانات التقليدية بما تحمله من انكار لتلك الثقة ، واعتماد على التدخل السماوى ، الى صورة لا دم فيها ولا حياة . وراحت شرايين الحياة الفكرية والحلقية للانسان العصرى تنصب فى الديانات السياسية التي تعد بالخلاص عن طريق العلم أو الثورة أو حرب القومية المقدسة . وحقق عصر الآلة انتصاراته ، وأصبحت كل خطوة من خطواته ، تتطلب المضى خطوتين أخريين الى الامام على طريق التقدم التقنى . وولد هذا العصر أيضا مكاسبه السياسية والعسكرية ، اذ مع القدرة على احتلال العالم والإبقاء على هذا الاحتلال ، خلق هذا العصر ، الرغبة فى الاحتلال والفتح .

لكن عصر الآلة قد يولد أيضا دماره وخرابه . فقد تؤدى الحرب

الجماعية الشاملة ، التي تشنها شعوب بأسرها ، في سبيل أهداف جماعية شاملة ، وفي ظل الاوضاع الراهنة لتوازن القوى ، اما الى السيطرة على العالم ، واما الى دمار العالم واما الى النتيجةين معا وفي وقت واحد . فقد تتمكن أية واحدة من الدولتين المتنافستين على السيطرة العالمية ، من الغلبة دون ان تمنى هي الا بخسائر قليلة نسبيا ، وقد تدمر الواحدة منهما الاخرى ، دون ان يتمكن اى منهما من إغلبه ، أو قد تتغلب تلك التي كانت خسارها اقل ، فتسيطر على عالم يسوده الدمار والحرب . ولا ريب في أن هذه هي الاحتمالات التي تسيطر على السياسات العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين .

ويتبين من هذا اننا درنا دورة كاملة . فقد تبينا العنصر الحافز في السياسات العالمية المعاصرة ، ووجدنا أنه يتمثل في القوة الخلقية الجديدة ، للعالمية القومية . ووجدنا أيضا توازنا مبسطا في القوى ، يعمل بين كئلتين جامدتين لاتعرفان المرونة ، ويمثل دور البشير بخير عظيم أو النذير بشر مستطير . وأوضحنا ما في احتمالات الحرب الجماعية من خطر شرير . لكن العنصر الذي يجعل الحرب الجماعية الشاملة أمرا ممكنا ، وأعني به تألية الحياة العصرية ، يجعل في الامكان أيضا خلق تلك القوة الخلقية التي تهدف الى السيطرة الشاملة عن طريق الحرب الجماعية . وتشترك الثورات الثلاث التي يشهدها عصرنا في الميادين الخلقية والسياسية والتقنية في شيء واحد ، وهي أنها تؤيد بعضها البعض وتشهد الواحدة منها ازر الاخرى ، وتحرك ثلاثتها معا وفي اتجاه واحد ، هو أحداث الحريق الذي يلهب العالم كله بسعيره . ولا ريب في أن تزامنها ، وتطورها في خطوط متوازية يزيد من حدة الخطر الذي يهدد وجود الحضارة الغربية ، وهو خطر تحمله كل منها وبصوره مستقلة في جنباتها .

ولا ريب في أن ارتباط بين هذه الثورات الثلاث ، قد ترك ثلاثة آثار مهمة ، وهي التدهور الدائم لاوروبا كمركز للعالم السياسي ، وظهور دولتين فوق العظميين وصلتا الى درجة من التفوق لاتقبل التحدي ، وظهور آسيا ، كعامل سياسي وخلقى مستقل في السياسة العالمية . وكما أن تحرر آسيا السياسي من نير أوروبا قد جاء متزامنا مع وقفها موقف التعارض الخلقى مع الغرب ، فإن ظهور واشنطن وموسكو كمركزين سياسيين في العالم ، جاء متزامنا مع تحولهما الى عاصمتين من عواصم الديانات السياسية العالمية . ولم يكن تدهور أوروبا كالمركز السياسي والخلقى والتقنى في العالم ، الا ثمرة من ثمار تحطيم الجهاز الاجتماعى الرقيق للنظام الدولى الحديث ، وكنتيجة لما حققته أوروبا من توسع على

الصعيد العالمي، ولانتشار التقنية الحديثة من أوروبا الى كل صقع من أصقاع العالم ، وانتصار مثلها الخلقية وأفكارها في آسيا . فلقد نقلت أوروبا الى العالم ، ما حققته في الميادين السياسية والتقنية والخلقية . وقد استخدم العالم ما حققته في وضع نهاية لتفوق أوروبا .

أما وقد عرضنا هذه الصورة القائمة للسياسات العالمية المعاصرة واحتمالاتها ، فقد بات لزاما علينا أن ندرس المشكلة الاولى التي تواجه عالمنا اليوم ، وهي مشكلة السلام .

انتهى الجزء الثانى

فهرس

الجزء الثانى

الموضوع	الصفحة
القسم الخامس	
حدود السلطان القومى - الأخلاق الدولية والرأى العام	
العالمى	٥
الأخلاق والأعراف والقوانين كوابح للسلطان	٧
الأخلاق الدولية	١٥
الرأى العام العالمى	٥٣
القسم السادس	
حدود السلطان القومى .. القانون الدولى	٦٩
المشاكل الرئيسية فى القانون الدولى	٧١
السيادة	١٢٦
القسم السابع	
السياسية العالمية فى أواسط القرن العشرين	١٥٩
القوة الخلقية الجديدة للعالمية القومية	١٦١
التوازن الجديد للقوى	١٨١
الحرب الجماعية الشاملة	٢١٣

الدار القومية للطباعة والنشر

تصويب

صواب	خطأ	السطر	رقم الصفحة
نيتشه (Nietzsche)	نيتشه (Hietzsche)	٤	٩
السوفياتي	السافياتي	٣٠	١٨
استمدت	استمدت	٢٦	٣٩
(Royce)	(Boyce)	١٣	٤٧
(١)	(٢)	٥	٤٨
نعني	نعمني	٥	٥٣
لم يعد	لم تعد	٢٢	٥٩
المنظير	المنظر	١٨	٦٠
يفرض	يفرض	١٩	٧٤
بعد	بعد	١٩	٧٤
التأكيد	التأييد	٣٢	١٧٣
نعمه	نعمة	١٧	١٩٣
تستطيع	تستطلع	١٧	٢٠٥
آلاف	آالر	٢٧	٢٢٧

الدائرة القومية للطباعة والنشر

Bibliotheca Alexandrina



0678697

العدد ٣٧٠

التمن ٢٥

١٩٦٥/٨/١